الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعلـيـم العـالي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

أطروحـــة دكتـوراه (ل م د)

تخصــص: اقتصاد عمومي ومؤسســات

بعنـــوان

حقـــوق الملكيـــة والنمو الاقتصادي في الجزائـــر

دراسة قيـــاسية 2009-2019

إعداد الطـالب: عبد اللاوي سمير

في 2021/04/07

أعضاء لجنة المناقشة:

الرئيـس	مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
المقـرر	تشيكـو فـوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
الممتحن	عدوكة لخضـر	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
الممتحن	مكاوي مكـي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة معسكر
الممتحن	صوار يوسـف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـدة
الممتحن	بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـدة

السـنة الجـامعية: 2020/2019

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعلـيـم العـالي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

أطروحـــة دكتـوراه (ل م د)

تخصــص: اقتصاد عمومي ومؤسســات

بعنـــوان

حقـــوق الملكيـــة والنمو الاقتصادي في الجزائـــر

دراسة قيـــاسية 2009-2019

إعداد الطـالب: عبد اللاوي سمير

في 2021/04/07

أعضاء لجنة المناقشة:

الرئيـس	مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
المقـرر	تشيكـو فـوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
الممتحن	عدوكة لخضـر	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
الممتحن	مكاوي مكـي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة معسكر
الممتحن	صوار يوسـف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـدة
الممتحن	بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـدة

السـنة الجـامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بداية أحمد الله تبارك وتعالى أن وفّقني لإتمام هذه الرّسالة، فالحمد لله الّذي بنعمه تتمّ الصّالحات حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه، وأتقدّم بجزيل الشّكر وموفور الثّناء إلى الأستاذ الدّكتور: تشيكو فوزي الّذي تابع موضوع هذا البحث بالإشراف والتّوجيه منذ كان فكرة إلى أن استوى على سوقه في شكله الحالي، كما لا يفوتني شكر اللّجنة المناقشة رئيسا وأعضاءً على ما تجشّموه من عناء في سبيل قراءة هذه الرّسالة قراءة علمية بهدف تصويبها وإثرائها.

سمير عبداللاوي

الإهداء

أهدي هذا البحث العلميّ إلى والديّ الكريمين، وزوجتي الفاضلة، وأبنائي الأحبّاء، وإخوتي الأعزّاء، كما أهديه إلى كلّ من سلك طريق البحث العلميّ ابتغاء إثراء المكتبة الجزائريّة ببحوث جديدة وجادّة عساها تكون خدمة للوطن الحبيب.

سمير عبد الاوي

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	**02**
الفصل الأول: المؤسساتية وحقوق الملكية	
مقدمة الفصل	**21**
I–1 الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد	**24**
I–1–1 الاقتصاد المؤسساتي القديم (OIE)	**26**
I–1–1 الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)	**29**
I–2 نظريات الاقتصاد المؤسساتي	**35**
I–2–1 نظرية تكاليف المعاملات	**35**
I–2–2 نظرية حقوق الملكية	**40**
I–2–3 نظرية الوكالة	**42**
I–2–4 نظرية التجذر	**45**
I–2–5 نظرية العقود والعقود غير التامة	**46**
I–3 المؤسساتية وحقوق الملكية (Institution des droits de propriété)	**51**
I–3–1 اقتصاد السوق والملكية الخاصة	**52**
I–3–2 أنواع المؤسسات في ظل الاقتصاد المؤسساتي	**63**
خاتمة الفصل	**82**
الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لحقوق الملكية	
مقدمة الفصل	**86**
I–1 الملكية عبر مختلف المراحل التاريخية	**90**

I-1-1 مفهوم الملكية عبر المراحل التاريخية	**90**
I-1-2 ماهية الملكية	**93**
I-2 ظهور حقوق الملكية	**94**
I-2-1 أشكال الملكية	**95**
I-2-2 الملكية المشتركة والملكية الخاصة	**101**
I-2-3 النماذج الثلاثة للملكية المشتركة	**109**
I-2-4 تبريرات حقوق الملكية	**114**
I-2-5 محددات حقوق الملكية	**117**
I-3 **التحليل الاقتصادي لنظرية حقوق الملكية**	**119**
I-3-1 التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي لحقوق الملكية	**119**
I-3-2 التحليل الاقتصادي النيومؤسساتي لحقوق الملكية	**120**
I-4 **حقوق الملكية، التكاليف والآثار (Externalité)**	**122**
I-4-1 الاثار	**123**
I-4-1-1 الاثار السلبية	**125**
I-4-2-1 الاثار الايجابية	**127**
I-4-2 نظرية **R.Coase** ومختلف تفسيراتها	**128**
I-4-3 نظرة **G.J. Stigler1966**	**130**
I-5 **نماذج توزيع الملكية**	**131**
I-5-1 التوزيع الكلي للملكية	**131**
I-5-2 الملكية العامة	**132**
I-5-3 توزيع الملكية بين الأفراد والدولة	**132**
خاتمة الفصل	**136**
الفصل الثالث: الإطار النظري للعلاقة ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	**140**
I- مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	**142**
I-1 **مفهوم النمو الاقتصادي**	**142**
I-2 **مفهوم التنمية الاقتصادية**	**143**

I-3 **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	**145**
I-4 **مقاييس النمو الاقتصادي**	**146**
I-4-1 الناتج المحلي الإجمالي **GDP**	**146**
I-4-2 الدخل القومي الكلي المتوقع	**147**
I-4-3 معدل نصيب الفرد من الدخل أو الناتج	**147**
I-5 محددات النمو الاقتصادي	**149**
II- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	**152**
II-1 نظريات النمو الكلاسيكية	**152**
II-1-1 نظرية "Adam Smith"(1723-1790)	**152**
II-1-2 نظرية "David Ricardo"(1772-1823)	**154**
II-1-3 نظرية "Thomas Malthus"(1766-1834)	**155**
II-1-4 نظرية "Karl Marx"(1818-1883)	**156**
II-2 نظريات النمو النيو كلاسيكية	**158**
II-2-1 نظرية"Schumpeter"للنمو الاقتصادي	**159**
II-2-2 النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي	**161**
II-2-3 نموذج "Domar&Harrod"	**163**
II-2-4 نموذج "Robert Solow"(1956)	**170**
II-3 نماذج النمو الداخلي	**179**
II-3-1 نموذج "Rebelo"	**180**
II-3-2 نموذج "Uzawa&Lucas"(1988)	**182**
II-3-3 نموذج "Paul Romer"(1986&1990)	**184**
II-3-4 نموذج "Robert Barro"(1990)	**190**
II-3- 5- نموذج "Philippe Aghion&Peter Howitt"(1992)	**192**
III- **العلاقة ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي**	**195**
III-1 **اسهامات حقوق الملكية في النمو الاقتصادي**	**197**
III-2 **أهمية حماية حقوق الملكية وأثرها على النمو الاقتصادي**	**202**
III-3 **آثار حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي**	**205**

III–4 حماية حقوق الملكية الخاصة والنمو الاقتصادي	**207**
خاتمة الفصل	**213**
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
مقدمة الفصل	**216**
I– واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	**218**
I –1 لمحة وجيزة للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 2001 إلى 2014	**220**
I –1–1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001–2004)	**220**
I –1–2 البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005–2009)	**222**
I –1–3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010–2014)	**223**
I –2 دراسة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2018	**225**
II– واقع حقوق الملكية المادية في الجزائر	**231**
II –1 مؤشر حق الملكية الدولي: IPRI	**235**
II –2 مؤشر حقوق الملكية المادية: PPR	**238**
II –2–1 مؤشر حماية حقوق الملكية المادية :PPPR	**241**
II –2–2 مؤشر تسجيل الملكية :RP	**242**
II –2–3 مؤشر الوصول إلى القروض :EAL	**244**
III– دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي في الجزائر	**246**
III –1 دراسة قياسية لأثر متغيرات حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي	**246**
III –1–1 اختبارات تشخيص النموذج	**249**
III –2 دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي (بالاعتماد على دالة الإنتاج Cobb–Douglass)	**253**
III –2–1 اختبارات تشخيص النموذج	**255**
خاتمة الفصل	**260**
الخاتمة العامة	**263**
قائمة المراجع	**270**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	حقوق الملكية وأنواع المؤسسات	94
2-2	لعبة المربين لـ Hardin	112
3-2	أنواع الملكية في الاقتصاد النيومؤسساتي	121
4-2	معالجة إخفاقات السوق من طرف الدولة	134
1-3	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	146
1-4	توزيع القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	221
2-4	توزيع القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو (ميزانية أولية)	222
3-4	برنامج التنمية الخماسي	224
4-4	تصنيف الجزائر من حيت مؤشر PPR لسنة 2019	240
5-4	نتائج التقدير	248
6-4	نتائج اختبار ARCH	249
7-4	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM	251
8-4	نتائج التقدير	254
9-4	نتائج اختبار ARCH	255
10-4	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM	257

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I–1	الأسس الثلاثة للاقتصاد المؤسساتي الجديد	31
I–2	الأصول الفكرية لـ NIE	32
I–3	فروع الاقتصاد المؤسساتي	34
I–4	الأصول الفكرية لـ Williamson	40
I–5	مثال يوضح الفرق بين الملكية الخاصة والملكية المشتركة(زيمبابوي نموذج)	81
2–1	سوق الألمنيوم	124
2–2	التلوث و الأمثلية الاجتماعية	125
2–3	التربية والأمثلية الاجتماعية	128
2–4	المقارنة ما بين ضريبة التلوث ورخص حقوق التلوث	129
3–1	دالة الإنتاج الفردية للنمو	173
3–2	النموذج الأساسي للنمو	175
3–3	التقدم التكنولوجي والنمو	178
3–4	نموذج AK	181
3–5	العلاقة بين النفقات العمومية والنمو	191
3–6	رسم تخطيطي لنظرية التغيير – حقوق الملكية والنمو الاقتصادي	200

1–4	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2001–2004	226
2–4	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2005–2009	227
3–4	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2010–2014	229
4–4	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2015–2018	230
5–4	مؤشر IPRI الجزائر لسنة 2019	236
6–4	تطور مؤشر IPRI للجزائر للفترة 2009–2019	237
7–4	تطور مؤشر حقوق الملكية المادية PPR للجزائر للفترة 2009–2019	239
8–4	تطور المؤشر الفرعي PPPR للجزائر للفترة 2009–2019	242
9–4	تطور المؤشر الفرعي RP للجزائر للفترة 2009–2019	244
10–4	تطور المؤشر الفرعي EAL للجزائر للفترة 2009–2019	245
11–4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	253
12–4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	258

المقدمـــة العامـــة

المقدمـة العامة:

انخرط العالم الاقتصادي في نقاش فكري كبير لأكثر من مائة عام، على جانب واحد من هذا النقاش كان الفلاسفة والاقتصاديون الذين يدافعون عن نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة، والأسواق الحرة أو ما يمكن أن يسمى الحرية الاقتصادية. إن المكونات الرئيسة للحرية الاقتصادية هي الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحرية المنافسة في الأسواق وحماية الأشخاص والممتلكات، حيث تتفق المؤسسات والسياسات مع الحرية الاقتصادية عندما تسمح بالتبادل الطوعي وتحمي الأفراد وممتلكاتهم.

يمكن للدول تعزيز الحرية الاقتصادية من خلال توفير هيكل ونظام قانوني فعال يحمي حقوق الملكية للمُلّاك وإنفاذ العقود بطريقة متساوية. وتتطلب الحرية الاقتصادية أيضًا من الدول الامتناع عن أخذ ممتلكات الأشخاص ومن التدخل في الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحرية الدخول إلى أسواق العمل والمنتجات والتنافس فيها. عندما تستبدل الحكومات الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وتنسيق السوق بالضرائب والنفقات الحكومية واللوائح، فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية وكذلك القيود التي تحد من الدخول في المهن الحرة والأنشطة التجارية تقلل أيضًا من الحرية الاقتصادية.

يعدّ A. Smith من أوائل الاقتصاديين الذين جادلوا للحصول على نسخة من الحرية الاقتصادية، وتبعته مجموعة متميزة من المفكرين تشمل: John Stuart Mill، Ludwig Von Mises، Friedrich A. Hayek، Milton Friedman، وكذلك الاقتصاديين مثل: Murray Rothbard.

وعلى الجانب الآخر من هذا الجدل هناك مفكرون معادون للحرية الاقتصادية الذين ينادون بنظام اقتصادي يتميز بالتخطيط الاقتصادي المركزي وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، ومن المدافعين عن الدور الموسّع للدّولة John Jacques Rousseau وKarl Marx ودعاة من القرن العشرين مثل: Aba Lerner وJohn Kenneth Galbraith

وMichael Harrington وRobert Hillbruner ، حيث يجادل هؤلاء العلماء بأن الأسواق الحرة تؤدي إلى الاحتكارات والأزمات الاقتصادية الحادة وعدم المساواة في الدخل وزيادة تدهور الفقراء، وأن السيطرة السياسية المركزية على حياة الأفراد الاقتصادية تتجنب هذه المشاكل في السوق. إنهم يعتبرون أن الحياة الاقتصادية مهمة للغاية بحيث لا يمكن تركها للقرارات اللامركزية للأفراد.

في أوائل القرن العشرين، نمت سيطرة الدولة مع انتشار الشيوعية والفاشية في الولايات المتحدة، وزاد دور الدولة في حياة الناس الاقتصادية بشكل كبير، وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عادت الحرية الاقتصادية إلى الظهور، مع تحرير القيود والخوصصة وتخفيضات الضرائب، وعادت الحرية الاقتصادية بقوة مع سقوط الاتحاد السوفياتي. اليوم يهيمن دعاة الحرية على النقاش كما جاء على أحد الاشتراكيين الرئيسيين الراحل Robert Hillbruner أن دعاة الحرية قد انتصروا.

هناك أدلة كبيرة دعمت هذه المناقشة، في الواقع أصبح الفرق الصارخ في مستويات معيشة الناس في الأنظمة الأكثر حرية اقتصاديًا مقارنة بتلك الموجودة في الأنظمة الأقل حرية أكثر وضوحًا، كوريا الجنوبية مقابل كوريا الشمالية، ألمانيا الغربية مقابل ألمانيا الشرقية، إستونيا مقابل فنلندا، والكوبيون الذين يعيشون في ميامي مقابل الكوبيين الذين يعيشون في كوبا، أمثلة ذات دلالات وأبعاد اقتصادية وسياسية.

يعد النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول من أهم المواضيع، فقد حظي باهتمام كبير من طرف عدّة مفكّرين ومنظرين من خلال مختلف النظريات والنماذج، أمثال: A.Smith ،Malthus، D.Ricardo،K.Marx ومرورا بـ Ramsey، Harrold&Domar, Solow ,وصولا إلىR.Lucas, P.Romer, Barro كل هؤلاء وغيرهم ساهموا في دراسة النمو الاقتصادي من خلال دراسة محدّدات هذه الظاهرة، وطبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها، أمّا المدرسة الجديدة للاقتصاد النيومؤسساتي(NEI) ومفكروها أمثال

(Veblen,Commons,R.Coase,Fogel,O.Williamson,D.North) أعطوا أهمية كبيرة للنزعة المؤسساتية لإعادة خلق شروط ومناخ ملائم للتنمية الاقتصادية الناجحة.

حيث أكد الاقتصاديون على الفشل الحكومي في الجدل حول البيئة، فالدراسات أظهرت أن الدول الأقل تقدما لديها تلوث أكبر، ومعايير صحية أقل، ومخاطر بيئية أكثر من الدول الصناعية. وأشار الاقتصاديان Terry Donald Lille&Anderson إلى أمثلة متعددة لسوء الإدارة الحكومية، فالمتنزهات الوطنية مثل يلوستون بالولايات المتحدة الأمريكية غارقة في إهمال شديد، والحكومة الكندية دمرت مصائد أسماك القد، كما أجبرت حكومتا البرازيل وإندونيسيا المهاجرين على حرق غابات كانت عريقة في وقت من الأوقات من أجل زراعة المحاصيل، حيث قدم الاقتصاد حلولا عملية للتلوث والتدهور البيئي. إحدى المشكلات في هذا المجال هي ما يعرف باسم "مأساة المشترك" في أحد أعداد مجلة «ساينس» لعام[1] 1968، كتب G. Hardin، أستاذ العلوم البيولوجية المتفرغ بجامعة كاليفورنيا بسانتا باربرا، مقالا مبدعا ذهب فيه إلى أن أي مورد يكون عرضة لفرط الاستغلال عندما يكون ملكا للعامة وليس لأفراد بعينهم على سبيل المثال، إذا لم يكن أحد يمتلك مرعى ما، يكون لدى كل راع حافز لإضافة حيوان آخر إلى القطيع إلى أن تستنزف الأرض بالمثل إذا لم يكن أحد ما يمتلك غابة، لا يكون لدى أحد حافز لزراعة أشجار جديدة لتحل محل تلك التي يتم حصاد ثمارها لذلك، ونتيجة لذلك "تجلب الحرية في مورد مشترك الدمار للجميع"، يخلق غياب حقوق الملكية والأسعار "مأساة المشترك"، مما يؤدي إلى ظهور التلوث غير الضروري، انقراض الحيوانات، تدمير الغابات، التعدين السطحي...الخ. مما دفع بالدول إلى التسارع في البداية بتكثيف القوانين والضرائب كحل، إلا أن الاقتصاديين حثوا على تأسيس حقوق ملكية واضحة، من أجل المحافظة على هذه الموارد وتجديدها بشكل متوازن.

[1] سكاوزن مارك، قوة الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2016، ص 172.

إن موضوع حقوق الملكية والنمو الاقتصادي جدير بالاهتمام والدراسة، وتحديد العلاقة بينهما، ومعرفة ميكانيزمات وإشكاليات الملكية التي قد تدفع بعجلة النمو أو تعرقلها. وإشكالية حقوق الملكية قديمة قدم الإنسان، والشكل الحديث لهذه النظرية طرح من طرف «**A.Alchian**"و"**H.Demsetz**" سنة **1972** بالاعتماد على أعمال" **R.Coase**" حيث تمكّن حقوق الملكية من ثلاث ممارسات (الاستعمال **L'usus**، الاستثمار**Fructus**، التصرّف **L'abusus**) وممارسة هذه الحقوق تستهدف تعظيم المنفعة.

ومن الاقتصاديين **Caroline Guibert Lafaye** سنة **2014** أن النمو الاقتصادي ناتج عن تأسيس لحقوق الملكية الخاصة بشرط توفر أربع دعامات أساسية: (التعريف الواضح لحقوق الملكية، الحصرية، سلامة الاستخدام" الانتفاع"، الحرية التامة في التصرّف في الملكية، تحويلها أو التنازل عليها...) ويرى"**R.Bowles**"و"**D.Whynes** " بأن عدم تحديد حقوق الملكية له أثر سلبي على استعمال الموارد الاقتصادية. حاول الباحث الاقتصادي " **Hernando de Soto** " في كتابه: لغز الرأسمال **2005** الإجابة عن السؤال التالي: لماذا تنتصر الرأسمالية في الدول الغربية، وتفشل في سائر الدول؟ وذلك بتحليله الاقتصادي لنظام الملكية الخاصة في الدول السائرة في طريق النمو (p v d) والدول الاشتراكية سابقا، حسبه المشكل الرئيس لهذه الدول ليس في انعدام روح المؤسسة ولكن ما ينقص هو الوصول إلى أنظمة خاصة للملكية التي تحدّد الإمكانات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها، بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أو ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع. حسب" **Hernando de Soto** " نتج عن هذه الأنظمة الرسمية للملكية للدول الغربية ستّة(6) عوامل تسمح لمواطنيها بتوليد رأسمال، وهي التعرف على الإمكانات الاقتصادية للأصول، تكامل و إدماج جميع المعلومات المتفرقة للأصول في نظام واحد، تمكين الأفراد، تبادل الأصول، تأسيس شبكات و حماية المعاملات وكتب(**De Soto** 2005): " في الغرب كل جزء من الأرض، كل بناية، كل آلة، كل مخزون إلا وهو ممثل بسند ملكية، الذي هو علامة واضحة لعمليات مختلفة تربط كل هذه السلع مع بقية الاقتصاد... بفضل هذا الإجراء الغَربُ ضَمن حياة نظيفة للسلع، والتي تسمح بتوليد رأسمال".

الإشكالية وفرضيات الدراسة:

تتناول الأطروحة موضوعا يلقى اهتماما من طرف الباحثين، ألا وهو ارتباط حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، ومدى تأثر كل منهما بالآخر. وفيها تطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعن هذه الإشكالية تتفرع أسئلة أخرى نحاول الإجابة عنها هي:

1- ما مدى تأثير ضمان حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهل ممارسة هذه الحقوق بكل حرية مرهون بتدخل الدولة لتمكين أصحابها من ممارسة حقوقهم؟

2- ما هو أفضل نظام لتوزيع الملكية؟

3- هل حقوق الملكية الخاصة أفضل من غيرها؟

4- ما هو واقع حقوق الملكية في الجزائر؟

الفرضيات:

يحاول الطالب صياغة الفرضيات لهذه الأطروحة والتي تبقى قيد التجريب، لأن موضوع حقوق الملكية والنمو الاقتصادي يلجأ إلى طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والقانون:

1-توجد علاقة طردية معنوية بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2-استعمال الملكية كضمان للحصول على قروض بنكية له تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

3-إن حماية حقوق الملكية لها تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تحتله أنظمة حقوق الملكية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظرية النمو، وانتشار الكتابات والمقالات الكثيرة خلال العقود الاخيرة حول كيفية استخدام أنظمة حماية الملكية الخاصة وتشجيعها لكسر الحلقة المفرغة للفقر في الاقتصاديات النامية، ومن أجل تسريع وتيرة النمو لهذه الاقتصاديات، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدى فعالية أنظمة الملكية الخاصة في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حقوق الملكية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى العقد الماضي، وذلك لإبراز متغيرات حقوق الملكية المادية الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي لاسيما على المدى الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا على حجم هذا الناتج، إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من أهمية فعالية أنظمة حقوق الملكية في تحفيز النمو الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة من أجل المساهمة في النقاش العام بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال العقد الماضي، أدى تزايد الاهتمام بدراسة آثار أنظمة حقوق الملكية إلى ظهور العديد من الأدبيات النظرية و القياسية على حد سواء، و لكن معظم هذه الدراسات تركز

اهتمامها على الاقتصاديات المتقدمة، كما أن الملاحظ في معظم الدراسات أنها لا تقوم باختبار آثار متغيرات حقوق الملكية المادية على النمو، إلا من خلال بعض المتغيرات مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق الملكية المادية أي أنها تركز على جانب واحد من مكونات حقوق الملكية وتتجاهل على الأقل جزئيا الجانب الآخر، وهذا ما دفع بنا إلى إسقاط هذا الموضوع على حالة الجزائر وباللغة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع متغيرات حقوق الملكية المادية لعلّه يشكل إضافة جديدة للأعمال الأكاديمية.

حدود الدراسة:

والتي تتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2009-2019) نظرا لكونها هذه الفترة التي انضمت فيها الجزائر إلى الهيئة الدولية المختصة في مجال حقوق الملكية (IPRI) مما سمح لنا بإيجاد البيانات الخاصة بمتغيرات حقوق الملكية، إضافة إلى ذلك شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية المفرطة للمحروقات، كما شهدت هذه الفترة مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية عمومية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض ووصف الأدبيات النظرية والتجريبية لحقوق الملكية، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات حقوق الملكية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر، كما

سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار متغيرات حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة تعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، إحصائيات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك العالمي(WDI)، إضافة إلى قاعدة البيانات الخاصة بحقوق الملكية (IPRI)، كما سيتم استعمال برنامج (Eviews 9.0) كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات الصلة باللغة العربية لا سيما تلك المتعلقة بالأدبيات والنظريات الخاصة بحقوق الملكية، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي. أما في الجانب التطبيقي، فكانت هناك صعوبة في الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين بدراسة وفحص العلاقة بين مختلف متغيرات حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في عدة دول، مثل:

- حاول الباحثان س.عبداللاوي وف.تشيكو (2019)[2]، إلى دراسة قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وباستعمال المتغيرات التالية: حقوق الملكية المادية (PPR) وهي حماية حقوق الملكية المادية (PPPR) وتسجيل الملكية(RP) وسهولة الوصول إلى القروض(EAL) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام(GDP/PC)، حيث توصلت النتائج الى أن هناك علاقة إيجابية ومفسرة بين EAL ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة سلبية ومفسرة بين **PPPR** ، RP و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حاول الباحث Leming Lin (2019) وآخرون[3]، دراسة تأثير مؤسسات حقوق الملكية في البلدان المضيفة على الاستثمار الأجنبي المباشر (المؤسسات التي تحمي المستثمرين من نزع الملكية من قبل وكلاء البلد المضيف، على الهيكل الجغرافي وتقييم الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، حماية المستثمرين)، خلال الفترة 1996-2012، بأخذ عينة تتكون من 6869 شركة أمريكية متعددة الجنسيات (MNCs) موزعة على 68 دولة، من خلال استخدام التحليل النصي للبيانات المالية للشركات لبناء مجموعة بيانات عن الهيكل الدولي لمقطع عرضي كبير من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، باستخدام نموذج " Panel Data Analysis" حيث تم تقديم أدلة على مستوى الشركات على أن حقوق الملكية الأفضل تجذب الاستثمار من الشركات المتعددة الجنسيات، وتم توضيح أن التغييرات في جودة حقوق الملكية في المواقع التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات لها تأثير مادي على تقييمات الشركات المتعددة الجنسيات، وأظهروا على

[2]عبداللاوي سمير وتشيكو فوزي، إشكالية حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2009-2018)، دفاتر Mecas، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2019.

[3] Leming Lin, Atanas Mihov, Leandro Sanz, Detelina Stoyanova, Property rights institutions, foreign investment, and the valuation of multinational firms, Journal of Financial Economics, Volume 134, Issue 1, 2019, Pages 214-235.

أنه يوجد خلاف قائم في علم الاقتصاد والتمويل فيما يتعلق بأهمية المؤسسات القانونية للبلد في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك هناك إجماع أقل حول جوانب هذه المؤسسات الأكثر أهمية، بالارتكاز على أعمال Johnson & Acemoglu (2005)، حول الجدل القائم فيما يخص مؤسسات حقوق الملكية "بأن مؤسسات حقوق الملكية (القواعد واللوائح التي تحمي المواطنين ضد سلطة الحكومة والنخب)، وليست المؤسسات المتعاقدة (تلك التي تحكم التعاقد بين المواطنين العاديين وتحمي المستثمرين الخارجيين من المصادرة من قبل المطلعين على الشركات) التي تعزز النمو"، وكذلك الاقتراحات المقدمة من طرفLevine (2005) وStulz (2005) أن هذين الجانبين من المؤسسات القانونية متشابكتان بشدة ومن الصعب فصل آثارها، حيث تمت دراسة هذه المشكلة على وجه التحديد من طرف الباحث Leming Lin (2019) وآخرون، والتركيز على آثار مؤسسات حقوق الملكية المتميزة عن المؤسسات المتعاقدة في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، ومن بين النتائج التجريبية نجد أن مؤسسات حقوق الملكية الأقوى تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الحماية القانونية القوية للمستثمرين الخارجيين لها قوة نسبيًة وتأثير غير مستقر، ووجدوا كذلك أن تدهور حقوق الملكية في المواقع التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات تقلل بشكل كبير من قيم الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات. وبالتالي وجود مؤسسات حقوق الملكية الأفضل تعزز النمو الاقتصادي للبلاد. اختتم Johnson & Acemoglu (2005) بحثهما بالقول إن آثار مؤسسات حقوق الملكية على النتائج الاقتصادية على الرغم من أنها قوية للغاية إلا أنها لا تزال شيئًا من الصندوق الأسود " the effects of property rights institutions on economic outcomes, though highly robust, are still something of a black box..." واختتمت الدراسة في الأخير على أن جزءًا من التأثير يرجع إلى قدرة البلدان مع حماية أفضل لحقوق الملكية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- نجد الباحثين François Facchini & Elena Seghezza (2018)[4]، تركز هذه المساهمة على آثار تركيبة الإنفاق العام على النمو بالرجوع إلى فرنسا للفترة 1870-2010. باستخدام قاعدة بيانات جديدة تظهر أن العنصر الوظيفي الوحيد للنفقات الذي يساهم بشكل واضح في نمو الناتج الفرنسي هو الإنفاق الذي يهدف إلى **حماية حقوق الملكية**، باستخدام نموذج النمو الداخلي Barro (2013)، وباستعمال المتغيرات التالية (Expenditure on the protection of property rights، Spending on the welfare state، Spending to support the economy، Spending for state financing) وحسب النتائج التجريبية التي قام بها الباحثان، تم التأكيد على الأهمية الحاسمة لحماية حقوق الملكية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، والتي أبرزتها النظرية المؤسساتية الجديدة.
- حاول الباحثان Andre C. Vianna, Andre V. Mollick (2018)[5]، دراسة تأثير المؤسسات على التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، مع مراعاة الانفتاح التجاري، وحجم الحكومة، النمو السكاني، معدل الاستثمار، البنية التحتية، التضخم ورأس المال البشري، خلال الفترة 1996 – 2015، بأخذ عينة تتكون من 192 دولة وخاصة أمريكا اللاتينية. باستخدام نموذج Dynamic panel models of per capita GDP و تقنية SGMM، وباستخدام المتغيرات التالية (Control of Corruption، Government Effectiveness، Political Stability and Absence of Violence/Terrorism، the quality of Rule of Law(contract enforcement, property rights، Regulatory Quality، Voice and Accountability)، حيث أظهرت النتائج أن التغيير في المؤسسات بنسبة +0.1 يؤدي إلى ارتفاع بنسبة 4٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الداخلي في أمريكا اللاتينية. مقابل تأثير بنسبة 2.6٪ على التنمية العالمية.

[4] François Facchini, Elena Seghezza, Public spending structure, minimal state and economic growth in France (1870–2010), Economic Modelling, Volume 72, 2018, Pages 151-164,

[5] Andre C. Vianna, Andre V. Mollick, Institutions: Key variable for economic development in Latin America, Journal of Economics and Business, Volume 96, 2018, Pages 42-58.

وأن سيادة القانون والاستقرار السياسي هما المحركان لهذا التأثير، وأظهرت هذه الدراسة أن لأمريكا اللاتينية فرصة ضائعة للتطور بوتيرة سنوية أعلى من متوسط 2.14٪، ويرجع ذلك أساسًا إلى تدهور سيادة القانون.

- حاول الباحث Istvan Bruggeman (2017)[6]، دراسة تأثير حماية حقوق الملكية ونوع النظام السياسي على النمو الاقتصادي بأخذ عينة تتكون من 128 دولة باستعمال نموذج تحليل الانحدار لاختبار الارتباط ما بين المتغيرات (GDP,DP,TR) بالاعتماد على بيانات(IPRI,EIU,ICRG,BERI)[7] ومن بين النتائج هناك علاقة إيجابية ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، حسب الباحث كل تغير بمقدار واحد بالنسبة لدولة يؤدي الى ارتفاع GDP بمقدار 326,7 مليار دولار.
- حاول الباحثان B.Ouattara&S.Standaert (2017)[8]، دراسة تأثير حماية حقوق الملكية على عدم المساواة في الدخل بأخذ عينة تتكون من 190 دولة في الفترة ما بين 1995-2012 باستعمال نموذج "Panel dynamiques " تحت نظام GMM وتقنية X-diferencing ما بين المتغيرات (PRP,income per capita,inflation,Trade,humanress)بالاعتماد على بيانات (CPIA,IPD,EIU,GI,IMD,WEF)[9] ومن بين النتائج تم التوصل الى أن الدول ذات الديمقراطية العالية, حماية حقوق الملكية تخفض من عدم المساواة في الدخل.

[6] Istvan Bruggeman,Protection of Property Rights, Regime Types and Economic Growth, Spring 2017.

[7] Economist Intelligence Unit (EIU), International Property Rights Index (IPRI), the International Country Risk Guide (ICRG).

[8] B. Ouattara and S. Standaert;University Inequality and property rights revisited, of Manchester;Clemson University,May 3, 2017.

[9] Country policy and Institutional Assessment (CPIA), institutional Profiles Database(IPD), The Economist Intelligence Unit's (EIU), World Economic Forum's (WEF), Global Insight (GI).

- حاول الباحثان Mehmet Faysal Gökalp & Aynur Yildirim (2016)[10]، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المؤسسات وأداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، بأخذ عينة تتكون من 38 دولة نامية في الفترة ما بين 2000-2011 باستعمال نموذج "Panel Data Analysis" من خلال استخدام 23 متغيرًا من الهيكل المؤسسي في الدراسة، بالاعتماد على بيانات(ICRG,WGI,IMF,UNECE,IMD)[11] ، وتكشف نتائج التحليل أن مؤشرات الهيكل المؤسسي مثل سلامة النظام القانوني(حماية حقوق الملكية)، واللوائح المتعلقة بالحواجز التجارية، وتقييد الاستثمارات الأجنبية، وحصة القطاع الخاص في النظام المصرفي، ومتغيرات الفصل من العمل لها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية. من ناحية أخرى، وفقًا لنتائج التحليل، فإن المتغيرات مثل استقلالية القضاء، والنفقات الحكومية، والتحويلات والإعانات، والحريات المدنية، وسعر الصرف في السوق السوداء، والمفاوضة الجماعية، والوصاية العسكرية (الاستقرار السياسي)، كان لها تأثير سلبي. بشأن أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية.
- يحاول الباحث Minoo Farhadi وآخرون (2015)[12]، تركز هذه الدراسة على اختبار ما إذا كانت مؤسسات السوق الحرة التي تحمي حقوق الملكية وتدعم حرية الاختيار والتبادل الطوعي يمكن أن تحول لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة، حيث استخدمت هذه الدراسة مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد فريزر (Fraser Institute's economic freedom index) ومؤشراته الفرعية الخمسة، وهي حجم الحكومة (government size)، وحقوق الملكية (property rights)، والوصول إلى الأموال السليمة (access to sound money)، وحرية التجارة (freedom to trade) ووضع اللوائح المناسبة (setting proper

[10] Aynur Yıldırım, Mehmet Faysal Gökalp, Institutions and Economic Performance: A Review on the Developing Countries, Procedia Economics and Finance, Volume 38, 2016, Pages 347-359

[11] World Bank (WGI: Worldwide Governance Indicators), International Monetary Fund (IMF) and United Nations Economic Comission for Europe (UNECE).

[12] Minoo Farhadi, Md. Rabiul Islam, Solmaz Moslehi, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development, Volume 72, 2015, Pages 109-126.

regulations)، باستخدام بيانات لعينة تتكون من 99 دولة خلال الفترة 1970-2010، باستخدام نموذج تقديرات نظام GMM وpanel regression model، حيث تشير النتائج إلى أن آثار النمو السلبية لإيجارات الموارد (resource rents) قد تتحول إلى إيجابية في البلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية أكبر.

- حاول الباحث A.G.Mijiyawa (2010)[13]، دراسة محددات نوعية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة عن التقييم التجريبي لأربع مقاربات نظرية(المقاربة الاقتصادية, ثقافية, تاريخية وسياسية) بأخذ عينة تتكون من 142دولة (PED116وPD26) في الفترة ما بين 1970-2005 باستعمال نموذج المربعات الصغرى OLS بين المتغيرات (PRP,PIB/Tete ,OL,Pro,Gini,Dem,Rn) ومن بين النتائج تم التوصل الى أن المقاربة السياسية ممثلة بمؤشر الديمقراطية هي المقاربة الدقيقة والمفسرة لاختلاف نوعية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة ما بين الدول.
- حاول الباحث Abdiweli M. Ali (2003)[14]، هدف هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية المؤسسات في النمو والتنمية، من خلال دراسة تجريبية حول مدى تأثير المؤسسات على النمو والاستثمار. حيث قدم أدلة وافرة على أن البيئة المؤسسياتية التي يحدث فيها النشاط الاقتصادي هي محدد هام للنمو الاقتصادي، مستخدما مقاييس بديلة للجودة المؤسسياتية لاستيعاب دور المؤسسات في تفسير اختلافات النمو عبر البلدان، عن طريق دمج هذه المتغيرات المؤسسياتية في معادلات الانحدار الأساسية كمتغيرات توضيحية إضافية في فترتين مختلفتين (**الفترة الأولى** تمتد من 1982-1990، لعينة تقدر بـ 90 دولة، بالاعتماد على بيانات ICRG، وباستخدام متغيرات the rule of law, enforceability of contracts, the risk of

[13] Abdoul' Ganiou Mijiyawa. Institutions et Développement : Analyse des Effets Macroéconomiques des Institutions et de Réformes Institutionnelles Dans les Pays en Développement. Sciences de l'Homme et Société. Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010.

[14] Ali, A.M. Institutional differences as sources of growth differences. Atlantic Economic Journal 31, (2003), 348-362.

expropriating private property, the quality of the bureaucracy, and the prevalence of governmental corruption.، أما **الفترة الثانية** تمتد من 1972-1995، تقريبا لـ 50 دولة، بالاعتماد على بيانات BERI، وباستخدام متغيرات contract enforceability, nationalization risk, bureaucratic delays, and infrastructure quality)، كلتا العيّنتين أعطت نتائج متشابهة، وكشفت النتائج التجريبية أن البلدان ذات المستويات العالية من النمو الاقتصادي تتميز بمستويات عالية من الحرية الاقتصادية والكفاءة القضائية ، وانخفاض مستويات الفساد ، والبيروقراطية الفعالة ، وحماية الملكية الخاصة.

- ونجد الباحثان Kaufmann et Kraay (2002)[15]، مهتمون بدراسة العلاقة ما بين دخل الفرد ونوعية الجوكمة الاقتصادية، وبشكل أكثر تحديداً حماية حقوق الملكية الخاصة، باستخدام البيانات من الفترة 2000-2001، تغطي 175 دولة متقدمة ونامية، من خلال نتائج هؤلاء الباحثان تحسين جودة مؤسسات حقوق الملكية الخاصة يؤدي إلى الزيادة في دخل الفرد، أما العكس وفقا لنتائج Kaufmann et Kraay، فإن زيادة دخل الفرد ليست مواتية بالضرورة وستشكل عقبة أمام تحسين نوعية الحوكمة الاقتصادية.
- حاول الباحثان M.Vijayaraghavan & W. A.Ward، دراسة العلاقة ما بين المؤسسات Institution (2001)[16]، على النمو الاقتصادي بأخذ عينة تتكون من43 دولة (9 دول متطورة) ما بين الفترة 1975-1990 باستعمال نموذج الانحدار المتعدد والاعتماد على النموذج النيوكلاسيكي للنمو عن طريق ادراج عدة متغيرات مؤسساتية (متغير الهياكل المؤسساتية, متغير حماية حقوق الملكية,متغير الحوكمة, متغير الحرية السياسية ومتغير حجم الدولة) ومن بين النتائج حماية حقوق الملكية وحجم الدولة هما المؤشران اللذان يفسران تغير معدلات النمو الاقتصادي.

[15] Kaufmann, D., ET Kraay, A. "Growth without Governance." Economia 3 (1), (2002), 169- 215.

[16] M.Vijayaraghavan and W. A.Ward, Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis, Clemson University,Working paper 2001.

- اهتم الباحثان Caldéron &Chong (2000)[17]، بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات، باستخدام بيانات الفترة من 1972-1995، وبالاعتماد على بيانات (BERI)[18] التي تغطي ما يقارب 55 دولة متقدمة ونامية، وباستخدام تقنية VAR (vecteur autorégressif)، الباحثان Chong &Caldéron ، قام بوضع علاقة سببية تبدأ من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسين نوعية المؤسسات، والنتائج المقترحة التي قدمها الباحثان، هي أن السياسات التي تهدف إلى إصلاح الدولة وجعلها أكثر فعالية من خلال حسن استعمال البيروقراطية، حماية حقوق الملكية، مكافحة الفساد، الحد من عدم اليقين ،وبشكل عام تحسين جودة منتجاتها للنمو الاقتصادي يستغرق وقتا طويلا لتؤتي ثمارها.

منهجية الدراسة:

انطلاقا من أهمية وأهداف البحث والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة.

أمّا الفصل الأول من هذه الدراسة بعنوان " المؤسساتية وحقوق الملكية " حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول المقاربة المؤسساتية القديمة (OIE) والجديدة (NIE)، أما المبحث الثاني فيتضمن عرض النظريات المؤسساتية وصولا إلى المبحث الثالث الذي يتطرق إلى تحليل مؤسسات حقوق الملكية الخاصة ودورها في النمو الاقتصادي.

وأما الفصل الثاني فعنوانه " الأدبيات النظرية لحقوق الملكية "، ويتضمن خمسة مباحث، حيث يتخصص المبحث الأول بالملكية عبر مختلف المراحل التاريخية، واختصّ المبحث الثّاني بعرض ظهور حقوق الملكية، والمبحث الثالث

[17] Chong, A., ET César, C. "Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth." Economics and Politics 12 (1), (2000), 69-81.

[18] Business Environmental Risk Intelligence (BERI).

يتضمن التحليل الاقتصادي لحقوق الملكية، بينما المبحث الرّابع يتطرق إلى مناقشة وتحليل الآثار والتكاليف ومعالجتها عن طريق تحديد حقوق الملكية، ثم يأتي المبحث الخامس ليعرض ويفسر أهم نماذج الملكية.

ووسمنا الفصل الثالث " الإطار النظري للعلاقة ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي "من خلال مباحثه الثلاثة التي يأتي مضمونها على النحو التالي: المبحث الأول يعرض مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، والمبحث الثاني يتطرق إلى نظريات ونماذج النمو الكلاسيكية، النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي وأخيرا المبحث الثالث الذي يناقش ويشرح ويحلل العلاقة النظرية ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي.

وأخيرا، يأتي الفصل الرابع الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة بعنوان "الدراسة القياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، و الذي يتألف من ثلاثة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول واقع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2018، أما المبحث الثاني يستعرض واقع حقوق الملكية في الجزائر من خلال بعض المتغيرات (حماية حقوق الملكية، تسجيل الملكية واستعمال الملكية كضمان للحصول على قروض) للفترة 2009-2019، ثم يتطرق المبحث الثالث لاختبار العلاقة بين متغيرات حقوق الملكية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 باستعمال نموذج الانحدار المتعدد وقياس أثر متغير حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2009-2018 بالاعتماد على دالة الانتاج لـ Cobb-Douglass.

ستتم دراسة الأطروحة وفق المنهجية التالية:

مقدمة عامة

الفصل الأول: المؤسساتية وحقوق الملكية

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لحقوق الملكية

الفصل الثالث: الإطار النظري للعلاقة ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خاتمة عامة

الفصل الأول

المؤسساتية وحقوق الملكية

مقدمة الفصل

في السنوات الأخيرة يمكن القول إن الاقتصاد المؤسساتي قد احتل مركز الصدارة في التاريخ الاقتصادي، ولعل أبرز المفكرين الذين ساهموا في بناء النسيج المؤسسي، بداية على الأقل مع الحائز على جائزة نوبل Douglas North (1981، 1990)، ومؤخرًا James Robinson&Daron Acemoglu (2012)، يريد هؤلاء المفكرون إظهار الدور الحاسم للمؤسسات كعناصر رئيسة في النمو الاقتصادي. إن الارتفاع المذهل في دخل الفرد في العالم الغربي في العصر الحديث والتفاوت الكبير للدخل الفردي في بقية العالم، هو على الأرجح أهم ظاهرة تاريخية يجب على العلوم الاجتماعية مواجهتها (McCloskey 2010). هنا تفسيرات مؤسسية تركز بشكل أساسي على النظم القانونية وهياكل حقوق الملكية التي تتصارع وتتشابك مع التفسيرات التي تعطي أهمية أكبر لعوامل مثل الجغرافيا أو المناخ أو الموارد أو الثقافة أو الأفكار (Allen 2009، Diamond 1997؛ Jones 2003، Landes 1998، McCloskey 2010، Mokyr 2002، Pomeranz 2001).

حيث سعى الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) إيجاد الحلول لبعض المشاكل أو بالأحرى الألغاز الاقتصادية (التكاليف، القيود والندرة...الخ) التي واجهتها الجهات الاقتصادية، المستوحاة منCoase (1937، 1960)، التي ابتكرها Demsetz (1969)، والتي دافع عنها Williamson (1991).

إن الجزء الإبداعي لـ NIE يكمن في اكتشاف أو تخيل المشكلة الاقتصادية الصحيحة. ما هي المشكلة الاقتصادية التي كانوا يحلونها؟ إنهم يرون المؤسسات كحل لأكبر لغز على الإطلاق: ما يؤدي إلى نمو اقتصادي مكثف ومستدام. في هذا المستوى بالطبع كل العلوم الاجتماعية أو غيرها تتعلق بحل الألغاز[19].

[19] Richard N. Langlois, The institutional approach to economic history: Connecting the two strands, Journal of Comparative Economics, Volume 45, Issue 1, 2017, Pages 201-212,

إن دور المؤسسات في تعزيز واستدامة التغيير الاقتصادي قضية ذات أهمية لكل من التحليلات النظرية والتجريبية في أدبيات العلوم الاجتماعية (Stiglitz، 1998). يمكن القول أن هذا الاهتمام المتجدد ينشأ من وعي الأعوان الاقتصاديين بتأثير المؤسسات في الحياة الاقتصادية. وقد تم إعطاء هذا المفهوم معان مختلفة في الأدبيات الاقتصادية من خلال اسهامات (North&Davis ، (1971)، Klein، (1998)، Acocella، (1999)، &Arrighetti Seravalli، (1999)، Aoki، (2001))، ومن خلال اعتبار العملية الاقتصادية كلعبة، من الممكن تحديد ثلاثة تعريفات رئيسية للمؤسسات. أولاً، يتم تصور المؤسسات على أنها قواعد اللعبة (North، 1990؛ Ostrom، 1990): إنها مجموعة المعايير المحددة من قبل الأفراد لتنظيم علاقاتهم (تم اقتراح صياغة فنية لهذا الرأي من قبل Hurwicz (1993، 1996). ثانياً، يتم تعريف المؤسسات على أنها لاعبي اللعبة (Nelson، 1994)، جنبا إلى جنب مع القواعد المعمول بها، يأخذ هذا التعريف في الاعتبار أيضا الدور الذي يلعبه أولئك الذين يتعين عليهم تطبيق القواعد والتأكد من احترامها من قبل الآخرين، وكذلك المنظمات. ومن الأمثلة على المؤسسات نجد الجامعات والمحاكم والجمعيات الصناعية والوكالات الحكومية، إلخ. وأخيرًا، يعتبر التعريف الثالث أن المؤسسات هي نتيجة توازن التنفيذ الذاتي للعبة (Schotter، 1981). بتعبير أدق، تتكون المؤسسات من عنصرين مترابطين: المعتقدات التي يتكون منها الأفراد حول سلوك الآخرين والمنظمات، والتي يمكن أن تغير قواعد اللعبة. تم توضيح هذا الرأي الأخير بشكل أكبر باستخدام نهج اللعبة التطوري (Sugden (1986، 1989)، Aoki (1995)، Young (1998)، Bowles (2004)، ونهج اللعبة المتكرر (Calvert (1995)، Greif (1989، 1994 أ، 1997 أ، 1998 أ)، .Greif et al(1994)، Milgrom et al.(1990))[20].

[20] Francesca Gagliardi, Institutions and economic change: A critical survey of the new institutional approaches and empirical evidence, The Journal of Socio-Economics, Volume 37, Issue 1, 2008, Pages 416-443.

أدى انتشار الدراسات النظرية والتجريبية حول تأثير المؤسساتية في تفسير الأداء الاقتصادي من جهة، وتوضيح تفسير المؤسساتية والمسارات المؤسسية من ناحية أخرى، إلى انتشار التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمؤسساتية. وبالتالي، فإن إجراء دراسة لها ليس ممارسة سهلة، نظرًا للتعقيد الذي يثيره مفهوم المؤسساتية في مجالات مختلفة من العلوم الاجتماعية (Favereau and Bessy، 2003) وعدم وجود توافق في الآراء حول تعريف المؤسساتية (Hogson، 2006). ومع ذلك، فإن أحد التعريفات المقبولة على نطاق واسع هو تعريف North (1990)، الذي عرفها على أنها قواعد اللعبة في المجتمع أو بمعنى آخر القيود المصممة بشكل إنساني لتأطير التفاعلات بين البشر.

وبناءا على ما سبق، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الاقتصاد المؤسساتي من خلال تعريفه وذكر أنواعه وأهم النظريات عن طريق دراسة الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد ثم نظرياته وأخيرا المؤسساتية وحقوق الملكية.

I–1 الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد :

تميز التحليل الاقتصادي للمؤسسات مع بداية القرن العشرين بأعمال مصنفة عمومًا على أنها غير متجانسة، مثل أعمال (Veblen, Mitchell et Common). ومع بداية سبعينيات القرن العشرين، تم العمل على تجديد الاقتصاد المؤسساتي من خلال أعمال اقتصاديين بارزين، تحت اسم الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)، ولعل أبرزهم نجد (Coase، North، Williamson). حيث اهتم الاقتصاد المؤسسي الجديد بتطوير أدوات كلاسيكية جديدة لتحليل دور المؤسسات في تنسيق الأنشطة الاقتصادية، ونجد في أعمال Adam Smith، أهمية المؤسسات بالنسبة للأداء الاقتصادي الجيد وبالتالي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية[21]. في الأدبيات النظرية تعرف المؤسساتية من خلال Douglas North. وفقًا لـ North، تعتبر المؤسساتية بمثابة قواعد اللعبة في المجتمع، أو بشكل أكثر دقة، إنها قيود مصممة بشكل إنساني تحدد التفاعلات الإنسانية[22]. وبالتالي تقوم المؤسساتية بتأطير الحوافز في التبادلات البشرية،

[21] En effet, Adam Smith (1776) écrit : " […] In all countries where there is tolerable security [of property], every man of common understanding will endeavour to employ whatever [capital] stock he can command.… A man must be perfectly crazy who, where there is tolerable security [of property], does not employ all the [capital] stock which he commands.… In those unfortunate countries…where men are continually afraid of the violence of their superiors, they frequently bury and conceal a great part of their [capital] stock…in case of their being threatened with any of those disasters to which they consider themselves as at all times exposed. This is said to be a common practice in Turkey, in Indostan, and, I believe, in most other governments of Asia. It seems to have been a common practice among our [feudal] ancestors.''

[22] North (1990) distingue les institutions des organisations qui sont les joueurs, c'est-à-dire un groupe d'individus unis par le même objectif et pour la réalisation des mêmes résultats. C'est ainsi que North identifie les partis politiques comme étant des organisations politiques, la firme comme une organisation économique, l'école, l'université comme des organisations éducatives, etc. Les institutions déterminent l'existence tout comme l'évolution des organisations, lesquelles influent en retour l'évolution des institutions. Par ailleurs, il faut aussi distinguer les institutions des politiques économiques, celles-ci sont des instruments définis par le gouvernement pour la réalisation des objectifs d'intérêt public. Le choix de politiques économiques dépend des institutions existant dans un pays. Dans des régimes dictatoriaux, ce choix dépend d'un seul individu, généralement le chef de l'exécutif ce qui n'est pas le cas dans des régimes démocratiques. Remarquons aussi que les politiques économiques varient très rapidement comparativement aux institutions. C'est ainsi que dans un pays la politique budgétaire ou le taux d'imposition peut varier d'une année à l'année, alors que les institutions régissant la définition de ces politiques perdurent dans le temps.

وكذلك في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. من ناحية أخرى، تم تصميم المؤسساتية للحد من عدم اليقين في الحياة اليومية[23]، حيث يتم التمييز بين نوعين: المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية. المؤسسات الرسمية هي جميع العقود والقواعد السياسية والقانونية والاقتصادية المكتوبة والصريحة والتي ينبغي ضمان تنفيذها عمومًا من طرف الدولة أو أحد ممثليها. أما المؤسساتية غير الرسمية هي ليست مكتوبة، فهي قواعد ضمنية يتم ضمان تنفيذها داخليًا من قبل أفراد ينتمون إلى نفس المجموعة أو نفس المجتمع وهي مجموعة من الأعراف أو الاتفاقيات أو القواعد أو قواعد السلوك في المجتمع (North ، 1990)[24]. فإن جوهر الاختلاف بين المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية يكمن في أن المؤسساتية الرسمية تختلف وتتطور بسرعة أكبر من المؤسساتية غير الرسمية، حيث أن من الأسهل تغيير القواعد الانتخابية مثلا مقارنة بتغيير الثقافة والأعراف الاجتماعية في أي بلد، كذلك يمكن أن يكون التغيير في المؤسساتية الرسمية متقطعا أو مفاجئا، في حين أن المؤسساتية غير الرسمية تتطور باستمرار وبشكل تدريجي (North، 1990)[25]. ونجد مفاهيم للمؤسساتية على غرار ما جاء به Veblen[26] (1914) " أن المؤسسات هي العادات السائدة في التفكير والعمل في المجتمع الاجتماعي، ومؤسسات الحاضر هي من مؤسسات الماضي. المؤسسات هي إما قواعد (Commons) أو

[23] **North**, offers the following definition: “Institutions are the rules of the game in a society or, more formally, are the humanly devised constraints that shape human interaction.” He goes on to emphasize the key implications of institutions since, “In consequence they structure incentives in human exchange, whether political, social, or economic.” (1990, p. 3).

[24] Douglass c. north, institutions, institutional change and economic performance, Cambridge University Press 1990.

[25] Douglass c. north, Opcit 1990.

[26] Keneck Massil, Joseph. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. Working PaperNo. 2016-4 .University of Paris West-Nanterre la Défense, EconomiX, 2016.

نظام سلوكي (Veblen)"[27]. وهناك من عرفها Schmoller [28]1900 وهو تلميذ المدرسة التاريخية الألمانية "بأن المؤسساتية هي مجموعة من القواعد الأخلاقية والعادات والحقوق التي تقف بينهما وتشكل نظامًا، المؤسساتية هي قانونية وسياسية واقتصادية. هذه ترتيبات في المجتمع تعمل كإطار مرجعي للأجيال"[29].

إن الاقتصاد المؤسساتي يكتسي أهمية كبرى في المجتمع بالنسبة للنتائج الاقتصادية، مثل هيكل حقوق الملكية ووجود الأسواق وكمالها، وهو يؤثر على هيكل الحوافز الاقتصادية في المجتمع، حيث بدون حقوق الملكية، لن يكون لدى الأفراد الحافز على الاستثمار في رأس المال المادي أو البشري أو اعتماد تقنيات أكثر كفاءة. الاقتصاد المؤسساتي يساعد في التخصيص الأمثل للموارد، فهو يحدد من الذي يحصل على الأرباح والإيرادات وحقوق التحكم المتبقية. عندما تكون الأسواق مفقودة أو يتم تجاهلها (كما كان الحال في الاتحاد السوفياتي سابقا، على سبيل المثال)، فإن المكاسب من التجارة تصبح غير مستغلة وتُساء تخصيص الموارد. سوف تزدهر المجتمعات ذات الاقتصاد المؤسساتي التي تسهل وتشجع تراكم العوامل والابتكار والتخصيص الفعال للموارد[30].

[27] Veblen, considère que les institutions sont les habitudes de pensées et d'actions dominantes dans la communauté sociale. Les institutions du présent sont héritées des institutions d'hier. Les institutions sont soit des règles (Commons), soit des régularités de comportement (1914).

[28] Schmoller (1900), disciple de l'école historique allemande, une institution est l'ensemble de règles de morales, d'habitudes, de droits, de coutumes qui se tiennent entre eux et constituent un système. Les institutions sont juridiques, politiques et économiques. Ce sont des arrangements, dans la communauté, qui servent de cadre de référence aux générations.

[29] Keneck Massil, Joseph. Opcit, 2016.

[30] Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James Robinson , Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth, NBER Working Paper Series 10481, National Bureau of Economic Research, May 2004, p 1-2.

I-1-1 الاقتصاد المؤسساتي القديم (OIE):

إن الاقتصاد المؤسساتي القديم (OIE) اقترن بأعمال كل من (John R. Commons،Thorstein Veblen، Clarence Ayres،Wesley Mitchell)[31] وبالإضافة إلى ذلك يعمل البعض على تطوير الاقتصاد المؤسساتي القديم عن طريق تجديد صياغة المواضيع التي يمكن مناقشتها، من خلال أعمال كل من (Gustav Schmoller، Thorstein Veblen، John R. Commons،Wesley Mitchell وآخرون)، حيث عملوا على جعل النظرية الاقتصادية تتماشى مع الظروف الخاصة على سبيل المثال الظروف الثقافية والتاريخية، وإيمانا منهم بأن النظرية في نهاية المطاف ستكون في ظل التطور الدائم للمؤسسات القائمة في المجتمع ورفض فكرة التوازن العادي الطبيعي[32].

إن (Thorstein Veblen) يعتبر المؤسس الرئيسي للمؤسساتية القديمة، حيث قدم الكثير من الاسهامات الفكرية للمؤسساتية رغم التأثيرات وانحصار اطاره العام، وأكد على مسار التغيير المؤسسي ودور التكنولوجيا في احداث هذا التغيير، باعتبار أن الاقتصاد جزء من المجتمع، ويربط كل ما يحدث في عالم الاقتصاد بالتغيرات السياسية والاجتماعية المصاحبة له. والمؤسسة لديه هي نظام اجتماعي يضع للفرد الإطار الذي يجب أن يقوم فيه بأفعاله، مثل نظام الملكية الخاصة أو نموذج رائد الصناعة Captain of Industry أو نموذج مقاول الأعمال Entrepreneur، ليتميز بتأكيده على أهمية التحليل المركزي للمؤسسات والتغيير المؤسسي، حيث يقول إن التغييرات في "النسيج المؤسسي هي نتيجة سلوك مجموعة أفراد"، بينما في الوقت نفسه "هذه المؤسسات تعمل على توجيه وتحديد الأهداف ووضع حد

[31] **ثور شتاين فبلن** (Thorstein Veblen) 1857-1929 عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي، بدا بكشف عن آليات الاقتصاد في عصره منذ سنة 1896 لتغطي اعماله مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتعليم. واشتهر بكتابه "نظرية الطبقة المترفة" The Theory of the Leisure 1899 Class، حيث قدم تحليلا لظهور فئة في المجتمع تؤهلها إمكاناتها المادية لأن تعزل نفسها عن الأعمال الشاقة وتعيش نمطا استهلاكية وترفيا في الحياة، وتتبوأ المكانة العليا في مجتمعها وتضع لكل الطبقات الأخرى معاييرها في التفضيل الجمالي وأسلوبها في قضاء وقت الفراغ وأسلوب الإنفاق الترفي على المظاهر، ليساهم بعدها في علم الاقتصاد بكتابة "نظرية مشروع الأعمال" سنة 1904 The Theory of Business Enterprise والذي نفضل ترجمته ب"نظرية المشروع الاستثماري"، لساهم أيضا في تحليل النظام الاقتصادي المعاصر بكتابية المصالح المكتسبة ورجل الشارع" The Vested Interests and the common"،

[32] Hodgson, Geoffrey M. "Institutional economics into the twenty-first century."Studie Note di Economia 14.1 (2009): 3-26, p 6.

للسلوك"، كما وضع في تحليلاته العديد من المواضيع الأخرى (1904،1899)[33]، ولقد ساهم في تطوير المؤسساتية العديد من المؤسسين بما في ذلك (Hamilton، J. M. Clark، Commons، Robert) لما لهم من اسهامات كبيرة في مسائل القانون والاقتصاد، الا أنه في الواقع يعد تصنيف Commons كأحد المؤسسيين الاوائل و تطويره لمفهوم "الصفقة" باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل وبالمقابل حدد شروط المعاملات من قبل هيكل "قواعد العمل" بما في ذلك حقوق الملكية، الحقوق القانونية، والواجبات والحريات، وعلى تطورها وتأثيرها على القوة الاقتصادية.

تركزت أعمال (Veblen) حول قضايا من بينها الفصل بين الملكية والسيطرة، قضايا العمالة، مسائل تحديد الأجور والتحكم بها بصفة عامة عن طريق Stacy May &Walton Hamilton (1923)، وكذلك من حيث "صفقة الأجور، the wage bargain" أو "صفقة العمل، the labor bargain"، وبمساهمة اقتصاديين اخرين مثل Commons (1924) و Sumner Slichter (1931)، لكن الاهتمام الاكبر وجه لقضايا العلاقات الجماعية والمفاوضات ونظم التوفيق والوساطة ودورهم في تطوير قوانين العمل، وسياسات التأمين ضد البطالة، والتعويض عن حوادث العمل، وتنظيم المرافق العامة، وفي تعزيز "التخطيط" الحكومي لخلق الاستقرار ومستويات عالية من الانتاج، وقد برز (Commons) كرائد لتنظيم المرافق العامة والتأمين ضد البطالة وتعويضات العمال[34]. وذكر Veblen بأن التغيرات المؤسساتية ما هي إلا نتيجة لتأثيرات أو عواقب غير مقصودة وبالتالي يجب التعود والتأقلم مع الظروف الجديدة، أما رأي Commons بخصوص التغيرات المؤسساتية هي نتيجة لغايات الأفراد والجماعات وتفاعلهم من

[33] تعود تسمية "الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يضم عدد من المدارس الفكرية" الى الرائد فبلن لتظهر تسمية "النيوكلاسيك" رسميا سنة 1900 في مقال له بعنوان "الرؤى المسبقة لعلم الاقتصاد" The Preconceptions of Economic Science والمنشورة في The Place of Science in Modern Civilization، وبكونه رائد في مجال الاقتصاد السياسي يعتبر من أوائل نقاد "الاقتصاد النيوكلاسيكي"Neo – Classical Economics من خلال تحليلات اقتصادية يكشف فيها عن أخطائهم وتحيزاتهم الأيديولوجية في الوقت الذي كانت فيه النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية في بداياتها تتمثل في اعمال كارل منجر Menger (المدرسة النمساوية وتضم بافرك وفون فيسر)، وليون والراس Walras (المدرسة الفرنسية)، ووليام ستانلي جيفونز Jevons وألفريد مارشال Marshal (المدرسة الإنجليزية والتي ضمت اتباع لها من امريكان مثل كلارك Clark)، كما سبق النقد الماركسي للنيوكلاسيك من قبل هلفر دنج الذي نشر كتاب باسم "رأس المال المالي" سنة 1910، وكاو تسكي و بوخارين الذي نشر كتابه "الإمبريالية والاقتصاد العالمي" سنة 1917 تزامنا مع نشر لينين لكتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" باللغة الروسية سنة 1917.

[34] Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." The Journal of Economic Perspectives 15.3 (2001): 173-194, p 181.182.

خلال النزاع وحل النزاع، فكلا منهما يؤكد على دور التخطيط والفرض المقصود للقواعد المؤسساتية، واعطاء دور للعمليات غير المقصودة في التطور المؤسساتي[35].

I-1-1 الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)

الاقتصاد المؤسساتي القديم كان هو المعنى الوحيد للاقتصاد المؤسساتي، ولكن في السنوات الأخيرة من القرن الماضي أصبح مصطلح الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)هو المنهج الجديد من خلال تطور التقاليد الاجتماعية وظهور وبروز نظريات مهمة كنظرية الألعاب، ومن رواد هذا الاتجاه نجد كل من (Ronald Coase، Oliver Williamson، Douglass North)، وكذلك أنصار المدرسة النمساوية من خلال أعمال (Carl Menger، Frederick von Hayek)، ويعتبر هذا الاتجاه الجديد للاقتصاد المؤسساتي بمثابة امتداد للاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يفترض منهج الفردية ويركز على الكفاءة[36].

إن الاقتصاد المؤسساتي الجديد جمع بين أفكار Coase (coasean notion) من خلال نظرية تكاليف المعاملات مع أفكار North (northian notion) للمؤسسات، باعتبار المؤسسات أداة فعالة لتخفيض تكاليف المعاملات والحصول على قدر أكبر من الكفاءة في الأداء الاقتصادي، ومن ناحية (Coase،1937)[37] تم إنشاء نهج التحليل الجزئي للمنظمات(microanalytical) ضمن مقالته الشهيرة سنة 1937 " The Nature of the Firme" التي أدت إلى ظهور "اقتصاد تكلفة المعاملات" (Williamson، 1975، 1985)، ومن جهة أخرى انشأ (Coase، 1960)

[35] مالكوم روترفورد Malcolm Rutherford، المؤسسات في علم الاقتصاد "المؤسسات القديمة والجديدة"، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 180.

[36] Richter, Rudolf. "The new institutional economics: its start, its meaning, its prospects." European Business Organization Law Review (EBOR) 6.2 (2005): 161-200.

[37] At about the same time that Coase wrote his paper, Commons (1934: 4) introduced the idea that ' . . . the ultimate unit of activity . . . must contain in itself the three principles of conflict, mutuality, and order. This unit is a transaction'. Coase was apparently unaware of this development, but later on Williamson (1975: 6, 1996: 7) integrated it into his approach to transaction costs.

نهج التحليل الكلي (macroanalytical) الذي درس من خلاله العلاقة ما بين المؤسسات والأداء الاقتصادي الذي تضمنته مقالته سنة 1960 " The Proplem of Social Cost" ، إضافة إلى قضايا التغيير المؤسسي (North، 1990)، وقد أدرج الاقتصاد المؤسساتي الجديد كلا النهجين ذات الصلة المتبادلة، بإضافة الى دراسة المؤسسات وكيفية تفاعلها مع الترتيبات التنظيمية داخل الاقتصاد (Menard و Shirley، 2005)[38].

إن الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) يرتكز على فرضيتين[39]:

- اهمية مسألة المؤسسات "institutions do matter ".
- تحليل المحددات المؤسساتية بواسطة أدوات النظرية الاقتصادية.

وقد جعلت بعض اسهامات هؤلاء الاقتصاديين مصدرا رئيسا للمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ...الخ)، من خلال رسم سياسات جديدة للدول النامية وتقديم آليات تنسيق جديدة وعمليات اقتصادية تطورية[40]. والشكل I-1 التالي يوضح الأسس الثلاثة للاقتصاد المؤسساتي الجديد.

[38] Caballero, Gonzalo, and David Soto-oñate. "Why transaction costs are so relevant in political governance? a new institutional survey." Revista de Economia Política 36.2 (2016): 330-352., p332.

[39] Williamson, Oliver E. "The new institutional economics: taking stock, looking ahead." Journal of economic literature 38.3 (2000): 595-613 – P596.

[40] Dutraive, Véronique. "Economic development and institutions. Anatomy of the New New Institutional Economics' research program." Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs 6 (2009), p1.

الشكل I–1 الأسس الثلاثة للاقتصاد المؤسساتي الجديد

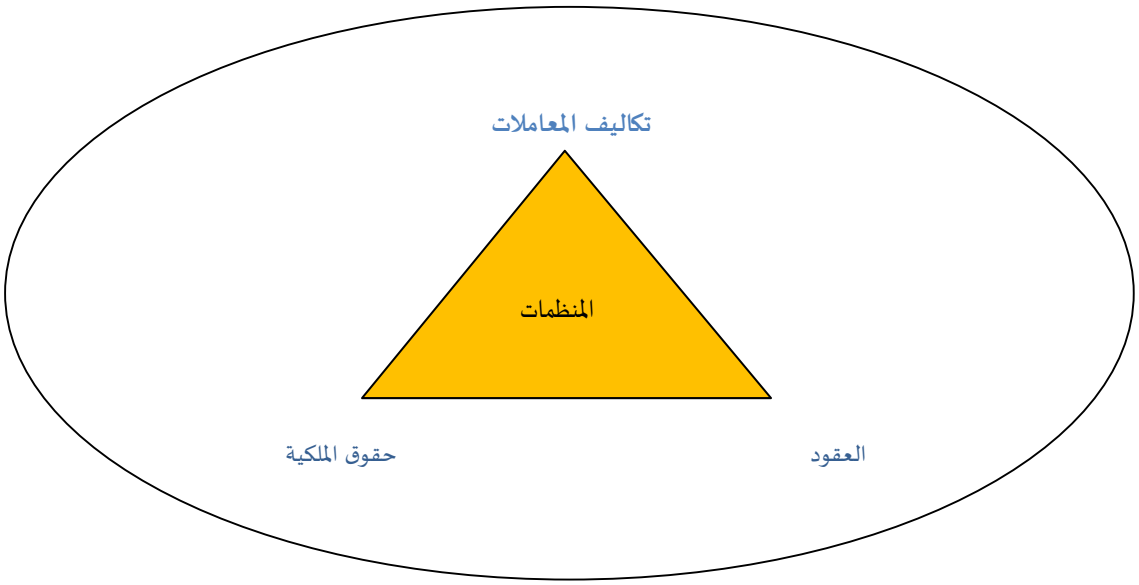

Source: Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics: From Early Intuitions to a New Paradigm? No. 8. Working Paper, 2012, p 49

يوضح الشكل I–1 المفاهيم الرئيسة للاقتصاد المؤسساتي الجديد من خلال التنسيق ما بين النظريات الأساسية وهي نظرية تكاليف المعاملات، نظرية حقوق الملكية ونظرية العقود، يمكن القول بأن NIE تجاوزت أجدادها والمعاصرين من خلال وضعها اللبنات الأساسية الخاصة بها. أصبحت ثلاثة مفاهيم أساسية –تكاليف المعاملات وحقوق الملكية والعقود – ما يطلق عليه "المثلث الذهبي" لـ NIE. هذه المفاهيم، جنبًا إلى جنب مع افتراضات NIE السلوكية الجذرية المتزايدة (North، 2005)[41]،

ارتبطت المدرسة المؤسساتية الجديدة NIE مع مدارس فكرية أخرى ارتباط وثيق، ومن بين النظريات نجد نظرية الاختيار العام والعمل Buchanan and Tullock والعمل الجماعي Mancur Olson، واسهامات كل من Kenneth Arrow & Duncan Black، وأيضا عمل علماء السياسة الإيجابيين مثل Barry & Ken Shepsle

[41] North, D. C. (2005), Understanding the Process of Economic Change, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Weingast، كل هؤلاء لديهم ارتباط وثيق بـ NIE من خلال أعمال Harold Demsetz، في إطار استمرار منهج حقوق الملكية، وإسهامات العديد من العلماء الذين شاركوا في الاجتماعات السنوية التي حركها[42] Erik Furubotn and Rolf Richter.

إن أفكار الاقتصاد المؤسساتي الجديدNIE هي متجذرة في الفكر الاقتصادي، حيث أن Ronald Coase استلهم من التقاليد البريطانية من Smith إلى Marshall إلى Arnold Plant، وقد تأثر بشكل أكبر بحركته لتحدي جزء من هذا التقليد البريطاني، وخاصة المدرسة الفكرية الصاعدة (Pigovian school of thought) آنذاك. إضافة إلى ذلك NIE هي متجذرة أيضًا في الاقتصاد المؤسساتي السابق؛ على سبيل المثال، حيث أشار Williamson إلى اهتمامه بمنهج Commons، ونجد North قد تأثر بأفكار مفكري المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)، وخاصة Kuznets.بالإضافة إلى ذلك تعلم O. Williamson العلوم الاجتماعية متعددة التخصصات في جامعة (Carnegie Mellon University)، وتأثر بمفكرين اخرين أمثال، Kenneth Arrow، Alfred Chandler، Ronald Coase، Herbert Simon. حيث تبنى Douglass North النهج الماركسي إلى أن تعرض بشكل متزايد للاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة ولآفاق جديدة افتتحها بحثه في التاريخ الاقتصادي واهتمامه القوي بالعلوم السياسية[43]. والشكل رقم I-2 يبين الاصول الفكرية لمختلف التوجهات والمصادر المعتمدة لتطوير(NIE):

[42] Claude Ménard and MARY M. SHIRLEY. The future of new institutional economics: from early intuitions to a new paradigm? Journal of Institutional Economics, (2014) , 10, p 543

[43] Claude Ménard and MARY M. SHIRLEY. Opcit, (2014), 10, p 544

الشكل رقم I–2 الأصول الفكرية لـ NIE

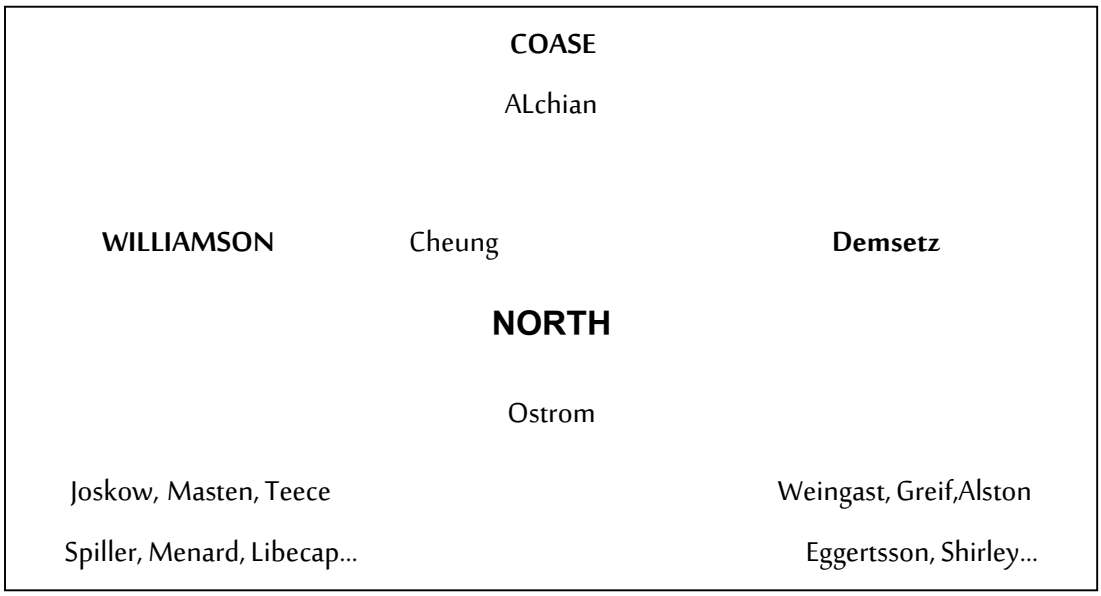

Source: CLAUDE MÉNARD and MARY M. SHIRLEY. Opcit, (2014), 10, p 547

ومن بين أهم المبادئ التي اتسم بها الاقتصاد المؤسساتي ما يلي:

- المنظور الأوسع.
- التركيز على المؤسسات.
- رفض فكرة التوازن العادي الطبيعي. (Equilibrium Normal)
- تضارب المصالح.
- إصلاح ديمقراطي ليبرالي.
- رفض السعادة – الألم كمنطلق للتحليل الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن ادراج فروع الاقتصاد المؤسساتي التي تم التطرق إليها من طرف العديد من الباحثين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم I-3: فروع الاقتصاد المؤسساتي

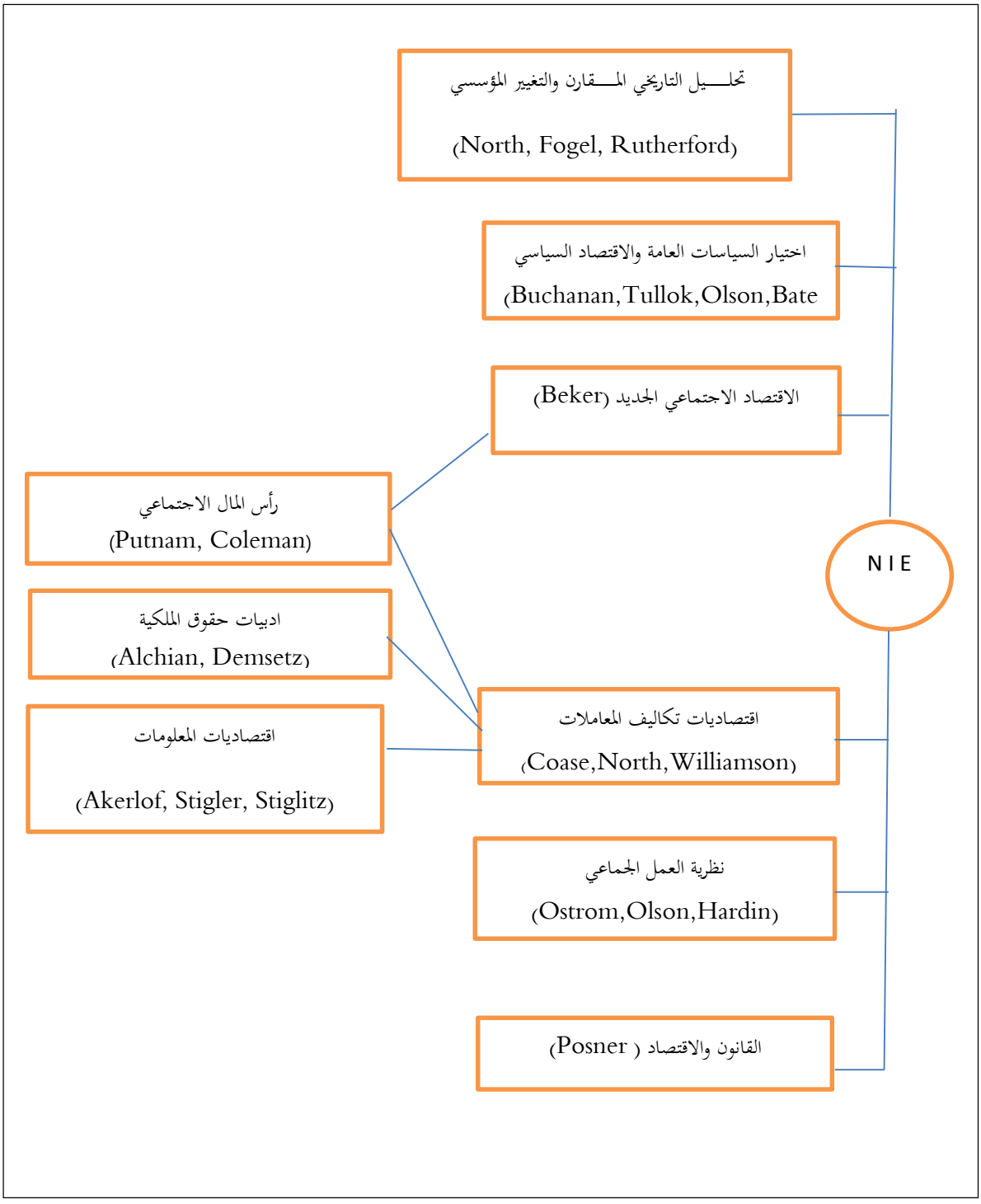

Source: Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. "The new institutional economics: applications for agricultural policy research in developing countries: "New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality." Oliver Williamson, 2000a."Agrekon 41.2 (2002): 110-133, p114.

I–2 نظريات الاقتصاد المؤسساتي:

في الأدبيات النظرية نجد الاقتصاد المؤسساتي الجديد والنظريات التعاقدية جنبا الى جنب، مما انبثق عنها ثلاث نظريات رئيسة للمؤسسة: نظرية الوكالة، نظرية تكلفة المعاملات، ونظرية العقود غير المكتملة وحقوق الملكية. إن نظرية تكاليف المعاملات تم تطويرها بشكل أساسي بواسطة Williamson[44]، بناءا على أعمال Ronald H.Coase[45]، إلى جانب نظرية حقوق الملكية ونظرية العقود، ما يمكن اعتباره الأرثوذكسية الكلاسيكية الجديدة في مسائل نظرية المؤسسة أو الشركة.

I–2–1 نظرية تكاليف المعاملات :

إن نظرية تكاليف المعاملات، تعتمد على ركيزتين أساسيتين. وتتمثل الركيزة الأولى في اعتبار هذه النظرية تتعلق بالمعاملات. وبالتالي فهي وحدة التحليل التي يجب على الفرد الرجوع إليها دائمًا في الحالة الأخيرة. والركيزة الثانية هو البحث في أنماط الحوكمة التي تجعل من الممكن تقليل تكاليف المعاملات مهمة رئيسة. ومن بين أنماط الحوكمة نجد ثلاثة هي: السوق، العقد أو النموذج المختلط، كما جاء بها Williamson 1993، حيث أضاف طريقة أخرى للحوكمة وهي: "المكتب" الخاص أو العام المكلف بمهمة تنظيمية. وهناك تفصيل وتدقيق لعمل هذه النظرية من خلال كتابات Williamson (1985،1994)، من تقديم Michel Ghertman تعرض فيها للمفاهيم والأهداف

[44] أوليفر إيتون ويليامسون من مواليد 27 سبتمبر 1932. وهو كاتب بارز في مجالات نظرية تكاليف المعاملات، والتكامل الرأسي، والمؤسسية الجديدة. انتهج تأثير رونالد كوس، هيربرت سيمون وريتشارد سيرت. تخرج في الإدارة في عام 1955 (بكالوريوس علوم) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا سلون للإدارة. ثم حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستاندفورد عام 1960 وحصل على درجة الدكتوراه عام 1963 في جامعة كارنيجي ميلون. وقد تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مع إلينور أوستروم بتاريخ 12 نوفمبر 2009.

[45] رونالد هاري كوز" Ronald Harry Coase"(2013 – 1910) اقتصادي بريطاني حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في 1991 وأكثر ما يشتهر به كوز مقالته في تحديد طبيعة الشركة (1937)"، التي تقدم مفهوم من التعاملات ليشرح طبيعة وحدود الشركات، ومقاربته لتكاليف المعاملة التي تحظى الآن بنفوذ كبير في نظرية التنظيم الحديثة، حيث قام بإعادة تقديمها O.Williamson، و مقاله الثاني" مشكلة التكلفة الاجتماعية (1960)"، التي تقترح أن حقوق الملكية المعرفة جيدا يمكن أن تتغلب على الآثار الخارجية.

الرئيسة للنظرية. ونجد اسهامات كل من Claude Ménard(1990)، Coriat& Weinstein (1995)، Joffre (1986)،Koenig (1993)، Glais (1991)، Gabrié and Jacquier (1995)[46].

إن نظرية تكاليف المعاملات التي طورها Williamson تتوافق مباشرة مع أعمال Coase. حيث تعمل على تعميق تحليل تكاليف المعاملات والأشكال التعاقدية، كمحاولة للإجابة على السؤالين الرئيسيين الذي طرحهما Coase لماذا يتم تجميع أنشطة معينة في المؤسسة أو الشركة، بدلاً من التنسيق من قبل آلية السوق؛ ما الذي يفسر الاختيار وحدود الاستيعاب؟[47] والسؤال الثاني[48] يتعلق بمميزات المؤسسة أو الشركة (ما هي "طبيعة الشركة")، بمعنى آخر، أين يكمن الفرق بين التنسيق داخل المؤسسة أو الشركة والتنسيق من جانب السوق[49]؟

إن نظرة Williamson نجدها تختلف عن المقاربات الكلاسيكية الجديدة، من خلال فرضياته حول سلوك العوامل الاقتصادية. حيث تبنى Williamson بالفعل نظرية العقلانية المحدودة من H.Simon، فالأعوان الاقتصاديين لديهم قدرات إدراكية محدودة ولا يستطيعون في بيئات معقدة تصور جميع الأحداث الممكنة وحساب عواقب أفعالهم بشكل مثالي. انطلاقا من هذه المقاربات والمفاهيم يستمد Williamson المعنى الضمني للعقود، باعتبارها في معظم الأوقات عقودًا غير مكتملة، ولا تتصور جميع الأحداث المحتملة. هذا له أثار سلبية على تقدم العلاقة التعاقدية: المشكلة إذن هي معرفة، في أي علاقة تعاقدية ستحدث أمور غير متوقعة. من هنا نلاحظ أن نظرية تكاليف المعاملات هي مهمة وأداة للتحليل، وبالتالي التركيز على "ما بعد التعاقد" لحل المشاكل التي يمكن أن تظهر من

[46] Michel Ghertman, Applications pratiques de la théorie des couts de TRANSACTION, Département Stratégie et Politique d'Entreprise Groupe, mai 2011, p 9.

[47] Coase écrit : pourquoi certaines activités sont réunies dans la firme, plutôt que d'être coordonnées par le marché ; qu'est-ce qui expliquent le choix, et les limites de l'internalisation ?

[48] Coase écrit : qu'est-ce qui caractérise fondamentalement la firme (quelle est « la nature de la firme »), autrement dit, qu'est-ce qui différencie la coordination dans la firme, et la coordination par le marché ?

[49] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, « Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences », Revue d'économie industrielle, 129-130, 1er et 2e trimestres, 2010, p 60.

خلال التعاقد أي بعد توقيع العقد[50]. إن مشكلة عدم اكتمال العقود يؤدي إلى الحاجة إلى إعادة التفاوض، مما يترك مجالًا للمناورة للأطراف المتعاقدة؛ وبالتالي سوف يسمح بظهور أمر غير اقتصادي ما يسمى بالسلوك الانتهازي، من خلال التلاعب في المعلومات من قبل العملاء. وهنا وجد Williamson المشكلة الأساسية: وهي النفعية(l'opportunisme)، وكيفية إيجاد حلول للحماية من هذا المشكل، الذي يقع في قلب الخيارات التنظيمية. على سبيل المثال تنشأ هذه المشكلة خاصةً عندما يتعين على الوكلاء القيام باستثمارات محددة بالنسبة للمعاملة، والتي لا يمكن إعادة استخدامها خارج المعاملة، مما يجعلهم يعتمدون على بعضهم البعض، في حالة أن هذه الصفقة تنطوي على أصول محددة كبيرة. قد يخشى كل طرف من الطرف الآخر أن يستفيد من الصفقة، لذلك في الأساس في هذه الحالة تنطوي الصفقة على استثمارات محددة للغاية، وطبقا لنظرية تكاليف المعاملات، سيتم تفضيل التنسيق داخل المؤسسة أو الشركة بدلا من التنسيق من قبل السوق. بالرجوع إلى الأساسيات هذا هو جوهر تفسير استبدال الشركة للسوق، في ما يسمى بنظرية "التعطل hold-up " (Williamson[51]، 1979، 1985)؛ (Klein، Crawford، Alchian، 1978). حيث أعطيت أهمية كبيرة لمناقشة خصوصية الأصول (la spécificité des actifs)، من وجهة نظر تجريبية وبناءا على أعمال نظرية، إلا أن Coase عارض هذه النقطة واختلف مع Williamson. وتم التساؤل حول مدى حدود استيعاب السلوك الانتهازي داخل المؤسسة أو الشركة، كما لاحظ العديد من الاقتصاديين، أنه يمكن للمؤسسة أو الشركة مثل السوق أن تعمل دون حد أدنى من الثقة، بما يتعارض مع السلوك الانتهازي البحت[52].

[50] Benjamin Coriat ET Olivier Weinstein, Ibid, 2010, p 60.

[51] Williamson Write «I entirely agree that transaction cost economics stands to benefit from more fully dynamic constructions. But whereas saying dynamics is easy, doing dynamics is hard. »(1999, p. 1101)

[52] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 61.

نظرية تكلفة المعاملات (TCT) هي العنصر الأساسي في الإطار النظري المستخدم لتحليل الاستعانة بمصادر خارجية (Quélin، 1997 ، Barthélémy، 2000 ؛ Jain و Thiétart، 2007). ومع ذلك، فإن هذه النظرية تسمح بتطوير نهج مقارن للخيارات التنظيمية البديلة.[53]

تعتبر اقتصاديات تكلفة المعاملات كنتيجة مباشرة للفكرة الرئيسة لـ Coase، كما يصف Oliver Williamson نظرية المؤسسة أو الشركة في فصله. إن اقتصاديات تكلفة المعاملات هي معروفة جيدًا؛ حيث يتعلق الأمر بالمعاملات على وجه التحديد ويمكن تلخيصها كما يلي:

- المدى الذي تكون فيه الموجودات المعنية خاصة بالمعاملة.
- مدى تأثير الاضطرابات أو التغييرات على المعاملة.
- مدى تكرار حدوث المعاملة.

حيث تؤثر طبيعة المعاملات على العقود والطريقة التي يتم بها تخصيص الأنشطة الاقتصادية بين الشركات أو الأسواق أو غيرها من أوضاع المؤسسة. تؤثر هذه بدورها على ما إذا كانت الحوافز مرتفعة أو منخفضة؛ وما إذا كان حل النزاع يعتمد على المحاكم أو الطلبات الخاصة (مثل اللجان الخاصة بالتسوية الودية للنزاع القائم ما بين الأطراف المتعاقدة). ونتيجة لذلك لا يمكن تقييم المزايا النسبية لترتيب أو اختيار معين إلا بشكل نسبي، مع مراعاة خصائص المعاملات قيد البحث والبيئة المؤسساتية التي تتم فيها[54].

[53] Chanson, G. (2014). Externalisation et théorie des coûts de transaction : analyser un phénomène dynamique avec une théorie statique ? Management international / International Management / Gestiòn Internacional, 18 (2), p 181-182.

[54] C. Menard and M. M. Shirley (eds.), Handbook of New Institutional Economics, ´ 1–18. 2005 Springer. Printed in the Netherlands. P 4.

ويمكن القول أن ظهور مفهوم تكاليف المعاملات من خلال تحدي Ronald Coase لأول مرة الوصف القياسي للاقتصاد باعتباره عملية تلقائية تجمع بين العرض والطلب عن طريق آلية السعر في بحثه لعام 1937 بعنوان "طبيعة الشركة، The Nature Of The Firme" سأل Coase، لماذا توجد الشركات؟ كان الجواب هو ذلك "... على الرغم من أن الإنتاج يمكن تنفيذه بطريقة لا مركزية تمامًا عن طريق التعاقد بين الأفراد، فإن تكلفته بعض الشيء للدخول في هذه المعاملات يعني أن الشركات ستظهر لتنظيم ما يمكن أن يكون خلافًا للسوق، كلما كانت تكاليف المعاملات أقل من تكاليف تنفيذ المعاملات من خلال السوق. [55]"، في السوق يجب أن يجد المتداول المحتمل شخصًا يتاجر معه، ويتفق على تحديد السعر والجودة، التوصل الى اتفاق، اعداد وتنفيذ الاتفاقية ما بينهم. من خلال القضاء على الحاجة إلى المساومات بين أصحاب العديد من عوامل الإنتاج، وكذلك يمكن للمؤسسة أو الشركة في بعض الأحيان تقليل تكاليف المعاملات هذه (Coase 1960)[56].

حيث أثنى كثيرا Steven Cheung فيما بعد على أفكار Coase، بحجة أن الشركة ستخفض تكاليف المعاملات، كلما يتطلب اكتشاف سعر من خلال السوق معاملات أو معلومات عديدة حول العديد من المكونات المختلفة للمنتج أو القياس المطلوب للسمات التي تتغير كثيرًا أو تختلف كثيرًا أو لا تختلف أن يشترط مقدما، وعندما لا يمكن فصل المساهمات المختلفة للمدخلات بسهولة[57].

إن الاهتمام الرئيسي لـ Williamson هو البحث عن كيفية تفعيل مفهوم تكاليف المعاملات من خلال طرحه للأسئلة التالية: ما هي العوامل المحددة التي تحدد الاختيار بين السوق والشركة؟ كيف تقرر الشركة ما إذا كانت

[55] Coase Write : "...although production could be carried out in a completely decentralized way by means of contract between individuals, the fact that it costs something to enter into these transactions means that firms will emerge to organize what would otherwise be market transactions whenever their costs were less than the costs of carrying out the transactions through the market." (Coase, 1988a: 7)

[56] Claude Ménard, Mary M. Shirley. Opcit, 2014, p 7.

[57] Cheung, Steven N. S. 1969. "Transaction Costs, Risk Aversion, and the Choice of Contractual Arrangements". Journal of Law and Economics, 13 (1) April, 23-42.

ستقوم بالترتيبات البديلة أو الشراء أو الاعتماد عليها، الامتياز، المشاريع المشتركة، التحالفات الاستراتيجية؟[58] ركزت إجاباته بشكل خاص على دور **خصوصية الأصول**، **وعدم اليقين**، و**تكرار المعاملات**[59]، والشكل التالي يوضح الأصول الفكرية لـ Williamson.

الشكل رقم I-4 الأصول الفكرية لـ Williamson

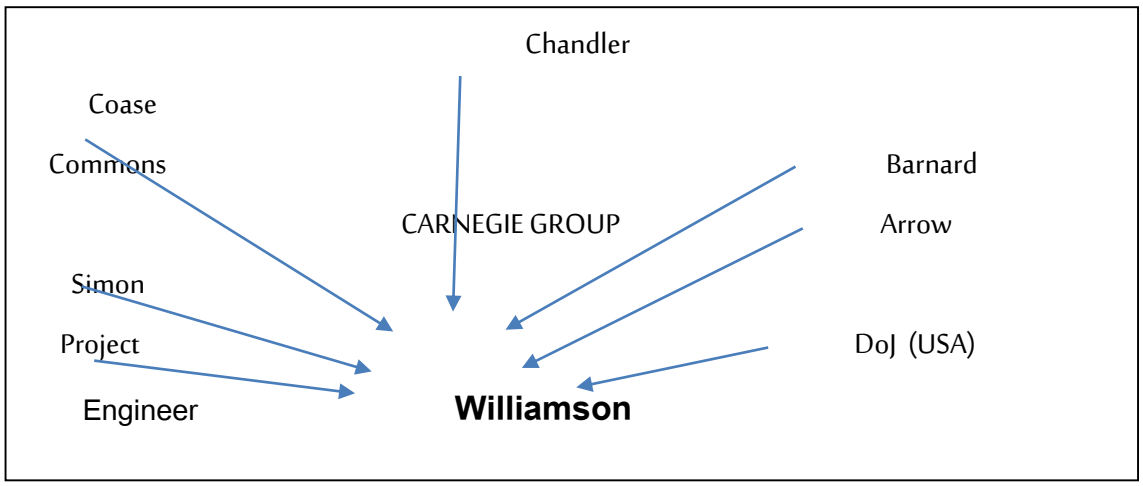

Source: CLAUDE MÉNARD and MARY M. SHIRLEY. Opcit, (2014), 10, p 548

I-2-2 نظرية حقوق الملكية:

لقد حاول مفكري المدرسة النيوكلاسيكية بالتنسيق مع المدرسة المؤسساتية الجديدة، تجاوز الرؤية المحدودة للمؤسسة أو الشركة في الاقتصاد الجزئي، أي بمعنى اخر اعتبار الشركة كنقطة "firme-point" والشركة كآلة " firme automate"[60] Coriat و Weinstein(1995)، حيث يتم تحليل المؤسسة أو الشركة من جميع النواحي، والتأكيد

[58] Williamson asked: what are the specific factors that determine the choice between market and firm? How does a firm decide whether to make, to buy, or to rely on alternative arrangements such as franchising, joint ventures, strategic alliances and so forth?

[59] Claude Ménard, Mary M. Shirley. Opcit, 2014, p 8.

[60] Coriat. B et Weinstein. O, (1995), Les nouvelles théories de l'entreprise, Paris: Le livre de poche, Librairie générale française.

على أن نظام العلاقات "الحرة" بين الأفراد يؤدي إلى تحقيق الأمثلية الاجتماعية. وقد تم إبراز ذلك عن طريق تطوير نظرية تستند إلى كيانين متكاملين من التحليل وهما حقوق الملكية ونظرية الوكالة[61].

تعتبر نظرية حقوق الملكية أساسية بالنسبة للتحليل الكلاسيكي الحديث للمؤسسات، وهي بلا شك واحدة من أقوى نقاطها. والغرض منها هو إظهار كيف تؤثر حقوق الملكية على السلوك الفردي وفعالية النظم الاقتصادية؟ حيث تتميز المؤسسة أو الشركة بهيكل معين لحقوق الملكية، معرفة بمجموعة من العقود، نظام حقوق الملكية الجيد هو النظام الذي يسمح من جهة بالاستفادة من مزايا التخصص، ومن جهة أخرى ضمان وجود نظام فعال للحوافز.

في مقال شهير لـ Armen Alchian و Harold Demsetz سنة 1972حاولوا توضيح بناءا على خلفيات نظرية أن المؤسسة أو الشركة الرأسمالية "الكلاسيكية" والمؤسسة الفردية، هي من بين أكثر الأشكال التنظيمية كفاءة، خاصة عندما تفرض التكنولوجيا العمل الجماعي، أي بمعنى اخر يتم إنتاج منتوج بتعاون مختلف الأعوان الاقتصاديين، دون أن يكون من الممكن قياس المساهمة الفردية لكل منهما، لتحديد الإنتاجية (الهامشية) لكل عامل مساهم، من خلال التقديم النيوكلاسيكي للإنتاج، في السياق ذاته فإن منظري حقوق الملكية ملتزمون بإظهار عدم فعالية المؤسسة العامة والشركة المدارة ذاتيا.[62]

إن مفهوم الاقتصاد المؤسساتي الجديد لحقوق الملكية تم تطويره من طرف Armen Alchian وHarold Demsetz على أنها مجموعة من الإجراءات المسموح بها والمتخذة للاستخدام حقوق نقل أو استغلال أو التمتع بالممتلكات أي أنها الحق المعترف به اجتماعيا لشخص ما والذي يتيح له استخدام مورد من الموارد الموجودة. واعتبر كل من

[61]Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, « Les théories de la firme entre « contrats » et *« compétences » »,* Revue d'économie industrielle, 129-130 | 2010, p 62.

[62] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 62-63.

Furubotn et Pejovich أن كل تبادل بين الأعوان هي علاقة مهما كانت طبيعتها يمكن اعتبارها تبادل لحقوق الملكية بالنسبة للأشياء، فهي تعبر عن علاقات مقننة بين الأشخاص ولها علاقة بانتفاع تلك الأشياء.[63]

I-2-3 نظرية الوكالة :

إن تحليل المؤسسة أو الشركة يستند إلى فكرة علاقة الوكالة، والتي تُستخدم لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الأفراد ذوي المصالح المختلفة، ولتحديد عقود الحوافز المثلى التي تتناسب مع المواقف الأكثر تنوعًا، تميز تطبيق نظرية الوكالة على تحليل الشركة بالمقال التأسيسي لـ Michael Jensen وMeckling William سنة 1976، من تعميق تحليل خصائص الهياكل التعاقدية للشركة، ويهدف هذا التيار الفكري إلى إثبات كفاءة الأشكال التنظيمية المميزة للرأسمالية المعاصرة ولا سيما الشركة المساهمة [64]، إن نظرية الوكالة تكمن في صميم رؤية الشركات التي اقترحها التفكير الكلاسيكي الحديث الحالي، بالإضافة إلى نظرية حقوق الملكية يشكلان إطارًا تحليليا للمسائل التنظيمية في المقاربات الكلاسيكية الجديدة. وتأتي أهميتها وتأثيرها أيضًا من الدور الرئيسي الذي تشغله كأساس ومبرر لنموذج حوكمة الشركات الذي أصبح مهيمنًا منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، النموذج الأنجلو - سكسوني، أو نموذج قيمة المساهمين («le modèle «Shareholder)، هذه النظرية أثبتت أهميتها من خلال تقديم المؤسسة أو الشركة كرد فعل على إخفاقات السوق، وكشكل تنظيمي متميز بشكل أساسي، حتى مقابل السوق من جهة. ومن ناحية أخرى إلى الأسئلة التي طرحها Berle & Means سنة 1932، والتي تتعلق بشكل خاص بمسائل حوكمة الشركات[65].

[63] Furubotn, Eirik G., and Svetozar Pejovich. "Property rights and economic theory: a survey of recent literature." Journal of economic literature 10.4 (1972): 1137-1162.

[64] Jensen et Meckling (1976). Un ouvrage plus récent (Jensen, 1998) donne une vision exhaustive de cette approche de la firme et des organisations.

[65] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 63.

بالنسبة إلى Jensen و Meckling، فإن المنظمات ولا سيما الشركة ليست سوى "خيال قانوني يعمل بمثابة عقدة (رابطة) لمجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأفراد"[66]. ما يهم يكمن في خصائص العلاقات التعاقدية المختلفة عامة، والعلاقات التعاقدية بين الأفراد خاصة. هذه الرؤية العامة للشركة باعتبارها عقدة العقود " nœud de contrats" لها آثار متعددة، إلا أننا نجد ما يعارض أفكار Coase من خلال هذه النظرية في نقطتين متصلتين[67]:

- لا يوجد أي معارضة بين الشركة والسوق: الشركة هي نظام تعاقدي محدد لا يختلف اختلافًا جذريًا عن السوق، إنه "سوق خاص".
- في الشركة لا توجد علاقات سلطوية بالضرورة، ولكن ببساطة علاقات تعاقدية حرة.

وبشكل أكثر تحديدًا يمكن ذكر بعض المقترحات الرئيسة التالية تبعا لمنظري نظرية الوكالة[68]:

- الشركة أو المؤسسة على هذا النحو ليس لها وجود حقيقي (إنها خيال قانوني)، وليس من المنطقي أن نتحدث عن كيفية السلوك أو مصلحة الشركة. ما هو أكثر من ذلك، وهذا أمر ضروري، لا يوجد أي سؤال حول من يملك الشركة كما أوضح Fama:

"لا ينبغي الخلط بين ملكية رأس المال وملكية الشركة. كل عامل في شركة مملوكة لشخص ما. الشركة هي ببساطة مجموعة من العقود التي تغطي كيفية انضمام المدخلات لإنشاء المنتجات، وكيف يتم تقاسم عائدات المنتجات بين المدخلات. في منظور "عقدة العقود" هذا ، فإن مفهوم ملكية الشركة غير ذي صلة "[69]

[66] « La société est une fictions légales qui servent comme nœud (nexus) pour un ensemble de relations contractuelles entre des individus »

[67] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 64.

[68] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 64.

[69] « Ownership of capital should not be confused with ownership of the firm. Each factor in a firm is owned by somebody. The firm is just the set of contracts covering the way inputs are joined to create outputs and the way

وبالمثل، من الواضح أنه لا يمكن في أي وقت من الأوقات مراعاة وجود العقود الموقعة من الشركة نفسها (مع الموظفين، المديرين والشركات الأخرى ...الخ)؛ أو حقيقة أن الشركة لديها أصول. الشركة غير معترف بها ككيان خاص بها، والتي يمكن اعتبارها تتعارض مع التطور التاريخي للشركة بالكامل على المستوى القانوني والمؤسساتي. ومن التمعن أكثر ومن وجهة نظر أسس مفهوم المساهم"Shareholder"، فإنه من غير المنطقي اعتبار المساهمين مالكي الشركة.

- مسألة حدود الشركة ليست لها أي معنى. أي أن محاولة التمييز بين الأشياء التي" داخل المؤسسة أو الشركة عن الأشياء الخارجية[70].
- لا يوجد في الحقيقة فرق جوهري بين الشركة والسوق. حيث تم توضيح هذه النقطة بوضوح من طرف Alchian&Demsetz 1972، عندما تم رفضهم لفكرة أن العلاقات التعاقدية المناسبة للشركة تنطوي على أي علاقة بـ "السلطة" تختلف عن تلك الموجودة في علاقات السوق، على عكسSimon 1951.

بالإضافة إلى ما تم ذكره، تقدم نظرية الوكالة أيضًا تحليلًا لخصائص الشكل الرئيسي للمؤسسة الرأسمالية المعاصرة، على سبيل المثال الشركة المساهمة. الأمر الذي يؤدي بنا إلى الرجوع التساؤل المطروح من طرف Berle &Means عن وضع المديرين وعلاقاتهم مع المساهمين (العلاقة بين "الملكية والسيطرة"). يتعارض التحليل المقترح مع الأطروحات الجذرية التي اقترحها هؤلاء المؤلفون، والذين يشيرون إلى صعود القوة الإدارية، ويبررون ذلك من خلال تغيير طبيعة

receipts from outputs are shared among inputs. In this « nexus of contracts » perspective, ownership of the firm is an irrelevant concept » (Fama, 1980: 290).

[70] « It makes little or no sense to try to distinguish those things that are “inside” the firm from those things that are “outside” of it » (Jensen et Meckling, 1976).

الشركة الرأسمالية (التي ستصبح كيانًا مناسبًا لديه شخصية مؤسسة اجتماعية) تدعو إلى التشكيك في الموقف التقليدي للمساهمين.[71]

I-2-4 نظرية التجذر:

باعتبار المؤسسة أو الشركة على أنها مجموعة من العقود nœud de contrats بين مختلف الأعوان الاقتصادين، والتي من بين أهدافها تقليل تكاليف الوكالة وتكاليف المعاملات من أجل القدرة على الاستمرار، حيث ظهرت نظرية التجذر كامتداد لنظرية الوكالة ونظرية تكاليف المعاملات، وحاولت شرح وجود أشكال تنظيمية غير فعالة في سوق يفترض انه تنافسي، وأن الآليات التي من المفترض أنها وضعت لدعم فعالية المنظمة يمكن استعمالها من طرف الفاعلين للتجذر في وظائفهم. ومن خلال الإطار النظري لهذه النظرية إعطاء الاهمية للمصلحة الشخصية في الفكر التسييري.[72]

إن تأثيرات الجانب السلوكي للمسير خاصة فيما يتعلق بالخيارات المالية، واستعمالها كوسيلة من طرفه لأجل إضعاف الآليات الانضباطية الموضوعة أمامه، وذلك ببناء وتطوير الاستراتيجيات الخاصة به للحفاظ على منصبه القيادي داخل المؤسسة أو الشركة من خلال إبعاد المنافسة الحقيقية.[73]

ظهرت هذه النظرية بناءا على أعمال كل من A Shleiffer et RW Vishny[74] ، أظهرت هذه النظرية أن المسير يملك آليات وأدوات تساعده على الالتفاف على آليات المراقبة التي جاءت في نظرية الوكالة. من خلال تحكمه

[71] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 66.

[72] Couret, Alain, and Hubert de La Bruslerie. "Analyse économique de l'appropriation de la richesse dans l'entreprise et évolutions récentes du droit français." Revue internationale de droit économique 16.4 (2002): 575-601.

[73] Alexandre, Hervé, and Mathieu Paquerot. "Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants." Finance Contrôle Stratégie 3.2 (2000): 5-29, p12-13.

[74] Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. "Management entrenchment: The case of manager-specific investments." Journal of financial economics 25.1 (1989): 123-139.

كذلك في أخذ القرار والتحكم في المعلومات عن طريق احداث عدم تماثل المعلومات(Asymétrie d ' information)، مما يزيد من نفوذه داخل المؤسسة[75]. ومن هذا المنطلق فإن نظرية التجذر تهتم بالمسيرين (Manager) من خلال دراسة سلوكياتهم المنتهجة، مثلا الاستثمارات النوعية التي تسمح لهم بالإفلات من رقابة المساهمين وربط المردودية بوجودهم، مستحدثين بذلك ميزة تنافسية للمؤسسة سعيا لرفع عدم اليقين في استراتيجياتهم وربط استثمارات ذات النشاطات خاصة بمقدرتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم[76].

وعلى هذا الأساس، المسيرين يتمكنون من امتلاك ميزة تساعدهم في الحصول على شبكة علاقات تضم كل شركاء المؤسسة خاصة الخارجيين[77].

إن المقارنة بين النظريات السابقة أدى الى التساؤل عن الشروط اللازمة لضمان فعالية أنظمة المراقبة، فنظريتي تكاليف المعاملات والوكالة حاولت تقديم آليات الرقابة والحوافز اللازمة لرفع كفاءة المسيرين، أما نظرية التجذر تفترض أن هذه الآليات لن تكون دائما كافية لإجبار المسيرين للعمل وفق مصالح المساهمين. فيمكن القول أن هذه النظرية تجاوزت الإطار المؤسساتي الذي اعتمدت عليه نظرية الوكالة ونظرية تكاليف المعاملات، لتأكد أن السلوك التجذري للمسيرين يمكنه أن يتجاوز الآليات الرقابية الموضوعة من طرف الإطار المؤسساتي، ليبرز دور الحوكمة في تجنب الأداء الضعيف الناتج عن النزاعات في المصالح بين الأطراف المشاركة.

[75] Charreaux, Gérard, and Philippe Desbrières. "Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre-valeur actionnariale." Finance contrôle stratégie 1.2 (1998) : 57-88.

[76] Morck, Randall, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. "Do managerial objectives drive bad acquisitions?" The Journal of Finance 45.1 (1990) : 31-48.

[77] Gomez, Pierre-Yves. Le gouvernement de l'entreprise : modèles économiques de l'entreprise et pratiques de gestion. Paris : InterEditions, 1996., p15.

I-2-5 نظرية العقود والعقود غير التامة:

ان المفهوم الأساسي الثالث للإطار المؤسساتي يتمثل في العقد، مما جعل الفكر المؤسساتي بمختلف مداخله يتميز بالتطور المستمر وبتنوع وثراء أفكاره وتكاملها، لذلك يجب مقارنة ظهور مفهوم العقد بمفهوم الاقتصاد السياسي الحديث (Mandeville، Smith)، والذي أكد على أن السعادة والازدهار الجماعي يقوم بناءا على السعي وراء المصالح الأنانية بفضل ضبط السلوك بواسطة "اليد الخفية". وعلى الرغم من مساهمة Coase في عام 1937، فإن مفهوم العقد ظل غريبًا على النظرية الاقتصادية حتى مطلع السبعينيات. ولفترة طويلة، كان مفهوم التنسيق عن طريق الاجتماع في سوق العرض والطلب الكلي[78]. انطلاقا من أفكار التي تطرق اليها الحائز على جائزة نوبل Coase (1937) في عمل المؤسسة ونظامها يكون مبني على أساس العلاقات التعاقدية، لتظهر المؤسسة ككيان قانوني، يضم تجمعا للعقود الخارجية والداخلية المعلنة أو الضمنية التي تعالج العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين الداخليين للمؤسسة[79]، وتلك التي تتم بينهم وبين الغير. أضف إليها عمل Williamson على الاقتصاد التنظيمي والعقود موضحا بذلك التكاليف التي تترتب عن العقود وانتقال الملكية بين أطراف العقد أي "الاختيار التعاقدي وهيكل الملكية للمؤسسة"[80]،

يمكن تفسير نجاح هذا النهج "التعاقدي" لآليات التنسيق بثلاثة أسباب رئيسية[81]:

أولاً، يبدو أن العقد هو أبسط آلية تنسيق للدراسة. نظرًا لأنه يُنظر إليه كثيرًا على أنه ثنائي.

ثانيًا، تتوافق هذه الفكرة مع المنهجية الفردية حيث يتم تفسير شكل وتكوين أجهزة التنسيق من السلوكيات الفردية.

[78] Brousseau. Éric, Théorie des contrats, coordination interentreprises et frontières de la Firme, ResearchGate, 1997, pp 29-60.

[79] Brousseau, Eric, and Jean-Michel Glachant, Eds. The economics of contracts: Theories and applications. Cambridge University Press, 2002

[80] Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. Op, cit, p 116.

[81] Brousseau. Éric, Op cit, 1997, pp 29-60.

ثالثًا، يمكن أن يعتمد هذا النهج على الأدوات التقليدية للنظرية الكلاسيكية الجديدة، وبالتالي يعتبر قوة تحليلية كبيرة، كما يتضح من نجاح تطبيقات نظريات العقد للتحليل سوق العمل أو الأساليب التنظيمية (Perrot (1992)، Laffont & Tirole (1993)).

إن نظرية العقود غير التامة التي تم تطويرها من طرف Grossman, Hart & Moore، وجاءت كمحاولة لتحليل التكامل من خلال نظرية تكاليف المعاملات، من خلال توفر بعض الشروط كالاعتراف بمبدأ تعارض المؤسسة والسوق، وحقيقة أن المؤسسة تتميز بشكل جيد بوجود سلم سلطوي على الموظفين، وهذا مع الأخذ في عين الاعتبار العلاقات العقارية، التي كانت غائبة عند Williamson. بالإضافة إلى نظرية تكاليف المعاملات ودور حقوق الملكية. حيث تهدف هذه النظرية إلى توضيح أرباح وتكاليف التكامل في نفس الوقت، حيث تستخدم نظرية تكاليف المعاملات نوعين مختلفين من الشرح، من خلال جلب مشاكل البيروقراطية، وخاصة مسألة الحافز واستحالة "التدخل الانتقائي"، لشرح حدود التكامل Williamson 1985، تضع هذه النظرية عدم اكتمال العقود في مركز التحليل، مما يجعلها أقرب إلى نظرية تكاليف المعاملات.[82]

فيما يتعلق بتفسير مزايا التكامل داخل المؤسسة أو الشركة في السوق، فإن هذه النظرية لا تعطي إجابة مختلفة اختلافًا جوهريًا عن نظرية تكاليف المعاملات، لكنها تقترح نوعًا مختلفًا من التساؤلات، خاصة فيما يتعلق بسبب وآثار العقود غير المكتملة، حيث من خلال رفض فرضية العقلانية المحدودة، فهناك مشكلات ناتجة عن حدود القدرات المعرفية للأطراف المتعاقدة، فيمكن القول إنه لا يوجد في حقيقة الأمر عقود تامة، وبالتالي حتى نتمكن من افتراض عقود غير تامة، مع الحفاظ في نفس الوقت على فرضية العقلانية المحدودة. هذه واحدة من النقاط التي تم

[82] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 68.

انتقادها في هذه النظرية، من جهة يمكن اعتبار مفهوم عدم اكتمال العقود غير محدد، ومن جهة أخرى يجوز التساؤل عما إذا كان من المنطقي حقًا الخروج من فرضية العقلانية المحدودة التي يرفضها Grossman, Hart & Moore.[83]

من هذا المنطلق تأتي أهمية الملكية مباشرة من عدم اكتمال العقود، عندما لا يكون من الممكن تحديد مسبقا وبموجب عقد استخدام أحد الأصول في جميع المواقف الممكنة، فإن الملكية هي التي تحدد من سيكون لديه القدرة على الاختيار: ملكية الأصل يتم تعريفه بشكل أساسي على أنه امتلاك حق التحكم المتبقي " droit de contrôle résiduel"، أي كحق في اختيار استخدامات أحد الأصول، في حدود ما يسمح به القانون أو العرف أو العقود السابقة، وبالتالي كحق لاستبعاد الآخرين من استخدام الأصل. حيث كتب Hart 1995: "الملكية مصدر قوة عندما تكون العقود غير تامة"[84].

وهذا ما يفسر إمكانية ممارستها فقط عن طريق الوصول إلى أصول معينة: "هذه السلطة على الأصول تترجم إلى سلطة على الأفراد "[85](Hart & Moore ، 1990)، حيث قرب Hart 1995 هذا المفهوم من تحليل ماركس للعلاقات بين الرأسماليين والعمال، والمكانة الممنوحة لملكية وسائل الإنتاج، باعتبارها أداة لمراقبة العمال.[86]

عند الأخذ في الحسبان الملكية، يجب تحديد من المالك وماذا يملك، حيث تتعلق نظرية حقوق الملكية بملكية الأصول من قبل الأفراد، وليس الشركة أو المؤسسة، هذا ما ينتقده Holmstrom (1999)، مشيرًا إلى أن السمة الأساسية للمؤسسات الحديثة هي أنها تمتلك معظم الأصول الإنتاجية، إن الشركة التي تمتلك الأصول، تمامًا كما تفعل الشركة وليس الإدارة أو المدير هي التي تدخل في علاقة تعاقدية مع الموظفين، كما هو الحال مع الأطراف الأخرى. على حد تعبير Chandler (1992): "الشركة هي كيان قانوني –كيان يوقع عقودًا مع مورديها وموزعيها وموظفيها

[83] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 68.

[84] Hart 1995 écrit « la propriété est source de pouvoir, quand les contrats sont incomplets »

[85] Hart&Moore,1990 écrit : « cette autorité sur des actifs se traduit par une autorité sur les personnes »

[86] Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, Opcit, 2010, p 70.

وعملائها في كثير من الأحيان"[87]. إنها أيضًا كيان يمثل سلعة قابلة للتداول"à tradable commodity " بحد ذاته (Putterman and Kroszner, 1996).

إن نظرية العقود غير التامة أو ما يسمى بنظرية المعلومات غير الكاملة (The imperfect information theory)، باعتبارها جانب مهم من الاقتصاد المؤسساتي الجديد، حيث من خلال هذه النظرية يتم شرح الأساس المنطقي للترتيبات والعقود المؤسسياتية (الرسمية أو غير الرسمية) من حيث السلوك الاستراتيجي تحت المعلومات غير المتكافئة بين الأطراف المختلفة المعنية (Bardhan، 2000). وعلى هذا الأساس فإنه بسبب نقص المعلومات وارتفاع تكاليف الإنفاذ لن تكون بعض الأسواق موجودة وستكون الأسواق الأخرى غير تنافسية إلى حد كبير، وبالتالي تؤدي المؤسسات دورين رئيسيين على الأقل، من خلال استجابةها لفقدان الأسواق وقد تساعد في التغلب على مشاكل المعلومات التي تحول دون الأسواق الكاملة (Arnott and Stiglitz، 1991، Hoff وآخرون، 1993). حيث ترتبط نظرية المعلومات غير الكاملة للمؤسسات ارتباطًا وثيقًا بنظرية تكاليف المعاملات، نظرًا لأن مشكل نقص المعلومات يمثل مصدرًا معينًا لهذه النظرية من خلال الباحثين أمثال (Stiglitz، 1985؛ Bardhan، 1989، Nugent & Nabli ، 1989)[88].

من وجهة نظر Bardhan (1984، 1989)، وStiglitz (1986)، توفر نظرية المعلومات غير الكاملة إطارًا صارمًا لتحليل المؤسسات كبديل للأسواق المفقودة في بيئة من المخاطر المتفشية، والأسواق غير المكتملة وعدم تناسق المعلومات. كما أثبت النهج العام لاقتصاديات تكاليف المعلومات أنه مفيد بشكل خاص لتحليل الاختيار التعاقدي (Nugent & Nabli ، 1989). قد يؤدي مشكل عدم تماثل المعلومات إلى خلق مجال للسلوك الانتهازي للأفراد

[87] Chandler (1992) : « the firm is a legal entity – one that signs contracts with its suppliers, distributors, employees and often customers »

[88] Francesca Gagliardi, Institutions and economic change: A critical survey of the new institutional approaches and empirical evidence, The Journal of Socio-Economics, Volume 37, Issue 1, 2008, Pages 430.

والذي يؤدي إلى إخفاقات السوق ما لم يتم تطوير آليات تحفيز مناسبة قادرة على التغلب عليها هذا ما أكده Hoff وآخرون (1993)، حيث جادل Bardhan (1984، 1989)، وStiglitz (1986)، على أن نظرية المعلومات غير الكاملة تعطي توقعات أكثر واقعية ومحددة حول تصميم العقود من العرض المعتاد لنظرية تكاليف المعاملات، مع إعطاء المزيد من الاهتمام لتفاصيل أحكام وشروط الترتيبات التعاقدية المختلفة في ظل ظروف متنوعة، وركزوا بشكل أكبر على التصميم المسبق للعقود[89].

حيث أظهرا العديد من الباحثين أمثال Stiglitz (1985، 1986)، Bardhan (1984، 1988، 1989)، Alston &Higgs، (1982)؛ Stiglitz &Braverman (1982، b&a)، Guasch &Braverman (1986)، أن نظرية المعلومات غير المتماثلة هي مهمة لفهم المؤسسات في كل من البلدان المتقدمة والنامية، حيث تم تطبيق هذه النظرية في نمذجة العديد من المؤسسات الزراعية وغيرها من المؤسسات، والتي يُنظر إليها على أنها بدائل لأسواق الائتمان والتأمين والعقود الآجلة المفقودة[90].

I–3 المؤسساتية وحقوق الملكية (Institution des droits de propriété)

لقد تطور الاقتصاد المؤسساتي الجديد، بناءا على أعمال وإسهامات كل من(1981) North ، North et Thomas (1973)، (1989) North et Weingast، Putnam (1993)، Greif (1994, 2006)، La Porta et al. (1997, 1999)، Acemoglu et Robinson (2000)، Beck et al. (2003)، Stutz et Williamson (2003)، Barro (2003)، Acemoglu et al. (2005)، Rodrik (2000, 2005)، North et al. (2010)، Acemoglu et al. (2014)، كل هؤلاء المفكرين أثبتوا الدور الرئيس للمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية في مساهمتها

[89] Francesca Gagliardi, Ibid, 2008, P 430.
[90] Francesca Gagliardi, Opcit, 2008, Pages 431.

في الازدهار الاقتصادي للدول[91]. حتى بالنسبة للبلدان النامية فإن كبار المؤلفين أمثال North (1990)، Olson (1993)، يُظهران أن السياسات العامة والأطر المؤسساتية هي جزء أساسي لتحقيق النمو والتنمية، حيث أن المؤسسات لها دور كبير في تقليص فجوة الدخل بين الدول، لذلك أصبحت المؤسسات في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية مركز اهتمام لشرح العديد من الظواهر مثل (الفقر، النمو، عدم الاستقرار السياسي، فجوة الدخل، الفساد، الديمقراطية، إلخ). فهم يفسرون بذلك غالبية المواقف الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي توجه السلوك الإنساني وعمل المنظمات والدول[92].

ومن خلال التطرق لنظريات الاقتصاد المؤسساتي الجديد، تعتبر نظرية حقوق الملكية من بين الركائز الأساسية لـ (NIE)، وطبقا للمثلث الذهبي المبين في الشكل رقم I-1 المبين أعلاه، وبالتالي فإن الخاصية الرئيسة لهذه النظرية تتثمل في تفضيل الملكية الخاصة والمبادرات الفردية عن طريق ما يعرف باقتصاد السوق.

I-3-1 اقتصاد السوق والملكية الخاصة :

إن ملكية رؤوس الأموال في اقتصاد السوق هي ملكية خاصة، والدخل الناتج من عوائد ملكية رأس المال يذهب إلى الأفراد، حيث أن لكل قطعة أرض سند ملكية، ولكل آلة أو مبنى مالك سواء كان فردا أو شركة، ويتجلى دور حقوق الملكية في إعطاء المالكين الحق في استبدال، استخدام، رهن، حفر واستغلال سلعهم الإنتاجية، "إن قدرة الأفراد على التملك والحصول على ربح من رؤوس الأموال التي يملكونها هو ما اعطى الرأسمالية اسمها"[93].

[91] Keneck Massil, Joseph. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. Working PaperNo. 2016-4 .University of Paris West-Nanterre la Défense, EconomiX, 2016.

[92] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

[93] بول ساموبلسون، ويليام.د. نوردهاوس، بمساعدة مايكل.ج. ماندل، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 56.

إن حقوق الملكية هي محدودة، فنجد مثلا في المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة، فإن المجتمع هو من يقرر مقدار ما يمكنك أن توصي به من أملاكك للوراثة، ومقدار ما يذهب كإرث وضريبة الأملاك التي تأخذها الدولة، وكذلك المجتمع هو من يقرر مقدار التلوث الذي يسمح لمصنعك بإحداثه، وأين يمكنك إيقاف سيارتك ...الخ، حيث تعجب الكاتبان P.Samuelson&W.Nordhaus "من عدم قدرة تحويل أحد أكثر المصادر الاقتصادية قيمة، والمتمثلة في العمالة إلى سلعة خاصة تباع وتشترى، فمنذ الغاء الرق أصبح مخالفا للقانون معاملة قوى الكسب البشرية كما تعامل الأصول الرأسمالية الأخرى، فأنت لست حرا في بيع نفسك بل يمكنك أن تؤجر نفسك بمقابل مادي"[94]. وتم تعريف حقوق الملكية من طرف P.Samuelson&W.Nordhaus " على انها مدى قدرة الأفراد أو الشركات على امتلاك السلع الإنتاجية والممتلكات الأخرى، وشرائها، وبيعها، واستخدامها في اقتصاد السوق".[95]

في ظل اقتصاد السوق يعتمد الأفراد على مختلف أنواع الأسواق لتبادل السلع والخدمات، أي مبادلة ما يملكون بما يرغبون، وهنا تكمن أهمية اقتصاد السوق في التخصص، حيث أن معظم الأفراد يتخصصون في نشاط انتاجي معين، وقد اقترح Friedrich Hayek وهو اقتصادي شهير من القرن العشرين، أنه إذا لم ينشأ نظام السوق بشكل طبيعي، لجاز القول بأنه أعظم اختراع في تاريخ البشرية[96].

إن نظام اقتصاد السوق يعمل على تحفيز الأفراد، الذين تحركهم المصلحة الشخصية على إنتاج سلع وخدمات لأفراد آخرين، ونجد A. Smith (1776) استخدم مجاز اليد الخفية ليبرهن على سعي الأفراد نحو تحقيق مصالحهم الشخصية قد يخدمون مصالح المجتمع ككل، من خلال مقولته المشهورة: " ليس الأمر تفضلا من الجزار أو الخباز أن تجد لحما وخبزا في وجبة عشاءك، ولكن يرجع سبب وجود تلك الأشياء إلى اهتمام هؤلاء بمصالحهم التجارية الشخصية،

[94] بول ساموبلسون، ويليام.د. نوردهاوس، نفس المرجع سبق ذكره، 2006، ص 56.

[95] بول ساموبلسون، ويليام.د. نوردهاوس، نفس المرجع سبق ذكره، 2006، ص 56.

[96] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي" المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائغ عالمية ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص 68.

ونحن نعي جيدا أن الأمر لا يتعلق بإنسانيتهم ولكنه يتعلق بتحقيق مصلحتهم الخاصة، ولا نتوجه بالحديث إليهم قط بشأن احتياجاتنا الخاصة، ولكن عما يمكن أن يخدم مصالحهم الذاتية...إن يدا خفية تقود الإنسان لتحقق هدفا لم يكن يعمد إلى بلوغه، ففي سعيه لتحقيق أهدافه الخاصة، يدفع دائما مصالح المجتمع ككل بفاعلية تفوق ما يرمي إليه في واقع الأمر، ولا يوجد أحد سوى الشحاذ يختار أن يعتمد بصفة أساسية على كرم رفاقه المواطنين وإنسانيتهم"[97].

إن إسهامات A. Smith في طريقة عمل آلية السوق أبهرت علماء الاقتصاد المعاصرين، إلا أنه وبعد أكثر من قرنين من التجارب والفكر، أدرك علماء الاقتصاد بأن هناك حوانب قصور وفشل اقتصاد السوق، وأن الأسواق لا تقود دائما لتحقيق أكفأ النتائج، ومن أشكال فشل اقتصاد السوق نجد الاحتكارات والمنافسة غير الكاملة، المؤثرات السلبية (التلوث) أو الإيجابية (مثل الاكتشافات العلمية)، وكذلك التوزيع غير العادل للدخل، ووصف P. Samuelson وآخرون عمل اليد الخفية على النحو التالي: " لقد اكتشف A. Smith احدى الميزات الخاصة لاقتصاد السوق التنافسي وفي ظل المنافسة الكاملة وبمعزل عن فشل اقتصاد السوق، فإن الأسواق ستستخلص من الموارد المتوفرة كل ما يمكنها استخلاصه من السلع والخدمات النافعة، أما إذا انتشرت الاحتكارات أو التلوث أو أي من أسباب فشل اقتصاد السوق المماثلة، فإن خواص الكفاءة المشهودة لليد الخفية قد تتحطم"[98].

إن فكرة وجود الأسواق وكمالها تكمن أهميتها في تحقيق الازدهار الاقتصادي والنمو، حيث نعود إلى Adam Smith والعديد من العلماء الاقتصاديين أمثال John Stuart Mill، Arthur Lewis وDouglass North، كلهم أكدوا على أهمية اقتصاد السوق المبني على المنافسة والكفاءة، في المجتمعات التي تتمتع بالحرية الاقتصاديَّة يحق للأفراد اختيار كيفية إنتاج، استهلاك والتحكم في ممتلكاتهم بكل بحرية، مع احترام حق الآخرين في فعل الشيء نفسه،

[97] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 70.

[98] بول سامو يلسون، ويليام. د. نورد هاوس، بمساعدة مايكل.ج.ماندل، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 54.

ويسمح الاقتصاد الحر للأفراد والسلع ورأس المال بالتحرك بحرية داخل السوق المحلية وعبر الدول بموجب اللوائح الفعالة والقانون المحدد جيدًا الذي تضعه الدولة من خلال مقاربة Gwartney & Lawson (2004). ونجد كل من De Haan & Sturm (2000) وJustesen (2008)، بأن الحرية الاقتصادية تخلق بيئة إنتاجية وتشجع الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي وتعمل على توفير فرص أكبر لأنشطة ريادة الأعمال، إن وجود مؤسسات السوق الحرة لا يعني عدم وجود مكان للتدخل الحكومي، بل يجوز للدول أن تتدخل في أنشطة السوق لتصحيح إخفاقات السوق، مثلا توفير المنافع العامة، وتحقيق الكفاءة والعدالة الاجتماعية، وتم تأكيد هذا كل من La Porta & Lopez-de-Silanes & Vishny& Shleifer (1999)، حيث ينظم القطاع العام الجيد بيئة منتجة لتشغيل اقتصاد السوق من خلال توفير السلع والخدمات العامة، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتوفير أنظمة نقدية مستقرة، وتشجيع التجارة الحرة وفرض لوائح قانونية أقل تقييدًا[99].

وبالرغم من أن الأسواق تنشأ بشكل طبيعي، إلا أن تدخل الدولة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ساهم إلى حد بعيد في تطور عمل الأسواق ويمكن ذكر بعض الأمثلة[100]:

- تحدد العقود شروط المبادلة وتسهل عملية التبادل بين مختلف الأطراف، إذن العقد هو الذي يحدد شروط التبادل "العقد شريعة المتعاقدين".
- التأمين يقلل مخاطر الاستثمارات أو المشاريع، فعلى سبيل المثال فالتأمين ضد الحرائق يقلل من الخسائر المحتملة في حالة الحريق.
- براءات الاختراع تزيد من أرباح الاختراعات وتشجع على تطوير منتجات جديدة وعمليات إنتاجية حديثة.

[99] Minoo Farhadi, Md. Rabiul Islam, Solmaz Moslehi, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development, Volume 72, 2015, Pages .110

[100] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، ال نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 68.

- القواعد المحاسبية تعطي صورة واضحة للمستثمرين المحتملين من خلال مدهم بمعلومات موثوق بها يعول عليها بشأن الأداء المالي لشركة ما.
- شبكة الضمان الاجتماعي حيث تنفذ برامج إعادة توزيع الدخل فيما بين الأغنياء والفقراء والعاملين والعاطلين، وتهدف هذه الشبكة الى توفير الحد الأدنى من الدخل للأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو يعانون مشاكل صحية أو يواجههم سوء الحظ[101].

كما أسلفنا الذكر فإن الدول والحكومات تلعب دورا حيويا في اقتصاد السوق، من خلال فرض قواعده والتأكد من تحقق الالتزام بتنفيذ العقود المبرمة، وكذلك التأكد من أن حقوق الملكية الفردية محفوظة، وتوفير بيئة مناسبة تساعد المؤسسات والشركات القيام بإجراء المعاملات التجارية، إلا أن هناك مازال البعض من الدول ليست لديها أنظمة واضحة لحقوق الملكية، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، فبدون توفر هذه الحقوق مما لا شك فيه ستنعدم الحوافز الحقيقية للاستثمار مستقبلا، لأن في حقيقة الأمر الاستثمار هو محرك النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أرض تحتاج إلى مبالغ كبيرة لتطويرها لتصبح ذات قيمة، فكل هذا متوقف حصولك على ضمانات كافية من استغلال الأرباح المتأتية من الاستثمار، وإلا ستقل رغبتك في الاستثمار، وهذا ما أكده كثير من الاقتصاديين فيما يخص عدم توفر حقوق ملكية واضحة في عديد الدول النامية عبر العالم، وقد يؤدي غياب حقوق الملكية إلى إعاقة النمو الاقتصادي[102].

وعلى هذا الأساس، فإن للدول دورا مهما في تصميم المؤسسات التي سيقوم كل من الأفراد والشركات بالعمل والادخار والاستثمار من خلال هذه المؤسسات، إن الاقتصاديون أعطوا أهمية كبيرة لتلك المؤسسات في تحديد حجم النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال ربط سكان هونج كونج Hong Kong النمو السريع في الاقتصاد

[101] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 75.
[102] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره 2014، ص 226.

بالمؤسسات الحرة والمفتوحة والتي تقدم الحوافز الحقيقية من أجل دعم الابتكارات التكنولوجية، فقد سعوا إلى الحفاظ على تلك المؤسسات وخاصة بعد أن أصبحت هونج كونج بصفة رسمية جزء من الصين عام 1997[103].

فحسب الكاتب آرثر أوسيلقان Arthur O'Sullivan واخرون، إن مسألة النمو تبدو مسألة مبهمة، فعلى مدى سنوات عديدة حاولت المنظمات الدولية على سبيل المثال البنك الدولي المختص بشؤون التنمية مساعدة الدول النامية، من خلال تقديم المساعدات الخارجية، تقديم الألات الجديدة، اتاحة التعليم للجميع، المساعدة في ضبط معدل نمو السكان، إلا أن بعض الدول مثل افريقيا جنوب الصحراء فشلت في تحقيق أي نمو اقتصادي[104]، حيث يعتقد william Easterly وهو اقتصادي سابق في البنك الدولي، أن كل هذه المنظمات الدولية أخفقت في إدراك أحد أبسط القوانين الاقتصادية، بمعنى أن الأفراد والشركات تستجيب للحوافز، فحسب Easterly فشلت الدول النامية في تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي يحفز الأفراد والشركات لاتخاذ خطوات مهمة تؤدي بدورها إلى دعم النمو والتنمية الاقتصادية[105]، على سبيل المثال، فالإنفاق المجاني على التعليم لا يعد كافيا، حيث أن الأفراد يرغبون أكثر في التأكد من أن استثمارهم في التعليم سيكون له مردوده في المستقبل على شكل دخل أعلى أو وظائف أفضل، فانعدام تلك الرؤية بأن التعليم سيحقق حياة أفضل، فإن الأفراد سوف لن يبذلوا أي مجهود للحصول عل التعليم أو لتلقي العلم[106].

وقد اقترح Easterly بعض الحلول لتلك المشكلات، وهي أن على البنك الدولي ومعها المنظمات الدولية التوقف عن تقديم حلول وهمية للتنمية، بل عليهم تحميل تلك الدول وعلى رأسها الدول النامية مسؤولية خلق المناخ

[103] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 227.

[104] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 227.

[105] William Easterly, the Elusive Quest for Growth: Economist Adventures and Misadventures in the Tropics, Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

[106] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره 2014، ص 227.

الاقتصادي المناسب للنمو والتطور، ويعتقد كذلك أن توفير الحوافز الحقيقية، سيؤدي بالأفراد والشركات العمل على إيجاد الخطوات اللازمة لتحقيق النمو[107].

من خلال ما تطرقنا إليه، ندرك أهمية حقوق الملكية بالنسبة للنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تعتبر هذه الحقوق شبه غائبة، فمن خلال هذا المثال سنتطرق إلى أهمية الملكية فبي أمريكا اللاتينية دولة البيرو، حيث يعيش عدد كبير من السكان في الضواحي الفقيرة للمدن الكبرى، مثل سكان المناطق الجبلية المحيطة بمدينة ليما **Lima** عاصمة البيرو، حيث يسيطر الكثير من هؤلاء السكان على الأراضي عن طريق "وضع اليد" وبالتالي ليس لديهم أي إثبات حقيقي لممتلكاتهم، هذا ما دفع بالاقتصادي البيروفي Hernando de Soto من خلال كتابه لغز رأس المال "The Mestery of Capital"، بدراسة عواقب الملكية العرفية، حيث ذكر أنه في الدول النامية غالبا لا تتوافر على سندات الملكية لممتلكاتهم، وبالتالي هذا الأمر لا يشجع الأفراد على القيام باستثمارات طويلة الأجل من أجل تحسين ظروفهم المعيشية في ظل غياب إثبات الملكية[108]. ولاحظ de Soto أن إنتاج زيت النخيل في بيرو عالي الربحية، إلا أنه يستغرق وقتا ويعتمد على توفر التمويل، وذكر أيضا عجينة الكوكا وهي من المكونات الأساسية للكوكايين لا تتطلب وقت ولا التمويل، كما تعتبر تلك العجينة بلاء بالنسبة للدول المتقدمة، إذن حسب de Soto تحويل مزارع عجينة الكوكا إلى زراعة نخيل الزيوت يحتاج إلى تحسين عملية التمويل، وهو ما يعتبر أمرا شديد الصعوبة بدون حقوق ملكية واضحة[109].

حيث تساءل de Soto[110] عن غياب سندات الملكية في الدول النامية من خلال مقاله المشهور "لغز رأس المال" قائلا: لماذا لا تؤدي المباني والأراضي في بقية العالم (الدول النامية خاصة) أيضًا إلى هذه الحياة الموازية التي يعيشها

[107] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره 2014، ص 228.

[108] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 228.

[109] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره 2014، ص 228.

[110] Hernando de soto, « Le mystère du capital », Finances&developpement, Mars 2001/38 (N° 01), p.29

سكان الدول المتقدمة؟ لماذا الموارد الهائلة للبلدان النامية والبلدان الشيوعية سابقا، والتي في معهد الحرية والديمقراطية في ليما عاصمة البيرو قدرت بـ 9.3 تريليون دولار كرأس المال الميت Capital Mort، لا تنتج قيمة في ما وراء حالتهم "الطبيعية"؟ وكان جوابه هو أن هناك رأس مال ميت، بمعنى اخر يمكن تحويل أصل مادي إلى مولد رأسمالي (la conversion d'un actif physique en générateur de capital)، والسكن المستخدم للحصول على قرض لتمويل مشروع تجاري مثلا، وأضاف مقارنة من خلال أعمال Albert Einstein حسبه "قام بإظهار أن لبنة واحدة يمكن أن تطلق كمية هائلة من الطاقة في شكل انفجار ذري"[111]. وقياسا على ذلك، فإن رأس المال يأتي من اكتشاف وإطلاق الطاقة الكامنة المخبأة في مليارات من الطوب المتراكم لدى الفقراء في هياكلهم.

وقد شبه de Soto في مقاله رأس المال بالطاقة(Le capital comme l'énergie)، واعتبره كقيمة ساكنة يجب تحريكه، ولا أن نفكر في أصولنا كما هي، بل علينا أن نفكر فيما يمكن أن تكون عليه هذه الأصول، بمعنى اخر محاولة البحث عن عملية إصلاح الإمكانات الاقتصادية للأصل في شكل يمكن أن تولد إنتاج إضافي، فعلى سبيل المثال إذا كانت العملية التي يتم من خلالها تحويل إمكانات الطاقة المائية إلى كهرباء معروفة جيدًا، فإننا لا نعرف تلك التي تعطي الأصول النموذج المطلوب لتوليد المزيد من الإنتاج، وخاصة مع نمو أنظمة الملكية للدول الغربية، حيث أدخلت مجموعة متنوعة من الآليات التي تضافرت أعمالها تدريجياً لإنتاج رأس المال كما لم يحدث من قبل[112].

تبعا لأنظمة الملكية للدول الغربية، نجد تحويل الأصول إلى رأس مال يبدأ بالتوصيف والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي للأصول الأكثر فائدة، وتسجيل هذه المعلومات في شكل ملاحظات في دفاتر الحسابات أو ملفات الكمبيوتر ثم

[111] Albert Einstein ecrit : « une seule brique peut libérer une énorme quantité d'énergie sous forme d'une explosion atomique ».

[112] Hernando do soto, « Le mystère du capital », Finances&developpement, Mars 2001/38 (N° 01), p.30

تجميعها تحت اسم معين، حيث هناك مجموعة من القواعد الدقيقة والمفصلة تحكم كل المراحل من سجلات الملكية وسندات الملكية، من أجل تصور القيمة المحتملة لهذا الأصل[113].

وحسب de Soto الأصول التي لا تتوفر على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، أي ليست ثابتة في نظام ملكية رسمي فمن الصعب التفاوض على هذه الأصول في السوق، كما تسأل de Soto كيف سيكون من الممكن السيطرة على الحجم الهائل للأصول التي تتغير أيديها (تتحول من فرد إلى فرد) في اقتصاد السوق الحديث بخلاف نظام الملكية الرسمي؟ وفي حالة عدم وجود مثل هذا النظام، فإن أي تبادل للأصول، على سبيل المثال العقارات، سوف يتطلب بذل جهد مفرط لمجرد تحديد أسس المعاملة: هل يمتلك البائع العقار وهل لديه الحق في نقله؟ هل يمكنه التعهد؟ هل سيتم الاعتراف بالمالك الجديد من قبل المسؤولين لإنفاذ حقوق الملكية؟ ما هي الطرق المشروعة لاستبعاد الأطراف الأخرى التي تطالب بالملكية؟ هذا ما فسره de Soto لماذا خارج العالم الغربي يتم تداول معظم الأصول في دوائر محلية صغيرة من الشركاء التجاريين[114].

إن المشكلة الرئيسية في البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة ليست الافتقار إلى ريادة الأعمال، مثلا فقد جمع الفقراء مليارات الدولارات من الأراضي على مدار الأربعين سنة الماضية، ما ينقصنا هو الوصول إلى أنظمة الملكية التي تحدد بشكل قانوني الإمكانات الاقتصادية لأصولها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أو ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أكبر. لماذا فشلت الدول الغنية في تقديم في الإستشارات الاقتصادية لتوضيح مدى أهمية نظام الملكية الرسمي لتكوين رأس المال؟ وجاء الجواب من طرف de Soto، أن عملية تحويل الأصول إلى رأس مال بموجب نظام الملكية الرسمي، يصعب تصوره. حيث نجد العديد من القوانين والمراسيم والقواعد والمؤسسات التي تحكم أنظمة

[113] Hernando do soto, Ibid, p.30

[114] Hernando do soto, Ibid, p.30

الملكية، إلا أنه من الصعب فهم كيف يعمل النظام فعليًا، والطريقة الوحيدة للرؤية بوضوح هي التراجع ، والنظر إلى النظام من وجهة نظر غير قانونية من التوصل إلى إيجاد الحلول[115].

إن أنظمة الملكية الرسمية في الدول الغربية تنتج ستة آثار التي تسمح لمواطنيها لتوليد رأس المال وهي كالآتي[116]:

- **تحديد الإمكانات الاقتصادية للأصول** (identification du potentiel économique des actifs): ينشأ رأس المال من التمثيل الكتابي للأصل في شكل عنوان أو أي مستند تعاقدي آخر، مع تحديد صفات الأصل الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من الجوانب المادية الأكثر وضوحًا، يعطي هذا الأمر الوصف والتسجيل الأول للقيمة المحتملة للأصل، بمجرد تركيز الانتباه على عنوان ملكية المنزل مثلا وليس على المنزل نفسه، حيث ننتقل من العالم المادي إلى الجانب المفاهيمي لرأس المال.
- **دمج المعلومات المشتتة في نظام وحيد** (Intégration d'informations dispersées en un système unique): إن انتصار الرأسمالية في الدول الغربية وتعثرها في بقية العالم، ذلك راجع إلى أن معظم أصول الدول الغربية قد تم دمجها في نظام واحد للتمثيل الرسمي، ولم يتم هذا التكامل عن طريق الصدفة، حيث في القرن التاسع عشر عمل السياسيون والمشرعون والقضاة لعقود من الزمن على الجمع بين الأفعال والقواعد المتفرقة التي كانت تحكم الملكية في السابق في المدن والقرى والأرياف لتشكيل نظام واحد، حيث يتم جمع كل المعلومات في قاعدة معلومات واحدة، نجد في السابق كانت معلومات الأصول الوصول إليها بأقل سهولة، حيث كان يتم تسجيل الأصول في الكتب البدائية على شكل رموز أو بشهادات شفهية، لكن المعلومات كانت مجزأة ومشتتة ولم تكن متاحة لأي شخص في جميع الأوقات.

[115] Hernando do soto, Ibid, p.30

[116] Hernando do soto, Opcit, p.31-32

- **تمكين ومساءلة الأفراد** (Responsabilisation des personnes): حيث تم دمج جميع أنظمة الملكية في نظام قانوني واحد، من أجل إقرار الشرعية القانونية لحقوق المالكين، والتي تم تحديدها مسبقًا من خلال السياق السياسي للمجتمعات المحلية، حيث عززت هذه العملية تمكين المالكين عن طريق إزالتها من الإطار التقييدي للأنظمة المحلية ووضعها في إطار قانوني أكثر تكاملا.
- **قابلية الأصول** (Fongibilité des actifs): تعتبر واحدة من أهم مساهمات نظام الملكية هو أنه يجعل الأصول أكثر ديناميكية بحيث يمكن جعلها تعمل أكثر، على عكس الأصول المادية من السهل الجمع بين الأوراق المالية وممثل الأصول وتقسيمها وتعبئتها واستخدامها لتسهيل عملية الشراء، فمن خلال فصل الجوانب الاقتصادية للأصل عن حالته المادية الصارمة، يصبح تمثيله يجعله أصل قابل للاستبدال ويمكن تكييفه مع احتياجات أي معاملة تقريبًا.
- **تأسيس شبكات** (Constitution de réseaux): من خلال جعل الأصول قابلة للاستبدال، وربط المالكين بالأصول، والأصول إلى العناوين والملكية في ظل احترام القانون، وجعل المعلومات المتعلقة بتاريخ الأصول وأصحابها أكثر سهولة، تحولت ممتلكات مواطني الدول الغربية في شبكة من الأعوان الاقتصاديين مسؤولين ومعرفين، حيث أنشأ نظام الملكية بنية تحتية للأجهزة المترابطة والتي تضمن التدفق المنظم للأصول بين الأفراد، إن مساهمة الملكية الرسمية للبشرية ليست حماية الممتلكات فقط، وإنما أصبح الأفراد وجمعيات الإسكان والمافيا وحتى القبائل البدائية معرفة كيفية حماية أصولهم بفعالية كبيرة، إن التغيير الكبير الذي أحدثه نظام الملكية هو أنه أدى إلى تحسين الإبلاغ عن الأصول وإمكاناتها.
- **حماية المعاملات** (Protection des transactions): من بين نقاط القوة التي يعمل بها نظام الملكية مثل الشبكة، هو أن جميع المستندات الممثلة للممتلكات (سندات الملكية والأفعال والأوراق المالية والعقود التي تصف الخصائص ذات الأهمية الاقتصادية للأصول) يتم مراقبتها وحمايتها بشكل مستمر طوال فترة عملهم،

حيث يتم تسجيل كل حركات الأصول سواء في المكان أو الزمان، إن الإدارات العامة لها دور كبير في الأمم المتقدمة، يديرون المحفوظات التي تحتوي على جميع الأوصاف المفيدة اقتصاديًا للأصول (الأرض ، الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، السفن ، الصناعات ، المناجم أو الطائرات)،حيث تُبلغ هذه الملفات لأي شخص يرغب في استخدام أحد الأصول قد تقيد استخدامه أو يسهل استخدامه، مثل حقوق الارتفاق أو حقوق المرور أو عقود التأجير أو حالات الإفلاس أو الرهون، بالإضافة إلى أنظمة الأرشيف العام تم تطوير عدد من الخدمات الخاصة وكلاء الوديعة وشركات الخبراء (agents dépositaires, cabinets d'experts) لمساعدة الأطراف المعنية على إنشاء ونقل ومتابعة وتمثيل وثائق الأصول لتسهيل وضمان إنتاج قيمة إضافية.

I-3-2 أنواع المؤسسات في ظل الاقتصاد المؤسساتي :

إن أبحاث وكتابات الاقتصادي Douglass North الحائز على جائزة نوبل[117]، ومن خلال أعمال باحثين اخرين أمثال Stephene Knack & Philip Keefer 1995، أثبتوا تواجد علاقة إيجابية ما بين النمو الاقتصادي و قوة دولة القانون، درجة الفساد، حقوق الملكية، نوعية المؤسسات الإدارية ومؤشرات أخرى للحوكمة والمؤسسات[118].

حيث بدأ الاهتمام بدور المؤسسات والحوكمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة، مع بداية سنوات التسعينيات من خلال الأعمال المبتكرة من طرف Douglass North، حيث عرفها [119]" بأن المؤسسات تجمع القواعد الرسمية

[117] Douglass c. north, institutions, institutional change and economic performance, Cambridge University Press 1990.

[118] Dwight H.Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer; Economie du développement; De Boeck Supérieur; 3e édition; 2012. P. 107

[119] Douglass North defini « Les institutions englobent les règles officielles d'une société (constitutions, législations et reglementation, par exemple), ses prescription officieuse (conventions, normes, traditions et codes de conduite

للمجتمع (الدستور، التشريعات، قوانين على سبيل المثال)، وقواعد غير رسمية تتشمل في (اتفاقيات، قيم، العادات والتقاليد المطبقة من طرف الأفراد على سبيل المثال) والمنظمات التي تعمل في إطار هاته القواعد[120].

يوجد العديد من المؤسسات التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، Dani Rodrik & Arvind Subramanian اقترحوا أربعة مجموعات عامة للمؤسسات الاقتصادية، فنجد مؤسسات إنشاء السوق (على سبيل المثال مؤسسات حقوق الملكية)، ومؤسسات تنظيم السوق (مثل الهيئات التنظيمية)، ومؤسسات تثبيت السوق (مثل المؤسسات النقدية والمالية) ومؤسسات شرعية السوق (مثال مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي). حيث في السنوات الأخيرة، مؤسسات حقوق الملكية وإلى حد أقل المؤسسات التنظيمية هي تلك التي لفتت انتباه الاقتصاديين أكثر في أعمالهم التجريبية. وتم إضافة الخامسة تتشمل في المؤسسات السياسية من طرف Dwight H.Perkins واخرون على النحو التالي[121]:

- مؤسسات إنشاء السوق (Les institutions de création du marché):

حيث يكمن دور هذه المؤسسات في حماية حقوق الملكية، احترام تنفيذ العقود، التقليل من الدرجات الفساد وكذلك تعزيز دولة القانون، وإن غياب مثل هذه المؤسسات تؤدي إلى عدم كفاءة الأسواق أو خطر غيابها، وبالعكس فإن تقويتها سيساهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز ثقافة المؤسسة عن طريق مثلا جهاز قضائي مستقل، توفير الأمن والحرص على احترام تنفيذ العقود، حيث تحدد مؤسسات حقوق الملكية الخاصة القواعد التي تحمي الملكية الخاصة للأفراد من خطر المصادرة من طرف الدولة أو الجهات الخاصة الأخرى، والقواعد التي تضمن تنفيذ العقود بين الأعوان الاقتصاديين ، وكذلك القواعد التي تحكم تسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ العقود. وبالتالي فإن الدولة التي توجد فيها

appliqués par les individus, par exemple), et les organismes qui fonctionnent dans le cadre de ces règles et de ces prescriptions.

[120] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Opcit, 2012. P. 108

[121] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Opcit, 2012. P. 108-109

مؤسسات جيدة لحماية حقوق الملكية الخاصة، تضمن للمستثمرين الخواص القدرة على التمتع بثمار استثماراتهم، مما يشجعهم على زيادة استثماراتهم وتخصيص مواردهم بفعالية، ولهذا السبب فإن مؤسسات حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية (North et Thomas 1973؛ North 1981؛ Jones 1981).

- مؤسسات تنظيم السوق (les institutions de régulation du marché):

يكمن دور هذه المؤسسات في تسيير إخفاقات السوق، مثل عدم تماثل المعلومات وعدم تحقيق الوفورات الاقتصادية (Economie d'échelle)، وتعمل كذلك على محاربة الاحتكار والاهتمام بتسيير السلع العمومية، على سبيل المثال الطرق والانارة العمومية، وكالات تنظيم الاتصالات، النقل، الموارد المائية والغابية والمصالح المالية.

- مؤسسات تثبيت السوق (les institutions de stabilisation du marché):

يكمن دور هذه المؤسسات في الحفاظ على معدلات متدنية من التضخم، والتقليل من لا استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، ضمان الاستقرار الجبائي وتجنب الأزمات المالية، ونجد أيضا البنوك المركزية، أنظمة معدلات الصرف، وزرات المالية، المؤسسات الجبائية والميزانياتية كلهم يمثلون مؤسسات تثبيت السوق.

- مؤسسات شرعية السوق (les institutions de légitimation du marché):

تضمن هذه المؤسسات الحماية والتأمين الاجتماعي، تؤدي دور إعادة توزيع الدخل، تعمل على النزاعات، تحمي الأفراد من تقلبات السوق (كالحماية ضد البطالة، الأزمات، الصدمات مثلا)، عن طريق خلق مراكز أنظمة التقاعد، برامج الأداءات الاجتماعية.

- المؤسسات السياسية (Les institutions politiques):

يكمن دور هذه المؤسسات في تحديد أنماط الحكم داخل المجتمع، وكيفية المشاركة السياسية، فعلى سبيل المثال كثير من الدول تدعم الأنظمة الديمقراطية من خلال صحافة حرة، انتخابات نزيهة، أحزاب سياسية تنافسية وسياسة تشاركية.

إن نجاح اقتصاد السوق يعتمد على روح المبادرات الفردية والعمل على تشجيع القطاع الخاص عن طريق خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون إهمال الدور الفعال للملكية الخاصة وتأثيرها على نمو الناتج الداخلي الخام (GDP) وتحقيق الازدهار والرفاه الاقتصادي، سنأخذ ثلاثة أمثلة لإبراز أهمية ودور الحرية الاقتصادية في سرعة إيجاد الحلول للأزمات من جهة، والاستغلال الأمثل للموارد الناضبة (النفط على سبيل المثال) من جهة أخرى.

المثال الأول: التعامل مع الجائحة العالمية[122] (أزمة فيروس Covid-19)

في أي أزمة يظهر أنصار النهج الاشتراكي من أجل إلقاء اللوم على الرأسمالية والسوق الحر، إلا أن هذه الأزمة أظهرت لنا بشكل واضح أن المشكلة الحقيقية تتمثل في التدخل الحكومي. حيث أعطت لنا جائحة كورونا درسًا آخرًا عن السوق الحر والرقابة المركزية الحكومية وخصوصاً في قطاعي الصحة والأدوية.

تُعطينا تجاربُ الدول الأخرى الحل والسياسة الواجب تطبيقها من أجل السيطرة على جائحة كورونا، وهذا الحل هو الفحص المكثف وتوفير أجهزة فحص **(Test Kits)** وتشخيص أكثر فعالية، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة أسباب:

- أولًا: إن المسبب في انتشار الفيروس بهذه الدرجة الكبيرة والتأخر في تنفيذ ردة الفعل المناسبة راجعٌ إلى السيطرة الحكومية والتضليل والكذب الممارَسين لدى الحكومة الصينية التي منعت وقمعت أي شخص حاول قول الحقيقة فيما يخص خطر انتشار الفيروس.

[122] https://www.wonderlustmag.com/ 5917 / 1 avril 2020 à 13 :49.

- ويعود السبب الثاني إلى منظمة الصحة العالمية **WHO** التي تُعدُّ وكالة حكومية تعرف بتخلفها وتراخيها في التعامل مع هذه المشكلات وهناك عدة شبهات حول علاقتها الفاسدة والمشبوهة مع الصين، كانت قد رفعت تايوان دعوة للمنظمة لتحذير العالم من خطر الفيروس في أواخر شهر ديسمبر 2018، لكنّ منظمة الصحة العالمية **WHO** لم تهتم بهذه التحذيرات بسبب أنها لا تعترف بتايوان دولةً مستقلة بل تعتبرها فقط مقاطعة صينية وليس لها دور أو صفة قانونية داخل المنظمة.
- أما السبب الثالث والمهم هو أن أفضل شيء يمكّن الدولة من السيطرة على انتشار الفيروس هو فعالية أجهزة الفحص **(Test Kits)** المتوفرة لديها.

إن كثرة العراقيل واللوائح التنظيمية Régulations التي تفرضها الحكومات على الشركات الخاصة والأفراد، الذين يجرون أبحاثًا خاصة لتطوير أجهزة فحص أكثر تطورًا وفعالية لمواجهة الفيروس، تجعل هذا أكثر صعوبة وفي بعض الأحيان تمنع إجراء مثل هذه الأبحاث.

حيث احتلت أمريكا المرتبة الأولى عالميًا في عدد الإصابات وهذا يعود إلى نظام التخطيط المركزي للرعاية الصحية فيها، والذي عمل على عرقلة الاستجابات المبكرة لمنع الانتشار السريع للفيروس، ثم إن الحكومة منعت العديد من المبادرات الخاصة من خلال القواعد والإجراءات الصارمة من أعلى إلى أسفل التي تفرضها إدارة الغذاء والدواء **(FDA)** ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها **(CDC)** عرقلت قوانينُها ولوائحُها التنظيمية الشركات الخاصة والمختبرات الخاصة **(Private Labs)** في ابتكار أجهزة فحص فعالة، وذلك لعدم تمكنهم من القيام بأي عمل أو بحث دون موافقة مخططي الصحة والدواء في الحكومة الأمريكية. فرضت عليهم الوكالات الحكومية عدم القيام بأي شيء ومنعتهم من إجراء أي بحث حول الفيروس، فقد أوكلت مهمة تطوير أجهزة الفحص لمختبراتها

الحكومية وفقًا لمعايير الهيئات التنظيمية الفيدرالية. وعندما ابتكر مركزُ السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) جهازَ فحص، أُرسل أمر لاختباره في الخامس من فبراير 2020، إلا أن النتائج كانت سيئة جدًا ولم يكن فعالًا البتة. وهناك مثالًا على هذا من مدينة كليفلاند في ولاية أوهايو حيث منعت إدارة الغذاء والدواء (FDA) في البداية المختبراتِ الخاصةَ من تطوير جهاز فحص للفيروس، لكنّ فشلَ الجهاز الذي ابتُكِر في المختبرات الحكومية دفع الحكومة لعكس مسارها، وفي 29 فبراير 2020 سمحت للمختبرات الخاصة أن تبدأ العملَ على تطوير أجهزة فحص خاصة أكثر فعالية، وقد كانت النتائج جيدة جدًا!

كانت أجهزة الفحص الحكومية تستغرق يومين إلى سبعة أيام، ويبقى المريض طوال هذه الفترة في المستشفى منتظرًا النتائج. وهذا أمر غير فعال وخلق عدة مشكلات، أما عندما تدخلت المختبرات الخاصة بعد إزالة القيود الحكومية، تمكنت عيادة كليفلاند الخاصة بعد أيام معدودة من تطوير جهاز فحص يعطي النتائج في غضون 8 ساعات.

إن أكبر خطأ اقترفته أمريكا هو منع المختبرات الخاصة من إجراء أبحاث واختراعات من أجل تطوير أجهزة فحص متطورة وسريعة. ولكن حين اكتشفوا خطأهم متأخرين، كان قد انتشر المرض لدرجة يصعب احتواؤه.

ولدينا أفضل مثال في العالم من كوريا الجنوبية الرأسمالية التي تمكنت من السيطرة على الفيروس بطريقة خاصة جدًا، حيث بعد مرور شهرين أصبحت كوريا الجنوبية مصنفةً بين الدول الأكثر تضررًا في العالم من فيروس كورونا، إذ أصيب أكثر من 7800 شخص، وسُجِّلت أكثر من 60 حالة وفاة. لكن أحد الأسباب وراء احتمال إصابة كوريا الجنوبية بعدد أكبر من الإصابات مقارنة بالدول الأخرى هو نهجها القوي في الفحص.

وصرح وزير الصحة الكوري الجنوبي بارك نيونج لشبكة CNN قائلا: " إن اكتشاف المرضى في مرحلة مبكرة أمر مهم للغاية ... هذا هو السبب في أننا نجري عددًا كبيرًا من الاختبارات "، تعد كوريا الجنوبية مجتمعًا رأسماليًا منفتحًا وترغب في حماية حرية الأشخاص الذين يتنقلون ويسافرون. على الرغم من أنها لم تطبق نفس سياسة

الإغلاق التي طبقتها باقي الدول، تمكنت من السيطرة على الفيروس بأفضل طريقة ممكنة دون خنق المجتمع والاقتصاد. وذلك من خلال إجراء فحص مكثّف للناس، وعزل الأشخاص المصابين عن السليمين.

قبل أربعة أيام من كشف أول حالة مصابة بفيروس كورونا في كوريا الجنوبية، بدأت إحدى الشركات الخاصة المتخصصة في التقنية الحيوية Biotechnology في إجراء بحوث لاختراع أجهزة فحص جيدة من أجل تحديد الحالات المصابة بالفيروس بسرعة وبطريقة أكثر فعالية. وفي 16يناير 2020، أشار صاحب الشركة Seegene إلى موظفيه أن الوقت قد حان من أجل التركيز على الفيروس بشكل مكثف. قال لهم:

''على الرغم من أنه لم يقدم أحدٌ على استشارتنا أو طلب ذلك منا، إلا أننا نُعد شركة متخصصة في علم التشخيص الجزيئي ولهذا يجب علينا إيجاد حلول لهذا الفيروس قبل انتشاره بشكل كثيف.''

في الطابق السفلي من المقر الرئيس لشركة Seegene في سيول، يكمن مفتاح نجاح الشركة في مواجهة الفيروس. يوجد في الشركة نظام للبيانات الضخمة قائم على الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي مكن الشركة من تطوير جهاز فحص سريع لفيروس كورونا.

تتكون الاختبارات المعروفة باسم مجموعات الفحص من عدة قوارير من المحاليل الكيميائية، وتؤخذ العينات من المرضى وتختلط مع المحاليل التي تتفاعل في حالة وجود جينات معينة. بدون تقنيات الذكاء الاصطناعي لكان الفريق قد استغرق شهرين إلى ثلاثة أشهر لتطوير مثل جهاز الفحص هذا، وهذه المرة، تم ذلك في غضون أسابيع فقط. بحلول 24 يناير 2020، طلب العلماء المواد الخام التي يحتاجونها لصنع أجهزة الفحص، ووصلت هذه المواد بعد أربعة أيام لتكون النسخة الأولى من جهاز الفحص جاهزة في الخامس من فبراير 2020.

إن العقبة التي كانت تخشاها الشركة هي أن الحكومة لن توافق بسرعة على الجهاز الذي اخترعوه وهذا يعود لبطء الأعمال البيروقراطية وكثرة الأوراق الحكومية التي قد تؤدي بهذا لأن يطول لأكثر من سنة ونصف. لكن في هذه

الحالة من الأزمة وافقت السلطات عليه في غضون أسبوع فقط. وقد صرح رئيس علماء الفريق الكوري في الشركة أن هذه أول مرة يشهد موافقة سريعة من طرف السلطات الحكومية طيلة فترة عمله في هذا المجال.

تعد شركة Seegene واحدة من بين خمس شركات خاصة في كوريا الجنوبية التي تقوم بأبحاث في هذا المجال وقامت بتوفير أجهزة فحص لا مثيل لها عالمياً في ذلك الوقت. وعرفت هذه الشركة موجة من الطلبات من أجل اقتناء أجهزتها من أكثر من 30 دولة في العالم من بينهم أمريكا وإيطاليا وألمانيا. في البداية كان من الصعب للغاية بالنسبة لهم الإنتاج المكثف لتلبية كل هذه الطلبات، ولكن مع الوقت كثّفوا عملهم أكثر من أجل زيادة الإنتاج لتوفير الأجهزة لجميع الدول المعنية. وقد زار رئيس كوريا الجنوبية الشركة وأشاد بدورها المهم في حل هذه الأزمة التي عرفتها البلاد.

تنتج الشركة 10آلاف جهاز في الأسبوع ويفحص كل جهاز تقريباً 100مريض، لتظهر النتائج في غضون 4 ساعات فقط. إذًا بهذا المعدل يمكن لها أن تنتج أجهزة لفحص مليون مريض في الأسبوع وسعر كل جهاز 20 دولار فقط.

واجهت الدول مشكلات عديدة في السيطرة على انتشار المرض بسبب عدم توفر هذا الجهاز فيها، إذ إن سرعة الفحص تعد أهم سياسة وإستراتيجية للحد من توسع الجائحة. تعاني دول أخرى بشكل أكبر لأنهم يجرون الفحوص اللازمة يدويًا بالطريقة التقليدية وليس أوتوماتيكيًا باستخدام الأجهزة المناسبة والأكثر فعالية.

بسبب المنافسة التي تعتبر أساس السوق الحر ظهرت شركات أخرى من كوريا الجنوبية من أجل إنشاء أجهزة أكثر تطورًا من نظيرتها. ظهرت شركة تسمى Solgent تعمل أيضًا على تطوير أجهزة الفحص ونتيجة بحثها أنها اخترعت جهازًا يعطي النتائج في خلال ساعتين، أي أكثر سرعة من الشركة السابقة وقد بدأت هي أيضًا في تصدير أجهزة الفحص بسبب الطلب العالمي الذي ارتفع بشكل كبير. يقول رئيس الشركة:

'' لم يسبق لنا رؤية ارتفاع حاد في الطلبات مثل ما نشاهده اليوم، يعمل عديد من العمال في شركتنا ليلًا ونهارًا وحتى في عطلة نهاية الأسبوع من أجل توفير العرض الكافي لتلبية كل هذه الطلبات التي تتدفق من العالم بأكمله''

بسبب الطلب المرتفع قامت هذه الشركة بتحويل غرف الاجتماعات لمختبرات من أجل رفع الإنتاج لأكثر من 3 مليون جهاز في الأسبوع في شهر أبريل 2020 مقارنة مع 500 ألف جهاز في الأسبوع في شهر فبراير.

تواصل رئيس أمريكا مع رئيس كوريا الجنوبية وتواصل مع الشركات الخاصة الرائدة في مجال اختراع أجهزة الفحص هذه وطلب منهم تصدير كميات كبيرة من هذه الأجهزة لأمريكا. ما يثير الاستغراب هو أن رغم كل هذا لم تعط إدارة الغذاء والدواء **FDA** ترخيصًا لاستيراد هذه الأجهزة من الشركات الخمس في كوريا الجنوبية .رغم ارتفاع عدد الاصابات والموتى وانتشار الفيروس بسرعة لا مثيل لها، لاتزال بيروقراطية هذه الإدارات الحكومية تعرقل الأمور.

حيث صرح رئيس شركة Solgent للصحافة:"أكبرُ عقبة في أمريكا هي إعطاء إدارة الغذاء والدواء **FDA** موافقتها"

لماذا سيطرت كوريا الجنوبية على انتشار الفيروس بهذه السرعة؟

مرد ذلك إلى قطاع الصحة الخاص والشركات الخاصة التي كان لها الفضل في ابتكار أسرع أجهزة فحص في العالم، عكس أمريكا التي تسيطر الحكومة فيها بشكل كبير على القطاع الصحي الذي يعاني بسبب كثرة البيروقراطية والتدخل الحكومي وتأخرها في رد الفعل على الفيروس ومنع المختبرات والشركات الخاصة من القيام بعملها. وها هي اليوم علمت بشأن خطأها وتوجهت للشركات الخاصة لمساعدتها في عملية الاحتواء هذه.

ظهرت أيضًا شركة خاصة أخرى في سويسرا تسمىRoche ، اخترعت جهازًا يتمكن من إجراء فحص لـ 4000 شخص في يوم واحد .نفس الشيء مع شركة خاصة أخرى في ألمانيا اليوم تسمىBosch ، اخترعت في خلال ست أسابيع جهاز فحص يمكن أن يعطي نتائج في غضون ساعتين ونصف وبنسبة دقة تصل إلى 95%.

ذكرت BioWorld أن جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا تدعي أنها طورت اختبارًا قادرًا على اكتشاف الفيروس في 40 دقيقة أسرع مجموعة أجهزة تشخيصية لـ COVID-19. في الأيام العادية يمكن أن تستغرق الموافقة على جهاز

طبي ما بين ثمانية أشهر إلى سنة، كما أشار المصدر إلى أن المستندات الفنية ونتائج المختبر المطلوبة تستغرق وقتًا للتحضير. ومع ذلك بموجب موافقة الاستخدام العاجل المعمول بها في كوريا الجنوبية وهونغ كونغ، يتم اختصار هذا الإطار الزمني إلى شهر أو شهرين.

واليوم بعد الضغوطات التي عرفتها الإدارات الحكومية الأمريكية، سُمِح للشركات الخاصة القيام بأبحاث أكثر بحرية بغية إيجاد حلول لهذه الأزمة. ما حدث هو أن شركة خاصة أمريكية تسمى Abott قامت باختراع جهاز فحص لا مثيل له يظهر نتائج الفحص في 5 دقائق فقط وهذا رقم قياسي مقارنة مع جميع الأجهزة المتوفرة اليوم. تنتج الشركة الآن 50 ألف جهاز في اليوم، لتوفر في شهر ماي مليون جهاز فحص.

لماذا السوق الحر أفضل من الاشتراكية؟ أو بالأحرى الرقابة الحكومية مقابل السوق الحر

كالعادة في بداية الأزمات يخرج العديد من الناس من مختلف الأطياف لإلقاء اللوم على السوق الحر أو القطاع الخاص والرأسمالية رغم أن لا دخل لهم على الإطلاق في إحداث الأزمة، بل الحكومات والبيروقراطية هي سببها. ومع هذا، نجد أن القطاع الخاص والرأسمالية هي التي تساعدنا دائمًا في الخروج من الأزمة وإيجاد الحلول بطريقة أسرع وأكثر فعالية من أي نظام مركزي.

فكرة أن كل هذه الأمور تقريبًا يمكن تركها بشكل أفضل للسوق الحر التنافسي لم تظهر حتى في ساحة النقاش حول إيجاد حل لهذه الأزمة. يمكن رؤية ''إخفاقات السوق'' المحتملة في كل مكان، ويتم تجاهل ''إخفاقات الحكومة'' المحتملة باعتبارها أخطاء عرضية وسهوًا في الطريق نحو إشراف سياسي أفضل على الصحة والطب.

الدرس الذي يجب أن نتعلمه من هذه الجائحة هو أنه كما قال لنا في القرن العشرين اقتصاديون كبار من أمثال لودفيغ فون ميزس وفريدريك هايك إن المنافسة والحرية هي محرك الاكتشاف الذي من خلالهما يكون لدى الأفراد والشركات الفرصة والحوافز ليس فقط لاكتشاف شيء جديد، أفضل وأكثر تحسينًا، ولكن لمعرفة ما قد يكون ممكنًا .لا يمكننا أن نعلم فقط حتى يُسمح لعملية تنافسية بالتعرف إلى من قد يكون ''الفائز'' في سباق الاكتشاف،

ولكن في ساحة المنافسة فقط، يكون لدى الأفراد الدافع والقدرة على معرفة ما هم قادرون عليه، شيء لا يستطيعون هم أنفسهم أن يعرفوا الإجابة عليه حتى يكون لديهم الحرية للمحاولة ولديهم سبب للقيام به.

توفر السوق الحرة الفرصة والحافز من أجل اكتشاف أشياء جديدة وتحسينها للأفضل، لذا يجب إعطاء الناس الحرية للقيام بأعمالهم والحرية في المنافسة بينهم من أجل التطور للأفضل وإيجاد حلول وأفكار أكثر نجاعة. وها هو مثال واضح أمامنا اليوم يظهر لنا كيف قام القطاع الخاص عن طريق الحرية والمنافسة من اكتشاف واختراع أجهزة فحص أكثر فعالية وبأقل تكلفة ساعدت العديد من الدول من احتواء الفيروس ومنعه من الانتشار أكثر، الأمر الذي ساهم في إنقاذ العديد من البشر ونقص عدد الوفيات.

الدرس الآخر والمهم من هذه الجائحة هو أنها أظهرت لنا بشكل واضح أن أفضل القطاعات الصحية العمومية المتمثلة في دول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا أظهرت هذه الجائحة عيبهم وحقيقة أنظمتهم الصحية العمومية التي فشلت فشلًا ذريعًا في إيجاد حلول مناسبة والسيطرة على الجائحة مقارنة مع دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ التي تتميز بأفضل القطاعات الصحية الخاصة والتي ساعدتها شركاتها الصحية الخاصة في احتواء الأزمة بأفضل وأسرع طريقة .

الخلاصة من هذه الأزمة أن أفضل نظام صحي ليس هو العمومي أو النظام الصحي الذي يعرف نسبة مرتفعة من الإنفاق الحكومي كما يتم ترديده بشكل دائم من قبل معارضي الرأسمالية والسوق الحر، بل هو النظام الصحي الخاص الذي أظهر على أنه الأكثر نجاعة وفعالية مقارنة بالأنظمة الصحية الأوروبية التي فشلت فشلًا ذريعًا أمام هذه الجائحة.

المثال الثاني: التعامل مع أزمة انخفاض أسعار النفط[123]

[123] https://www.facebook.com/مركز_ادم_لسياسات_الاقتصاد_المستدام / 3 avril 2020 à 10 :29.

ثروة البترول، لماذا تحول إلى لعنة الشعوب؟

عُرف عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، دعواته المستمرة لخفض أسعار النفط العالمية، فلماذا هذه الدعوات وهو رئيس أكبر دولة منتجة عالمياً للنفط؟ حيث يبلغ الإنتاج الأمريكي من البترول ما يقارب 12 مليون برميل نفط يومياً .وبحسب موقع the times الذي تابع تغريدات ترامب وتأثيرها على أسعار البترول العالمية. أليس من مصلحة امريكا ارتفاع أسعار البترول؟ محاسبياً مع كل 1$ انخفاض في سعر النفط تخسر أمريكا 12 مليون دولار يوميا؟ أما اقتصادياً سيقوم الاقتصاد الأمريكي بتعويض خسائر شركات النفط، بأرباح شركات أخرى تستفيد من انخفاض النفط العالمي.

الامر يعتمد على طبيعة النظام، هل هو ريعي استهلاكي، ام رأسمالي انتاجي؟ فالدول الرأسمالية حتى مع كونها منتجة للنفط تعتمد بتمويل ميزانياتها على الضرائب، بعكس الدول الريعية التي تعتمد على إيرادات النفط .وإذا أردنا حصر المشكلة أكثر، ينبغي استيعاب الآلية التي تعتمدها دول (اقتصاد السوق الحر) في استخراج ثروات دولها، بعكس الآلية (آلية التخطيط المركزي) التي تعتمدها الدول الريعية في استخراج الثروات.

في **الأنظمة الريعية** غالبا ما نجد (حقوق استخراج وتصنيع وتسويق) النفط بيد الشركات الحكومية، حيث أصبحت تعتمد كلياً على إيرادات النفط، باعتباره تمويل سهل.(Easy money) لقد أدى حصر حقوق النفط بيد الشركات الحكومية إلى ظهور ثلاث عيوب نجدها متلازمة دائماً مع الأنظمة الريعية (النزاع على السلطة، تقسيم وتوزيع ثروات البلد على الأحزاب المهيمنة وسوء إدارة ثروة بلدانها).

في الأنظمة الريعية عادة تُمنح حقوق استخراج النفط للشركات الحكومية والتي يكون هدفها دعم إيرادات الدولة وليس الربح، سنختصر آلية عملها كالآتي: تقوم هذه الشركات ببيع النفط وتخصم تكاليف ومصاريف استخراجه وترسل المتبقي من الإيرادات إلى خزينة الحكومة. تمتاز هذه الآلية بجمودها وعدم كفاءتها، حيث تقوم الحكومات في هذه الأنظمة وبسبب سيطرتها التام على قرار الانتاج بتوجيه شركاتها بالاستمرار باستخراج النفط وبيعه، حتى عند

تدني أسعاره إلى مستويات متدهورة جداً، مثلما حدث في سنة 2014 حيث بلغ سعر البرميل النفط 40 دولار، بل وأكثر من ذلك، فإن الحكومة مستعدة لبيع ثروة بلدها حتى لو وصل سعر البرميل لسعر 30 دولار، في سبيل تغطية مصاريفها السنوية.

تعوض الحكومة عن انخفاض أسعار النفط بخطوة تدميرية اضافية وهي زيادة انتاجها اليومي من النفط، لتعويض النقص الحاصل في ايرادها اليومي، وبالتالي تُعجل الحكومات الريعية باستهلاك الثروات القومية لشعوبها، التي هي من حق الأجيال اللاحقة، كما هي من حق الجيل الحالي. وبهذا فهي ليست بالضرورة مؤامرة عالمية على الدول النفطية، بل العيب في الأنظمة الريعية التي تعتنقها. حيث تضع هذه الأنظمة مقدرات وثروات الشعوب بيد حفنة من الأشخاص، وهذا ناتج عن عدم كفاءة منظومة إدارة الثروة واستخراج النفط.

ونجد عبقرية **نظام السوق الحر**، وهذه العبقرية ليست مديحاً، بل هي مفردة للتعبير عن قدرة النظام للتكيف مع المستجدات، ومرونته في إدارة ثروات الشعوب التي تتبناها مثل (أمريكا وبريطانيا وغيرها)، يوفر نظام السوق الحر آلية مرنة لاستخراج النفط، بطريقة تعظّم ثروة الشعوب، وتقلل دور اهواء السياسيين ومصالحهم الانتخابية.

في مقابل الشركات الحكومية صاحبة الحق الحصري في استخراج النفط في الدول الريعية، نجد في الانظمة الرأسمالية شركات استثمارية هي المسؤولة عن استخراج النفط (الأمريكي مثلاً)، وبيعه وفق آليات السوق الحر. تقوم الشركات الاستثمارية باستئجار (حق استخراج البترول) من آبار معين خلال فترة زمنية معينة، وتدفع بالمقابل ما يسمى بـ (Royalty rate)للحكومة، وهي عبارة عن نسبة مئوية قد تبلغ 18 % أو أكثر من إيرادات بيع البترول، بالإضافة إلى المبالغ التي ستدفعها الشركات الاستثمارية لاحقاً للحكومة على شكل رسوم وضرائب، بما فيها (ضرائب الشركات، ضرائب الأرباح، ضرائب إيجار الموارد، ضرائب القيمة المضافة، ومشاركة الإنتاج) وغيرها...

الفكرة الأساسية هي عمل الاقتصاد ككل، قليلا ما تتأثر اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة المنتجة للنفط بانخفاض الأسعار، نظراً لأن هذه الاقتصادات تمتلك شركات استهلاك للنفط كشركات الطيران، وشركات الإنتاج للنفط

كشركة شيفرون مثلا التي تعمل في مجال استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق ونقل البترول.

فعندما ترتفع أسعار النفط، ويصبح من المربح استخراج النفط، تبدأ حفارات النفط الأمريكي بالعمل، وتبيع البترول وتسدد ما عليها من التزامات (رسوم امتياز، ضرائب، رسوم) إلى الحكومة، وبهذه الحالة نستطيع القول إن اقتصاد السوق الحر سيسمح لشركات الإنتاج باستخراج ثروات الشعب فقط عندما تكون قيمته بقيمة الذهب.

اما عندما تنخفض أسعار البترول، فمن الأفضل ابقاءه في باطن الأرض، في عام 2014 مثلاً، عندما انخفضت أسعار النفط العالمي، بدأت شركات الاستهلاك بشرائه بسعر منخفض وتوقفت شركات الإنتاج عن هدر النفط الأمريكي.

عند تدهور أسعار النفط العالمي، سيقول السوق الحر: لماذا نستنزف ثروتنا القومية، بينما نستطيع شراءه بسعر منخفض من الاخرين؟! لنحتفظ به، بينما الاخرين المضطرين لإنتاج البترول، بسبب اعتماد حكوماتهم على بيع البترول حتى لو كان بسعر التراب. إن آلية السوق هذه لا تعني مؤامرة على الدول النفطية إذا فهمناها كما هي.

ولكن ماذا عن الاضرار؟

مع كل انخفاض في أسعار النفط، تضطر شركات الإنتاج بخفض أسعار بيعها النفط، إلى الحد الذي ستتوقف عن الإنتاج وتسرح عمالها، بانتظار ان يعود السعر إلى مستوياته الطبيعية، في مقابل توقف شركات الانتاج، سيوازن الاقتصاد نفسه من خلال تسارع نمو شركات الاستهلاك المستفيدة من انخفاض أسعار النفط العالمي.

هذه الديناميكية التي اتاحها اقتصاد السوق الحر، ساعد اقتصاد أمريكا على النمو المستقر لعقود طويلة، في مقابل الأنظمة الريعية الذي تسيطر الحكومة على انتاج النفط، وبالتالي عقود طويلة من الانقلابات والفساد والفقر والتدهور الاقتصادي. ولكن ماذا عن موظفي الشركات النفطية الذين يتم تسريحهم؟

لكيلا نترك بعض النهايات سائبة، ان من مزايا اقتصاد السوق الحر هي قدرته على إعادة تخصيص الموارد بشكل كفوء، فالموظفين في شركات الإنتاج الذين تم تسريحهم، سيُعاد توظفيهم في شركات الاستهلاك التي استفادت من

انخفاض أسعار النفط العالمية، والتي ستخلق المزيد من الوظائف نتيجة ازدياد أنشطتها التصنيعية.

ومع نمو شركات الاستهلاك بسبب انخفاض تكاليف الطاقة سترتفع إيرادات الحكومة من الضرائب، التي ستخصص جزء منها لبرامج مساعدة أولئك الذين فقدوا وظائفهم في الشركات النفطية، لحين توظفيهم أو لحين انعكاس اسعار النفط وارتفاعه من جديد، هكذا يتم الامر بديناميكية وسلاسة ومرونة.

لا نقول ان نظام السوق الحر مثالي 100%، ولكن مع قليل من الحيادية والمنطقية، ممكن ان نرى فضله في جعل البترول نعمة للدول الرأسمالية، وأفضليته على النظام الريعي، الذي جعل البترول لعنة على الشعوب، التي ما زالت تزداد فقراً، وتزداد طبقتها السياسية ثراءً ودكتاتورية وفساداً.

المثال الثالث: التجربة الصينية[124]

في الحقيقية الصين نظام مختلط بين الرأسمالية والاشتراكية، تماما مثل أي دولة أخرى في العالم (الولايات المتحدة والدول الأوروبية)، حيث ذكر في ورقة عمل صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي في وقت سابق من هذا العام ما يلي:

يعمل القطاع الخاص في الصين والذي كان ينمو باستمرار منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة كمحرك رئيسي لنمو الاقتصاد الصيني. وكثيرا ما يستخدم مزيج الأرقام 60\70\80\90 لوصف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني: فهو يساهم بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وهو مسؤول عن 70% من الابتكار و80% من العمالة الحضرية ويوفر 90% من الوظائف الجديدة. كما أن الثروة الخاصة مسؤولة عن 70% من الاستثمار و90% من الصادرات.

[124] https://www.wonderlustmag.com/5949/state-capitalism-the-private-sector-china-s-economic-growth/consulté le 18 avril 2020 à 20 :38.

اليوم، يساهم القطاع الخاص في الصين بحوالي ثلثي نمو البلاد وتسعة أعشار الوظائف الجديدة، وفقًا لمجموعة الأعمال الرسمية اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة.

يجب أن تدفع الأرقام السالف ذكرها أي شخص يشير إلى المعجزة الاقتصادية في الصين كدليل على تفوق "رأسمالية الدولة" إلى التوقف والتفكير من جديد. إن مصطلح "رأسمالية الدولة" هو مصطلح سخيف على أية حال. إذ تقوم الرأسمالية على ركيزتين أساسيتين: مبادئ السوق الحرة والمشاريع الخاصة، وهي لا تتوافق مع اقتصاد الدولة حيث تكون الشركات مملوكة للدولة وتقوم سلطات التخطيط بتحديد ما يتم إنتاجه. العامل الأساسي هو كيفية تغير النسبة بين هذين المكونين بمرور الزمن. فبدلاً من كونها سبب المعجزة الاقتصادية في الصين، فإن حقيقة أن اليد التوجيهية للدولة لا تزال قوية للغاية هي ببساطة أنه قد مرت أربعة عقود فقط منذ أن كانت الصين اقتصاد دولة محض. وكما كتب الاقتصادي الصيني **تشانغ وي ينغ** " Zhang Weiying" في كتابه **منطق السوق**:

بدأ الإصلاح في الصين بحكومة قوية في ظل الاقتصاد المخطط. كان السبب في أن الصين كان من الممكن أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا خلال عملية الإصلاح، إن الحكومة كانت تدير الأمور بشكل أقل وأن نسبة الشركات المملوكة للدولة انخفضت، وليس العكس. كان تخفيف سيطرة الحكومة هو ما جلب أسعار السوق، والملكية الفردية ومؤسسات المدن والقرى، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الأجنبية، وغيرها من الكيانات غير المملوكة للدولة.

ما هي أخطاء مدرسة النموذج الصيني؟

منذ إطلاق إصلاحات **دنغ شياو بينغ**"Deng Xiaoping" الاقتصادية، كانت الصين تحارب باستمرار ما أطلق عليه **ماو تسي تونغ** "صراع الخطين" في إشارة إلى الصراع بين الخطين الاشتراكي والرأسمالي. على مدى

العقود القليلة الماضية، هيمن على الصين بالتناوب مؤيدو الرأسمالية الذين كانوا حريصين على المضي قدماً في أجندة الإصلاح ومعارضو الرأسماليين الذين يحاولون دحر هذا المد.

يؤثر هؤلاء المعارضون أيضًا على بعض الجامعات الرائدة في البلاد. في سنة 2019 أعلن **زو شينتشنغ**، أستاذ الماركسية في جامعة رنمين في بكين أنه ينبغي القضاء تمامًا على الملكية الخاصة، لحسن الحظ فإن لمثل هذه المطالب الراديكالية فرصة ضئيلة أو معدومة للنجاح.

ومع ذلك في السنوات الأخيرة، بدأ التفسير الخطير للنجاح الاقتصادي للصين يكتسب أرضية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الدوائر السياسية. يطلق **تشانغ واي يينغ** "Zhang Weiying " على هذا التفسير "مدرسة النموذج الصيني" ووفقًا لهذه النظرية، فإن نجاح الصين على مدى العقود الماضية هو نتاج نظامها الفريد الخاص بها، والذي سمح للصين بتحقيق ما استغرق الغرب مائتي عام لتحقيقه في غضون بضعة عقود فقط.

وفقًا **لجانغ واي يينغ**، هذا التفسير خاطئ تمامًا. هو في الواقع مقتنع بأن النمو الاقتصادي السريع للصين على مدار الأربعين عامًا الماضية هو نتيجة "ميزة القادم متأخرًا". وقد وضح الأمر كما يلي:

"قام الغرب ببناء الطريق. وتبعته الصين وحسب. كون الصين تسير بشكل أسرع لا يعني أن مؤسساتها متفوقة".

ليس سبب نجاح الصين الاقتصادي هو أن لديها اقتصادًا مخططًا، بل على العكس تمامًا. في عهد **ماو**، عندما لم يكن هناك أي شركات خاصة في الصين وكان الاقتصاد المخطط يسيطر على الدولة، كان 88% من السكان الصينيين يعيشون في فقر مدقع، حيث انخفض هذا الرقم إلى أقل من 1% ليس بسبب "الطريق الثالث" الصيني الفريد بين الرأسمالية والاشتراكية، ولكن لأن الصين أدخلت **حقوق الملكية الخاصة**، ولأنه تم تقليل دور الدولة المتسلط.

التفسير الذي قدمه السياسيون الاشتراكيون، بما في ذلك زعيم حزب العمال البريطاني **جيريمي كوربين،** سخيف بشكل خاص. إذ يزعمون أن قصة النجاح الاقتصادي للصين تظهر تفوق الاشتراكية على الرأسمالية. العكس هو الصحيح في الواقع. يمكن تقسيم تاريخ الصين الحديث إلى مرحلتين :المرحلة الاشتراكية، من تأسيس جمهورية الشعب في عام 1949 إلى وفاة **ماو** في عام 1976، والتي كانت كارثة اقتصادية عظيمة. وما بعد وفاة **ماو،** حين بدأ **دنغ شياو بينغ** إصلاحات اقتصاد السوق، والتي ميزت بدايات المعجزة الاقتصادية في الصين.

أسباب نجاح الصين غالبًا لا تُفهَم، يرى العديد من أنصار الديمقراطية والرأسمالية في الغرب أن الصين قدوة خطيرة. وكتبت **دامبيسا مويو** في كتابها "حافة الفوضى": لماذا تفشل الديمقراطية في تحقيق النمو الاقتصادي؟ وكيفية إصلاح ذلك:

لقد أصبح النقاش حول ما إذا كانت الديمقراطية ورأسمالية السوق شرطين أساسيين للنمو الاقتصادي كضرورة ملحة أكثر الآن، حيث يرى الناس في جميع أنحاء العالم بديلاً موثوقًا يتحدى الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية الغربية .

يفضل الكثيرون النهج الاقتصادي والسياسي الصيني، وهو نموذج رأسمالية دولة حيث توجه الدولة الإنتاج والاقتصاد.

لا شك في أن المزيد والمزيد من الناس، وخاصة في الاقتصادات الناشئة، يرون "الطريق الثالث" للصين بين الرأسمالية والاشتراكية كبديل اقتصادي صالح. وتضرب مثل هذه الأفكار على الوتر الحساس ليس فقط في الاقتصادات الناشئة ولكن في أوروبا أيضًا. وقد برر وزير الاقتصاد الألماني **بيتر ألتماير،** دعوته لمزيد من

تدخل الدولة في الاقتصاد بقوله إنها الطريقة الوحيدة التي يمكن لألمانيا أن تثبت بها وجودها أمام اقتصاد الدولة الصيني.

وعلى كل حال، فإن أساس كل هذه الأفكار هو سوء تفسير القوى الدافعة للمعجزة الاقتصادية الصينية، المعجزة التي تبرهن في الحقيقة تفوق **الملكية الخاصة** و**اقتصاد السوق الحر** على **ملكية الدولة** و**الاقتصاد المخطط**.

الشكل رقم I–5 مثال يوضح الفرق بين الملكية الخاصة والملكية المشتركة

(زيمبابوي نموذج)

Source URL: http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_17 Aout 2011.

خاتمة الفصل

هناك إجماع على أن هناك علاقة لا يمكن إنكارها بين المؤسسات الجيدة والنمو الاقتصادي. لذلك يبدو من الضروري تعزيز دور المؤسسة التي تعتبر في نظر معظم الاقتصاديين هي الأهم من ذلك كله: مؤسسات حقوق الملكية. خلال الحقبة الاشتراكية، تم انتهاك هذه الحقوق بشكل متكرر مع العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي نعرفها. حتى اليوم، في أجزاء كثيرة من العالم، ما زالوا الملاك يتعرضون للمصادرة، لا يزال المالك غير قادر في كثير من الأحيان على قول "هذه الملكية ملك لي، ولدي الحرية في التصرف فيها".

عندما تكون حقوق الملكية غير آمنة أو أسوأ من ذلك غائبة، فإن دوافع الاستثمار تتضاءل. في الواقع، تزداد تكاليف المعاملات بشكل كبير بسبب عدم إضفاء الطابع الرسمي والتنظيم الإداري، وغالبًا لا توجد عناصر كافية لضمان موثوقية معاملة السلعة. وينطبق هذا على كل من السكان المحليين والمستثمرين الأجانب الذين يشعرون بالقلق من دخول هذه الأسواق. ونتيجة لذلك، فإن تكوين رأس المال ينخفض مع قلة الاستثمارات. يدمج نظام الملكية الرسمي المعلومات في السجلات. وبالتالي يتم تأمين المعاملات نظرا لتتبع الجودة. امتلاك عقار يؤدي إلى التعريف الدقيق لهذا العقار. وكذلك المالك هو المستفيد من عائدات بيع العقار، كما أنه مسؤول عن عدم الامتثال للعقد على سبيل المثال. وبالتالي، تولد الملكية الرسمية حوافز لتحمل المسؤولية، وكلما تحسن مناخ الثقة، وهو مادة تشحيم أساسية للتبادلات الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

في كثير من البلدان النامية، يتمتع السكان غالبًا بحقوق طبيعية عرفية على ممتلكاتهم: فالجميع يعرفون من يملك مثل هذا المنزل في القرية، وهذا أمر محترم. ومع ذلك، هناك القليل، إن وجد، من الحقوق الرسمية والقانونية لإثبات ذلك أمام القانون. بشكل لا يصدق، تقدر قيمة هذا رأس المال غير الرسمي في العالم الثالث، الذي أطلق عليه أيضًا Hernando de Soto "رأس المال الميت"، حيث قدر بأكثر من 9000 مليار دولار (أكثر بكثير من المساعدة المالية

المرسلة في العقود الأخيرة). في هذه الظروف، يتم منع حق الملكية من تمثيل الإمكانات الاقتصادية للسلع. وهكذا فإن قابلية الممتلكات للتداول مقيدة، الأمر الذي له انعكاسات على تقسيم رأس المال والعمل. وبالتالي فإن أي فرصة للتقدم الاقتصادي تتضاءل بشكل خطير.

وبالتالي فإن قيمة السلع التي يملكها الناس في البلدان "الفقيرة" هائلة، ومع ذلك تعتبر "ميتة" لأنه لا يمكن تحويلها إلى أموال عن طريق بيع الممتلكات. تأثير كارثي آخر لنظام بدون حقوق الملكية هو عدم قدرة المالكين على استخدام حقوقهم كضمان قرض مع مؤسسة مالية (في الولايات المتحدة، لا يقل عن 70 ٪ من القروض لتمويل الاستثمارات أصبحت ممكنة من خلال سندات الملكية كضمان). ويحد تقييد الوصول إلى الائتمان مرة أخرى من تكوين رأس المال، ويثبط الاستثمار، وبالتالي يجعل النمو الاقتصادي صعبًا.

إن الاقتصاد الصيني هو مثال جيد على أهمية حقوق الملكية. على الرغم من أن حماية حقوق الملكية ظلت ضعيفة على المستوى الفيدرالي، إلا أن هذا البلد الاشتراكي لا يزال يسجل نموًا يتراوح بين 7٪ و9٪ على مدى العقدين الماضيين. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى حماية واحترام هذه الحقوق على المستوى الإقليمي والتي شجعت الاستثمار الأجنبي.

هناك العديد من الأمثلة على الطبيعة المفيدة لنظام حقوق الملكية. ولكن إذا كان هناك بالفعل ارتباط إيجابي بين حماية حقوق الملكية والتنمية الاقتصادية للبلد، فلماذا لا يتم تطبيق هذا النظام في كل مكان؟ من المهم أن نتذكر في هذا الصدد أن كل بلد مرتبط بقوة بثقافته وتقاليده وتاريخه، وبالتالي فمن الضروري أخذ هذه العناصر في الاعتبار. خلال أي مشروع إصلاح. على سبيل المثال، إلى جانب حقوق الملكية الرسمية، غالبًا ما يكون هناك العديد من الحقوق غير الرسمية التي لم يتم التعبير عنها في أي نص قانوني. وبالتالي، فإن سياسة "مقاس واحد يناسب الجميع" التي تُفرض من خلالها نفس المعايير بنفس الطريقة على دول مختلفة لن تكون ببساطة فعالة أو محترمة.

هناك نهجان أساسيان لتهيئة بيئة مواتية لحقوق الملكية: مسار تطوري مع تدخلات لامركزية ومرنة تختار التغيير التدريجي للمؤسسات غير الرسمية، أي من خلال التأثير على عادات سكان البلد. يتطلب هذا النهج فهمًا أعمق للسياق التاريخي والاجتماعي والثقافي للمنطقة. والآخر هو طريق تشريعي مع تدخلات أكثر مركزية مخصصة لتحقيق تغيير جذري داخل المؤسسات الرسمية.

في الوقت الحاضر، يتفق الاقتصاديون على أن الجمع بين النهجين هو الأفضل، حيث يتم تحقيق التغيير الحقيقي في المجتمع من ناحية من خلال الإصلاحات الأساسية في المؤسسات القائمة، ومن ناحية أخرى جزئياً، بسياسة ثقافية تتطلب مشاركة جميع سكان الدولة.

في حين أن العديد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط في خضم ازدهار ديمقراطي جديد، لا يسعنا إلا أن نأمل في اتخاذ قرارات حكيمة بشأن حقوق الملكية. فالدولة التي يتم فيها حماية واحترام هذه الأخيرة لا تقدم ميزة اقتصادية فحسب، بل تستجيب أيضًا للتطلعات العميقة والطبيعية للبشر لتنميتهم وكرامتهم[125].

[125] Source URL: http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_17 Aout 2011.

الفصل الثاني

الأدبيات النظرية لحقوق الملكية

مقدمة الفصل

تعد الجودة المؤسساتية من العناصر التي تستمر في اكتساب أهمية أكبر كمحفز للازدهار الاقتصادي. تصر أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) على أهمية "قواعد اللعبة" الملائمة لتقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الكفاءة، وبالتالي تحقيق نوعية حياة أفضل. تشير المؤسساتية إلى القواعد واللوائح والقيود الموجودة في المجتمع، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. لذلك نجدها تشمل مدونات ومعايير السلوك والمعتقدات، الاتفاقات والقواعد المكتوبة التي تحكم العلاقات التعاقدية وأخيرا الدساتير والقوانين والأفعال التي تحكم السياسة والمجتمع. تعتمد المؤسساتية على المفاهيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة. إن وجودهم مدعوم ذاتيا ومستمر، وتحولهم بطيء. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفاعلاتهم مع الوكلاء غير خطية، أي أنهم يعرضون ردود الفعل على المعلومات، مما يوفر إمكانية دمج القيم تدريجيًا كآليات للتكيف والتحسين (Eggertsson، 1990؛ LevyCarciente، 2013).

حقوق الملكية هي مؤسسة حاسمة لسيادة القانون تحافظ على ارتباط لا مفر منه بالحرية. إنها مؤسسة قانونية معقدة تسمح للمالكين باستخدام أجزاء من الطبيعة وتقييد استخدامها من قبل الآخرين (Freyfogle، 2010). فهي شرط لممارسة الحقوق والحريات الأخرى. حقوق الملكية هي توازن طبيعي لممارسة السلطة لأنها تحد من سلطة الدولة وهي أساسية للتحول المنتج في مجتمع المعرفة. وباختصار، فإن حقوق الملكية هي عنصر أساسي لمجتمع حر يقوم على أساس المواطنة للسيطرة على حياتهم وبناء مصيرهم. كما أشار آرثر لي[126] في فرجينيا (1775: 14): "حق الملكية هو الوصي على كل حق آخر، وحرمان الناس من هذا، هو في الواقع حرمانهم من حريتهم".

[126]Arthur Lee pointed: "The right of property is the guardian of every other right, and to deprive the people of this, is in fact to deprive them of their liberty." In Virginia (1775:14).

هناك مؤلفات غنية وواسعة تفيد العلاقة بين المؤسساتية والرفاه الاجتماعي وخاصة بين حقوق الملكية والازدهار الاجتماعي[127]. يتطلب النظام الفعال لحقوق الملكية هياكل ملكية محددة جيدًا، فصل الملكية عن السيطرة مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على توزيع الأصول وتوزيع الثروة والاستهلاك، وبالتالي إظهار قدرتها على تفضيل تنمية الدوائر الاجتماعية الفاضلة.

أظهر المؤشر الدولي لحقوق الملكية (IPRI)، الذي طوره التحالف من أجل حقوق الملكية، ارتباطات كبيرة وإيجابية لهذا المؤشر مع المتغيرات المختلفة التي تشير إلى أبعاد مختلفة للتنمية (النمو الاقتصادي والحريات والقدرات البشرية ورأس المال الاجتماعي والبحث والابتكار والأداء البيئي) تصور بطريقة واسعة وشاملة ذات طابع متعدد الأبعاد. باتباع هذا الخط من الجدل، ليس من الصعب افتراض أن عوامل النجاح العلائقية هي ما يسمى بمثلث الابتكار (المجتمع، العلوم والاقتصاد) ومثلث المعرفة (التعليم، البحث والابتكار). كما هو الحال دائمًا في الأنظمة المعقدة، لا توجد علاقة خطية أو بسيطة بين هذه العناصر. لا يزال هناك الكثير لتعميقه[128].

في هذا الصدد، فإن الوظيفة الأخلاقية والاجتماعية الأساسية لحقوق الملكية هي منع الصراع على الموارد النادرة، كما يشيرHoppe (1989) إلى: "فقط لأن الندرة موجودة حتى هناك مشكلة في صياغة القوانين الأخلاقية. بقدر ما تكون السلع غزيرة (السلع "المجانية")، لا يوجد أي تضارب حول استخدام السلع وليس هناك حاجة إلى تنسيق. وبالتالي، يستتبع ذلك أن أي أخلاق، تم تصورها بشكل صحيح، يجب أن تصاغ كنظرية للملكية، أي نظرية

[127] Among others: Hayek (1960), Friedman (1962), Rand (1964), Demsetz (1967), Alchian & Demsetz (1973), Nozick (1974), Epstein (1985, 1995), Buchanan (1993), Delong (1997), North (1981, 1990), Pipes, (1999), Von Mises (2002), De Soto (2000), De Soto & Cheneval (2006), Barzel (1997), Knack & Keefer (1995), Hall & Jones (1999), Acemoglu & al (2001, 2002, 2005), Johnson, McMillan & Woodruff (2002), T. R. Machan (2002), Easterly & Levine (2003), Field & Torero (2004), Rodrik & al (2004), Galiani & Schargrodsky (2005), Sandefur (2006), Paldam & Gundlach (2007), Wang (2008), Feyrer & Sacerdote (2009), Hansson (2009), Besley & Ghatak (2010), Waldron (2012).

[128] IPRI (international property right index), full report 2019, p 3-4.

لتخصيص حقوق السيطرة الحصرية على الوسائل النادرة. لأنه عندها فقط يصبح من الممكن تجنب خلاف لا مفر منه وغير قابل للحل". وجدير بالإصرار على أن الملكية الفكرية ليست مكافئة للملكية المادية، لأن الغرض منها ليس مكافئًا. الهدف من احترام الملكية الفكرية هو تشجيع الحوافز لتحفيز الإبداع والابتكار ونشره.

في غضون ذلك، أظهر الباحثون أن حقوق الملكية تغذي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. تعزز حقوق الملكية الابتكار والإنتاجية وكانت الآلية الأكثر فاعلية لضمان الحقوق المدنية والحريات المدنية، مما أدى إلى ما يعرفه Pipes (1999): "على أنه مواطن ذو سيادة مشتركة. في الجمهوريات الديمقراطية والليبرالية الحديثة، السيادة هي أيضا سمة من سمات المواطنة وليس فقط للدولة القومية، أخيرًا وليس آخرًا، تجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية هي حقوق إنسان. حقوق الملكية الخاصة هي حقوق البشر في استخدام سلع محددة وتبادلها. نجد Alchian: "أي قيد على حقوق الملكية الخاصة يغير توازن القوى من السمات غير الشخصية تجاه السمات الشخصية ونحو السلوك الذي توافق عليه السلطات السياسية". هذا هو السبب الأساسي لتفضيل نظام يتمتع بحقوق ملكية خاصة قوية، حيث أنها تحمي الحرية الفردية[129].

إن من أبرز مميزات اقتصاد السوق نجد الأسعار، الأرباح وحقوق الملكية عن طريق ما يسمى بنظام الحوافز والتي يمكن اعتبارها جوهر العلوم الاقتصادية. وإلا لماذا يذهب الأفراد الى العمل؟ ما هي المؤسسة التي تتحمل خطر إطلاق منتوج جديد في السوق؟ من يدخر جزء من دخله للأيام الصعبة؟ كلها أسئلة تطرح لتبرز لنا أهمية هذه الأنظمة وخاصة نظام حقوق الملكية.

[129] IPRI, full report 2019, p4-5.

لقد خصّص الطالب هذا الفصل للأدبيات النظرية لحقوق الملكية، فهو يحاول دراسة العلاقة النظرية بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، عن طريق التطرق إلى ظهورها، فالتحليلين الاقتصاديين النيوكلاسيكي والنيومؤسساتي لنظرية حقوق الملكية، ثم الاثار والتكاليف وحقوق الملكية، لنقف أخيرا عند مختلف نماذج توزيع الملكية.

I-1الملكية عبر مختلف المراحل التاريخية :

الملكية ظاهرة اجتماعية ومظهر من مظاهر تعبير الانسان عن غريزة حب التملك واقتناء الأشياء، وتلك هي أصل أو بداية حقيقة الملكية، وإن كانت في البداية بسيطة، إلا أنها ازدادت عمقا وتنظيما على ممر الأزمان، وبدأت تأخذ صورة أكبر، من سد حاجات الفرد إلى سد حاجات الجماعة، مما أدى إلى ظهور الملكية الجماعية بجانب الملكية الفردية، ثم بدأ الصراع بين الملكيتين أيهما أفضل، لما لكل منهما من إيجابيات وما لها من سلبيات[130].

I-1-1مفهوم الملكية عبر المراحل التاريخية :

تأثر مفهوم الملكية بمجموعة من العوامل منها الاجتماعية، الحضارية، الثقافية والمرحلة التاريخية التي نشأت فيها، اتسمت الملكية **عند الشعوب البدائية**[131]، بالملكية الجماعية، مع بروز الملكية الفردية ولكن في جوانب ضيقة ومحدودة. أما الملكية **في الديانة اليهودية**[132]، جاءت وفق ما أقرته التوراة، الملكية الفردية، الملكية الأسرية والملكية الجماعية، وصنفت الملكية على أساس طبيعة المملوك إلى ثلاثة أقسام: قطعان الأنعام على اختلافها، المراعي والمياه التي تعيش عليها هذه الأنعام وآخيرا ملكية المنقول والمعدود. أما الملكية **في الديانة النصرانية**[133]، فهي نابعة من تعاليم الديانة اليهودية خاصة ما تعلق بأحكام وأشكال الملكية، ولقد عمل سيدنا عيسى (عليه السلام) على تأكيد الملكية الفردية من خلال توزيع الثروات وتمليكها للفقراء. في حين نجد الملكية **عند البابليين**[134]، مقدسة من خلال قانون حمورابي، واعتبرها حقا مسلما به سواء في العقارات أو في المنقولات، وكان يمنح المالك الحق المطلق دون قيد أو شرط، عن طريق وضعه قوانين وتشريعات ورسمه للعقوبات اللازمة لحماية الملكية، بشكل منقطع النظير، حتى أنه

[130] أحمد محمد أبو طه، الثروات الطبيعية وأثرها في حل الأزمات والمشكلات الاقتصادية تملكا واستثمارا " دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2014، ص 19.

[131] سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي، إعداد منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص 158.

[132] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[133] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، ص 159.

[134] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

أوجب عقوبة الإعدام على السارق. بالمقابل اتسمت الملكية **عند الفرس**[135]، بانتقال الحضارة الفارسية من طور الملكية الاقطاعية إلى طور الملكية الشيوعية بفضل حركة **مزدك** التاريخية، حيث اعتبر أن سبب الصراع والقتال بين أفراد المجتمع في الطور الإقطاعي يرجع إلى النساء والأموال، ويرى أن الملكية الفردية والزواج بدعة الطماعين والنفعيين، لذلك عمد إلى جعل الملكية مشاعة بين أفراد المجتمع، ودعا إلى المساواة، وأباح الأموال، وأحل النساء لكل فرد دون تفريق. أما الملكية **عند قدماء المصريين**[136]، نجدها من خلال العصور الثلاثة التي مرت على التاريخ المصري، **أولها**، العصر الفرعوني، الذي تميز بنظام الملكية الإلهية، باعتبار فرعون المالك الأول لكل الأرض. **ثانيهما**، العصر البطليمي، الذي ساد فيه مفهوم وضع اليد على الأرض، حيث يعد المالك الحقيقي للأرض هو الملك، ولا يحق لأي فرد تملك الأرض ملكية فردية. و**ثالثها**، العصر الروماني، الذي أعطى الحق المطلق للإمبراطور الروماني لتملك أرض مصر، ولا يحق لأي جهة كانت فردا أو جماعة تملك جزء منها. وتميزت الملكية **عند اليونانيين**[137]، من خلال تصنيف المجتمع اليوناني إلى مجموعتين، وذلك على أساس شكل الملكية، فا**لأولى**، قبائل الدورية الذين كانوا يقطنون العاصمة اسبرطة، تبعا لنظام **ليكورغوس** الذي شرعه في القرن التاسع قبل الميلاد، حيث كان يقوم نظام الملكية على أساس أسري، وكانت الأراضي تقسم إلى قطع متساوية، وتوزع إلى الأسر، وتحتفظ الدولة بجزء من غلة الأرض، التي تمثل عموم المجتمع. و**الثانية**، قبائل الاكتين الذين كانوا يقطنون العاصمة أثينا، تبعا لنظام **صولون** الذي شرعه في القرن السادس قبل الميلاد، كان **أفلاطون** من دعاة الملكية الجماعية، وقد تم إلغاء الملكية الفردية عند بعض طبقات مدينته الفاضلة (فقد منح هذا لطبقة الزراع وطبقة الصناع، وتم منع طبقة المحاربين، الحكام والفلاسفة)، مرجعا سبب المنع إلى أن منحهم هذا الحق يؤدي إلى تنمية روح الجشع والبخل والأنانية، مما يؤدي ذلك إلى ظلم عامة الشعب والمحكومين واستغلالهم. أما **أرسطو** فقد خالف أستاذه في نزعته الشيوعية وناقشه في ذلك، وكان يرى **أرسطو** الملكية

[135] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[136] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، ص 160.

[137] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

الفردية على أنها نزعة إنسانية طبيعية، باعتبارها أهم الحوافز المشجعة للإنتاج. ولا يختلف اثنان في أن مفهوم الملكية **عند الرومان**[138]، هي نفسها عند اليونانيين، الملكية الجماعية لأفراد المجتمع، مع تطور هذا المفهوم إلى مفهوم اخر، وهو ملكية الأسرة للأرض من دون الغابات والمراعي التي ملكيتها جماعية. أما الملكية **عند العرب قبل الإسلام** [139]، يصنف العرب حسب مكان عيشهم إلى صنفين: أهل وبر وهم سكان البادية، وأهل مدر أو الحضر وهم سكان المدن والقرى، فأهل البادية يمتازون بالملكية الفردية باعتبارها النمط السائد في حياتهم الاقتصادية مثل (السلاح، الخباء، متاع، أنعام وغيرها) باستثناء منابع الماء والمراعي هي ملكية جماعية. وأهل الحضر فساد فيهم نظام الملكية الفردية في الحواضر والقرى (كاليمن، مكة، الطائف ويثرب... وغيرها)، كان أفراد المجتمع الحضري يملكون الأرض والمسكن والأنعام والابار ملكية خاصة، يمكن القول أن الملكية الفردية هي السائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام، والدليل على ذلك، تجارة الشتاء والصيف، التي أساسها الملكية الفردية، حيث تعطي للفرد حق شراء وبيع السلع، ولقد ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز تجارة قريش، التي انتشرت بين أطراف الجزيرة العربية. في حين أن الملكية **في العصور الوسطى الأوروبية**[140]، إن انتصار القبائل الجرمانية على الإمبراطورية الرومانية الغربية، فأدى ذلك إلى تنصيب قادة الجيش حكاما على أقاليم الإمبراطورية، مما أدى إلى ظهور الاستبداد وتقسيم الأراضي على الأشراف وأصحاب السلطة، مما جعل لكل فرد منهم قطعة يملكها تدعى اقطاعية (هي عباراة عن مساحة شاسعة من الأرض)، مما نتج عن ذلك نظام الرق، الذي يقوم على مبدأ تقسيم المجتمع إلى طبقتين: السادة والعبيد، فالعبيد يعملون كفلاحين عند السادة ويحصلون على جزء ضئيل من الحصول، والباقي يذهب للسيد مقابل توفير الحماية لهم. وصولا إلى الملكية **في النظام الرأسمالي**[141]، فالسمة الرئيسة لهذا النظام هي حرية التملك للسلع،

[138] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، ص 161.

[139] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[140] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، ص 162.

[141] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، ص 163.

سواء كانت هذه السلع إنتاجية أو استهلاكية، ويعتبر النظام الرأسمالي الملكية الفردية بمثابة القانون الطبيعي للإنسان.

وأما الملكية **في النظام الماركسي**[142]، يتسم هذا النظام بمرحلتين: مرحلة النظام الاشتراكي ومرحلة النظام الشيوعي، فالنظام الاشتراكي جاء على أنقاض أزمات النظام الرأسمالي، ويقوم هذا النظام بمبدأ تأميم وسائل الإنتاج وتمليكها لأفراد المجتمع، والملكية الفردية غير مسموحة في النظام الاشتراكي، إلا في نطاق ضيق، ويقوم نظام التوزيع على مبدأ "من كل بحسب طاقته، ولكل حسب عمله"، ويملك أفراد المجتمع كل وسائل الإنتاج في مرحلة الشيوعية، ويقوم نظام التوزيع على مبدأ "من كل بحسب طاقته، ولكل بحسب حاجته".

I-1-2 ماهية الملكيـة :

اختلف مفهوم الملكية عبر مختلف الحقب الزمنية، ولهذا وجب تبيان معنى الملكية عند علماء اللغة العربية، وفقهاء الشريعة الإسلامية، وفقهاء القانون[143].

أولا: تعني الملكية **عند علماء اللغة العربية، الملك** (مثلث الميم: بالفتح، والضم، والكسر): احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به[144]، وكلمة الملك تذكر وتؤنث، وجمعه: الأملاك.

ثانيا: أما الملكية عند **فقهاء الشريعة الإسلامية**، تعني الملكية في اصطلاح الفقهاء على أنها قدرة يثبته الشارع ابتداء على التصرف إلا لمانع. ويتمثل المانع في حالتين: الأولى، نقص الأهلية، كما في الصغير، إذ يتصرف عنه وليه. والثانية، حق الغير، كما في المال المشترك، والمال المرهون، إذ تتقيد فيهما تصرفات الشركاء، والراهن، رغم ملكيتهم، إلا أن وجود هذا المانع لا ينافي الملك، لأنه عارض[145].

[142] سيد صادق الشرخات، نفس المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[143] أحمد محمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 22.

[144] أحمد محمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[145] أحمد محمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 23.

ثالثا: أما الملكية **عند القانونيين،** هي سلطة مباشرة لشخص على شيء معين بالذات، تخوله أن يستأثر ذلك الشيء، والانتفاع به، والتصرف فيه. وبالتالي حق الاستئثار بالاستعمال، والاستغلال، والتصرف، هو النتيجة والأثر المترتبان على قيام الملك، وهو المحل الذي يقصد من إقراره[146].

I-2 ظهور حقوق الملكية :

إن النقاش الدائر حول الملكية تطور عن طريق ظهور نظرية حقوق الملكية من خلال أعمال إقتصاديين مشهورين R.Coase(1937,1960) , H.Demsetz(1966,1967), A.Alchian(1959,1961,1965), Henry Manne (1965), Steven Cheung (1969), Furubotn et Pejovich (1972,1974) et Louis De Alessi (1983),Libecap وتزامنا مع سقوط الدول ذو ملكية عمومية وملكية مشتركة وظهور ونجاح الاقتصاديات المبنية على الملكية الخاصة[147]، إن نظام حقوق الملكية هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين وتنظم موقع كل فرد من خلال استعمال الموارد وبالتالي تحديد مجال الفرص وكذلك تنظيم العلاقات وتوضيح أنظمة التحفيز وتوزيع الثروة في المجتمع[148]، ومن بين أشكال الملكية نجد **الملكية الخاصة** ،**الملكية العامة** و**الملكية المشتركة** ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[146]أحمد محمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[147] Christian Barrére « Pour une théorie critique des droits de propriété » ; Article publie dans Actuel Marx n29/2001, pp11-45.

[148]Jean-Philippe Colin « Droits fonciers et dimension intra-familiale de la gestion foncière » Document de travail N08 ; mai2004 ; IRD-UR Régulation foncière.

جدول رقم 2-1 حقوق الملكية وأنواع المؤسسات[149]

ملكية جماعية دولة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية فردية	خصائص وممارسات الحقوق
نعم	نعم	نعم	استعمال
للمجتمع	للعامل	نعم	استثمار
لا	لا	نعم	قابلية التنازل
لا	للعمال	نعم	تصرف
ملكية عامة	ملكية جماعية	ملكية خاصة	نوع الحقوق
مؤسسة حكومية	مؤسسة تعاونية	مؤسسة رأسمالية	نوع المنظمة

من خلال هذا التصنيف نلاحظ أن حقوق الملكية تمكننا من التعرف على نوع المؤسسة، فهي أداة للتحليل، وأن الملكية الخاصة هي النوع الأكمل لأنها تسمح بممارسة جميع الحقوق.

I-2-1 أشكال الملكية

في إطار الدراسات الاقتصادية لحقوق الملكية لا يوجد تعريف دقيق، وانما نظرية حقوق الملكية تعتبر كل تبادل ما بين الأفراد هي تبادل لحقوق الملكية للسلع والخدمات[150]وكذلك نجد Hart&Moore[151] يظهران أن نظرية حقوق الملكية يمكن اعتبارها كنظرية عامة للعلاقات الاجتماعية والمؤسسات.

[149] محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمات والتنظيم، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

[150] Mohammad Amin & Jamal Haidar, "The cost of registering property: does legal origin matter? [Archive]," Empirical Economics, Springer, vol. 42(3), 2012. Pages 1035-1050, June.

[151] Oliver Hart ET John Moore, « Property Rights and the Nature of the Firm », the Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 6 (Dec., 1990), pp. 1119-1158.

وعلى الصعيد القانوني يمكن تعريف حقوق الملكية على أنها:

1- حق اجتماعي مقبول(Validé) لاختيار استعمال سلعة اقتصادية معينة[152].

2- حق موجه لفرد معين قابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق متباينة (Droit similaire) لسلع أخرى[153].

3- الحق وسلطة الاستهلاك، الحصول على دخل وتحويله[154].

من اجل التعريف الدقيق لحقوق الملكية يجب التأكيد على بعدين: الحق في العائد (Rendement résiduel) والحق في مراقبة العائد المتبقي (Droit de control résiduel)، يعني الحصول على حق ملكية أصل معين هو الحق على الحصول على العائد المتبقي الناتج من طرف عملية الإنتاج. أو بمعنى اخر الحق في الأرباح بالنسبة للمالك ويوجد الحق في مراقبة الأرباح، يعني الحق في اتخاذ كل القرارات المتعلقة باستعمال هذا الأصل.

"الملكية هي واحدة أو أكثر من مكونات، سواء كانت مادية أو معنوية، من تركة شخص أو حتى الانتماء ل...، كما هو الحال في كونها مملوكة من قبل أي شخص أو بالاشتراك مع مجموعة من الناس أو كيان قانوني مثل شركة أو حتى المجتمع، وبالاعتماد على طبيعة الملكية، فان للمالك الحق في الاستهلاك أو تغيير أو تحصيص، إعادة تعريف، ايجار، الرهن العقاري، الرهن، بيع، تبادل، نقل، تخلي عن...أو استبعاد الاخرين من فعل هذه الأشياء."[155]

[152] Benjamin Coriat, Olivier Weinstein, Les nouvelles théories de l'entreprise, Paris ; Librairie générale française.

[153] Benjamin Coriat, Olivier Weinstein, Opcit.

[154] Y. Barzel, « The Entrepreneur's Reward for Self-Policing », Economic Inquiry, 1987.

[155]"property definition", BusinessDictionary.com, "property", American Heritage Dictionary, property", WordNet, retrieved 2010-06-19". it is one or more components (rather than attributes), whether physical or incorporeal, of a person's estate; or so belonging to, as in being owned by, a person or jointly a group of people or a legal entity like a corporation or even a society. (With that meaning, the word property is uncountable and so is not used with an indefinite article or as a plural.) Depending on the nature of the property, an owner of property has the right to consume, alter, share, redefine, rent, mortgage, pawn, sell, exchange, transfer, give away or destroy it, or to exclude others from doing these thing"

" الصياغة الأولى للملكية تعرف الممتلكات من أي شيء ملموسة أو غير ملموسة، حيث العلاقة القانونية بين الأشخاص والدولة تفرض مصلحة الحيازة أو الملكية القانونية في هذا الشيء، وتسمى هذه العلاقة الوساطة بين الأفراد والممتلكات والدولة والتي تسمى نظام الملكية."[156]

" في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا غالبا ما تعرف الملكية على أنها علاقة بين شخصين أو أكثر وشيء، في أي واحد على الأقل من هؤلاء الأفراد يحمل مجموعة من الحقوق، ويعتبر التمييز بين "الملكية الجماعية" و"الملكية الخاصة" وذلك بين مختلف الأفراد غالبا ما يملكون حقوقا مختلفة على شيء واحد". [157] [158]

"غالبا ما نعرف الملكية رمز للسيادة المحلية، وهي محمية بالكامل، وبعض الفلاسفة يؤكدون على أن حقوق الملكية تنشأ من التقاليد الاجتماعية في حين يجد اخرون الاثباتات لها في الأخلاق أو في القانون الطبيعي".

""إن الملكية هي حق اجتماعي وحق طبيعي في نفس الوقت، معبرة عن حقوق الأشخاص وهي تسبق الدولة والقانون، وهذا هو رأي كل من، H. Grotius, S. von. Pufendorf J.Locke,I.Kant و George W.F. Hegel. وهناك من عرفها على أنها ملكية اجتماعية وحق إيجابي تم وصعها بشكل فعال من قبل المجتمع، الدولة، أو القانون لتحقيق

[156] Pellissery, Sony and Dey Biswas, Sattwick Emerging Property Regimes In India: What It Holds For the Future of Socio-Economic Rights? (2012) IRMA Working Paper 234.

[157] Graeber, New York: Palgrave (2001) Toward an Anthropological Theory of Value: The False Coin of Our Own Dreams. ISBN 978-0-312-24044-8 "... one might argue that property is a social relation as well, reified in exactly the same way: when one buys a car one is not really purchasing the right to use it so much as the right to prevent others from using it-or, to be even more precise, one is purchasing their recognition that one has the right to do so. But since it is so diffuse a social relation- a contract, in effect, between the owner and everyone else in the entire world-it is easy to think of it as a thing..."(pg.9).

[158] Max Planck Institute for Social Anthropology, Property in Anthropology, "Archived copy". Archived from the original on 2015-01-16. Retrieved 2015-01-15.

أهداف أخرى من خلال أعمال[159] J.Bentham, A.Smith, D.Hume, T.Hobbs, E.Durkenheim, M.Weber"[160]

في الاقتصاد والاقتصاد السياسي هناك ثلاثة أشكال من الملكية[161]:

- الملكية الخاصة (private property): وهي عدم ملكية الدولة للمنشأة أو المؤسسة أو المشروع أو أي كيان مؤسساتي أخر، وأن ملكيتها تعود لفرد أو لمجموعة أفراد من المجتمع أو تعود ملكيتها الى اية مؤسسات غير حكومية، وفي الغالب تدار شؤون الملكيات الخاصة على أسس حساب الأرباح والخسارة."[162]
- الملكية المشتركة (Collective property): وهي ملكية أصول صناعية أو أراضي عن طريق أفراد المجموعة ومن اجل فائدة كل أفراد المجموعة.[163]

[159] Panesar, S. Theories of private property in modern property law. Denning Law Journal, (2000), volume 15: 113-138.

[160] Getzler who writes:

"here is a notion of property as presocial, a natural right expressing the rights of persons which are prior to the state and law, this being the view of Hugo Grotius, Samual von Pufendorf, John Locke, Immanuel Kant, and George W.F. Hegel; and there is a notion of property as social, a positive right created instrumentally by community, state, or law to secure other goalsthe theory of Thomas Hobbes, David Hume, Adam Smith, Jeremy Bentham, Emile Durkenheim, and Max Weber."

[161] Gregory, Paul R.; Stuart, Robert C. Comparing Economic Systems in the Twenty-First Century. Boston: Houghton Mifflin. (2003), p. 27. There are three broad forms of property ownership-private, public, and collective (cooperative).

[162] L'Origine de la famille, de la propriété privée et de l'État est un essai de Friedrich Engels publié en 1884 d'après les notes de Karl Marx sur les études anthropologiques des sociétés archaïques de Lewis Henry Morgan.

[163] Paul and Robert gregory and stuart. The global Economy and its Economic systemes. South western college pub28 fevrier 2013. P30.

- الملكية العمومية (Public property) وهي الممتلكات المخصصة للاستخدام العام وهي مجموعة فرعية من ممتلكات الدولة. ويمكن استخدام هذا المصطلح إما لوصف الاستخدام الذي وضعت فيه الممتلكات، أو لوصف طابع ملكيتها (المملوكة جماعيا من قبل سكان الدولة)[164].

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حماية حقوق الملكية "Security Property Rights " هي مهمة للنمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، نقصد بالملكية "Property"[165] الأصول الثابتة وغير الثابتة، أي المباني والأراضي. ولا يشمل المناقشات حول الملكية الفكرية. أما الحقوق "Rights"[166] فهي عبارة عن تعريف عملي لحق الملكية باعتباره السيطرة على الأصول و "العودة إلى الأصول التي يتم إنتاجها وتحسينها" (Rodrik، 2000) أو "الحقوق المتبقية للسيطرة (على الأصول)" (Hart&Grossman، 1986، Whinstone&Segal ، 2010) بدلاً من "ملكية الأصول". يمكن أن تتخذ هذه السيطرة أشكالًا مختلفة ومدعومة بالقوانين واللوائح والسياسات أو المؤسسات المعيارية الاجتماعية التي تحدد حقوق الملكية وتتفاوض عليها وتراقبها وتطبقها. بدلاً من "حق" واحد، غالبًا ما تشير مناقشات حقوق الملكية إلى مجموعة من الحقوق المترابطة (Everest-Phillips 2008، Besley and Ghatak،2009) والتي تنطوي على حق استخدام وبيع ونقل / توريث، والسماح باستخدام الآخرين وتقييد الاستخدام من قبل الآخرين. غالبًا ما تتداخل هذه الحقوق ويمكن الاعتراض عليها، لأن حق شخص واحد في فعل شيء ما باستخدام مادة ما يمكن أن يكون له آثار على حقوق شخص آخر، سواء كانت فعلية أو محتملة. بالإضافة إلى ذلك، تُمنح الحقوق على مستويات مختلفة الأفراد والأسر والمجتمع بمحتوى مختلف من الحقوق على هذه المستويات المختلفة على سبيل المثال، قد يكون بعض الأفراد قادرين على استخدام مورد أو حصاد الموارد الطبيعية،

[164]Clarke, Alison; Paul Kohler. Property law: commentary and materials. Cambridge University Press. (2005), p. 40.

[165]Locke, Anna. Property rights and development briefing: Property rights and economic growth. (2013), London: ODI. P 6.

[166]Locke, Anna. Ibid. P 6.

ولكن ليس للتعامل مع الموارد. من يملك الحقوق وكيف يتم تحديد ذلك هو محور المراجعة، على سبيل المثال قضايا "المالكين" مقابل "المستأجرين". وآخيرا الحماية "Security "[167] يكون حق الملكية آمنا عندما يرى صاحب الحق أنه مستقر وقابل للتنبؤ به لفترة زمنية معقولة ومحمية من المصادرة، حيث يحق للمالك استخدام ثمار الأصل باستثناء ما كان قد وافق عليه تعاقديًا على تقييد تلك الحقوق (على سبيل المثال، نقلها إلى الآخرين). إن حماية الحقوق هي القدرة على الاستفادة من المزايا المناسبة الناشئة عن حق ملكية معين. نجد في الاقتصادات المتقدمة أن حقوق الملكية يجب أن تكون خاصة وفردية، معبراً عنها بشكل رسمي وقانوني تدعمها الدولة (de Soto 2000).

تركز المؤسسات الإنمائية الدولية من خلال تجارب البرامج والشراكات في البلدان النامية، على الوصول الآمن والعادل إلى الملكية في ظل نظم قانونية مختلفة وحالات وطنية ومحلية متنوعة، بالنظر في شرعية الترتيبات المؤسساتية المختلفة. ومن المسلم به بشكل أكثر صراحة أن حقوق الملكية الرسمية المدعومة بالتملك قد لا تكون ضرورية أو كافية لضمان حماية الحقوق، اعتمادًا على كيفية الاعتراف بهذه الحقوق وإنفاذها في سياق معين (Deininger،2003). لن تكون حقوق الملكية الرسمية سارية المفعول إذا لم تمنح حقوق التحكم، قد تكفي حقوق التحكم القوية بما فيه الكفاية الغرض حتى في غياب حقوق الملكية الرسمية (Rodrik،2000 a). ويرى آخرون استمرارية أمن الحيازة، مدعومة بنموذج مجال الحيازة الاجتماعية يوصف بأنه "نظام تتعايش فيه مصادر مختلفة للوصول إلى الأرض وأنماط الاستخدام، ويسمح بتنوع حالات الحيازة التي تتراوح من أكثر أنواع الحيازة غير الرسمية واستخدام الملكية الكاملة "(Global Land Tool Network،2012) حيث يجب أن يكون الناس قادرين على الانتقال من شكل من الحقوق إلى آخر على مدى فترة من الزمن. ومع ذلك، حتى في الحالات التي تكون فيها الاقتصادات أكثر تطوراً، فإن الرأي القائل

[167] Locke, Anna. Ibid. P 6.

بأن التطور من الحقوق الجماعية غير الرسمية إلى الحقوق الفردية الرسمية أمر ضروري أو مرغوب فيه، ويجادل بأن حقوق الملكية الجماعية يمكن، في بعض الظروف أن تكون متفوقة (Platteau، 1996، 2000)[168].

I-2-2 الملكية المشتركة والملكية الخاصة :

عدة أسئلة تطرح حول العلاقة الاجتماعية وحقوق الملكية، ولماذا من الصعب التحدث عن أشكال اخرى من الملكية، ومن بين الاجوبة هو عدم اهلية الملكية المشتركة وتقديم الملكية الخاصة كأفضل شكل للملكية وهذا قد نجده في ميدان الاقتصاد والقانون[169].

حيث يعترف الخبراء الاقتصاديين أن حقوق الملكية الخاصة تخلق الثروة، الملكية الخاصة تستوعب العوامل الخارجية (Private property internalizes externalities)، وتحفز الاستخدام الأمثل للموارد، وتمكّن الأسواق من التنسيق الجيد للنشاط الاقتصادي من أجل خلق القيمة المضافة عن طريق نظام الأسعار

(Demsetz، 1967، Mises، 1949، Hayek، 1945)، حيث طرح التساؤل التالي: لماذا لم يتم خصخصة المشاعات في بعض الأماكن التي لم تخلق الثروة ولكن دمرت ذلك؟[170]

إذا أخذنا نظرية Barzel كنقطة انطلاق لدراسة الأسس السياسية لحقوق الملكية الخاصة في الأرض مثلا، ولا سيما ما إذا كانت حقوق الملكية الخاصة تقدم كسلعة عامة، بشكل انتقائي أم لا. غالبًا ما يتم تصور أمن الملكية الخاصة كسلعة عامة يكون فيها معظم أفراد المجتمع لديهم فرص لامتلاك العقارات وحيث تقرر الملكية في المقام الأول من خلال الأسواق.(Demsetz, 1967; Libecap, 1989; Riker and Sened, 1991; Sened, 1997) ومع ذلك،

[168] Locke, Anna. Op cit. P 7.

[169] Caroline Guibet Lafaye, « La Disqualification économique du commun », Revue internationale de droit économique 2014/3(t, XXVIII), pp.271-283.

[170] Peter T. Leeson, Colin Harris, Wealth-Destroying Private Property Rights, World Development, Volume 107, July 2018, Pages 2

يمكن أيضًا توفير حماية الملكية الخاصة بشكل انتقائي، مما قد يؤدي إلى نظام مزدوج لحقوق الملكية التي يمكن لمجموعات محددة من الأشخاص فقط امتلاكها(Greif, 2006; Haber et al., 2003; Lemke, 2016) ، وقد لا تتمكن الدولة أيضًا من إنشاء حقوق ملكية خاصة حتى عندما ترغب في ذلك[171]، من الأمثلة يمكن أن نتكلم عن الصيادين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين مازالوا يستغلون على أنهم موارد مشتركة، رغم أن تكاليفهم هي معروفة منذ تاريخ طويل وعدة محاولات وضعت لتصحيح المسار إلا أن Johnson&Libecap [172] مندهشان لعدم وضع حقوق الملكية على الأقل للذين يحتاجونها. حيث طرح الاشكال من طرف عدة اقتصاديين أمثال Demsetz1967[173], Libecap1986[174] لمادا أمام عدم الفعالية الاقتصادية للملكية المشتركة، هناك مقاومة من أجل الاستغلال المشترك للموارد مع أن هناك عدة خسائر؟ إن حقوق الملكية الخاصة توفر فوائد محتملة للمجتمع، مقارنة بالملكية المشتركة، حيث تميل هذه الحقوق إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وتوفير حوافز أقوى للاستثمار، والإنتاجية المباشرة للنشاط الاقتصادي عن طريق أسعار السوق. في مجتمع رعوي، على سبيل المثال، قد تمنع حقوق الأراضي الخاصة الرعي الجائر، وتشجع الاستثمار في تحسين الأراضي، وتوجيه الأراضي نحو الاستخدامات التي تزيد من قيمتها[175].

إن الانتقادات الاقتصادية للملكية المشتركة، اخدت حيزا واسعا في القرن 20 م من خلال أعمال

[171] Cai, M., Murtazashvili, I., & Murtazashvili, J. (n.d.). The politics of land property rights. Journal of Institutional Economics, March 2019, P 2.

[172] Johnson R.N., Libecap G.D., « Contracting Problems and Regulation: the Case of the Fishery », Am. Econ. Rev., 72(5), 1982, pp. 1005-1023.

[173] Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.

[174] Libecap G.D., « Property Rights in Economic History: Implications for Research », Explorations in Economic History, 23, 1986, pp. 227-252.

[175] Peter T. Leeson, Colin Harris, Op cit, July 2018, Pages 4

Libecap 1999[176] حول ظهور حقوق الملكية من الحدود البرازيلية وكذلك وضع حقوق حول الأرض والطيور(Gibier) للهنود (Péninsule du labrador) وتجارة القماش Demsetz1967[177] . إذن العلاقات الاجتماعية كانت ترسم عن طريق المعاملات والتفاوض، ومن خلال إخفاقات الملكية المشتركة وعدم فعاليتها الاقتصادية ظهرت مؤسسات غير حكومية أو غير مؤطرة بصفة رسمية من الدولة على شكل نوادي، جمعيات مثلا: (نادي الارض، جمعية المربين.....)، وكذلك وضعت قوانين أو تم تأسيس الحقوق على الارض والماء، الخشب والمعادن والثروة الحيوانية، الممتلكات الشخصية.[178]

حيث تستفيد حماية حقوق الملكية باعتبارها سلعة عامة وإنفاذ انتقائي (selective enforcement benefit) من الاستقرار السياسي، وقدرة الدولة، والقيود السياسية، وكذلك الإيديولوجية الداعمة والمؤسسات غير الرسمية. إن التطبيق الانتقائي على سبيل المثال، يتطلب أن تكون الدولة قوية بدرجة كافية لتحديد وإنفاذ حقوق الملكية وأن القيود السياسية تجبر الحكام على الالتزام بمصداقية باحترام حقوق الملكية للقلة، حيث تعد الصين مثالاً على الالتزام الأطوقراطي لمؤسسات السوق، ويرجع ذلك جزئيًا إلى هيكلها السياسي اللامركزي بحكم الواقع (Montinola وآخرون، 1995، Weingast&Liu ، 2018) ومع ذلك، فهو أيضًا نظام إنفاذ انتقائي يتيح التزامًا موثوقًا بحقوق الملكية لمطوري الأراضي، في كثير من الحالات على حساب المزارعين[179].

[176] Libecap G.D., « Contracting for Property Rights », Karl Eller Center and Department of Economics, University of Arizona, Tucson, Arizona 85721 et National Bureau of Economic Research, Cambridge (Mass.), 15 November1999.

[177] Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.

[178] Caroline Guibet Lafaye, « La Disqualification économique du commun », Revue internationale de droit économique 2014/3(t, XXVIII) , pp.271-283.

[179] Cai, M., Murtazashvili, I., & Murtazashvili, J. (n.d.). The politics of land property rights. Journal of Institutional Economics, March 2019, P 4.

من Aristot[180] حتى Libecap كلهم يؤكدون على الثلاثية الفعالية، التكاليف، الآثار السلبية (Externalité négatives)[181] يمكن اعتبار الفيلسوف الإغريقي أرسطو أحد تلاميذه أفلاطون من الأوائل المدافعين بقوة عن الملكية الخاصة والمصلحة الذاتية وقد كتب "كم تكون السعادة أكبر عندما يشعر شخص ما أن شيء ما هو ملك خاص له، لان حب الذات هو شعور تغرسه الطبيعة ولا يعطى عبثا.....وعندما تكون كل الأشياء مشاعا لن يكون هناك بعد الآن أحد يضرب مثالا للحرية، أو يقوم بأي عمل حر، لان الحرية تتوقف على الاستعمال الذي يعتمد على الملكية"[182] ونجد أعمال Garrett Hardin[183] في مقاله المشهور مأساة المشترك La tragédie des communs » بين أن الملكية المشتركة غير ناجعة اقتصاديا وفي بعض الأحيان هي مرادف للفقر، خاصة لما يكون عدد الأطفال في الأسرة مرتفع، ووضح ان المجال المفتوح Open Access للوصول للسلع يؤدي الى الاستغلال العشوائي للموارد (كما ونوعا)، حسبه العقلانية الفردية تؤدي بكل فرد الى استغلال الموارد بهدف تعظيم المصلحة الشخصية فعلى سبيل المثال أرض مملوكة لمجموعة من الافراد المربين وكل فرد يريد ان يعظم مصلحته الفردية في الاستغلال مما يؤدي بالأراضي الى فقدان قيمتها ويؤدي ذلك الى ظهور الاثار السلبية، إذن تأسيس حقوق الملكية للموارد المشتركة يسمح بالاستغلال الامثل وعدم تضييع هذه الموارد بالوصول الحر اذن تقليل الأثار السلبية وتكاليف المعاملات، إن خوصصة الموارد لا تعني فقط ملكية فردية ولكن يمكن لمجموعة من الافراد كالنقابة المهنية تمتلك هذه الموارد وتحدد القواعد التصحيحية...الخ، ومن بين الأمثلة مناطق الصيد هي مأخوذة لمجموعة من الصيادين (ملكية

[180] Aristote ecrit « Le systéme proposé par Platon offre encore un autre incovénient : c'est qu'on porte très de sollicitude aux propriétés communs », ecrit encore « Les possesseurs de biens en commun ou en indivision ont entre eux des conflits beaucoup plus fréquents que les citoyens dont les intérets sont séparés ».

[181] Caroline Guibet Lafaye, « La Disqualification economique du commun », Revue internationale de droit economique 2014/3(t,XXVIII) , pp.271-283.

[182] تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، تاليف جون كينيت جالبرايت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، من اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت، عالم المعرفة سنة 2000 ص 30.

[183] Hardin G., « The Tragedy of the Commons », Science, 13 December 1968, vol.162, n°3859, pp. 1243-1248.

جماعية) يحددون كمية السمك المصطاد ويفرضون عقوبات لمن يتعدى هذه الكمية ولكن المشكل المطروح في تكلفة المراقبة ومصداقية العقوبات مما يؤدي ببعض الافراد بالانسحاب من هذه المجموعة، في هذه الحالة ملكية الدولة يمكن أن تكون فعالة أو أقل فعالية، الدولة لها وسائل للمراقبة ولديها مصداقية على مستوى العقوبات(المنع من مزاولة النشاط، غرامات مالية...)، حسب Garrett Hardin[184] يقترح نظام الملكية الخاص أو الجماعي أو الحكومي، ويريد تأسيس مؤسسة حقوق الملكية بالنسبة للموارد الحرة وهو يفضل الملكية الخاصة أو ملكية الدولة على الملكية المشتركة أو الجماعية. على سبيل المثال في قرية صغيرة تعتبر تربية المواشي من بين أهم النشاطات الاقتصادية, حيث أغلب العائلات تمتلك قطيع من الأغنام تسمح لهم بالعيش بفضل بيع مادة الصوف, قد نجد المراعي الجماعية وخاصة في القديم يعني أن ملكية الأراضي هي ملكية جماعية وكل العائلات لهم حق الرعي, ولكن مع مرور الزمن الكثافة السكانية تزداد وكذلك عدد الأغنام مع ثبات مساحة الأراضي المخصصة للرعي هذا ما يؤدي الى اختفاء العشب من المراعي الجماعية وتدهور الأراضي مما يصعب من وضعية العائلات للحصول على مداخيل ناهيك عن نشوء النزاعات[185] من خلال هذا المثال يمكن طرح عدة أسئلة من بينها ما هو أصل هذه المأساة؟ لماذا الرعاة يزيدون من عدد الأغنام حتى تتدهور حالة المراعي الجماعية؟ السبب يرجع الى أن التحفيزات الاجتماعية (Les incitations social) والتحفيزات الخاصة (Les incitations privées) تختلف. وقد نجد هذا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة يركزون على تكاليف التفاوض (Coase1960, Demsetz1967). ونجد كذلك في أبحاث Caroline Guibet Lafaye[186] نقلا عن Locke1690[187] انتقد فكرة الأراضي المستغلة عن طريق الملكية المشتركة وعبر عنها

[184] Hardin G., « The Tragedy of the Commons », Op cit.

[185] Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013, pp.293-294.

[186] Caroline Guibet Lafaye, « La Disqualification économique du commun », Revue internationale de droit économique 2014/3(t, XXVIII), pp.271-283.

[187] Locke a écrit « a critiqué les terres laissées en usage collectif à partir du présupposé que le « Commun » est associé à l'inculture ».

بالاثقافة، وفسر Demsetz[188] اللافعالية الاقتصادية عن طريق عدم قدرة الملكية المشتركة على تحقيق أقصى استغلال للموارد مع ارتفاع تكاليف التفاوض وتكاليف إقصاء الآخرين من الانتفاع دون بذل أي مجهود [189] ،حيت خلصت Caroline Guibet Lafaye إلى فكرة مفادها أن الملكية المشتركة هي في حدذاتها غياب حقوق الملكية، وبينت في مقال أخر أسباب الانتقال من الملكية المشتركة الى الملكية الخاصة في الادبيات الاقتصادية في ما يخص (التنمية، النمو والفعالية).

Leacock1954[190] بين وأظهر العلاقة تاريخيا وجغرافيا ما بين تطور حقوق الملكية وتطور التجارة، واقتصاديين آخرين أمثال De Alessi1980[191] و Libecap1989[192] بينوا أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن تأسيس أربعة دعامات أساسية منها التعريف الواضح لحقوق الملكية، الحصرية، حماية الانتفاع و أخيرا وضع نظام متكامل يسمح للمستفيدين الحق في تغيير، تحويل أو التخلي عن هذه الحقوق، حيث اظهر Yelling[193] أن بقاء الملكية المشتركة ومرفقاتها المنفذة في البرلمان البريطاني تعتمد على وجود مسبق من أشكال محددة من التنظيم للملكية المشتركة، رغم آن الملكية الخاصة هي حاضرة في الأدب الكلاسيكي باعتبارها التقدم الحتمي للتاريخ وتطور المجتمعات نحو الحضارة.

[188] Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.

[189] Demsetz a écrit « Dans un système de propriété comme la maximisation de la valeur des droits de propriété comme advient sans tenir compte de nombreux couts parceque le propriétaire de droit communautaire ne peut pas exclure les autres de la jouissance des fruits de ses efforts et parceque les couts de négociation sont trop élevés pour que tous se mettent d'accord sur un comportement optimal »1967.

[190] Leacock E., « The Montagnais "Hunting Territory" and the Fur Trade », American Anthropologist, vol.56, n°5, Part2, Memoirn°78, October1954, p 59.

[191] De Alessi L., « The Economics of Property Rights: A Review of the Evidence », Res. Law Econ., 2(1), 1980, pp. 1-47.

[192] Libecap G.D., Contracting for Property Rights, New York, Cambridge University Press, 1989.

[193] Yelling J.A., « Rationality in Common Fields », Economic History Review, 35(3), 1982, pp. 409-415.

ونجد كذلك في أعمال Demsetz1967[194] و Demsetz&Alchian1973[195] أن الضغط المتواصل والمتزايد على مورد معين يؤدي حتميا إلى تحديد وتعريف الحقوق المطبقة على هذا المورد وبالتالي يؤدي إلى الاستيلاء الخاص والفردي.

إن الجدل القائم ما بين الملكية المشتركة والملكية الخاصة قد نجده من عدة وجهات بناءا على أعمال Caroline guibet lafaye فمن وجهة نظر القانون أن سهولة الحصول أو استعمال الحقوق في ظل الملكية المشتركة هذا يظهر لا ملكية، ولا وجود لأي حق ولأي واجب، وبالتالي حرية الاستعمال تؤدي إلى الاستغلال الغير الفعال واستنفاذ أو تبذير هذه الموارد، أما من وجهة نظر الاقتصاد نجد تضارب في الآراء ما بين الاقتصاديين حول الملكية المشتركة وإخفاقاتها والملكية الخاصة وتبعاتها، وحسب Anderson&Hill1983[196] تأسيس حقوق الملكية الخاصة للموارد يمكن أن يؤدي إلى وضع أسوأ من حقوق الملكية المشتركة أي بمعنى أن« La tragédie des communs » هي أقل سوءا من تبديد الريع« La dissipation de la rente » من جراء الملكية الخاصة، وكذلك يبينون أن حقوق الملكية هي شرط أساسي ولكن ليس كافي من أجل التخصيص الأمثل للسوق. أما من الناحية الاجتماعية تضاربت الآراء كذلك فنجد Demsetz1967 يبين على أن الامتياز الذي تقدمه الملكية الخاصة يتمثل في تقليص تكاليف التفاوض وأكد على أن تكاليف الاشتراك دائما تكون مرتفعة. أما Caroline guibet lafaye تقول أن الملكية الخاصة تعمل على نقيض اللحمة الاجتماعية والروابط المشتركة، وأن الملكية المشتركة والاستغلال المشترك يؤدي إلى

[194] Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.

[195] Alchian A., Demsetz H., « The Property Right Paradigm », Journal of Economic History, 33(1), 1973, pp. 16-27.

[196] Anderson T.L., Hill P.J., « Privatizing the Commons: An Improvement? », Southern Economics Journal, 50(2), Oct. 1983, pp. 438-450.

توافق حول استعمال الأرض واستخلصت على أن الذي نربحه من وجهة نظر الاقتصاد وهو ترشيد استعمال الموارد نخسره عن طريق فقدان الروابط الاجتماعية.

Jean-Philippe colin [197] يؤكد على أن النقاش الدائر هو عدم نجاعة الملكية المشتركة وكذلك الخلط بين الملكية المشتركة وحرية الوصول إلى الموارد(Libre accès) من خلال أعمال Demsetz1967 و Demsetz&Alchian1973 ولكن سرعان ما تم تجاوز هذه الإشكالية من خلال أعمال Bromley1989 و Ostrom1990 وتم الإقرار بأن حرية الوصول على أنها غياب للملكية مع تزايد الاستغلال المفرط« Surexploitation » للموارد، إذن الملكية المشتركة تنص على إقصاء الأفراد الغير المنتمين لهذه المجموعة، وأفراد هذه المجموعة لديهم حقوق وواجبات اتجاه استعمال هذه الموارد.

نظرية حقوق الملكية تنص على أن حق الملكية الخاصة الفردية يمكن أن ينتقل من فرد إلى أخر حسب J.P.Colin وهي بمثابة الضامن الأساسي للتخصيص الأمثل للموارد المنتجة، أما الملكية المشتركة ينتج عنها الآثار السلبية (Externalités négatives)حق الملكية الخاص يضمن أفضل وسيلة للتحفيز من أجل استثمار منتج أمثل، من خلال سهولة الحصول على قروض بنكية مثلا بمقابل ضمان وهو سند الملكية، حسب Furubotn&Pejovich1972 " الموارد المملوكة للقطاع الخاص سوف تميل دائما إلى تخصيص أعلى قيمة للاستعمالات"[198]. المقال المشهور ل Demsetz1967يفسر ظهور حقوق الملكية الخاصة كنتيجة للثنائية ما بين الأرباح أو العائد المتوقع من خلال تأسيس حق معين وتكلفة إقصاء الآخرين من استعمال هذه الموارد. إذن الرفع من قيمة الموارد يؤدي تلقائيا إلى ظهور حقوق الملكية الخاصة ابتدأ من الحقوق المشتركة(Collectifs/Communaux) حسب J.P.Colin.

[197] Jean-Philippe Colin « Droits fonciers et dimension intra-familiale de la gestion foncière » Document de travail N08 ; mai2004 ; IRD-UR Régulation foncière.

[198] Furubotn&Pejovich1972 « Privately owned resources will always tend to be allocated to the highest values uses ».

I-2-3 النماذج الثلاثة للملكية المشتركة :

من خلال ما تم التطرق إليه حول مشكل عدم نجاعة الملكية المشتركة وأهمية الملكية الخاصة تبعا لمختلف التبريرات والتحليلات والآراء المقدمة من طرف عدة باحثين بارزين، نجد Elinor Ostrom الحائزة على جائزة نوبل سنة 2009، في كتابها الصادر سنة 2010 بعنوان "Gouvernance des biens communs"، استعرضت وأوصت ثلاثة نماذج من أجل إيجاد حلول من طرف الدولة أو السوق لمعالجة مشاكل الملكية المشتركة[199].

I-2-3-1 : مأساة المشترك (la tragédie des biens communs) :

من خلال المقال المشهور لـ Garrett Hardin سنة 1968، فإن مأساة المشترك تعطي إشارات واضحة حول تدني المحيط من خلال الاستعمال المشترك للموارد المحدودة من طرف عدة أفراد من المجتمع، وإن مثال نظام المراعي المقدم من طرف Hardin يعتبر من أحسن الأمثلة، حيث خلص إلى أن[200] " وهنا تكمن المأساة. كل فرد محبوس في نظام يجبره على زيادة عدد قطيعه بطريقة غير محدودة في عالم محدود. الخراب هو الوجهة التي يهرع إليها جميع الأفراد، ويسعى كل منهم إلى تحقيق مصلحته العليا في مجتمع يؤمن بحرية السلع المشتركة."[201]

لا يعتبر Hardin الأول من أشار إلى عدم نجاعة الملكية المشتركة، وإنما نجد Aristote من خلال رؤيته للمشترك " ما هو مشترك لأكبر عدد هو موضوع الرعاية الأقل يقظة. يعتني الإنسان أكثر بأشيائه، ويميل إلى إهمال ما هو مشترك

[199] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Edition de Boeck Université, Distributions nouveaux horizons- ARS, Paris, 1° Edition, juin 2010, p 14.

[200] Elinor Ostrom, Op cit, juin 2010, p 15.

[201] Hardin conclut : « Ç'est là que réside la tragédie. Chaque homme est enfermé dans un système qui le contraint à augmenter les effectifs de son troupeau de manière illimitée dans un monde qui est limité. La ruine est la destination vers laquelle tous les hommes se ruent, chacun poursuivant son meilleur intérêt dans une société qui croit en la liberté des biens communs. » (Hardin, 1968, p. 1244)

معه."[202]، ونجد كذلك Hobbes، William Forster (1833)، Lloyd (1977)، John H.Dales (1968)، Clarck (1976، 1980)، Dasgupta & Heal (1979)، كلهم اشتركوا على أن ما هو مشترك فهو غير فعال وسيؤدي إلى ظهور نزاعات أو إهمال أو ما شابها ذلك، أما H. Scott Gordon (1954)، قدم رؤية أخرى من خلال مقاله "The Economic Theory of a common-Property Research : The Fishery" وكتب: [203]"

يبدو أن الادعاء التقليدي بأن ممتلكات كل شخص هو ملك لأي أحد يحمل بعض الحقيقة. الثروات المتاحة للجميع لا يقدرها أحد لأن أولئك الذين يسارعون بما يكفي لانتظار اللحظة المناسبة لاستخدامها سيجدون فقط أن شخصًا آخر قام بذلك مكانهم (...). إن الأسماك الموجودة في البحر ليست ذات قيمة للصياد، لأنه ليس هناك يقين بأنها ستكون موجودة له غدًا إذا تم التخلي عنها اليوم. "[204]

إن مأساة المشترك قد اتخذت كمثال لوصف مشاكل عديدة حدثت عبر العالم، فعلى سبيل المثال مجاعة الساحل في السبعينيات (Seifert&Picardi، 1977)، مشكلة المطر الحمضي (R.Wilson، 1985)، تنظيم كنيسة المورمون (Baden&Bullock، 1977)، عجز مؤتمر الولايات المتحدة للحد من النفقات العامة (weingast&Shepsle، 1984)، الجرائم التي تحدث في المدن الحضرية (Neher، 1978)، العلاقات بين القطاعين العام والخاص في الاقتصادات الحديثة (Scharpf، 1985 ، 1987 ، 1988)، مشاكل التعاون الدولي (Snidal، 1985) والصراع

[202] Aristote observa : « Ce qui est commun au plus grand nombre fait l'objet des soins les moins attentifs. L'homme prend le plus grand soin de ce qui lui est propre, il a tendance à négliger ce qui lui est commun. » (La politique, livre II, ch. 3).

[203] Gordon décrivit : « L'affirmation traditionnelle selon laquelle la propriété de tout le monde n'est la propriété de personne semble donc comporter quelque vérité. La richesse accessible à tous n'est appréciée par personne car celui qui est assez téméraire pour attendre le moment opportun pour l'utiliser ne pourra que constater qu'un autre l'a fait à sa place (...). Les poissons présents dans la mer sont sans valeur pour le pêcheur, car il n'existe aucune certitude qu'ils seront là pour lui demain s'ils sont laissés à l'abandon aujourd'hui. » (Gordon, 1954, p. 124).

[204] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Edition de Boeck Université, Distributions nouveaux horizons- ARS, Paris, 1° Edition, juin 2010, p 15.

القبرصي (Lumsden، 1973). حيث يعتمد الكثير من العالم على الموارد التي تخضع لإمكانية حدوث مأساة مشتركة[205].

I-2-3-2: لعبة مأزق السجين (le jeu du dilemme du prisonnier):

إن نموذج Hardin تم تشكيله عن طريق لعبة مأزق السجين (DP)، حيث يعتبر Dawes (1973، 1975) من أوائل من أوضح تشابه الهياكل (la similitude des structures). من خلال افتراض أن اللاعبين هما المربين (Les éleveurs)، يستغلون مرعى مشترك ذو طاقة استيعاب محدد لعدد الأنعام الممكن أن ترعى خلال فصل معين، حيث نرمز لعدد الأنعام بالرمز (L)، وبتطبيق استراتيجيتين وهما استراتيجية التعاون (stratégie coopérative) واستراتيجية الانشقاق (stratégie de défection)، إذا تعاون المربين فيما بينهما حول الرعي فنحصل على عدد (L/2) من الأنعام لكل مربي، أما الاستراتيجية الثانية تنص على أن كل مربي يرعى عدد من الانعام لتحقيق أقصى ربح، مع افتراض أن هذا العدد هو أكبر من (L/2)، وبالتالي إذا اتفق كلا المربين على العدد الأقصى هو موافق لـ (L/2) فيحصلون على 10 وحدات ربح، وإذا لم يتفقا وطبق استراتيجية الانشقاق يحصلون على 0 وحدة، وإذا أحد المربين طبق الاستراتيجية الأولى والأخر انشق فيحصل على 11 وحدة ربح والأول يحصل على (1-) وحدة ربح، وإذا كان الاختيار حر، كل واحد يبحث عن الاستراتيجية المهيمنة (la stratégie dominante) ، وهي استراتيجية الانشقاق، إذا طبقت من الطرفين فيحصلون على 0 وحدة ربح والذي يسمى بلعبة المربي لـ Hardin، إن نموذج Hardin يتحول بسهولة إلى هيكل لعب لمأزق السجين أو لعبة "1" [206].

[205] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Op cit, juin 2010, p 15-16.

[206] Elinor Ostrom, Op cit, juin 2010, p 15.

إن لعبة مأزق السجين هي تعتبر كلعبة غير تعاونية، بحيث أن الاتصال ما بين اللاعبين ممنوع بمأنه غير مبين بشكل صريح ضمن اللعبة، وإذا كان التواصل ممكنًا يفترض أن الاتفاقات الشفوية بين اللاعبين غير ملزمة وتكون مدمجة في هيكل اللعبة (Harsanyi&Selten، 1988) والجدول رقم **2–2** يبين لعبة المربين لـ Hardin.

الجدول رقم 2–2 لعبة المربين لـ Hardin

المربي الأول	المربي الثاني	
	استراتيجية التعاون	استراتيجية الانشقاق
استراتيجية التعاون	10	11 المربي الثاني (1-) المربي الأول
استراتيجية الانشقاق	11 المربي الأول (1-) المربي الثاني	0

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مثال لعبة المربين لـ Hardin

إن لعبة مأزق السجين أبهرت العلماء، من المفارقة أن الاستراتيجيات العقلانية الفردية تؤدي إلى نتائج جماعية غير عقلانية، يبدو أنها تتحدى القانون الأساسي في قدرة الأفراد العقلانيين على تحقيق نتائج عقلانية. حيث نجد في مقدمة كتاب لـ Richmond Campbell تحث عنوان "Paradoxe of Rationality and Cooperation" سنة 1985 النزعة العميقة للمأزق (l'attraction profonde du dilemme): [207]" بكل بساطة، تتحدى هذه المفارقات

[207] Campbell explique : « De manière assez simple, ces paradoxes remettent en question notre compréhension de la rationalité et, dans le cas du dilemme du prisonnier, suggèrent qu'il est impossible a des créatures rationnelles de coopérer. Ils soulèvent donc directement des questions fondamentales d'éthique et de philosophie politique et menacent les fondements de la science sociale. C'est la portée de ces conséquences qui explique pourquoi ces paradoxes font l'objet de tant d'attention et occupent une place centrale dans le débat philosophique. » (Campbell, 1985, p.3)

فهمنا للعقلانية، وفي حالة مأساة السجين، تشير إلى أنه من المستحيل على الأفراد العقلانيين التعاون. وبالتالي فإنهم يطرحون بشكل مباشر أسئلة أساسية عن الأخلاق والفلسفة السياسية ويهددون أسس العلوم الاجتماعية. إن نطاق هذه العواقب يفسر سبب كون هذه المفارقات موضوع اهتمام كبير وتحتل مكانة مركزية في الجدل الفلسفي "، ويتضح الاهتمام بالنزعة العميقة للمأزق من خلال عدد المقالات المكتوبة عليها، في ظرف خمسة عشرة سنة تم إحصاء أكثر من 2000 عمل خاص بلعبة مأزق السجين (Grofman&Pool، 1975) [208].

I-2-3-3: منطق العمل الجماعي (la logique de l'action collective):

تم تطوير رؤية أخرى من طرف Mancur Olson (1965) في منطق العمل الجماعي، حيث حث الأفراد على متابعة الرفاهية المشتركة مقابل الرفاهية الفردية، وعبر Olson عن التفاؤل الكبير الذي تم التعبير عنه في نظرية المجموعة، والذي بموجبه يعمل الأفراد ذوو المصالح المشتركة طوعًا لمحاولة خدمة هذه المصالح (Bentley، 1949، Truman، 1958)، ولخص في الصفحة الأولى من كتابه هذه النظرة المقبولة عموما يقول: [209]"من المفترض أن تكون فكرة أن الجماعات تميل إلى التصرف وفقًا لمصالح المجموعة هي النتيجة المنطقية لهذا المبدأ المقبول على نطاق واسع للسلوك العقلاني والمصالح الذاتية. وبعبارة أخرى، إذا كان لأعضاء مجموعة معينة مصلحة أو هدف مشترك، وإذا كان تحقيق هذا الهدف يحسن رفاهية كل منهم، فإن المبدأ المقبول هو أن النتيجة المنطقية لهذا الوضع ستكون أن الأفراد في هذه المجموعة، إذا كانوا عقلانيين ومهتمين، سيعملون لتحقيق هذا الهدف "[210].

---

[208] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Op cit, juin 2010, p 17-18.

[209] Mancur Olson résume : « L'idée que les groupes tendent à agir conformément aux intérêts du groupe est supposée être le résultat logique de ce principe largement accepté du comportement rationnel et intéressé. En d'autres termes, si les membres d'un groupe donné avaient un intérêt ou objet commun, et si la réalisation de cet objectif améliorait le bien-être de chacun d'eux, le principe accepté était que le résultat logique de cette situation serait que les individus de ce groupe, s'ils étaient rationnels et intéressés, agiraient de sorte à réaliser cet objectif. » (Olson, 1965, p.1)

[210] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Op cit, juin 2010, p 18.

يتساءل Mancur Olson عن الافتراض القائل بأن إمكانية الاستفادة من المجموعة تعتبر كافية لتوليد عمل جماعي من أجل تحقيق النتائج المرجوة، حيث يجادل Olson قائلاً[211]: "ما لم يكن عدد الأفراد صغيرًا بما فيه الكفاية أو شكلًا من أشكال ضبط النفس أو وسيلة خاصة أخرى تهدف إلى جعل الأفراد يتصرفون بهدف الوصول إلى الأهداف المشتركة الموجودة، لن يتصرف الأفراد العقلانيون والمهتمون بأي طريقة لتحقيق مصالحهم المشتركة أو الجماعية ". إن حجة Olson تستند إلى حد كبير على مبدأ أن الفرد الذي لا يمكن استبعاده من التمتع بفوائد السلعة الجماعية، بمجرد إنتاج هذه السلعة يكون لديه حافز ضئيل للمساهمة طواعية في هذه السلعة[212].

مأساة المشترك، لعبة مأزق السجين ومنطق العمل الجماعي، تعتبر كمفاهيم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا في النماذج التي حددت الطريقة المقبولة لفهم العديد من المشاكل التي يواجهها الأفراد عند محاولتهم تحقيق منافع جماعية، ونجد في قلب كل نموذج من هذه النماذج مشكل الفارس الحر "free rider "، بحيث لا يمكن استبعاده من استغلال الفوائد والمزايا التي يقدمها الآخرون، وبالتالي سيسعى الجميع على عدم المشاركة في الجهد المشترك والاستفادة المجانية من جهود الآخرين، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أقل من المستوى الأمثل للنتائج الجماعية، إن هذه النماذج مفيدة للغاية في شرح الطريقة العقلانية المثالية التي يمكن للأفراد من خلالها وفي ظل ظروف معينة، أن ينتجوا نتائج غير عقلانية من وجهة نظر جميع المشاركين[213].

[211] Olsen soutient : « à moins que le nombre d'individus soit assez réduit ou qu'une forme de contrainte ou tout autre dispositif particulier destiné à faire en sorte que les individus agissent en vue d'atteindre l'objectif commun existe, des individus rationnels et intéressés n'agiront pas de manière à réaliser leur intérêts commun ou collectifs. » (Olson, 1965, p.2)

[212] Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Op cit, juin 2010, p 19.

[213] Elinor Ostrom, Ibid, juin 2010, p 19.

I-2-4 تبريرات حقوق الملكية

يريد الباحث تبرير حقوق الملكية في إطار النظرية الاقتصادية، يطرح التساؤل التالي كيف نبرر حقوق الملكية؟ أو إلى أي مدى يؤدي حماية حقوق الملكية وإمكانية تحويلها إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي؟ حسب Ulen&Cooter[214] هناك تبريرين:

I-2-4-1 التبرير الأول : حقوق الملكية تخلق الحافزية للعمل وإنتاج الثروة

على سبيل المثال الأفراد لا يزرعون القمح إذا لم يتمكنوا من حصده فيما بعد، حقوق العمل تحفز على العمل من أجل تحسين وترميم السلع المعمرة (Biens durable) كترميم البنايات، إصلاح وسقي الأراضي، المحافظة على المخزون من الموارد المتجددة.

هذا التبرير له مقاربتين حسب Ulen&Cooter[215] :

I-2-4-1-1 مذهب النفعية

أي مؤسسة تبرر بنتائجها الايجابية (Jeremy Bentham) الملكية تبرر لأنها تدفع إلى العمل، تخلق مزيد من القيمة، وبالمقابل يمكن أن نجد الملكية الخاصة لها نتائج سلبية (الآثار السلبية مثل التلوث) والملكية الجماعية أو غياب الملكية يمكن أن تحل محلها للمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي.

[214] Cooter & Ulen, La théorie économique des droits de propriété, chapitre 4, p.71.

[215] Cooter & Ulen, La theorie economique des droits de propriété, chapitre 4, p.71.

حسب Anderson&Hill[216] الملكية الخاصة هي النظام الأرقى للملكية مرتبط بمنطق السوق لأنها تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ما بين الأعوان الاقتصاديين. ونجد في أعمال A. Alchian1961 تبرير لحقوق الملكية من خلال مذهب النفعية، تخصص حقوق الملكية للأعوان الذين يستغلون بصفة جيدة الموارد.

I-2-4-1-2 مبدأ القانون الطبيعي

حسب هذا الاتجاه "الملكية تأتي من العمل"، اعتبر John Locke [217] أن الفرد هو الوحيد المالك لشخصه وجسده فهو إذن ينتفع بملكيته، وبحق الملكية على المنتوج الذي قدمه من عمله، وكذلك أكد Jeremy Bentham على أن هذه الملكية حصرية، مؤكدة ولا نقاش فيها وهي في نفس الوقت تحفيز من أجل العمل للرفع من الثروة. نجد أيضا أعمال الاقتصادي الليبرالي الفرنسي Fréderic Bastiat حيت أقصى العقد الاجتماعي ل Jean Jack Rousseau على أن الملكية تسبق القانون:" الإنسان يزداد مالك (.....) القانون هو نتيجة للملكية، والملكية هي نتيجة للتنظيم الإنساني."

[216] Anderson, Terry L., and Peter J. Hill. "The Race for Property Rights." The Journal of Law & Economics33, no. 1 (1990) : 177-97.

[217] John Locke a écrit 1690 : « Tout homme possède une propriété sur sa propre personne. À cela personne n'a aucun Droit que lui-même. Le travail de son corps et l'ouvrage de ses mains, nous pouvons dire qu'ils lui appartiennent en propre. Tout ce qu'il tire de l'état où la nature l'avait mis, il y a mêlé son travail et ajouté quelque chose qui lui est propre, ce qui en fait par là même sa propriété. Comme elle a été tirée de la situation commune où la nature l'avait placé, elle a du fait de ce travail quelque chose qui exclut le Droit des autres hommes. En effet, ce travail étant la propriété indiscutable de celui qui l'a exécuté, nul autre que lui ne peut avoir de Droit sur ce qui lui est associé. »

I-2-4-2 التبرير الثاني : عدم نجاعة دولة الطبيعة

إن غياب حقوق الملكية يؤدي بالأفراد إلى إنفاق المزيد من الموارد (الوقت، الجهد.....) ومحاولة توفير موارد أخرى وحمايتها، إن دولة الطبيعة «L'Etat de nature» المعرفة عن طريق Thomas Hobbes في Léviathan (1651) وهو يرتكز على مبدا الرغبة والمحافظة الذي يؤدي بكل شخص أن يدخل في نزاع مع اشخاص اخرين من اجل الحصول على أفضل الاشياء، اذن النزاع يتفاقم ويؤدي بتهاوي الدولة واحتكار الاستعمال القانوني للعنف. في ظل دولة الطبيعة وغياب تام للقانون كل فرد وكل دولة لديها قانون طبيعي يسمح لها بالقيام باي شيء بهدف المحافظة على حريتها وأمنها، اذن من اجل البقاء يجب تهديد الاخرين، إذ تؤدي بنا هذه الوضعية الى تحقيق تكلفة اجتماعية مرتفعة مع عدم اليقين.

I-2-5 محددات حقوق الملكية :

إن ندرة الموراد ساهم بشكل كبير إلى ظهور وبروز حقوق الملكية، ولكن بمرور الوقت ظهرت عدة عوامل تؤثر على ندرة الموارد، وقد درس الباحثون المهتمين بمجال حقوق الملكية الحالات التي تؤثر فيها التغييرات في التكنولوجيا أو المجتمع أو التفضيلات قيمة الندرة، إن قدرات الأفراد والجماعات والدول على تغيير حقوق الملكية استجابة للتغيرات في الندرة قطع أشواطا طويلة من أجل تفسير النمو الاقتصادي ودراسة أسباب تراجع الدول. هذا ما وصفه Douglass Nort بـــ الكفاءة التكيفية " adaptive efficiency"[218].

من خلال دراسة كيف تتغير حقوق الملكية استجابة للعوامل الخارجية التكنولوجيا، المجتمع والتفضيلات، حيث اكتسب الباحثين رؤى جديدة لظهور نظرية حقوق الملكية، وعلى نطاق أوسع التغيير المؤسسي والنمو الاقتصادي،

[218] Claude Ménard, Mary M. Shirley, Handbook of New Institutional Economics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008, P .574.

حيث نجد Demsetz (1967) باعتباره رائدا في الدراسة التجريبية لتطوير حقوق الملكية الداخلية من خلال عمله على إدخال حقوق الملكية بين الأمريكيين الأصليين في شرق كندا، حيث جادل Demsetz أن المزيد من الخوصصة وإنفاذ حقوق الملكية تظهر استجابة أكبر لندرة الموارد، Anderson and Hill (1975)؛ Dennen (1976)؛ كما قام Umbeck (1981) و Libecap (1978) تبعا لأعمال Demsetz بدراسات حول ظهور حقوق الملكية لاستخدام الموارد في غرب الولايات المتحدة، كما قاموا بتحليل الحالات المعاصرة لتطور حقوق الملكية[219].

كما نجد أيضا Alston، Mueller & Libecap (1997، 1999 a ، 1999 b ، 2000) قاموا بتحليل تطور وتأثيرات حقوق الملكية في منطقة الأمازون البرازيلية؛ وقام Ensiminger (1995) بفحص ترتيبات حقوق الملكية في كينيا؛ نظر Besley (1995) في تأثير حقوق الملكية على استخدام الأراضي في غانا، ودرس Feeny & Feder (1991) حقوق الملكية للأرض في تايلاند و .Migot-Adholla et.al(1991) درس تأثير حقوق الملكية في جنوب الصحراء لإفريقيا، كما تم استخدام نهج حقوق الملكية لفهم عمل الأسواق إلى جانب أسواق الأراضي والموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال قام Coase (1959) بفحص طيف البث "broadcast spectrum" وقام Mueller (2002) بتحليل ترتيبات حقوق الملكية على أسماء نطاقات الإنترنت. نجد Alston، North & Eggertsson (1996)، أكدوا على إمكانية استخدام آلية الطلب والعرض لهيكلة تحليل التباين في حقوق الملكية، حيث تشمل قوى الطلب مختلف الفائزين والخاسرين المرتبطين إما بمجموعة الوضع الراهن لحقوق الملكية أو مجموعة محتملة من حقوق الملكية. وتشمل قوى الإمداد الحوافز التي يواجهها الفاعلون السياسيون بالنظر إلى المؤسسات السياسية القائمة، على سبيل المثال قد تختلف النتائج المؤسساتية حسب ما إذا كان النظام السياسي القائم رئاسي أم برلماني أم ديكتاتوري، في بعض الحالات سيكون التغيير في حقوق الملكية داخليًا للنظام ولكن خارجيًا للجهات الفاعلة الفردية سواء على جانب الطلب أو جانب العرض. فعلى سبيل المثال في حالات معينة قد يضطر رؤساء الدول إلى

[219] Claude Ménard, Mary M. Shirley, Op cit, 2008, P.575

"فعل شيء ما" استجابة لكارثة طبيعية معينة مثل الفيضانات أو إعصار، إذا كان أي رئيس دولة يمكن أن يتصرف بنفس الطريقة فإننا نؤكد أن التغيير كان له تأثير خارجي. بدلاً من ذلك هناك حالات يكون فيها أي من الطالبين والعارضين أو كليهما قادرين على التأثير بشكل مباشر على التغيير، أو كما قال Demsetz (1967)[220] تنشأ حقوق الملكية عندما تصبح اقتصادية للمتضررين من العوامل الخارجية لاستيعاب الفوائد والتكاليف[221].

I-3 التحليل الاقتصادي لنظرية حقوق الملكية

تعد نظرية حقوق الملكية من أهم النظريات في تقديم الوسائل اللازمة للتحليل، حيت لا تقتصر هذه النظرية على الفعالية وحدها بل تتعدى ذلك، تحليل الملكية كتنظيم اجتماعي للعلاقات ما بين الأفراد وما بين المجموعات لا يقتصر فقط على عامل الفعالية (فعالية-ملكية خاصة) إلى علاقات أخرى (ملكية-تخصيص)، (ملكية-مساواة)، (ملكية-ديمقراطية)، (ملكية-عدالة)[222].

I-3-1 التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي لحقوق الملكية

معظم الاقتصاديين مناضلي لمقاربة حقوق الملكية والذين أغلبيتهم ليبراليون يفتخرون ب **كارل ماركس** باعتباره الأول من ساهم بإثراء قضية الملكية كنواة رئيسية لتحليل المؤسسات وهياكل المجتمع منطلقا من فكرة أن الملكية تعرف قواعد اللعبة الاجتماعية-الاقتصادية، مقاربة حقوق الملكية تعود لسنوات 60م وبالضبط تم الاعتراف بها في سنوات 70م، إذن نفهم أن النقاش الاجتماعي والاقتصادي للملكية بدأ مع الاشتراكية عن طريق النقاشات المعارضة والمنتقدة للنظام الرأسمالي والملكية الخاصة ، حيت أن برودون يفسر"القيمة- الزائدة" بسرقة من طرف المالك

[220] Demsetz ecrit “property rights arise when it becomes economic for those affected by externalities to internalize benefits and costs”.

[221] Claude Ménard, Mary M. Shirley, Op cit, 2008, P.575

[222] Christian Barrére « Pour une theorie critique des droits de propriété » ; Article publie dans Actuel Marx n29/2001 ; pp11-45.

حسبه " الملكية هي السرقة"، ونجد إيجابات الليبرالية تمت على مستوى الفلسفة السياسية " الملكية كحرية وحق طبيعي للإنسان" وخاصة مع مجيء **Hayek** المدافع عن إقتصاد السوق والملكية الخاصة وحسب **C.Barrére** للفهم أكثر يجب الأخذ بعين الإعتبار تغير الاقتصاد السياسي تحت تأثير النيوكلاسيكين مع تطوير جزء من أعمال **L.Walras**، التحليل الاقتصادي بدأ يهتم بمسألة التخصيص الأمثل للموارد النادرة، تفضيلات المستهلكين، دوال الإنتاج، والهياكل الاقتصادية(أنظمة الملكية).السؤال المحوري وهو البحث عن التخصيص الأمثل، كيف يمكن الحصول على التركيبة المثلى ما بين المدخلات والمخرجات. تم التوصل إلى فكرة مفادها اللامركزية التامة عن طريق الملكية الخاصة في ظل اقتصاد السوق ومركزية تامة عن طريق الملكية المشتركة في ظل اقتصاد اشتراكي واللذان هما وسائل مزدوجة للحصول على الأمثلية الاقتصادية.

الهدف من تحليل حقوق الملكية هو واضح مواجهة الماركسيين وتبرير الاختيارات الليبرالية، هذا ما يفسح المجال لظهور نظريات أخرى مثل النظريات المؤسساتية لأن نظرية حقوق الملكية تؤدي إلى دراسة المنظمات الجماعية (المؤسسة، الدولة). كما كتب **Demsetz** نظرية حقوق الملكية هي وسيلة للنظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية.

حسب أعمال Platteau (1996)[223]إن نموذج حقوق الملكية يعتبر كمصدر للتحليل الاقتصادي للحقوق العقارية للعالم الغربي وخارجه وأن نظرية التطور للحقوق العقارية تعتبر بمثابة الإطار التحليلي المهيمن كوضع عقود استئجار الأراضي في البلدان النامية وتشكيل تنبؤات حول تطورها، ومن بين المبادئ المهمة لهذه النظرية هو تبيان أن الضغط الديمغرافي وتكامل الأسواق أدى إلى تطور حقوق العقار بشكل لا إيرادي وتزايد معدل الفردانية وكل هذا يؤدي بالاحتجاج والمطالبة من طرف حاملي الحقوق بخلق حقوق الملكية الخاصة، وهذا الطلب هو بمثابة تحفيز الدولة من اجل إيجاد حلول.

[223] Platteau J.-Ph., « The Evolutionary Theory of Land Rights as Applied to Sub-Saharan Africa: a Critical Assessment », Development and Change, 27(1), January 1996, pp. 29-86.

I-3-2 التحليل الاقتصادي النيومؤسساتي لحقوق الملكية

في التحليل النيومؤسساتي نجد **Noll1989, Komesar1994, Eggertsson1996** بينوا أنه لا يوجد نظام ملكية أفضل من أخر[224]، ولكن هناك ملكية لكل حالة حسب المقارنة ما بين تكاليف الإنتاج والاستبعاد(الإقصاء) وتنفيذ حقوق الملكية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-3 أنواع الملكية في الاقتصاد النيومؤسساتي

	تكاليف الحوكمة والتنسيق	
	مكلفة جدا	غير مكلفة
إقصاء مكلف جدا **L'exclusion**	لا ملكية **Open access**	نظام الملكية الجماعية
إقصاء غير مكلف **L'exclusion**	نظام الملكية الخاصة	نظام الملكية عمومية

المصدر: من إعداد الباحث

إذن مبدأ النجاعة مهم، نظام الملكية الفعال هو الذي يسمح بالوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية بأقل تكلفة.

بالنسبة إلى**Libecap1989** حقوق الملكية هي مؤسسات اجتماعية تعرف وتحدد المزايا والافضليات للأفراد حول الأصول الخاصة، القيمة الاقتصادية لهذه الأصول لها دور رئيسي في تنفيذ حقوق الملكية.

[224] Cooter & Ulen, La theorie economique des droits de propriété, chapitre 4, p.71.

إن حقوق الملكية تؤسس، تقاس، توزع وتغير عن طريق إجراء عقود التي تعرف المعاملات عن طريقها هذه الحقوق تنتقل ما بين الأفراد تحت احترام الإطار القانوني، وتحرر هذه العقود على صعيدين الجزئي والكلي مع تبيان تكاليف المعاملات (خلق، المتابعة، تغيير المؤسسات) على مستوى كل جزء:

- **على المستوى الجزئي**: الأعوان الخواص أو مجموعات يتفاوضون على البنود التعاقدية (الترتيبات المؤسساتية) Williamson1993، والتكاليف المرتبطة بالعمليات التعاقدية (تعريف المتعاقدين، البنود التعاقدية، تكلفة التفاوض، مراقبة بعدية لتنفيذ العقد واحترام البنود التعاقدية).
- **على المستوى الكلي**: الأعوان المجموعات، السياسيين، الإدارات، يتفاوضون حول الإطار القانوني القاعدي والذي تتأسس الهياكل المؤسساتية (المحيط المؤسساتي والذي هو مجموعة من القواعد السياسية، الاجتماعية، القانونية)Davis&North1971 . وفيما يخص التكاليف (السياسية، المؤسساتية) المرتبطة بعمليات التفاوض والذي عليها المحيط المؤسساتي يتطور.Eggerstson1990

تؤكد الكثير من الأدبيات الاقتصادية على أن حقوق الملكية الخاصة مرتبطة بالنمو الاقتصادي والتنمية (Acemoglu and Johnson, 2005; Rodrik et al., 2004)، إلا أن هناك مخاوف وتحذيرات مهمة لتطور الإجماع، بأن حقوق الملكية الخاصة قد تدمر الثروة، خاصة عندما يتعارض الاعتراف القانوني بالملكية الخاصة مع مؤسسات الملكية المشتركة الناشئة تلقائيًا (Leeson and Harris, 2018; Ostrom, 1990)، حيث يعتمد أمن حقوق الملكية أيضًا على المؤسسات غير الرسمية، مثل الثقة والإيمان بمؤسسات السوق (McCloskey, 2010; Williamson, 2009; Williamson and Kerekes, 2011)، كما أن الحقوق القانونية ليست هي الحقوق الوحيدة ذات الصلة (Barzel, 1997) ، كما يمكن للحقوق الاقتصادية وهي قواعد غير رسمية أن تؤثر على السلوك الفردي وتخلق حوافز لخلق الثروة (Holcombe, 2014)، ومع ذلك، لا يزال هناك اتفاق كبير حتى بين المدارس الفكرية

المتناقضة في الاقتصاد المؤسستي، فإن حقوق الملكية الخاصة وخاصة الحقوق القانونية هي واحدة من أسس اقتصادات السوق (Commons, 1924; Hodgson, 2015; North, 1990)[225].

I-4حقوق الملكية، التكاليف والآثار (Externalité)

ممارسة حقوق الملكية ينتج عنها أثار سلبية أو ايجابية عن طريق الاستهلاك أو الإنتاج العشوائي والغير الفعال للموارد المتاحة، ولهذا تغير توزيع حقوق الملكية يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، إذن حقوق الملكية هي محفزة حيت تسمح بإدخال الآثار الخارجية السلبية في الحسبان وكذلك التكاليف والأرباح[226] يفسرDemsetz1967 ظهور حقوق الملكية الخاصة كنتيجة مابين الأرباح المنتظرة عن طريق وضع أو تأسيس هذه الحقوق وتكلفة استبعاد الآخرين من استخدام هذه الموارد، وهذا ناتج عن دافع الأنانية للعون الاقتصادي «L'homo economicus » بمعنى أن الفرد الذي يعيش في ظل نظام الملكية المشتركة لا يأخذ بالحسبان الآثار الخارجية السلبية من جراء استعماله لهذه الحقوق، لكن المالك الخاص هو مجبر عن طريق نظام تدخيل تكاليف استغلال هذه الموارد[227] و هو من بين الأهداف الأساسية لحقوق الملكية.

[225] Cai, M., Murtazashvili, I., & Murtazashvili, J. (n.d.). The politics of land property rights. Journal of Institutional Economics, March2019, P 1.

[226] Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.

[227] Demsetz 1967 a écrit « La concentration des bénéfices et des couts sur les propriétaires créés des incitations pour utiliser les ressources de façon plus efficace, tant que le propriétaire ne peut exclure les autres de leurs droits privés a la terre, il n'a aucune incitation directe (en l'absence de négociation) a user sa terre d'une façon qui prenne en compte les effets de ce qu'il produit sur les droits d'autrui a la terre. »

I-4-I الآثار (Externalité)

في هذه النقطة سنتطرق الى معرفة كيف تؤثر هذه الاثار على الرفاه الاقتصادي، مع أن كل التحاليل تبين أن الاثار تؤدي الى التخصيص الغير الفعال للموارد عن طريق الأسواق.

ويمكن تعريف الاثار (Externalités):" الأثر غير المتعمد لأعمال الفرد على رفاهية طرف ثالث عند التبادل"[228].

إذن عند تنفيذ حقوق الملكية تظهر هناك بعض الآثار (Externalités)سواء كانت تكاليف أو أرباح، والآثار هي ظاهرة لإخفاق السوق وهي وجود فرق بين المنفعة الفردية والمنفعة الجماعية وتدخيل هذه الآثار إلى الأعوان الاقتصاديين لتحمل تكاليفهم، ولكن المشكل المطروح هو من يتحمل هذه التكاليف؟ حسب رأي Ulen&Cooter[229] الحل يكمن في تغيير تخصيص حقوق الملكية من اجل تدخيل الآثار (Internaliser l'externalité) ، مثلا في حالة التلوث يجب البحث عن شراء حق التلوث(إحداث سوق التلوث) من اجل التفاوض وتبادل هذا الحق الشكل **2-1** يظهر منحنى الطلب والعرض لسوق الالمنيوم.

[228] Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013,p.254.

[229] Cooter & Ulen, La théorie économique des droits de propriété, chapitre 4, p.71.

الشكل رقم 2-1: سوق الألمنيوم[230]

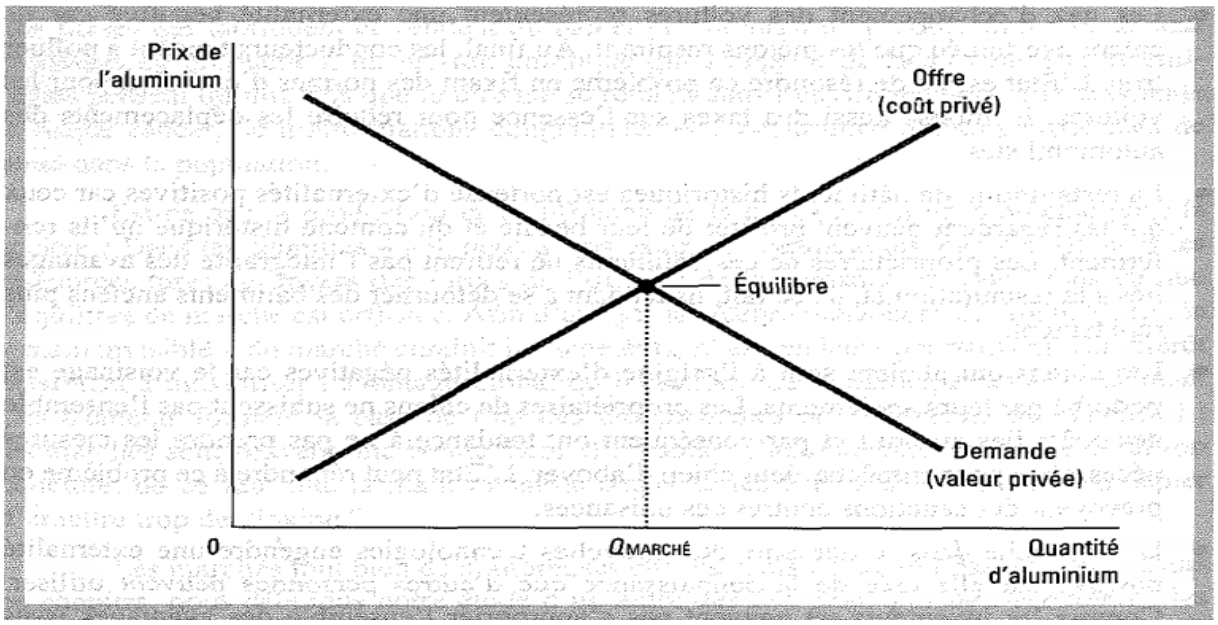

Source: Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013,p.256.

منحنى الطلب يعبر عن القيمة الممنوحة من طرف المشترين ومنحنى العرض يظهر تكاليف المنتجين.Qmarché هي كمية التوازن ما بين الطلب والعرض عند سعر توافقي, في غياب الاثار سوق الالمنيوم هو سوق فعال.

نلاحظ أن عدم تدخل الدولة الأسعار تتعدل عن طريق تفاعل الطلب والعرض لسوق الالمنيوم. حيث أن الكمية المنتجة والمستهلكة عند التوازن هي فعالة لأنها تعظم مجموع فائض المستهلك والمنتج. السوق يخصص الموارد بصفة تسمح بتعظيم الفرق ما بين القيمة الكلية الممنوحة من طرف المشترين والتكلفة الكلية للمنتج.

[230] Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De Boeck supérieur, 2013, p.256.

I-I-4-I الآثار السلبية (Externalité négatives)

لنفترض أن مصنع الألمنيوم أصبح مصدر للتلوث. أي بمعنى كل وحدة منتجة من الالمنيوم، يصدر عنها كميات من التلوث المنبعثة في الهواء مما قد ينتج عن ذلك مخاطر صحية وخاصة بالنسبة للأفراد الذين يقطنون بجانب هذا المصنع من خلال عملية التنفس، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي: كيف تؤثر هذه الاثار على فعالية السوق؟

على هذا الأساس تكلفة انتاج الالمنيوم بالنسبة للمجتمع هي أكبر من تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتج. أي بمعنى عند كل وحدة منتجة، التكلفة الاجتماعية تتضمن التكلفة الخاصة لمنتجي الالمنيوم والتكلفة المتحملة من جانب أطراف أخرى المتأثرة بالتلوث. الشكل **2-2** يبين التكلفة الاجتماعية لانتاج الالمنيوم.

الشكل رقم 2-2: التلوث و الأمثلية الاجتماعية[231]

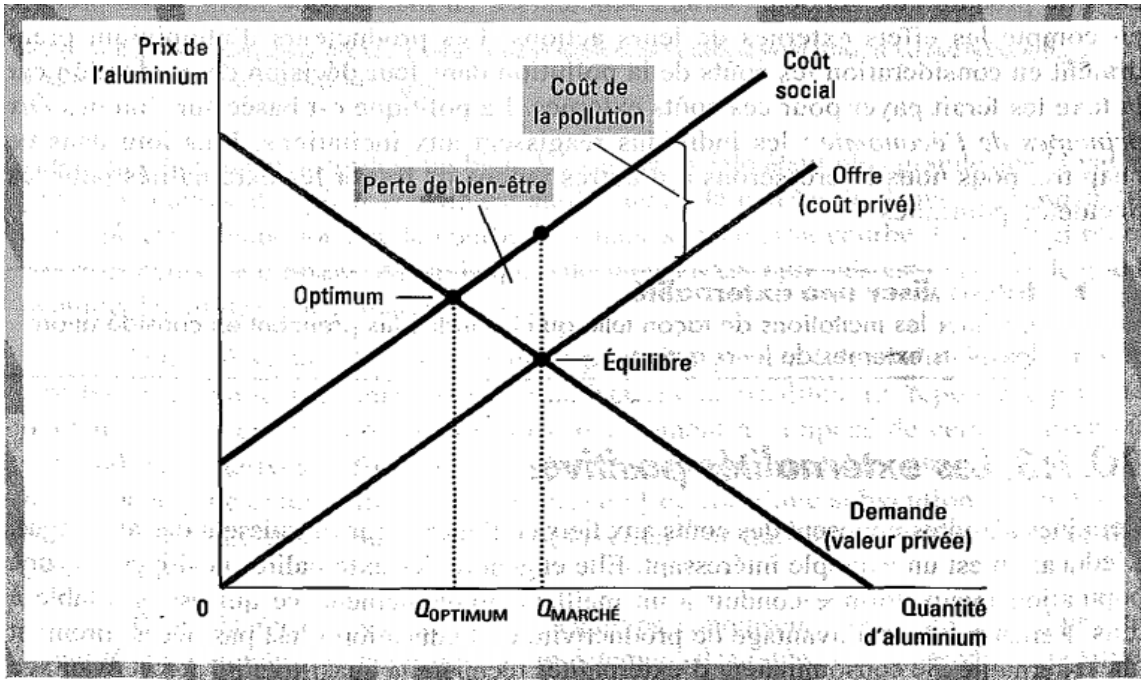

Source: Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013,p.257.

[231] Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De Boeck supérieur, 2013, p.257.

نلاحظ ان التلوث والذي هو من بين الاثار السلبية، التكلفة الاجتماعية لسلعة الالمنيوم تفوق تكلفتها الخاصة. الكمية المثالية $Q_{optimum}$ هي اقل من كمية التوازن $Q_{marché}$ يرجع سبب هذا الفرق في أن توازن السوق يأخذ في الحسبان إلا تكلفة الإنتاج الخاصة، منحنى التكلفة الاجتماعية هو فوق منحنى التكلفة الخاصة، لأنه يأخذ في الحسبان التكلفة الخارجية المفروضة على المجتمع من طرف منتجي الالمنيوم. الفرق ما بين المنحنيين يقيس تكلفة التلوث المنبعثة.

يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي كمية الالمنيوم الواجب انتاجها؟ لمعالجة هذا الاختلال يجب على الدولة اختيار مستوى الالمنيوم عند نقطة تقاطع منحنى الطلب ومنحنى التكلفة الاجتماعية، لان هذه النقطة تحدد المبلغ المثالي للألمنيوم من وجهة نظر المجتمع ككل.

كيف يتم الوصول الى الحالة المثلى؟ من بين الحلول هو فرض ضريبة على منتجي الالمنيوم، حيث هذه الضريبة تؤدي بتغيير منحنى العرض الى الأعلى حتى يصل الى منحنى التكلفة الاجتماعية وبالتالي الوصول الى تحقيق الأمثلية الاجتماعية لسوق الالمنيوم.

I-4-I-2 الآثار الإيجابية (Externalité positives)

التربية هو أحسن مثال عن الاثار الإيجابية، لان مجتمع معين متعلم يفيد الجميع. الشكل 2-3 يبين الامتياز الذي يقدمه سوق التربية. حيث أن منحنى الطلب لا يعكس في الحقيقة الامتياز الذي يقدمه هذا السوق. القيمة الاجتماعية هي أكبر من القيمة الخاصة.

الشكل 2-3: التربية والأمثلية الاجتماعية

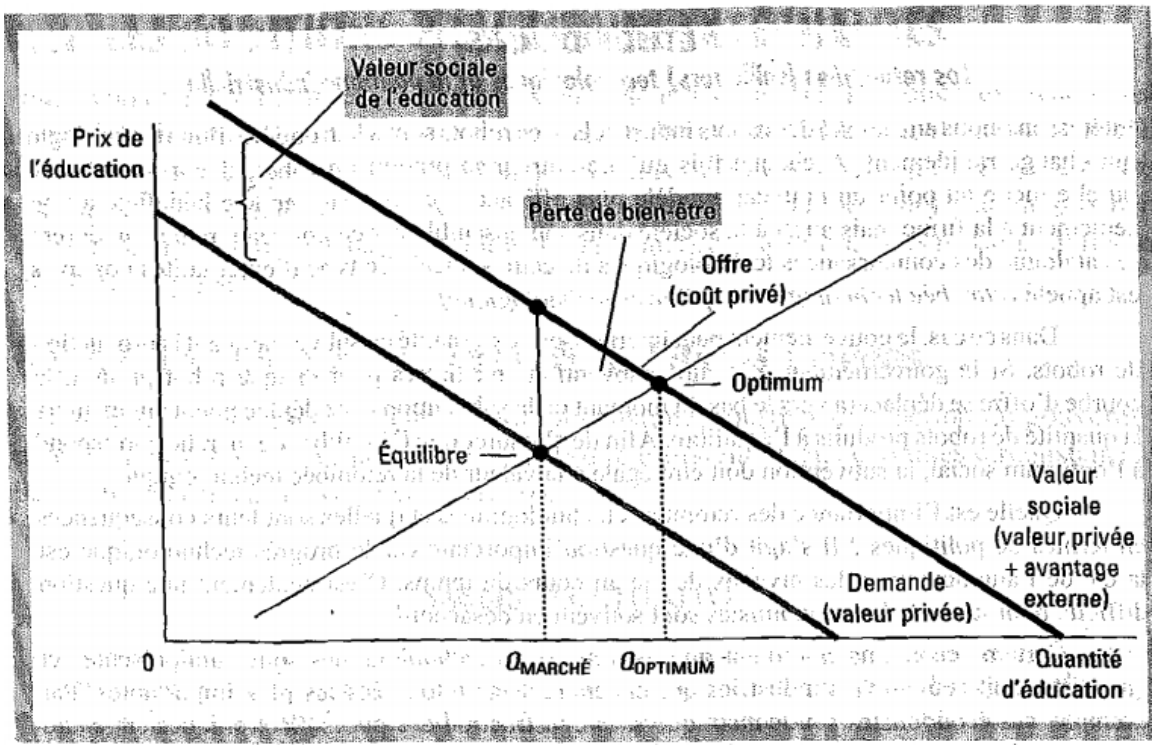

Source : Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013,p.259.

يوضح الشكل رقم 2-3 أن الكمية المثلى $Q_{optimum}$ هي أكبر من كمية التوازن $Q_{marché}$. و أن منحنى الطلب لا يعكس القيمة الحقيقية للسلعة، القيمة الاجتماعية هي أكبر من القيمة الخاصة، حيث أن منحنى القيمة الاجتماعية هو فوق منحنى القيمة الخاصة.

I-2-4 نظرية R.Coase ومختلف تفسيراتها

من خلال النقاش الدائر حول التلوث يؤدي بنا إلى فهم فكرة R.Coase، إذا نظرنا إلى Pigou الذي يقول بمبدأ فرض وتغريم الملوثين(تحمل التكلفة الكلية الاجتماعية لنشاطهم) والشكل رقم 2-4 يوضح آثار ضريبة التلوث لـ Pigou ورخصة حقوق التلوث، لكن من خلال أعمال R.Coase[232] نجد تعليق على فكرة Pigou لأنه يجب

[232] Coase R., « The Problem of Social Cost », Journal of Law and Economics, University of Chicago Press, vol. 3, Oct. 1960, pp. 1-44.

الأخذ في الحسبان مستقبل(Récepteur) هذه الآثار وليس فقط الضغط على الباعث(Emetteur) إذن أقل تكلفة بالنسبة للمستقبل على سبيل المثال تغيير السكن إلى موقع أخر أفضل من تغيير مطار، مثال أخر نهر ملوث من طرف مصنع عدة أسئلة تطرح: هل يجب على المصنع إيقاف نشاطاته أو يستثمر في إجراء تقني اقل تلوث؟ أو السكان بجانب النهر يمولون المصنع الملوث لإيقاف نشاطه أو يستثمر في إجراء تقني أقل تلوث؟ إذن هنا نتحدث عن الثنائية العائد من جراء الرفاه الاجتماعي للملوثين وتكاليف لا تلوث.

الشكل 2-4: المقارنة ما بين ضريبة التلوث ورخص حقوق التلوث

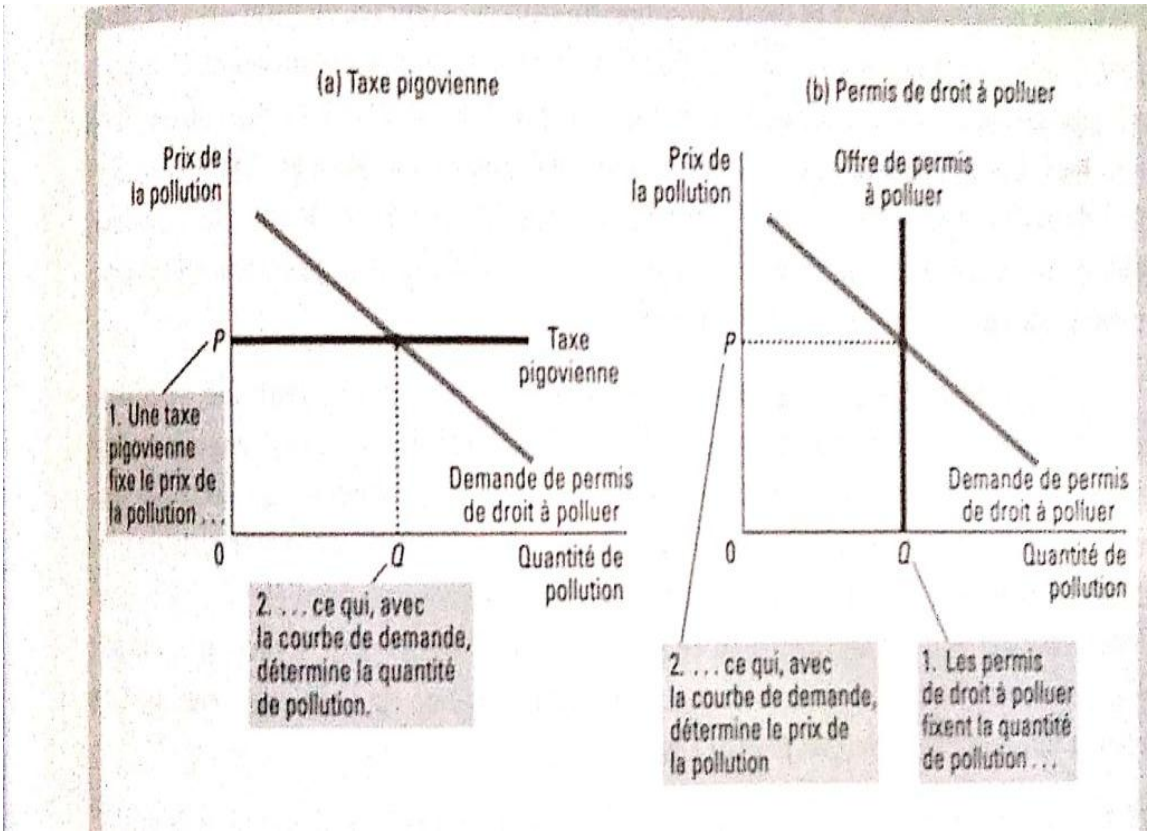

Source : Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013, p.271.

يوضح الشكل رقم 2-4 منحنى الطلب على حق التلوث، حيث كلما كانت تكلفة التلوث أقل مما يؤدي بالمؤسسة إلى اختيار التلوث، المنحنى (a) الدولة تفرض ضريبة Pigou من أجل تحديد سعر التلوث، إذن منحنى العرض لحق التلوث هي مرنة بالنسبة لجميع المؤسسات (الحرية التامة للتلوث مقابل دفع الضريبة)، ومنحنى الطلب يحدد كمية التلوث، أما المنحنى (b) الدولة تحدد كمية التلوث من خلال استصدار رخص حق التلوث، منحنى العرض هو غير مرن (كمية التلوث محددة بعدد رخص حق التلوث) ووضعية منحنى الطلب يحدد سعر التلوث، وبالتالي لأي منحنى طلب التلوث، الدولة يمكن لها أن تصل لأي نقطة في منحنى الطلب سواء عن طريق ضريبة Pigou أو عن طريق تحديد الكمية من خلال إصدار الرخص الخاصة بحق التلوث.

I-4-3نظرة G.J.Stigler1966

بالنسبة إليه المشكل المطروح من خلال الآثار هو أن الوضع الطبيعي للسوق لا يحفز الأعوان أن يدخلوا في حساباتهم الاقتصادية هذه الآثار، الهدف من أعمال R.Coase 1960 هو إظهار أو برهنة على وجود بدائل للقواعد القانونية والضرائب، وهذه الحلول أتى بها A.C.Pigou ما بين الحربين سنة 1920 لتصحيح هذه الآثار تحت مجموعة من الشروط إذن تدخل الدولة يسمح بتحديد حقوق الاستعمال (حق التلوث، منع التلوث) وحرية تحويل هذا الحق.بين G.J.Stigler1966 بناءا على أعمالR.Coase إذا توفرت ثلاثة شروط أساسية وهي حقوق الملكية معرفة بصفة كاملة، تكاليف المعاملات صفر وتوفر المعلومات اللازمة للأفراد بصفة تامة التفاوض مابين الأعوان يسمح لهم بالوصول إلى حالة "أمثلية-باريتو" بالمقابل إذا كان توزيع حقوق لا ينتج عنه دخل"Effet-revenu" الوضعية المثلى هي نفسها، ومهما يكن هيكل حقوق الملكية وكل صراع مصلحي حول حقوق الاستعمال يمكن حلها بطريقة فعالة عن طريق التفاوض المباشر ما بين الأعوان المعنيين وأي تدخل للدولة هو غير مجدي.

كل هذه الحلول يمكن أن تجدي نفعا، إلا أن تأسيس حقوق الملكية يسمح للاقتصاد بأن يعمل بشكل فعال، خاصة لما يكون نظام حقوق الملكية معرف بطريقة واضحة لجميع أفراد المجتمع، فهي من خصائصها الحصرية، فعلى سبيل المثال إذا أراد شخص أن يرمي بحجارة على نافذة جاره، فمن حق الجار المتضرر مطالبة الجار المتسبب في الضرر إصلاح زجاج النافذة، يعتبر هذا في حددته تعدي على حق ملكية الجار المتضرر، إذن توسع قاعدة حقوق الملكية هو بمثابة الطريق نحو تدخيل أو معالجة الأثار (Internalisations Des Externalités)،

I-5 نماذج توزيع الملكية :

يمكن أن نميز بين ثلاث طرق لتنظيم الاقتصاد من خلال أنظمة الملكية، فعلى سبيل المثال الدولة تتخذ مختلف القرارات الاقتصادية وتترجم كأوامر للذين هم ادنى على سلم السلطة وتتمثل في الملكية العامة، وفي الجانب المقابل تماما تصنع القرارات الاقتصادية في السوق، حيث يتوافق الافراد والمؤسسات على تبادل المدخلات والمخرجات بمقابل نقدي كاقتصاد السوق، والنموذج الاخر هو ما بين الاثنين أو ما يسمى بالاقتصاد المختلط، سنتفحص كل واحد من هذ النماذج على النحو التالي. وهي[233]:

I-5-1 التوزيع الكلي للملكية :

أي بمعنى الحرية التامة للأفراد في تبادل الموارد وما على الدولة إلا صياغة القواعد الأساسية وتوزيع الثروات وحل النزاعات التي تنشأ بين المتعاقدين، هذا النموذج قد يحقق التخصيص الأمثل للموارد ولكن من الناحية الاجتماعية قد يحقق إخفاقات أو اختلالات يجب معالجتها، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الديمقراطية تعتمد على آلية السوق والمنافسة في حل مسائلها الاقتصادية، ويدعى باسم اقتصاد السوق " Market

[233] بول آ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، مراجعة: د. أسامة الدباغ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، سنة 2006، ص 32-33.

economy"، حيث تقوم المؤسسات والشركات الخاصة باتخاذ القرارات الأساسية مثلا حول الإنتاج، الاستهلاك، نظام الأسعار، الأسواق، الأرباح والخسائر والحوافز...الخ، ويطلق على الحالات الأكثر تطرفا في اقتصاد السوق حيث لا يوجد أي دور اقتصادي للدولة باسم الاقتصاد الحر"Laissez-Faire"، هذا ما يطلق عليه بنموذج الملكية الخاصة.

I-5-2 الملكية العامة :

ينص هذا النموذج على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وقد تكون هذه الحالة مثالية حيث تتيح لكل فرد إمكانية توجيه استعمال الموارد، لهذا يجب تركيز قرار الاستعمال في يد الدولة باعتبارها المؤهلة في توجيه استعمال الموارد بما يتلاءم والمصلحة العامة، ولكن مع نقص المعلومات وتزايد الحاجات العامة مقارنة بالموارد المتاحة مما يصعب المهمة للدولة ومثال على ذلك النهج الذي كان متبعا في الاتحاد السوفياتي تقريبا خلال معظم سنوات القرن الماضي أو ما يعرف التجربة الاشتراكية الفاشلة ، كما أسلفنا الذكر سابقا فإن الدولة تمتلك تقريبا كل وسائل الإنتاج(الأرض ورأس المال)، حيث تمتلك وتوجه عمليات المؤسسات الإنتاجية وهي تهتم بشؤون توظيف العمال وتملي عليهم كيف يقومون بأعمالهم، وتقرر طريقة تقسيم الناتج على مختلف السلع والخدمات.

I-5-3 توزيع الملكية بين الأفراد والدولة:

حيث نكاد ألا نجد مجتمع من المجتمعات المعاصرة، يتبنى أحد النموذجين بصفة كاملة باستثناء إنجلترا القرن التاسع عشر اقتربت من تطبيق اقتصاد السوق بشكل كبير، بل بالعكس معظم الدول تمتاز ما يسمى بالاقتصاد المختلط (Mixed économies)، أي بمعنى قد نجد متغيرات من اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، قد نجد بعض الجدل في تحديد ما تملكه الدولة وما يملكه الأفراد، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل يتعدى ذلك حتى على الصعيد السياسي، حيث قد يضطر بعض الأفراد إلى التنازل عن جزء من حرية استعمال أملاكه مقابل ما يتلقاه من منافع

من طرف الدولة، حيث يمكن طرح السؤال التالي: ما هو السبب الذي جعل ملاك الأراضي يتنازلون عن أراضيهم المؤممة في إطار الثورة الزراعية في الجزائر؟ ويكمن الجواب حسب اعتقادنا في أن العقد الاجتماعي المبرم ما بين جبهة التحرير والشعب الجزائري جعل الملاك لا يريدون فسخ هذا العقد مقابل ما يتلقونه من أمن وحرية وعدالة...الخ، وعدم رغبتهم في الدخول في صراعات مع الدولة وأفراد المجتمع من خلال رفضهم للتنازل، ويمكن ذكر كذلك الولايات المتحدة حيث تصنع معظم القرارات داخل السوق، إلا أن الحكومة هي من تضع القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتقدم الخدمات التعليمية والأمنية، وتقوم كذلك بتنظيم التلوث وقطاع الأعمال، أما روسيا والاقتصادات الاشتراكية فهي تبحث عن نموذجها الخاص من الاقتصاد المختلط.

يعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج المعمول بها تقريبا في جميع اقتصادات الدول، بما أن اقتصاد السوق بني قراراته الاقتصادية في السوق وبالتالي الأسواق هي أحسن موزع للموارد، وأسوء موزع للدخل من خلال الإخفاقات التي يحققها السوق بعدم بلوغه الأداء الأمثل، فتدخل الدولة لمعالجة هذه الاختلالات هو ضروري عن إيجاد الحلول الممكنة، ومن بين الاختلالات نذكر منها ما يلي[234]:

- **التلوث أو المؤثرات الخارجية:** من أجل ضمان عمل الأسواق بكفاءة، يجب على صناع القرار فيما يخص قرارات الإنتاج والاستهلاك تحمل المسؤولية بصفة كاملة، إلا أن في بعض الأحيان يدفع افراد المجتمع ثمن تلك التبعات، فعلى سبيل المثال الأفراد الذين يعملون في مؤسسة صناعة الورق يتنفسون هواء ملوثا، في ظل تجاهل أصحاب القرار داخل المؤسسة عن التكاليف التي يدفعها العامل لقاء صحته، فهم يبحثون عن تعظيم الأرباح من خلال زيادة حجم انتاج الورق، إذن القرارات الخاصة بتحديد كمية انتاج الورق هي واقع الأمر غير مهتمة بالصعيد الاجتماعي للعمال، نذكر مثال اخر مرضى الربو يعانون من انبعاثات

[234] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

السيارات والمركبات...الخ، فإن دور الدولة يكمن في ضمان تحمل أصحاب القرارات التكلفة الكاملة جراء قرارتهم المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك.

- **السلع العامة**: هاته السلع هي متاحة لجميع أفراد المجتمع، مثل بناء السدود، الدفاع الوطني، الحدائق العامة واستكشافات الفضاء...الخ، ففي حالة السلعة العامة مثل بناء سد، يجب أن ينتفع كافة الأفراد من المنطقة المحمية من الفيضانات بكل مزاياه وليس الأفراد الذين قاموا بإنشائه فقط.
- **المعلومات غير التامة**: يكمن دور الدولة في مثل هذه الحالات توفير ونشر كافة المعلومات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، من خلال التركيز على المعلومات الموثوق بصحتها.
- **المنافسة غير التامة**: فإن تواجد الاحتكارات مثلا، من خلال سيطرة بعض المؤسسات الكبيرة على الأسواق، مما ينجر عنه ضعف المنافسة وارتفاع الأسعار وتناقص الكميات، فإن دور الدولة يكمن في تعزيز روح المنافسة التي تؤدي إلى خيارات متعددة وأسعار منخفضة، عن طريق انتهاج الدولة لسياسة مقاومة الاحتكار (Antitrust Policy)، إلا في بعض الاستثناءات كالاحتكارات الطبيعية.
- **حماية حقوق الملكية**: من بين الأدوار التي يمكن أن تلعبهم الدولة في اقتصاد السوق، نجد فرض الدولة لحقوق الملكية من خلال حماية الملكيات والممتلكات للأفراد والمؤسسات من السرقة. عن طريق وضع أنظمة قانونية خاصة لحقوق الملكية (الأمن، القضاء العادل والسجون)، وكذلك ضمان حماية الملكيات الخاصة من أجل الاحتفاظ بثمار عملهم والاستفادة من أرباحهم، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإنتاج والمعاملات.

الجدول رقم 2-4 معالجة إخفاقات السوق من طرف الدولة

فشل اليد الخفية	تدخل الدولة	أمثلة معاصرة حول السياسة الحكومية
عدم الكفاءة		
الاحتكار	تدخل في الأسواق	قوانين مكافحة الاحتكار
المؤثرات الخارجية	تدخل في الأسواق	قوانين مكافحة التلوث وانبعات الغازات
السلع العامة	تشجيع الأنشطة النافعة	الدفاع الوطني، المنارات
عدم المساواة		
عدم المساواة في الدخل والثروة لا يمكن قبولها	إعادة توزيع الدخل	ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة، برامج لدعم الدخل (مثل كوبونات الطعام)
مشاكل تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي		
الدورات الاقتصادية (تضخم عال وبطالة)	تحقيق الاستقرار من خلال استخدام سياسات اقتصادية كلية	سياسات نقدية (تغييرات في عرض النقود وأسعار الفائدة)
تباطؤ التنمية الاقتصادية	تحفيز التنمية	سياسات مالية (ضرائب وبرامج إنفاق)
		الاستثمار في التعليم
		خفض العجز في الموازنة ورفع معدلات الادخار الوطنية

المصدر: بول آ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، سنة 2006، ص61.

من خلال الجدول يتبين لنا الدور الاقتصادي الذي يمكن للدولة أن تلعبه، ويبرز أهم وظائف الدولة عن طريق تحقيق وتعزيز الكفاءة، تحقيق عدالة في توزيع الدخل، ومتابعة أهداف السياسة الكلية الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وكذلك الاستقرار الاقتصادي، حيث أن في أغلب الدول المتقدمة يوجد اقتصاد مختلط يقرر فيه السوق المخرجات والأسعار لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وتقوم الدولة بتوجيه الاقتصاد من خلال برامج فرض الضرائب والانفاق والضبط النقدي، وبالتالي فإن السوق والدولة هما ضروريان لقيام اقتصاد يعمل بشكل صحيح.

خاتمة الفصل

إن أحد أهم متطلبات النظام الاقتصادي الفعال وأحد أكثر المفاهيم التي يُساء فهمها هو نظام قوي لحقوق الملكية. على مدى عقود من الزمن، اشتكى النقاد الاجتماعيون في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم الغربي من أن حقوق "الملكية" غالبًا ما تكون لها الأسبقية على حقوق "الإنسان"، مما يؤدي إلى معاملة الناس بشكل غير متكافئ ولديهم فرص غير متكافئة. عدم المساواة موجود في أي مجتمع. لكن الصراع المزعوم بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان هو جنون. حقوق الملكية هي حقوق الإنسان.

يشكل تعريف حقوق الملكية وتخصيصها وحمايتها واحدة من أكثر مجموعات القضايا تعقيدًا وصعوبة يتعين على أي مجتمع حلها، ولكن يجب حلها بطريقة ما. بالنسبة للجزء الأكبر، لا يريد النقاد الاجتماعيون إلغاء لحقوق "الملكية". بل يريدون نقلها من الملكية الخاصة إلى الملكية الحكومية. بعض التحويلات إلى الملكية العامة تجعل الاقتصاد أكثر فعالية، أما البعض الآخر يجعلها أقل فعالية. مما يؤدي إلى الحصول على أسوأ نتيجة عندما تُلغى حقوق الملكية حقًا، إن مأساة المشترك لـ G.Hardin لخير دليل على ذلك، في عام[235] 1974، حصل عامة الناس على رسم توضيحي لـ "مأساة المشترك" في صور الأقمار الصناعية للأرض. وأظهرت صور شمال إفريقيا رقعة داكنة غير منتظمة مساحتها تقدر حوالي 1010 كلم مربعاً في المنطقة. كشفت التحقيقات على مستوى الأرض منطقة مسيجة داخلها كان هناك الكثير من العشب. في الخارج، تم تدمير الغطاء الأرضي. كان التفسير بسيطًا. كانت المنطقة المسورة ملكية خاصة، مقسمة إلى خمسة أجزاء. في كل عام، قام الملاك بنقل حيواناتهم إلى قسم جديد. أعطت فترات التوقف لمدة أربع سنوات المراعي الوقت للتعافي من الرعي. فعل أصحاب ذلك لأن لديهم حافز لرعاية أراضيهم. لكن لا أحد يملك الأرض خارج المزرعة. كان مفتوحًا للبدو وقطعانهم. على الرغم من أنهم لا

[235] https://www.econlib.org/library/Enc/TragedyoftheCommons.html.visité le 05 juin 2020 à 15 :15.

يعرفون شيئًا عن Karl Marx، فقد اتبع الرعاة نصيحته الشهيرة لعام 1875:[236] "لكل منهم وفقًا لاحتياجاته". كانت احتياجاتهم غير منضبطة ونمت مع زيادة عدد الحيوانات. لكن العرض كان محكومًا بالطبيعة وانخفض بشكل كبير خلال الجفاف في أوائل السبعينيات. لقد تجاوزت القطعان "القدرة الاستيعابية" الطبيعية لبيئتها، وتم ضغط التربة وتآكلها، واستبدلت النباتات "الحشائش"، غير الصالحة لاستهلاك الماشية، محل النباتات الجيدة. مات العديد من الماشية، وكذلك البشر.

حق الملكية هو السلطة الحصرية لتحديد كيفية استخدام المورد، سواء كان ذلك المورد مملوكًا للحكومة أو للأفراد. يوافق المجتمع على الاستخدامات المختارة من قبل صاحب حق الملكية بالقوة التي تديرها الحكومة ومع عدم الرضى الاجتماعي. إذا كان المورد مملوكًا للحكومة، فإن الوكيل الذي يحدد استخدامه يجب أن يعمل بموجب مجموعة من القواعد التي تم تحديدها، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، من قبل الكونجرس أو من قبل الوكالات التنفيذية التي كلفها بهذا الدور.

لا تتعارض حقوق الملكية الخاصة مع حقوق الإنسان. هم من حقوق الإنسان. حقوق الملكية الخاصة هي حقوق البشر في استخدام سلع محددة وتبادلها. إن أي قيد على حقوق الملكية الخاصة يغير توازن القوى من السمات غير الشخصية نحو السمات الشخصية ونحو السلوك الذي توافق عليه السلطات السياسية. وهذا سبب أساسي لتفضيل نظام قوي لحقوق الملكية الخاصة: حقوق الملكية الخاصة تحمي الحرية الفردية.

من ناحية أخرى، الملكية هي أساس حرية التعاقد، وهي ببساطة الحرية في العمل، حرية التبادل، إن الحرية هي أكثر من مجرد حق التملك أو الحق في إجراء المعاملات والتبادل والشراء والبيع. ولكن بمجرد أن يفقد الأفراد حق امتلاكهم، فإنهم يفقدون القدرة على التحكم في حياتهم. حقوق الملكية واقتصاديات السوق هي جسر حيوي

[236] Karl Marx write: “To each according to his needs.”

للحرية السياسية. تمنح الملكية الخاصة الناس مكانًا للوقوف إذا كان عليهم مقاومة الحكومة. تسمح اقتصاديات السوق والملكية الخاصة للمواطنين ببناء مقاومة لضغوط الحكومة.

بهذه الطريقة تعزز حقوق الملكية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. بما أن حقوق الملكية تولد الابتكار والإنتاجية، فهي الآلية الأكثر فعالية لضمان الحقوق والحريات المدنية. فإن حقوق الملكية هي أكثر من مجرد ملكية الأشياء. تسمح الحرية للأفراد والمجتمعات بالتعبير عن قيمهم ومعتقداتهم في العالم، وخلق الازدهار وخلق دائرة فاضلة للحياة البشرية في المجتمع.

الفصل الثالث

الإطار النظري للعلاقة ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل

تعتمد الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي سواء القديمة أو الجديدة، على افتراضات تاريخية واسعة النطاق، مما أثار العديد من الأسئلة الأساسية. أين ومتى طورت الاقتصادات مستويات عتبة حقوق الملكية وأداء السوق التي تفترض نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة ضمنيًا (Aron، 2000)؟ ما هي الأصول المؤسساتية للتفاوت بين القطاعات التي تكمن وراء نماذج النمو الثنائية (Lewis، 1954، 1958، Fei& Ranis ، 1961)؟ ما هي الترتيبات المؤسساتية التي عززت حوافز نمو استثمار رأس المال البشري والابتكار في بعض المجتمعات وتلك التي تمنع النمو في مجتمعات أخرى، كما أكدته نماذج النمو الداخلية (Romer، 1987، 1990، Howitt&Aghion، 1992، Grossman & Helpman، 1991)؟ لماذا فضلت القواعد المؤسسية العمل الجماعي لمقاومة الابتكارات التكنولوجية في بعض المجتمعات وليس في مجتمعات أخرى (Parente and Prescott، 2000، 2005)؟ ما هي الترتيبات المؤسساتية التي تؤثر على السلوك الديموغرافي والمفاضلة بين جودة وكمية الأطفال في نظرية النمو الموحد (Galor، 2005a، b)؟ كيف ولد الصراع الاجتماعي السياسي في القرون الماضية المؤسسات التي تعزز أو تعوق النمو الاقتصادي (Acemoglu وآخرون 2005)؟ إدراكًا لأهمية هذه الأسئلة، فقد ملأت أدبيات النمو هذه الفراغات بشكل متزايد وقدمت أدلة واضحة حول التاريخ الاقتصادي والمؤسسات. ومع ذلك، لا يزال البحث في التاريخ الاقتصادي بالكاد يؤثر على المصادر المؤسساتية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

حيث لا يوجد مقال واحد يمكن أن يناقش جميع آثار التاريخ الاقتصادي فيما يتعلق بآثار المؤسسات على النمو، وهذا لا يسعى إلى القيام بذلك أيضًا، نجد أحد الآراء الشائعة في أدبيات النمو أن التاريخ يُظهر أن المؤسسات ذات الملكية الخاصة يمكن أن تحل محل المؤسسات ذات الملكية العامة من خلال تمكين الأسواق من العمل (North &Thomas ، 1970، 1971، 1973، North، 1981، Milgrom وآخرون 1990، Greif، 1989، 2006 ،

Greif وآخرون 1994). يفترض أن المجتمعات السابقة تفتقر إلى السلطات العامة القادرة والراغبة في تطبيق القواعد المؤسساتية للنشاط الاقتصادي.

تلعب حقوق الملكية دورًا مهمًا للغاية في الأدبيات النظرية حول المؤسسات والنمو الاقتصادي، وقد تم استخدام التاريخ في هذه الأدبيات بطرق عديدة. حيث تستخدم الأدلة التاريخية على نطاق واسع لدعم الرأي القائل بأن حقوق الملكية كانت من بين المؤشرات المؤسساتية المؤثرة على النمو الاقتصادي على الأقل منذ العصور الوسطى (Thomas&North ، 1973،1971،1970، North، 1991،1989،1981؛ Weingast&North، 1989، Greif وآخرون، 1994، Johnson&Acemoglu ، 2005، Acemoglu وآخرون، 2005، Acemoglu، 2009). أما على الصعيد الاخر، شككت أجزاء أخرى من الأدبيات في فكرة أن حقوق الملكية لم تلعب أي دور على الإطلاق في النمو الاقتصادي (Clark، 2007، McCloskey، 2010). على الرغم من أن التاريخ الاقتصادي قد تم تعبئته لدعم جانبي هذا النقاش، إلا أن نتائج البحوث التاريخية لم يتم التأثير فيها بشكل كامل على ظهور حقوق الملكية، والطرق المتعددة التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وأهميتها النسبية إلى مؤسسات أخرى.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم معظم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل. وعلى ضوء هذا العرض فإننا سنحاول عرض مفاهيم ومحددات النمو ثم أهم المدارس والنظريات المفسرة للنمو فالعلاقة النظرية ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي.

I- مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

I-1 مفهوم النمو الاقتصادي :

حيث يلعب النمو الاقتصادي دورا أساسيا في نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP Per Capita)، مما يسمح بالتدارك في مستويات القدرة الشرائية ما بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو.

حسب François Perroux (1969): النمو الاقتصادي هو ناتج عن الزيادة المستمرة لفترة أو لعدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما (الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية).[237]

ونجد Simon Kuznets (1973): حيث يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه الزيادة في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لفترة طويلة الأجل.[238]

أما بالنسبة لـ Paul A. Samuelson: يعتبر النمو الاقتصادي على أنه توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، أي بمعنى اخر عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج (PPF) لبلد ما نحو الخارج. حيث أكد على النمو الاقتصادي يرتبط ارتباط قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، باعتباره المحدد الرئيسي لارتفاع متوسط الدخل الفردي.[239]

---

[237] Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1 ; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357.

[238] Simon Kuznets; " Modern Economic Growth: Findings and Reflections " ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3; 1973; P. 247.

[239] Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus; " Economics " ; 19thed . (Special Indian Edition); Tata McGraw-Hill Education Private limited; New Delhi; 2010; P. 650.

وحسب Dominick Salvatore: عرف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي(GNP) أو الدخل الحقيقي لبلد ما لفترة طويلة الاجل عن طريق الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية.[240]

أما لـ Peterson: النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات.[241]

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

- زيادة اجمالي الناتج المحلي وحده غير كافي من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، بل يجب ان تكون هناك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي بمعنى اخر معدل النمو يجب ان يفوق معدل النمو السكاني، وتبعا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني

- إن الزيادة في دخل الفرد يجب ان تكون حقيقية وليست نقدية، أي بمعنى اخر لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدل التضخم

- يهدف النمو الاقتصادي الى تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويجب ان تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية لمستوى النشاط الاقتصادي، أي بمعنى اخر ليست زيادة بسبب عوامل ظرفية أو موسمية تزول بزوال مسبباتها أي بصفة مستدامة.

[240] Dominick Salvatore ; " Development Economics " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ; P.4.

[241] T. R. Jain; O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V. K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; P. 2.

I-2 مفهوم التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي فهي تشمله من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل، التوزيع العادل للثروة، القضاء على الفقر، الأمراض .... أي بمعنى اخر الوصول الى الرفاهية الاقتصادية.

لقد اختلف مفهوم التنمية بتعدد المدارس الاقتصادية وتباين الفترات الزمنية وكذلك باختلاف وجهات النظر، من بين التعاريف نذكر مايلي:

فنجد G.Meier(1995): عرف التنمية على أنها العملية التي بموجبها نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة زمنية طويلة، مع الأخذ في الحسبان عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق، وكدلك مراعاة التفاوت في الدخل.[242]

أما بالنسبة لـCharles Kindleberger يعرف التنمية على أنها الزيادة في الناتج الوطني لفترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية، فنية وتنظيمية للمؤسسات الاقتصادية، أي بمعنى اخر اجراء تغييرات في هياكل الإنتاج والتخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية.[243]

أما Amartya Sen عرف التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للأفراد والتي تعتبر من بين أهم النظريات للفكر التنموي، إضافة الى المقاربات التي تركز على حريات الانسان كنمو الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل أو التصنيع، فالحريات تعتمد على مؤشرات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة، التعليم، الحقوق السياسية والمدنية التي تعطي الفرصة للمشاركة في القضايا العامة، فالتنمية تهدف الى القضاء

[242] Gerald M. Meir ; James E. Rauch ; " Leading Issues in Economic Development " ; 6th ed. ; Oxford University Press ; New York ; 1995 ; p. 7.

[243] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 302.

على مصادر عدم الحرية كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وتدهور الخدمات العامة بواسطة أجهزة الدولة.[244]

I –3 الفرق بين النمو والتنمية :

إن النمو الاقتصادي يقتصر على البحث في الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي بمعنى اخر هو مفهوم ضيق أحادي الأبعاد، أما التنمية فهي مفهوم واسع، متعدد الأبعاد حيث تشمل الدخل والتغييرات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للبلد، حيث نجد بعض الاقتصاديين بينوا أهم الاختلافات على النحو التالي:

نجد Kindleberger و Herrick، النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج، في حين أن التنمية لا تهتم فقط بالرفع من الإنتاج بل أبعد من ذلك كالتغييرات الهيكلية، نوعية السلع والخدمات المنتجة، لنصل الى تغييرات في التنظيمات التقنية والمؤسساتية[245].

أما لـ D.Singh Bright، التنمية هي متعددة الأبعاد، فهي لا تعني فقط الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني، بل تشمل أيضا الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الحياة أفضل من صحة، تعليم وترفيه ...الخ.[246]

من بين التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، يعتبر النمو مفهوما كميا، أما التنمية فهي مفهوم كمي ونوعي في ان واحد.

---

[244] علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 7، العدد 76، الكويت، 2008، ص4.

[245] Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21.

[246] K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S. Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ; New Delhi ; 1996 ; p. 18.

من خلال الجدول يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

الجدول 3–1 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يهدف النمو الاقتصادي الى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو زيادة انتاج السلع والخدمات.	تهدف التنمية الاقتصادية الى تحقيق الرفاهية الاقتصادي للمجتمع عن طريق التغييرات الهيكلية والمؤسساتية لهذا الاقتصاد.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في ان واحد.
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر ومنتظم في المدى الطويل.	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع وعفوي في حالة التوازن.
النمو الاقتصادي يخص بدرجة أكبر الدول المتقدمة من أجل تثبيت والحفاظ على حالة التشغيل الكامل لمواردها.	التنمية الاقتصادية تتعلق بالدول السائرة في طريق النمو التي تهدف الى تحقيق التشغيل الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية الغير المستغلة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف والمفاهيم السابقة

I–4 مقاييس النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الهامة لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي"GDP" وكذلك مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل"GDP Per Capita" من بين أهم المؤشرات الملائمة لقياس الأداء الداخلي لبلد ما واستعمال المتوسط من أجل المقارنات الدولية للرفاهية الاقتصادية.

I –4–1 الناتج المحلي الإجمالي"GDP"

إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي"GDP" هو الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي لبلد ما[247]، ونجد Simon Kuznets بين أنه يمكن استعمال مؤشر نمو الدخل القومي أو الناتج الإجمالي من سلع وخدمات وبأسعار ثابتة[248].

مؤشر "GDP" هو القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف بلد ما ولسنة معينة.[249]

ويمكن تعريف هذا المؤشر من حيث إجمالي الانفاق القومي السنوي، والذي يضم إجمالي الانفاق المحلي مضاف إليه صافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري)، المعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

رغم أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي"GDP" هو الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي، إلا أنه تعترضه بعض النقائص نذكر منها:

I –4–2 الدخل القومي الكلي المتوقع :

أشار بعض الباحثين في مجال النمو الاقتصادي، بأن يقاس على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، على سبيل المثال يجب الأخذ بعين الاعتبار الموارد أو الطاقات الكامنة للبلد عند حساب الدخل.[250]

---

[247] David Edward O'Connor ;" The Basics of Economics " ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2004 ; p. 224.

[248] Taradas Bandyo Padhyay ; " On measuring economic development " ; in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.) ; Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak ; Routledge ; London and New York ; 2009 ; p.49.

[249] David Edward O'Connor; op.cit; p. 224.

[250] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 89-90.

I –4–3 معدل نصيب الفرد من الدخل أو الناتج :

يعتبر هذا المؤشر الأكثر استخدما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي لمعظم دول العالم[251]، حث يظهر لنا كمية السلع والخدمات المتاحة لكل فرد في البلد[252].

يتم حساب متوسط نصيب للفرد من الدخل عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد سكان البلد، ويمكن حسابه على أساس أسعار السنة الحالية أو أسعار سنة الأساس، وتبعا لذلك نجد:

I–4–3–1 متوسط الدخل الفردي النقدي [253]:

يتم تقديره بالصيغة التالية:

الدخل الفردي النقدي = الدخل الفردي بالأسعار الجارية/ إجمالي عدد السكان

I–4–3–2 متوسط الدخل الفردي الحقيقي[254]:

بافتراض مستوى الأسعار ثابت (P)، أي بمعنى اخر الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بأسعار سنة الأساس. فهو يقيس إلا الكميات المنتجة من السلع والخدمات، ولهذا يمكن اعتباره من أحسن المؤشرات إن لم نقل أفضلهم مقارنة مع متوسط الدخل الفردي النقدي.

---

[251] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p 10.

[252] Fidelis Ezeala- Harrison; " Economic Development: Theory and Policy Applications «; Greenwood Publishing Group, Inc.; USA; 1996; p. 8.

[253] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 26-27.

[254] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 27.

ويوجد طريقتين لحسابه إما عن طريق **معدل النمو البسيط**[255] الذي ينمو ما بين فترتين زمنيتين متتاليتين وفقا للصيغة التالية:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{(\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t - \text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t-1)}{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t-1} \times 100$$

أو عن طريق **معدل النمو المركب**[256] وفقا للصيغة التالية:

$$Y_N = Y_0\ (1 + CMc)\ \mathrm{N}$$

$$CMc = \sqrt{\mathrm{YN}/\ \mathrm{Y0}} - 1$$

$\mathbf{CM_C}$: معدل النمو المركب.

$\mathbf{N}$: فرق عدد السنوات بين أول واخر سنة.

$\mathbf{Y_0}$: متوسط الدخل لسنة الأساس.

$\mathbf{Y_N}$: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة(N).

I-5 محددات النمو الاقتصادي

لقد تباينت الآراء ووجهات النظر حول العوامل التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، فهناك من قال إن زيادة الإنتاجية تؤدي الى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، أما البعض الاخر أرجعه الى زيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص من أجل تحفيز النمو. أما **ساموبلسون** قال " خطوة الأجور الحقيقية ودخل الفرد تتماشى تقريبا مع إنتاجية اليد العاملة، فالأجور الحقيقية هي مرآة لنمو الإنتاجية وتميل على المدى الطويل الى التحرك وفق إنتاجية اليد العاملة،

[255] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 22.

[256] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ذكره، ص91-92.

حسبه على المدى الطويل تحدد المخرجات الممكنة أو القدرة على النمو توجهات مستويات المعيشة والأجور الحقيقية والمداخيل الحقيقية، وتعتمد المخرجات الممكنة في أي اقتصاد على نوعية وكمية المدخلات".[257]

I-5 -1 الموارد الطبيعية :

تعتبر الموارد الطبيعية من بين العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي لبلد معين، والتي تمتل هبات الأرض الطبيعية[258]، أي بمعنى اخر كمية ونوعية هذه الموارد والتي تشمل المعادن، مصادر الطاقة، درجة خصوبة التربة والمياه الجوفية، وإذا توافرت بشكل أكبر فإنها لا محالة ستساهم في استدامة النمو الاقتصادي بمعدلات عالية.[259]

I-5 -2 الموارد البشرية :

إن الفرد هو هدف التنمية والنمو وفي نفس الوقت هو وسيلة لهما، حيث أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم الرأسمال البشري والذي ينعكس إيجابا على الناتج الوطني ومستوى الإنتاجية، من خلال الاستغلال الأمثل لهذا المورد الحيوي[260]، فنجد Peter Drucker أكد على أن عملية التنمية تتطلب النمو السريع للمواهب البشرية والفرص المتاحة لتوظيفها.[261]

---

[257] بول ساموبلسون، ويليام.د.نوردهاوس، بمساعدة مايكل.ج.ماندل، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 679-680.

[258] مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 139.

[259] مدحت صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 54-55.

[260] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 137.

[261] Ne. Thi. Somashekar; «Development and Environmental Economics»; New Age International (P) limited, Publishers, New Delhi, 2003, p 12.

I-5 -3 رأس المال :

يمكن اعتبار تكوين رأس المال واحد من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي بحيث يعرف رأس المال "على أنه ثروة تستخدم في انتاج المزيد من الثروة"[262]، ويرتكز معدل تكوين رأس المال على عدة عناصر من بينها تحفيز وجذب واستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق مؤسسات مالية وائتمانية لتعبئتها وتحويلها الى استثمارات منتجة[263].

I-5 -4 التقدم التكنولوجي :

إضافة الى المحددات الكمية للنمو الاقتصادي، إلا أن هناك محددات نوعية لها اسهامات مهمة في النمو كالتقدم التكنولوجي، والذي هو عبارة عن اختراعات وابتكارات تؤدي الى خلق منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة.[264] يمكن القول أن التقدم التكنولوجي يلعب دورا بارزا في زيادة مستوى الكفاءة والإنتاجية، أي تحسين الإنتاج مع تقليل تكاليفه، وبالتالي الوصول الى حوت انتقال الى الخارج لمنحنى إمكانات الإنتاج[265].(Production Possibility Curve)

I-5 -5 العوامل السياسية :

إن البيئة السياسية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي لأي بلد[266]، إن الاستقرار السياسي والأمني يعتبر من بين العوامل المهمة لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تشجيع الاستثمارات الوطنية وبالأخص الأجنبية، وفي ظل وجود قوانين وأنظمة محفزة تعمل على تراكم الملكية الخاصة والتي بدورها تؤدي الى تراكم رأس المال.[267]

---

[262] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 135.

[263] T. R. Jain; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 42.

[264] طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص 183.

[265] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 142-143.

[266] T.R. Jain, O.P. Khanna; «Development Problems and Policies "; V.K. Publications; New Delhi; 2010-11; p..52

[267] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; op.cit ; p. 21.

I–5 –6 العوامل الاجتماعية :

من بين العوامل الاجتماعية نجد المواقف، السلوكيات الاجتماعية، منظومة القيم ومختلف المؤسسات الاجتماعية[268]، حيث أن التغيرات الاجتماعية هي في ترابط وثيق بالنمو الاقتصادي[269].

II– نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

سنتناول في هذا المبحث أهم النظريات ونماذج النمو الاقتصادي، حيث عرفت عدة تطورت عبر مختلف الفترات الزمنية، وباختلاف المفكرون الاقتصاديون حول تفسير ظاهرة النمو على ممر الزمان.

II–1 نظريات النمو الكلاسيكية :

مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر شهدت أوروبا الغربية ثورة صناعية، ساهمت في تنوير الاقتصاديون الكلاسيك لتلك الفترة من أجل إبراز أفكارهم وآرائهم حول النمو الاقتصادي، ومن بين الفرضيات التي اعتمد عليها التحليل الكلاسيكي الملكية الخاصة، المنافسة التامة، الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية، ومن أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية نجد Adam Smith، David Ricardo، Thomas Malthus، Karl Marx.

II–1–1 نظرية "Adam Smith" (1723–1790) :

يعتبر **Adam Smith** من بين الاقتصاديين البارزين في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي من خلال تطرقه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المنشور في سنة 1776، أي

[268] Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009–10 ; p. 201

[269] T.R. Jain; O. P. Khanna; op.cit; p. 52.

أن زيادة الإنتاجية ترتكز على التخصص وتقسيم العمل والذي يؤدي الى زيادة الثروة،[270]حيث أكد على الادخار باعتباره النقطة المحورية لعملية تراكم رأسمال عن طريق الاستثمار[271].

حيث ارتكزت نظرية **Adam Smith** على مبادئ رئيسية نذكر منها:

- تراكم رأس المال.[272] Capital Accumulation
- تقسيم العمل.[273] Division of Labour
- القانون الطبيعي وعدم تدخل الدولة «دعه يعمل دعه يمر".[274]
- الأعوان الاقتصاديين والتجارة الحرة.[275]
- التنمية الاقتصادية هي عملية تدريجية وتراكمية تؤدي الى ظهور حالة التباث.[276]

يكن القول أن الأفكار التي اتى بها حول النمو الاقتصادي، كان لها تأثير كبير على الاقتصاديين الاخرين، إلا أن العملية التراكمية للنمو لها حدود من خلال وصول الاقتصاد الى ذروة التراكم الرأسمالي عن طريق التنافس الشديد

[270] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاستراتيجي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 105.

[271]Tony Aspromourgos ; " Adam Smith on Labour and Capital " ; in Christopher J. Berry, Maria Pia Paganelli , Craig Smith (eds.) ; The Oxford Handbook of Adam Smith ; Oxford University Press ; United Kingdom ; 2013 ; p.272.

[272] Duncan K. Foley, Thomas R. Michl; «The Classical Theory of Growth and Distribution" ; in Mark Setterfield (eds.) ; Handbook of Alternative Theories of Economic Growth ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK and Northampton, MA. ; USA ; 2010 ; p. 50.

[273]مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 56.

[274] M. Shamsul Haque ; " Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study " ; State University of New York Press ; Albany ; New York ; 1999 ; p. 57.

[275]مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 57.

[276] Sascha Sardadvar; " Economic Growth in the Regions of Europe: Theory and Empirical Evidence from a Spacial Growth Model " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2011; p. 9.

على الاستثمارات، مما يؤدي الى انخفاض الأرباح، الأجور، نقص الادخار ومعدل تكوين رأس المال لنقف أمام حالة ركود.

II-1-2 نظرية "David Ricardo"(1772-1823) :

يعتبر **David Ricardo** من أبرز مفكري التيار الكلاسيكي، حيث كان له العديد من الاسهامات في مجالات الريع، الأجور، الأرباح والتجارة الخارجية وما الى ذلك من خلال كتابه المشهور: " The Principles of Political Economy and Taxation" المنشور سنة1817.

بنى أفكاره على ثلاث مقاربات أساسية [277]وهم نظرية **Malthus** للسكان، قانون تناقص الغلة ونظرية تراكم رأسمال. أما فيما يخص اراءه حول النمو الاقتصادي فقد أعطى أولوية للزراعة باعتبارها من بين أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغداء للسكان[278]، ومن خلال تحليليه لعملية النمو الاقتصادي قسم المجتمع الى ثلاث طبقات رئيسية[279]: ملاك الأراضي، العمال والطبقة الرأسمالية والتي يقع عليها عبئ قيادة النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات الأتية من الأرباح الى استثمارات منتجة بهدف الوصول الى المزيد من التكوين الرأسمالي، ومن خلال تركيزه على نظرية القيمة والتوزيع فنجد أن الدخل النقدي يتوزع كالأتي:

- الأجور تدفع للعمال.
- الريع يدفع لملاك الأراضي.
- أما الأرباح فيحصل عليها الرأسماليون لقاء إشرافهم على العملية الإنتاجية.

[277] T. R. Jain, Anil Malhotra ; " Development Economics " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; p. 106

[278] فليح حسن خلف، مرجع سابق ذكره، ص 110.

[279] مدحت محمد القر يشي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

إن العلاقة ما بين الأجور، الريع والأرباح هي علاقة عكسية، وبالتالي إن أي ارتفاع للأجور أو الريع فقد يؤثر سلبا على زيادة تكوين رأسمال.[280] وبالتالي الوصول بالاقتصاد الى حالة من الركود.

ولقد أكد **Ricardo** على أهمية التجارة الخارجية الحرة باعتبارها كوسيلة لتسريع النمو الاقتصادي[281]، ودعم فرضيته الخاصة بالتجارة الحرة بمبدأ ميزة التكلفة النسبية أي تبادل المنتجات ما بين الدول بناءا على هذه الميزة[282]

II-1-3 نظرية "Thomas Malthus" (1766-1834) :

بالرغم من تكريمه كأب للديمغرافيا، إلا أن تحليله انصب على التنمية في المدى الطويل، ويعتبر كذلك زعيم المدرسة التشاؤمية من خلال نظريته المعروفة باسم "نظرية مالتس للسكان"، والتي مفادها كالتالي: إن عدد السكان إن لم يضبط يتزايد بمتتالية هندسية حوالي كل ربع قرن (2، 4، 8، 16، 32، 64...)[283] وهذا إذا تجاوزت الأجور مستوى الكفاف[284] في حين أن إنتاج الطعام لا يتزايد إلا بمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6...).

حيث أكد **Malthus** على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية ويعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على ألية الطلب من أجل تحديد الإنتاج، في حين أكد الأخرون على العرض استنادا الى قانون Say. وحيث اعتبر أن تراكم رأسمال هو بمثابة المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي[285].

---

[280] Heinz D. Kurz ; Nery Salvadori ; " Theories of economic growth : old and new " ; in Neri Salvadori (ed.) ; The Theory of Economic Growth: A Classical Perspective ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham UK and Northampton ; MA, USA; 2003 ; p.6

[281] T. R. Jain; Anil Malhotra; op.cit; p. 111.

[282] M. Shamsul Haque; " Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study «; State University of New York Press; Albany; New York; 1999; p.58

[283] Peter N. Hess; «Economic Growth and Sustainable Development»; Routledge; London and New York; 2013; p. 66.

[284] Ararat L. Osipian ; " The Impact of Human Capital on Economic Growth : A Case Study in Post – Soviet Ukraine , 1989-2009 " ; Palgrave Macmillan ; New York ; USA ; 2009 ; p. 3.

[285] K. R. Gupta ; " Economics of Development and Planning : History, Principles, Problems and Policies " ; 4 th Ed. ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2009 ; P. 30

حيث قسم **Malthus** الاقتصاد الى قطاعين: زراعي وصناعي، حيث ركز على القطاع الصناعي باعتباره يتميز بالغلة المتزايدة نظرا لسهولة استخدام التقدم التقني فيه عكس القطاع الزراعي.[286]

ومن بين مقترحات **Malthus** للحصول على معدلات نمو اقتصادية عالية نجد[287]:

- تعظيم الإنتاج لكل من القطاعين الزراعي والصناعي.
- استعمال التقدم التقني.
- التوزيع العادل للثروة والأرض.
- التجارة الداخلية والخارجية.
- التحكم وضبط عدد السكان.
- زيادة الاستهلاك الغير المنتج من أجل تفعيل الطلب الفعال.
- الاعتماد على مبدأ الميل الأمثل للادخار.

يمكن القول في الأخير أن النظرة التشاؤمية ل **Malthus** لم تعمر طويلا على المستوى الدولي بسبب الاختراعات والابتكارات واستعمال الوسائل الحديثة من أجل تلبية حاجات السكان خاصة توفير الغذاء.

II-1-4 نظرية "Karl Marx" (1818-1883) :

إن البحث في أسباب انخفاض معدل الأرباح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فنجد**Adam Smith** قد أرجع السبب الى تزايد حدة المنافسة ما بين الرأسماليين، أما**David Ricardo** أرجعه الى تناقص العائد على الأرض وارتفاع

[286] ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001، ص 60.

[287] K.R. Gupta ; " Economics of Development and Planning " ; op.cit ; p. 33

حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ **Karl Marx** أرجع ذلك الى الأزمات الدورية والاضطرابات الاجتماعية التي تعرقل عملية استمرارية النمو[288]. حيث هو من تنبأ بانهيار الرأسمالية وبروز الاشتراكية.[289]

إن النظرة الماركسية تشير الى كيفية نمو وازدهار الرأسمالية ووصولها إلى أعلى مستوياتها ولكن في نفس الوقت سرعان ما تنهار من خلال نموها[290]، ولن يتحقق هذا النمو إلا عن طريق تعظيم الأرباح من خلال استغلال العمال الى أقصى درجة عن طريق زيادة الإنتاجية كالرفع من ساعات العمل مثلا، وبما أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فالأجور التي يتحصل عليها العامل هي أجر الكفاف[291]، وهي أقل من القيمة السوقية للسلع المنتجة وبالتالي الفرق ما بين الأجر والقيمة السوقية تعتبر بمثابة الربح أو ما أسماها**Karl Marx** فائض القيمة "**Surplus value**".

حيث بنى الناتج القومي على ثلاثة مؤشرات وهي:

الرأسمال الثابت(C)[292]: يعبر عن قيمة الآلات والمعدات...الخ.

الرأسمال المتغير(V)[293]: حيث يمثل قيمة قوة العمل المستخدمة في الإنتاج.

فائض القيمة(S)[294]: وهي القيمة التي يخلقها العمال والتي هي أكبر قيمة قوة عملهم.

وبالتالي نتحصل على الناتج القومي للاقتصاد من خلال المعادلة التالية[295]:

---

[288] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 61.

[289] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 94

[290] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit ; p. 95

[291] Jon Elster ; " An Introduction to Karl Marx " ; Cambridge University Press ; Cambridge , UK and New York ; USA ; 1986 ; p.67

[292] M. Maria John Kennedy ; " Marcoeconomic Theory " ; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2011; p. 371

[293] M. Maria John Kennedy ; op.cit ; p. 371

[294] M. Maria John Kennedy ; op.cit ; p. 371

[295] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit ; p. 95

$$GNP = C + V + S$$

إن تفسيرات **Karl Marx** حول أداء النظام الرأسمالي يعتبر من بين المحاولات القيمة لفهم الاليات التي يعتمد عليها تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن التنبؤات التي جاء بها بخصوص انهيار هذا النظام لم تتحقق وذلك راجع لعدة أسباب نبرز أهمها[296]:

- زيادة الأجور النقدية جراء اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، لأن ذلك يمكن تعويضه عن طريق الرفع من الإنتاجية مما يحافظ على نفس هامش الربح.
- استخدام التقدم التقني والتكنولوجي يقلل من مشكل تناقص العوائد الذي أهمله **Karl Marx**.

إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي اعتبر تراكم رأسمال المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الرئيسي للادخار من أجل استثمارها والحصول على مزيد من التراكم الرأسمالي، وكل هذا في ظل عدم تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد عملا بمبدأ الحرية الاقتصادية وآلية السوق والمنافسة الكاملة، وإضافة الى ذلك اعتبروا أن معدل الأرباح يميل الى التراجع بسبب حدة المنافسة، واستمرار هذا التراجع حتى يصبح معدل الربح مساويا للصفر مع توقف التراكم الرأسمالي واستقرار معدل السكان، ليصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف، مما يعني النتيجة النهائية للتنمية هي الركود والسكون نتيجة للميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع.

II-2 نظريات النمو النيوكلاسيكية:

برزت النظرية الكلاسيكية أواخر القرن التاسع عشر، خاصة مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والذي شهد ارتفاع الأجور الحقيقية ومعدل الأرباح والتقدم التكنولوجي، مع التأكيد على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث حالات الثبات والركود الاقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، وبمساهمة أبرز

[296] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 62.

اقتصادييها من **Alfred Marshal** إلى **Harrold** وصولا إلى **Solow**، حيث أشاروا إلى أهمية الابتكار والتقدم التقني مع افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وبالتالي تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

II–2 –1 نظرية"Schumpeter"للنمو الاقتصادي :

طرح الاقتصادي الألماني Joseph Alois Schumpeter نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية " سنة 1911[297]، حيث اعتبر أن الابتكار " Innovations" هو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي[298]، حيث أعطى أهمية كبيرة للعوامل الفنية والتنظيمية باعتبارها أساسية لعملية النمو، حسبه عملية النمو تحدث دفعة واحدة نتيجة لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على استثمارات جديدة تؤدي الى زيادة الدخل الوطني[299].

تميزت نظرية النمو لـ Schumpeter بتلات عناصر:

- الابتكار.
- المنظم.
- الائتمان المصرفي.

وبالتالي يتم تمويل الابتكارات الجديدة عن طريق أجهزة الائتمان المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يحفز على ظهور اختراعات جديدة وبدورها تؤدي الى الرفع من معدلات الأرباح.

[297] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 74

[298] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 104

[299] صالح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52.

إن للمنظم "Entrepreneur" أو المبتكر "Innovateur" دور مهم في دفع عملية النمو باعتباره ينطلق من حالة الثبات[300]، فالمنظم حسب Schumpeter ليس شخصية إدارية عادية وإنما هو شخص ذو مؤهلات خاصة يقدم تجربة جديدة، منتوج جديد، ابتكار جديد...الخ[301].

ومن بين العناصر الأساسية للابتكار التي جاء بها Schumpeter نذكرها كالتالي[302]:

- ظهور منتوج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- فتح أسواق جديدة.
- الحصول على مصادر جديدة للمواد الأولية.
- ظهور تنظيم جديد للصناعة.

إذن للمنظم أو المبتكر دور مهم في إحداث تغييرات هيكلية لتنظيم الإنتاج والبحث عن أفاق جديدة للنمو الاقتصادي.

[300] Joseph A. Schumpeter ; " The Theory of Economic Development " ; With a New Introduction by John E. Elliott ; 16th Printing ; Transaction Publishers ; New Brunswick ; New Jersey ; 2012 ; p. 108

[301] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 76

[302] Robbin Te Velde ; " Schumpeter's theory of economic development revisited " ; in Terrence E. Brown and Jan Ulijn (eds.) ; Innovation , Entrepreneurship and Culture : The Interaction Between Technology, Progress and Economic Growth ; Edward Elgar Publishing , Cheltenham ,UK and Northampton, MA,USA ; 2004 ; p. 107-108.

تحدث Schumpeter عن الأسباب التي تؤدي الى انهيار الرأسمالية من خلال نجاحها[303]، وظهور مذاهب ونماذج أخرى مثل بروز الاقتصاد الاشتراكي[304]، وفي اعتقاده هناك ثلاث عوامل مسؤولة عن انهيار الرأسمالية نذكرها:

- تقادم الوظيفة التنظيمية[305].
- تحطم الإطار المؤسسي للنظام الرأسمالي[306].
- تدمير سلطة الحماية السياسية[307].

تم توجيه بعض الانتقادات لنظرية Schumpeter حول النمو الاقتصادي كونها ركزت على الابتكار و التي اعتبرت التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية هي من مهام المبتكر وحده، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز، إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية أو أدوات السوق المالي من أسهم و سندات، وغيرها كما أن البلدان النامية لا تحتوي على الكثير من المنظمين الذين تعتمد عليه نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج لعوامل أخرى مثل الهياكل التنظيمية و الإدارية و العامل الماهر و الدوافع و المحفزات، ومن بين الأسباب التي حددها لانهيار الرأسمالية لم تجد أهمية كبيرة في الوقت الحاضر[308].

[303] K.R. Gupta ; " Economics of Development and Planning " ; op.cit ; p. 102

[304] Irma Adelman ; " Theories of Economic Growth and Development " ; Stanford University Press ; Stanford ; California ; 1961 ; p.107

[305] Stanley L. Brue , Randy R. Grant ; " The Evolution of Economic Thought " ; 8 th ed. ; Cengage Learning ; South-Western ; USA ; 2013; p. 513

[306] Ernst Helmstädter ; " The role of Knowledge in the Schumpeterian economy " ; in Horst Hanusch and Andreas Pyka ; Elgar Companion to Neo-Schumpeterian Economics ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK and Northampton , MA ; USA ; 2007 ; p. 300

[307] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 79

[308] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; op.cit ; p. 132

II-2 -2 النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

في الوقت الذي كان فيه النمو الاقتصادي يعرف رواجا كبيرا مصحوبا بحالات من الثبات والسكون، حتى يبدأ المنظمون في البحث عن ابتكارات جديدة التي تؤدي الى عودة المنافسة من جديد وبالتالي الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مرة أخرى حسب ما جاء بهSchumpeter ، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أظهرت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي بآراء وأفكار جديدة خاصة ما تعلق منها بحالات التوازن والاستقرار الاقتصادي.

إن الاقتصادي الشهير J.M.Keynes لم يقدم نظرية جديدة للنمو الاقتصادي وإنما عمل على البحث عن إيجاد شروط تحقيق حالة النمو المستقر[309]، حيث اهتم بدراسة مشاكل النمو للمدى القصير فهو يعتبر أكثر ملائمة بالنسبة للدول المتقدمة[310]، واهتم في تحليله على بعض المعلمات الرئيسية كالطلب الفعال، الميل الى الاستهلاك، الميل الى الادخار، المضاعف...الخ والتي تعتبر الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة والتنمية. من خلال كتابه الشهير "The General Theory of Employment, Interest and Money " الصادر سنة 1936 والذي يعتبر المرجع الرئيسي لصياغة نماذج النمو من قبل مناصريه[311].

جاءت محاولات Keynes نتيجة للكساد العظيم (1933-1929) الذي ساد تلك المرحلة، وتمثلت أفكاره لإيجاد الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد ويمكن إيجازها كما يلي[312]:

- سيادة السوق لتحقيق النمو الاقتصادي.

[309] K.R. Gupta ; " Economics of Development and Planning " ; op.cit ; p. 108

[310] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 81

[311] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; op.cit ; p. 136

[312] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; op.cit ; p. 137

- تشجيع القطاع الخاص لما له من دور في تحقيق النمو.
- تدخل الدولة من أجل مرافقة السوق والقطاع الخاص من خلال عملية الطلب الفعال مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الاستثمار والادخار من خلال الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار.
- توزيع الدخل وإعادة توزيعه بطريقة عادلة، خاصة للطبقات الفقيرة التي تتميز بارتفاع الاستهلاك والذي يؤدي الى الرفع من الطلب الفعال وبالتالي زيادة الدخل الوطني.
- تطبيق أنظمة تصاعدية للضرائب وتوفير الخدمة العمومية.

ركز Keynes في نموذجه الأصلي على نقص الطلب، وأشار الإمكانية حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وركز كذلك على أهمية الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزه على النمو[313].

II–2 –3 نموذج "Domar&Harrod":

إن نموذج Evesy.Domar&Roy.Harrod للنمو الاقتصادي انطلق من التحليل الكينزي الساكن لمعلمات النمو، باعتمادها على تجارب الدول المتقدمة في يخص شروط النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية المتمثل في أزمة البطالة من خلال محاولتهما تبرير التوازن الديناميكي على المدى الطويل عند مستوى الاستخدام الكامل، وتأكيدهما على الحفاظ مستوى توازن الدخل الحقيقي والإنتاج الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة الى أخرى مما يؤدي الى توسيع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال[314]، مما جعل نموذجهما يتقارب من حيث المحتوى والمضمون،

[313] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 73-74.

[314] مدحت محمد القر يشي، مرجع سابق ذكره، ص 74.

و يمكن الإشارة هنا بأن نموذج Domar قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال[315].

ومن بين افتراضات التي جاء بها هذا النموذج نذكر منها:

- وجود توازن الاستخدام الأولي للدخل.
- افتراض اقتصاد حر دون تدخل الدولة[316].
- نظام اقتصادي مغلق دون تجارة خارجية.
- تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ثبات نسبة مخزون رأس المال الى الناتج K/Y[317].
- ثبات المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة[318].

II-2-3-1 نموذج Harrod :

حيث طرح الأستاذ Harrod من خلال مقاله المنشور سنة 1939 " An Essay In Dynamic Theory"[319] نموذجه للنمو الذي حاول دراسة إمكانية حدوث النمو المستقر[320]، من خلال طرحه للإشكال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار، فما هو معدل نمو الدخل الممكن الذي يتساوى من أجله الادخار والاستثمار المخططين؟

[315] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Economie du développement; De Boeck Supérieur; 3e édition ; 2012. P. 141

[316] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 153

[317] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 86

[318] مدحت محمد القر يشي، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[319] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p. 84

[320] T.R. Jain ; Anil Malhotra ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 148

أو بمعنى اخر هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد؟[321]حيث استند في نموذجه على ثلاث معدلات للنمو نذكرها كالتالي[322]:

- معدل النمو الفعلي والذي يتم حسابه عن طريق معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج ويرمز له G.
- معدل النمو الضروري وهو يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل لاقتصاد معين ويرمز له G_W.
- معدل النمو الطبيعي وهو يمثل معدل نمو الرفاهية المثلى أو معدل نمو العمالة الكاملة ويرمز له G_N.

***معدل النمو الفعلي:**

إذن المعادلة الأساسية هي على الشكل التالي[323]:

$$GC = S \qquad (1-3)$$

حيث أن:

G: معدل نمو الناتج أو نسبة التغير في الدخل الى إجمالي الدخل. $\Delta Y/Y$

C: نسبة الاستثمار الى الزيادة في الدخل. $I/\Delta Y$

S: الميل المتوسط للادخار. S/Y

بتعويض هذه القيم في المعادلة (3-1) نتحصل على:

[321]مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 74.

[322]A.P. Thirlwall ; " Keynes and Economic Development " ; in Geoffrey Colin Harcourt and Peter Kriesler ; The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics: Theory and Origins ; Vol. I ; Oxford University Press ; New York ; 2013 ; p. 557

[323] Frederick Brooman , Henry D. Jacoby ; " Foundations of Macroeconomics : Its Theory and Policy " ; Transaction Publishers ; New Jersey ; 2009 ; p. 372

$$\Delta Y/Y \text{ X } I/\Delta Y = S/Y \qquad (2-3)$$

أي بمعنى $$I = S \qquad (3-3)$$

إذن لتحقيق التوازن يجب أن يكون الادخار مساوي للاستثمار.

***معدل النمو الضروري:**

إذن المعادلة الأساسية هي على الشكل التالي[324]:

$$G_W C_R = s \qquad (4-3)$$

حيث أن:

G_W: معدل النمو الضروري.

C_R: تمثل رأس المال المطلوب. $I/\Delta Y$

S: معدل الادخار.

وبالتالي تصبح المعادلة (3-4) على الشكل التالي:

$$G_W = s/ C_R \qquad (5-3)$$

من أجل تحقيق النمو المستقر يجب أن يتساوى الاستثمار الفعلي مع الاستثمار المتوقع، ومن للاستفادة من الطاقة الكاملة للاقتصاد يجب أن ينمو الدخل بمعدل. S/ C_R

***العلاقة ما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الضروري:**

في حالة التوازن يتساوى معدل النمو الضروري مع معدل النمو الفعلي أي تصبح المعادلة من الشكل التالي[325]:

$$G_W = GC \qquad (6-3)$$

[324] M.C. VAISH; "Macroeconomic Theory "; 13th ed. ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi; 2007.P.481

[325] T.R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 117

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو الضروري، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع أكبر من الاستثمار الفعلي مما يدل على أن هناك نقص في رأس المال (ظهور فجوة تضخمية).
- إذا كان معدل النمو الفعلي أصغر من معدل النمو الضروري، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع أقل من الاستثمار الفعلي مما يدل على أن هناك نقص في رأس المال (ظهور فجوة انكماشية) ميل الاقتصاد نحو الركود.

II-2-3-2 نموذج Domar:

حيث طرح الأستاذ **Domar** من خلال كتابه المنشور سنة **1946** " **Essays in the Theory of Economic Growth**" نموذجه للنمو الذي حاول دراسة الاليات الأساسية لنمو الطلب والعرض، من خلال طرحه للإشكال التالي: إذا كان الاستثمار يزيد من الطاقة الإنتاجية ويخلق الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار الذي يؤدي الى تساوي الزيادة في الدخل مع الزيادة في القدرة الإنتاجية، من أجل الحفاظ على الاستخدام الكامل؟[326]

***جانب الطلب:**

يتم تفسير جانب الطلب من خلال المضاعف الكينزي، يعني أي زيادة في الاستثمار يؤدي الى زيادة الدخل، والمعادلة هي من الشكل التالي[327]:

$$Y_d = I/s \qquad (7-3)$$

Y_d: مستوى الدخل أو مستوى الطلب الفعال.

I: صافي رأس المال

[326] Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p. 86

[327] T.R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit; p. 119

S: الميل الحدي للادخار.

تفسر هذه المعادلة الطلب على الاستثمار

***جانب العرض:**

هو كذلك دالة للاستثمار، مبني على أساس الطاقة الإنتاجية لرأس المال ومقدار رأس المال الحقيقي، والمعادلة هي من الشكل التالي:

$$Ys = \mu * K \qquad (8-3)$$

Y_s: مستوى الطاقة الإنتاجية أو مستوى العرض.

μ: إنتاجية رأس المال.

K: رأس المال الحقيقي.

وعند التوازن، يتساوى الطلب مع العرض $Yd = Ys$

$$I = \mu * K*s \qquad (9-3)$$

فنحصل عل المعادلة (3-9)، يمكن القول أن من أجل تحقيق نمو مستقر، يجب أن يكون الاستثمار مساويا لحاصل ضرب الميل الحدي للادخار، إنتاجية رأس المال ومخزون رأس المال.

*** نموذج "Domar&Harrod" المشترك:**

حيث بنوا نموذجهما على مجموعة من المتغيرات، فمعدل النمو **(g)** الذي هو عباراة عن نسبة تغير الدخل الوطني، مع افتراض ثبات معامل رأس المال الى الناتج(V)، وk هو رأس المال، (S)الادخار وهو نسبة في الدخل(s)، مع اعتبار أن الاستثمار هو التغير في رأس المال والاستثمار هو مساوي للادخار (I = S)، فنحصل على ما يلي[328]:

$$g = \Delta Y/Y \qquad (10-3)$$

$$V = K/Y = \Delta K/\Delta Y \qquad (11-3)$$

$$S = sY \qquad (12-3)$$

$$I = \Delta K \qquad (13-3)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S \qquad (14-3)$$

وبالإستنتاج نحصل على مايلي:

$$\Delta Y/Y = s/V \qquad (15-3)$$

$$g = s/V \qquad (16-3)$$

توضح العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي g يحدد بالعلاقة ما بين معدل الادخار s ومعامل رأس المال/ الناتج V، يعني أي زيادة للادخار والاستثمار يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني، ويرتبط سلبيا مع معامل رأس المال/ الناتج، فأي ارتفاع لـ V يؤدي الى تخفيض الدخل الوطني[329].

نموذج "Domar&Harrod" تعرض لعدة انتقادات نذكر منها[330]:

---

[328] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Op cit ; P. 142-143

[329] ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دارالمريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 126-127

[330] مدحت محمد القريشي، مرجع سابق ذكره، ص 76-77.

- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال، في المدى الطويل هناك إمكانية تغيرهما، الأمر الذي يؤدي الى تغيير تحقيق شروط النمو المستقر.
- إمكانية الاحلال ما بين رأس المال والعمل عكس فرضية ثبات استخدام هذان العنصران.
- احتمال تغير معدلات الفائدة ومستوى الأسعار.
- عدم تماشي هذا النموذج مع الدول النامية التي تعاني من نقص معدلات الادخار وقلة رؤوس الأموال، اللذان يعتبران شرطان أساسيان لتحقيق النمو تبعا للنموذج.

II-2-4 نموذج "Robert Solow"(1956) :

قدم الاقتصادي البارز Robert Solow نموذجا للنمو الاقتصادي للمدى الطويل من خلال مقاله المشهور " A Contribution to the Theory of Economic Growth " سنة 1956، والذي جاء بديلا لنموذج "Domar&Harrod" بسبب الإفتراضات الغير واقعية مثل ثبات نسب عوامل الإنتاج وثبات معامل رأس المال/الناتج[331]، حيث كان له إسهاما كبيرا في تطوير النظرية النيوكلاسيكية، مما أدى ذلك الى حصوله على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، ولقب بأب النمو الاقتصادي، ومن بين الأفكار الأساسية للنموذج هو البحث في ثبات توازن النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

II-2-4-1 فرضيات نموذج "Solow ":

قام نموذج "Solow" على مجموعة من الفرضيات نذكر أهمها:

- اقتصاد مغلق مع وجود آلية المنافسة لجميع الأسواق، مع انتاج منتج واحد.

[331] Robert M. Solow ; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956; p. 65

- دالة الانتاج هي دالة نوع "Cobb-Douglas" تتميز بثبات غلة الحجم، مع إمكانية الاحلال ما بين عوامل الإنتاج خاصة رأس المال K والعمل L حيث تأخذ الشكل التالي:

$$Y= F (K, L) = K^{\alpha} L^{\alpha-1} \qquad (17-3)$$

- الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال[332].
- دالة الاستهلاك هي من الشكل الكينزي.

$$C = cY \qquad (18-3)$$

- حيث أن نمو القوة العاملة هو خارجي، مع توازن سوق العمل في المدى الطويل، يتساوى الطلب مع العرض على الشكل التالي[333]:

$$L_t = L_o e^{nt} \qquad (19-3)$$

مع العلم أن: n معدل نمو السكان، L_o عدد السكان، L_t نسبة الزيادة في عدد السكان.

- فرضية التوازن في سوق السلع، مع العلم أن الإنفاق العام يتفرع الى استهلاك واستثمار، على الشكل التالي[334]: $Y_t = C_t + I_t$.
- يتشكل الاستثمار الإجمالي من مجموع الزيادة الصافية لمخزون رأس المال والاهتلاك التابع له، وهي على الشكل التالي[335]: $I(t) = K(t) + \delta K(t)\ ,\ \delta > 0$
- سريان مفعول قانون تناقص الغلة، وكذلك قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

---

[332] Robert M. Solow; op.cit ; p. 67

[333] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; Jean-Olivier Hairault (ed.) ; Analyse Macroéconomique 1 ; Editions la Découverte ; Paris ; 2000 ; p. 388

[334] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; The MIT Press ; Cambridge , Massachusetts – London , England ; 2004 ; p. 25

[335] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 389

- التكنولوجيا متغير خارجي.

II-2-4-2 تقديم نموذج "Solow ":

استبدل **Solow** دالة الإنتاج بمعدلات ثابتة لعناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) بدالة انتاج نيوكلاسيكية ذات مرونة عالية ومع إمكانية إحلال عنصري الإنتاج ومتغيرين عبر الزمن[336]، وتتوفر في هذه الدالة بعض الخصائص التالية[337]:

- حيث أن K>0 وL>0، مع الدالة F(.) هي ذات إنتاجية حدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لعنصري الإنتاج:

$$\partial F/\partial K > 0,\ \partial^2 F/\partial K^2 < 0$$

$$\partial F/\partial L > 0,\ \partial^2 F/\partial L^2 < 0$$

- الدالة F(.) تمتاز بثبات المردود السلمي:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \qquad \lambda > 0$$

- عندما تؤول الإنتاجية الحدية لعنصري الإنتاج (K, L) الى الصفر تقترب من ما لانهاية، وتقترب من الصفر عندما تؤول الإنتاجية الحدية لعنصري الإنتاج (K, L) الى ما لانهاية.

$$\lim_{K\to 0}(\partial F/\partial K) = \lim_{L\to 0}(\partial F/\partial L) = \infty$$

$$\lim_{K\to \infty}(\partial F/\partial K) = \lim_{L\to \infty}(\partial F/\partial L) = 0$$

وهذه الخاصية تعرف بخاصية شروط Inada 1963.

من خلال ذكر خصائص دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، وبما أنها لديها خاصية المردود السلمي يمكن كتابة دالة الإنتاج من الشكل التالي[338]:

---

[336] Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Op cit ; P. 149

[337] Jean-Olivier Hairault, « Analyse macroéconomique », Editions La Découverte, paris, 2000, P385-386.

[338] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 1st Ed. ; op.cit ; p. 16

$$Y = F(K, L) = L \cdot F(K/L, 1) = L \cdot f(k) \qquad (20-3)$$

كما يمكن التعبير عنها على النحو التالي[339]:

$$y = f(k) \qquad (21-3)$$

حيث أن:

k: هي رأس المال لكل عامل K/L.

y: تمثل إنتاجية كل عامل Y/L.

$f(k)$: تعرف على أنها $F(k, 1)$.

بناءا على هذه الفرضيات فإن النموذج القاعدي لـ **Solow** يتشكل من:

ونحصل على دالة الإنتاج الفردي على النحو التالي:

$$y = Y/L = k^{\alpha} \qquad (22-3)$$

والشكل رقم 3-1 يوضح دالة الإنتاج للنمو في نموذج **Solow**.

[339] Ibid., p. 16

الشكل رقم 3-1 دالة الإنتاج الفردية للنمو

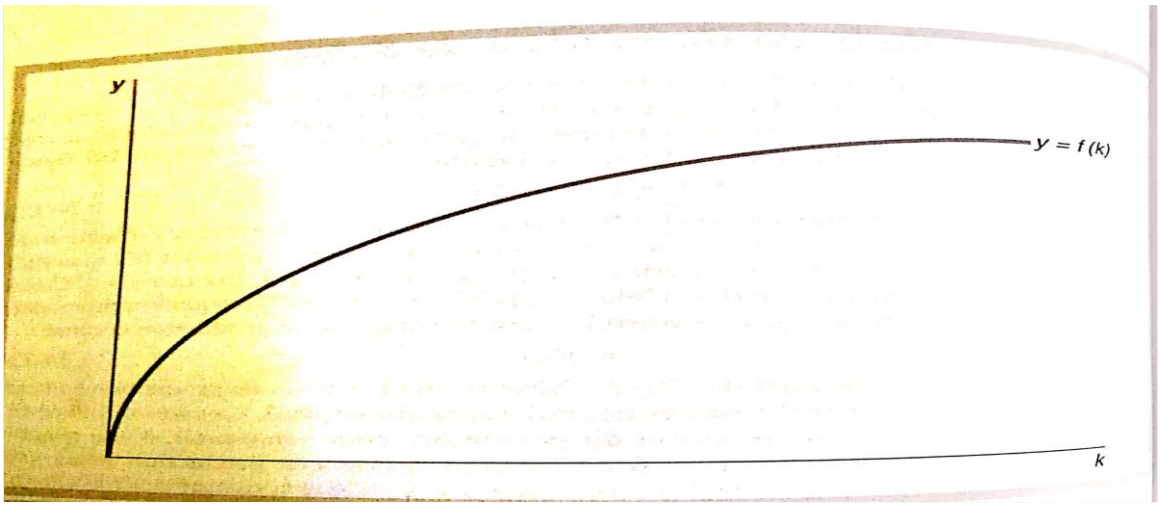

المصدر: Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Op cit; P. 152

تبين لنا دالة الإنتاج الفردية أن عوائد رأس المال متناقصة، وأن كل زيادة إضافية لـ k تؤدي إلى زيادة ضئيلة لـ y. حيث أن هذه الدالة لها دور رئيسي لعملية النمو.

- تراكم رأس المال عبر الزمن هي من الشكل التالي:

$$K^* = dK/dt = I - \delta K \qquad (23-3)$$

في ظل اقتصاد مغلق يتساوى كل من الادخار والاستثمار، وكل تغير نسبي لرأس المال هو مساوي للفرق بين الاستثمار واهتلاكه (δ).

ومن خلال هذه المعادلات يمكن استخلاص المعادلة التفاضلية أو المعادلة الديناميكية الأساسية لنموذج **Solow**، لنمو رأس المال الفردي انطلاقا من الإنتاج، الاستثمار والادخار وهي على النحو التالي[340]:

[340]Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; op.cit ; p. 30

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (n + \delta) \cdot k \quad (24-3)$$

حيث أن:

$n + \delta$: حيث يمثل معدل الاهتلاك الفعلي لمعامل رأس المال/ العمل.

وللحصول على معدل النمو يتم قسمة المعادلة (3-24) على k فنحصل على[341]:

$$\gamma k \equiv \dot{k}/k = s \cdot f(k)/k - (n + \delta) \quad (25-3)$$

فإذا افترضنا أن معدل الادخار يساوي الصفر، فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض رأس المال الفردي بسبب اهتلاك رأس المال بالقسط الثابت δ، وكذلك بسبب ارتفاع معدل السكان n. والشكل رقم 3-2 يوضح النموذج الأساسي للنمو لـ **Solow**.

الشكل رقم 3-2 النموذج الأساسي للنمو

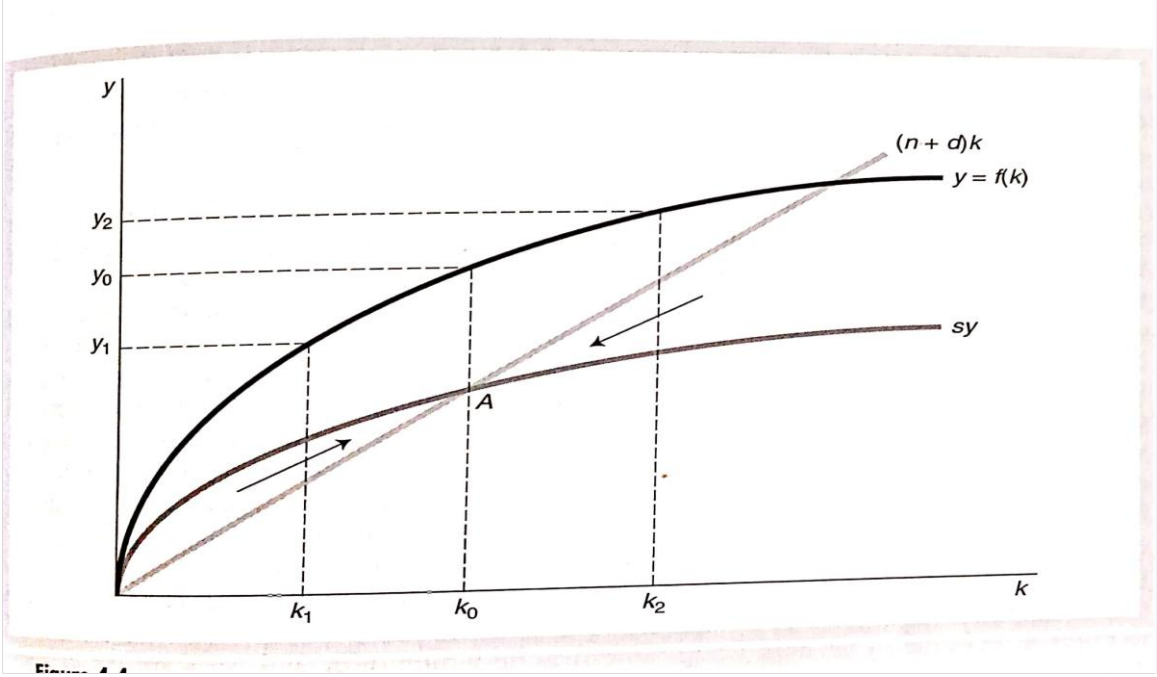

المصدر: Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Op cit ; P. 155

[341] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; op.cit ; p. 37

يوضح الشكل 3-2 كيفية عمل نموذج **Solow** من خلال رسم دالة الإنتاج والادخار والاهتلاك في رسم بياني واحد، بافتراض أن مخزون رأس المال يبدأ ب $\mathbf{k}_1$ نلاحظ أن الادخار يفوق الإهتلاك وبالتالي ارتفاع مخزون رأس المال، ومن خلال هذه الزيادة ينتج عنها نمو اقتصادي عن طريق تعميق رأس المال، وكدلك يزداد نصيب الفرد من رأس المال ويرتفع الإنتاج وتزيد معه الأجور الحقيقية، حيث يستفيد الاقتصاد من زيادة مخزون رأس المال. ومع مرور السنوات يصل الاقتصاد إلى $\mathbf{k_0}$، فيكون مستوى الإنتاج لهذا الاقتصاد عند $\mathbf{Y_0}$، فتتقاطع خطوط الادخار والاهتلاك في النقطة **A**، وبما أن الادخار والاهتلاك متساويان فيتوقف مخزون رأس المال عن الزيادة حتى يصل إلى نقطة التوازن طويلة الأجل عند هذه النقطة و**تمثل حالة الاقتصاد المستقرة**[342]، وبالتالي يتوقف النمو الاقتصادي من خلال تعميق رأس المال.

II-2-4-3 إدخال التقدم التقني في نموذج "Solow ":

افترض النموذج القاعدي للنمو متغير التقدم التقني هو ثابت عبر الزمن، وبالتالي كل المتغيرات الفردية هي ثابتة عبر الزمن في المدى الطويل، إن مشكل تناقص العوائد أثر على حفاظ النمو الفردي لفترة زمنية طويلة من خلال تراكم رأس المال الفردي. ولهدا السبب تم تعديل هذا النموذج بإدخال متغير التقدم التقني من أجل تحقيق نمو فردي في المدى الطويل باعتباره متغير خارجي (Exogène)، والتي تدعى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (productivité globale des facteurs).

إن ادخال التقدم التقني على الشكل العام لدالة الإنتاج أعطى ثلاثة تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

- حسب Harold التقدم التقني هو حيادي إذا كان يدعم العمل من خلال المعادلة التالية:

[342] Robbert J. Barro, op cit, p 22.

$Y = F[K, L \cdot A(t)]$ مع$A(t)$ مؤشر التقدم التقني

- حسب Solow التقدم التقني هو حيادي إذا كان يدعم رأس المال من خلال المعادلة التالية: مع

$Y = F\ [K \cdot B(t), L]$ مؤشر التقدم التقني$B(t)$

- حسب Hicks اعتبر أن دالة الإنتاج تتأثر بالتقدم التقني من خلال المعادلة التالية:

$Y = T(t) \cdot F\ (K, L)$ مع $T(t)$ مؤشر التقدم التقني

حيت اعتمد Solow على دالة الإنتاج التي وضعها كل من Robinson سنة 1938 وUzawa سنة 1961 من خلال تعريف التقدم التقني الذي جاء به Harold. تم التوصل الى دالة الإنتاج بإدخال متغير التقدم التكنولوجي أو التقني فأصبحت على الشكل التالي[343]:

$$\dot{k} = s \cdot F\ [k, A(t)] - (n + \delta) \cdot k \qquad (26-3)$$

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن الإنتاج الفردي يعتمد الآن على مستوى التقدم التقني، وللحصول على معدل النمو يتم قسمة المعادلة (26-3) على k فنحصل على:

$$\gamma k = s \cdot F\ [k, A(t)]\ /k - (n + \delta) \qquad (27-3)$$

تبين هذه المعادلة أن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $F\ [k, A(t)]\ /k$، تزداد مع الزمن من خلال نمو$A(t)$ بمعدل x.

[343] Robbert J. Barro, op cit, p54.

إذن مع استمرارية نمو التقدم التقني، سيؤدي ذلك الى الرفع من النمو الاقتصادي والذي بدوره يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، فيرتفع معه الادخار ويزيد مخزون رأس المال كذلك، والشكل رقم 3-3 يوضح دور التقدم التكنولوجي في تحريك خط الادخار إلى أعلى.

الشكل رقم 3-3 التقدم التكنولوجي والنمو

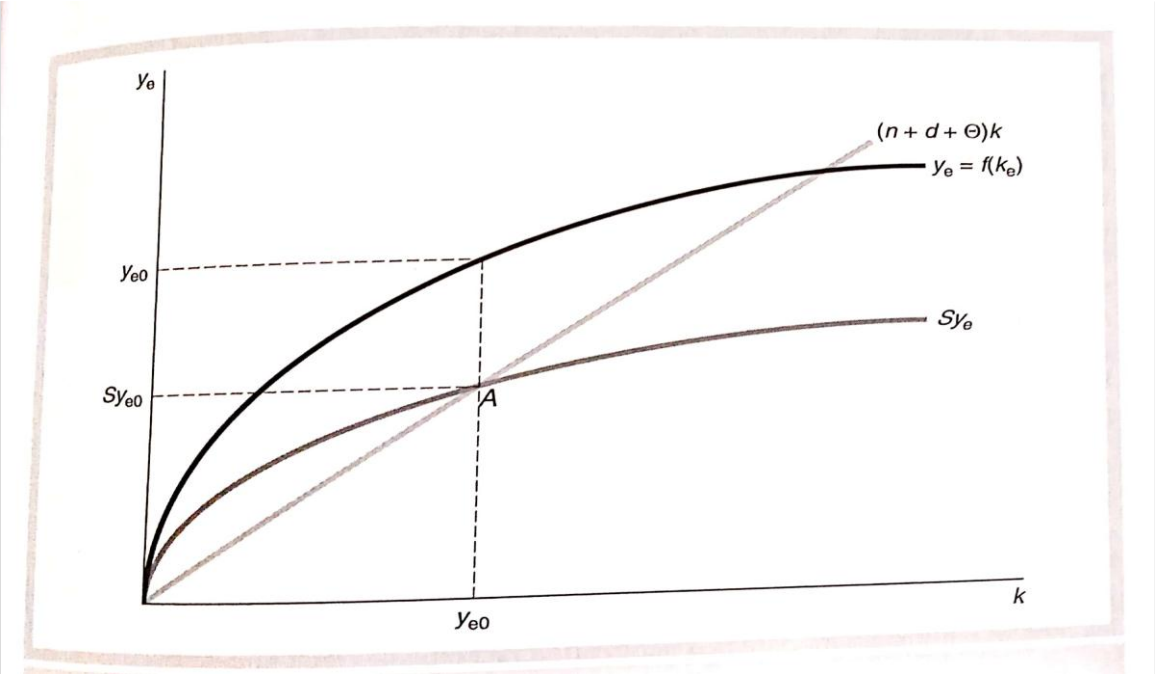

المصدر: Dwight H.Perkins , Steven Radelet et David L . Lindauer; Op cit ; P. 163

من خلال هذا الشكل يظهر لنا أهمية ودور التقدم التكنولوجي في رفع مستوى الإنتاج وتحريك دالة الادخار نحو الأعلى، باعتبار أن الادخار هو جزء ثابت من الإنتاج، وكذلك زيادة مخزون رأس المال، وهكذا فالمزيد من التقدم التكنولوجي يؤدي الى استمرارية تعميق رأس المال[344].

[344] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي" المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائغ عالمية ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص 236.

ويمكن القول أن Solow قد بحث عن أسباب التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال نموذجه للنمو، فتوصل الى أن الدولة ذات تقدم تكنولوجي مرتفع مع زيادة تراكم رأس المال ونمو سكاني ثابت، يؤدي الى تطور الدولة والعكس صحيح، وكذلك جاء بفكرة التقارب ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة في المدى الطويل إذا توافرت الشروط الأساسية.

ومع كل هذا إلا هناك انتقادات وجهت لنموذجSolow يمكن حصرها كالآتي:

- عدم واقعية فرضية الاقتصاد المغلق، المنافسة التامة وإنتاج منتج واحد.
- اعتبار أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي هو بمثابة تقليل من أهمية هذا المتغير.
- الاهتمام والتركيز الكبير على معدل الاحلال ما بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، مع إهمال التأثير الفعال للاستثمار على النمو.
- عدم تقديم تفسيرات دقيقة حول تناقص معدلات النمو في المدى الطويل، واعتمادها على تناقص عوائد الإنتاج الفردي.
- نفي فرضية التقارب ما بين الدول لعدم تحققها على أرضية الواقع، والدليل على اتساع الهوة ما بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة.

لقد أسهمت النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي في توضيح كيفيات تحقيق شروط النمو وارتفاع الناتج الداخلي الخام من تراكم رأس المال...الخ، إلا أن هذه النظرية قد أخفقت في تفسير الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي ما بين الدول رغم استعمال نفس التكنولوجيا، حيث نجحت في بعض البلدان ولم تنجح في بلدان أخرى، مما أدى إلى ظهور اقتصاديين بارزين حاولوا إيجاد نموذج اقتصادي جديد للنمو، وهو ما يطلق عليه بنماذج النمو الداخلي.

II-3 نماذج النمو الداخلي:

مع مرور الزمن خاصة مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح من الضروري ظهور نماذج نمو جديدة تعالج إخفاقات واختلالات نماذج النظرية النيوكلاسيكية، خاصة ما تعلق بأسباب انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل بسبب تناقص عوائد رأس المال، ولمعالجة هذا المشكل تم توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري، مع اعتبار أن التقدم التكنولوجي متغير داخلي لنموذج النمو، من أجل الحد من انخفاض الناتج الحدي لرأس المال.

II-3-1 نموذج "Rebelo"1991: نموذج AK:

يعتبر نموذج AK من أبسط نماذج النمو الداخلي، حيث افترض Sergio Rebelo سنة 1991 أن متغير التكنولوجيا يعبر عنها بواسطة دالة خطية ذات عامل واحد وهو مخزون رأس المال[345]، من خلال الصيغة التالية:

$$Y = AK \qquad (28-3)$$

بحيث أن:

A: متغير موجب وثابت لمستوى التكنولوجيا.

K: مخزون رأس المال (المادي والبشري).

الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A، بحيث أن $A>0$[346]، حيث تعطى دالة الإنتاج الفردي على النحو التالي[347]:

[345] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 398

[346] Katheline Schubert ; Ibid; p. 398

[347] Michael Wickens ; " Macroeconomic Theory : A Dynamic General Equilibrium Approach" ; Princeton University Press ; Princeton and Oxford ; 2008 ; p. 51

$$y=Ak \quad (29-3)$$

ومع الإبقاء على فرضيات Solow وباستعمال دالة الإنتاج الفردي، نتحصل على المعادلة الأساسية للنمو وهي كالتالي[348]:

$$\dot{k} = sAk - (n + \delta) \cdot k \quad (30-3)$$

وبالتالي معدل النمو لمخزون رأس المال الفردي هو على النحو التالي[349]:

$$\gamma k = \dot{k}/k = sA - (n + \delta) \quad (31-3)$$

وعليه فإن نموذج AK يمكن أن يكون له معدل نمو فردي موجب على المدى الطويل حتى مع غياب التغير التكنولوجي الخارجي، وبالتالي فإن جميع المتغيرات الفردية للنموذج تنمو بمعدل ثابت على النحو التالي[350]:

$$\gamma^* = sA - (n + \delta) \qquad (32-3)$$

والشكل رقم 3-4 يوضح كيفية تحقيق النمو من خلال هذا النموذج.

[348] Katheline Schubert ; Ibid; p. 398

[349] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed ; op.cit ; p. 64

[350] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; op.cit ; p. 64

الشكل رقم 3-4 نموذج AK

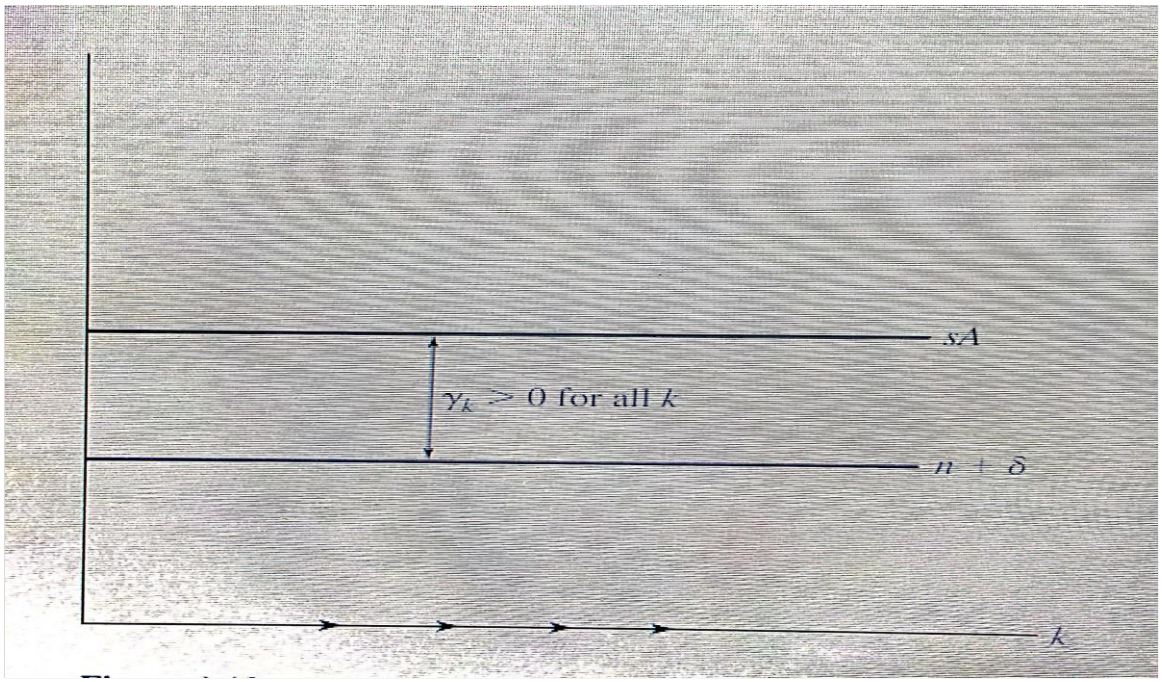

المصدر: Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; op.cit ; p. 64

يظهر الشكل رقم 3-4 الممثل بواسطة التقدم التكنولوجي، نموا فرديا موجبا طويل الأجل دون أي تقدم تكنولوجي، فعند معدل ادخار مرتفع يؤدي إلى ظهور نمو فردي طويل الاجل مرتفع، إذن أي سياسة تستهدف الرفع من معدلات الادخار سيكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي[351] .

رغم الفعالية التي آتى بها نموذج AK للنمو، إلا أنه وجهت له بعض الانتقادات بسبب استخدامه لرأس المال بمفهومه الموسع، وعدم إعطاء للعنصر الأساسي للإنتاج وهو العمل دور مهم ضمن هذا النموذج، مع افتراضه عدم تناقص مردودية رأس المال، ضف إلى ذلك رأس المال البشري لا يتراكم مباشرة[352].

[351] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; op.cit ; p. 398

[352] Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; SpringerVerlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2010 ; p. 127

II-3-2 نموذج "Lucas " (1988) :

يعتبر Robert Lucas أحد رجالات الاقتصاد البارزين، الحائز على جائزة نوبل، حيث قدم نموذج ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري سنة 1988، بالاعتماد على نموذج Hirofumi Uzawa سنة 1965، حيث يخصص القطاع الأول لإنتاج السلع، أما القطاع الثاني هو مخصص لتكوين رأس المال البشري[353].

وبالتالي دالة الإنتاج الكلي لقطاع انتاج السلع، هي من نوع Cobb-Douglas ذات مردود سلمي ثابت وهي على النحو التالي[354]:

$$Y = A \cdot K\alpha \cdot (u \cdot H)1-\alpha \qquad (33-3)$$

K: مخزون رأس المال المادي.

H: مخزون رأس المال البشري.

u: يمثل جزء من رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج.

حيث أن تراكم رأس المال المادي هو يتم تقريبا بنفس الطريقة لنموذج Solow على النحو التالي[355]:

$$K^* = I - \delta K \qquad (34-3)$$

حيث أن تراكم رأس المال البشري من خلال عملية **التكوين** وهي على الشكل التالي[356]:

$$H^* = B \cdot (1 - u) \cdot H - \delta H \qquad (35-3)$$

[353] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 399

[354] Lars Weber ; op.cit ; p. 128

[355] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 399

[356] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; op.cit ; p. 399

B: معامل سلمي ثابت يمثل إنتاجية التكوين.

δ: معدل اهتلاك رأس المال البشري.

وباستخدام دالتي الإنتاج من نوع Cobb–Douglas بالاعتماد على نموذج Rebelo على النحو التالي[357]:

$$Y = C + K^* + \delta K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha} \qquad (36-3)$$

$$H^* + \delta H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^{\eta} \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\eta} \qquad (37-3)$$

Y: الناتج من السلع.

A, B: متغيرات التكنولوجيا، حيث أن $A>0, B>0$

α, η: تمثلان حصص رأس المال المادي لمخرجات كل قطاع، حيث أن $(0 \leq \alpha \leq 1)$

و $(0 \leq \eta \leq 1)$.

v, u: تمثلان أجزاء رأس المال المادي والبشري المستخدمة في الإنتاج، $(0 \leq u \leq 1)$

و $(0 \leq v \leq 1)$

$1-v, 1-u$: تمثلان الأجزاء المقابلة لرأس المال المادي والبشري المستخدمة في التعليم والتكوين.

من بين أهداف نماذج النمو الداخلي هو توضيح أسباب الاختلالات في معدلات النمو الاقتصادي ما بين دول العالم، وبالتالي فإن نموذج Lucas يقترب الى حد كبير من نموذج Solow، حيث أن H تلعب دور التقدم التقني، أي بمعنى أخر أن الاستثمار في التعليم والتكوين الشامل خاصة في الدول النامية سيؤدي إلى زيادة دائمة في معدلات التقدم التكنولوجي، من أجل تمكين القوى العاملة على دمج أفكارها واستخدام التكنولوجيات الجديدة في مكان عملها، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي.

[357] Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; op.cit ; p. 247

II-3-3 نموذج "Paul Romer" (1990&1986) :

إن ما يميز نماذج النمو الداخلي، استعمال المفهوم الواسع لرأس المال البشري مع ثبات عوائد عناصر الإنتاج، و Paul Romer هو اقتصادي بارز في مجال النمو الداخلي، حيث استند على الفكرة المقدمة من طرف الاقتصاديArrow Kenneth في سنوات الستينيات من القرن العشرين، مفادها أن التقدم التقني ناتج من التعلم عن طريق الممارسة by Learning doing، من خلال نموذجه المقدم سنة 1986[358]، أي أن من خلال العمل يكسب الأفراد خبرة تؤدي الى زيادة انتاجيتهم والإنتاج. أما في سنة 1990 قدم نموذج اخر للنمو اعتبر فيه أن التقدم التكنولوجي متغير داخلي وأن الابتكارات والاختراعات تساعد على تراكم رأس المال وزيادة قدرة الاقتصاد على تحصيل مزيد من الثروة.

II-3-3-1 نموذج "Paul Romer"(1986) :

اعتبر Romer في نموذجه أن الاقتصاد يتكون من M مؤسسة يرمز لها (i= 1... M)، وهي من نوع Cobb-Douglas لها نفس دالة الانتاج النيوكلاسيكية، وهي على النحو التالي:

$$Yi\,(t) = Ki\,(t)^{\,1-\beta}\,(A(t)Li\,(t))^{\,\beta}, i = 1, \ldots, \mathrm{N} \qquad (38-3)$$

حيث تعمل هذه المؤسسات في جو تنافسي والذي يسمح لها باختيار الطريقة المناسبة للإنتاج من أجل تعظيم أرباحها، وأن $A(t)$ يمثل مستوى التقدم التكنولوجي لـ العمل وهو مشترك بالنسبة لجميع المؤسسات، ويتناسب طرديا مع مستوى المخزون الكلي لرأس المال[359]

$$\mathrm{K}(t) = \sum_{i=1}^{M} Ki(\mathrm{t}) \quad (39-3)$$

[358] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; op.cit ; p. 400

[359] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 401

فإن الخبرة المكتسبة لهذا الاقتصاد في الإنتاج هي على الشكل التالي[360]:

$$A(t) = A^{1/\beta} \sum Ki\,(t) \qquad (40-3)$$

إن تجميع دوال الإنتاج الفردية يخلق إضافة مشتركة بالنسبة لجميع المؤسسات، وينبثق عنها ما يسمى بالوفورات الخارجية الموجبة، وهي تفسر على أنها مخزون مشترك من المعارف والاستثمار والابتكار...الخ، ويتم الحصول على دالة الإنتاج الاجمالية من خلال التجميع للدوال الفردية مع شرط تجانس هذه المؤسسات، وهي على النحو التالي[361]:

$$Y(t) = MYi\,(t) = MKi\,(t)^{1-\beta} AK(t)\,\beta Li\,(t)^{\beta}$$

$$= M\,(K(t)/M)^{1-\beta}\,AK(t)^{\beta}\,(L(t)/M)^{\beta} = AK(t)L(t)^{\beta} \qquad (41-3)$$

وبالتالي تم الحصول على دالة إنتاج اجتماعية خطية، بالنسبة لعامل تراكم رأس المال وتمتاز بمردود سلمي متزايد لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال)، غياب التقدم التقني والنمو السكاني فمواصفات هذه الدالة تسمح بتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل أو ما يسمى النمو المتجدد (Croissance auto-entretenue).

II-3-3-2 نموذج "Paul Romer"(1990) :

يرتكز نموذج Romer لسنة 1990، على مبدأ التنوع الأفقي للمنتجات من أجل توسيع دائرة الخيارات للمستهلك، ومن جملة فرضياته نذكر ما يلي[362]:

- اعتبر أن التقدم التقني هو من بين العوامل الرئيسية للنمو.

[360] Katheline Schubert ; Ibid ; p. 401

[361] Katheline Schubert ; Ibid ; p. 401

[362] Lars Weber ; " Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models " ; op.cit ; p. 133

- التقدم التقني هو يتحدد من داخل النموذج، أي بمعنى اخر هو من بين القرارات الفردية التي تهدف الى تعظيم الأرباح.
- الاقتصاد المغلق.
- الابتكار والاختراع يهدف إلى توسيع رأس المال.
- ثبات كل من عرض العمل ومخزون رأس المال البشري.
- تعتبر عملية البحث والتطوير R&D عملية ضرورية وحتمية.

حيث ارتكز Romer في نموذجه على ثلاث قطاعات[363]، قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع انتاج السلع النهائية.

- **قطاع البحث:**

يرتكز هذا القطاع على عاملي أساسين وهما العمل ورأس المال التكنولوجي أو مخزون العارف المتوفرة بالنسبة لجميع الباحثين، لإنتاج منتوجات جديدة من السلع الوسيطة[364]، وتكتب معادلة تراكم مخزون المعارف على النحو التالي[365]:

$$A^{*} = \rho \cdot HA \cdot A \quad (42-3)$$

مع العلم أن:

A: مخزون المعارف.

[363] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 404

[364] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; op.cit ; p. 407

[365] Paul M. Romer; " Endogenous Technological Change " ; The Journal of Political Economy ; Vol. 98 ; N°.5 ; Part 2: The Problem of Development: A Conference of the Institute for the study of Free Enterprise Systems; 1990; p. S83

HA : عدد الباحثين.

ρ : مؤشر قياس كفاءة البحث. حيث $\rho>0$

يظهر لنا من خلال هذه المعادلة أن معدل نمو رأس المال التقني هو دالة خطية لعدد الباحثين، وأن الإنتاجية الحدية للباحث $A\ \rho$ تكون مرتفعة تبعا لارتفاع وأهمية المخزون المعرفي عبر الزمن[366].

إنتاجية رأس المال البشري هي دالة متزايدة لمخزون المعرفة، يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف لتصاميم إنتاج جديدة، مما ينتج عنه تحقيق وفورات خارجية إيجابية لكل باحث[367].

- **قطاع إنتاج السلع الوسيطة:**

حيث في قطاع السلع الوسيطة نجد لكل سلعة وسيطة (i)، مؤسسة مستقلة (i) تقوم بإنتاجها، ومن بين مدخلات هذه المؤسسة شراء التراخيص من أحد المنتجين (سوق التراخيص) لقطاع البحث[368].

إن إجمالي مخزون رأس المال K(t) بافتراض أن السلع الرأسمالية لا تهتلك هي من الشكل التالي:

$$K^*(t) = Y(t) - C(t) \quad (43-3)$$

حيث أن:

$C(t)$: الاستهلاك الإجمالي في الزمن t.

[366] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 407

[367] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 407

[368] Paul M. Romer ; op.cit ; p. S81

وأما مخزون رأس المال الذي يعبر عنه بوحدات السلع الاستهلاكية والتي تدخل ضمن عملية الإنتاج، هي على النحو التالي[369]:

$$K = \eta \int_0^A xi \, \mathrm{di} \quad (44-3)$$

إذا كان xi= x ،k=nAx، إذن لإنتاج سلعة وسيطة يجب توفير n وحدة من السلع الاستهلاكية.

- **قطاع انتاج السلع النهائية:**

يعتمد النموذج في إنتاج السلع النهائية على عامل التكنولوجيا، الذي يربط ما بين ثلاثة عوامل: العمل (L)، رأس المال المادي(K) ورأس المال البشري(H)، وتكتب دالة الإنتاج للمؤسسة الفردية على النحو التالي[370]:

$$Y = \mathrm{H}_{\mathrm{Y}}^{\alpha} L^{\beta} \int_0^A \mathrm{x(i)}^{1-\alpha-\beta} \, di \quad (45-3)$$

H: ينقسم إلى جزئيين: الجزء الأول مخصص للرأس المال البشري $\mathrm{H_Y}$ مخصص لإنتاج السلع، والجزء الثاني مخصص للبحث HA، حيث أن: H =HY + HA وهو ثابت.

L: مستوى العمالة وهو ثابت.

Xi: الكمية المستعملة من السلع الرأسمالية.

A: تمثل عدد السلع الوسيطة المتاحة، يعني كل زيادة في A ينتج عنه تقدم تقني.

[369] – Philippe Darreau ; " Croissance et Politique économique " ; Editions De Boeck Université ; Bruxelles, Belgique ; 2003 ; p. 171

[370] Paul M. Romer; " Endogenous Technological Change " ; The Journal of Political Economy ; Vol. 98 ; N°.5 ; Part 2: The Problem of Development: A Conference of the Institute for the study of Free Enterprise Systems; 1990; p. S83

إذن عند عدد معين من السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية) المتاحة، فإن المردوديات السلمية لهذه الدالة ثابتة، فأي ارتفاع لـ A يؤدي إلى ارتفاع إنتاج السلع النهائية، ومع فرضية استعمال نفس الكميات من المدخلات بالنسبة للمنتجين، أي بمعنى xi= x، إذن التوازن تصبح دالة الإنتاج من الشكل التالي[371]:

$$Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} A x^{1-\alpha-\beta} \quad (46-3)$$

من بين العوامل الأساسية للنمو المستدام في المدى الطويل حسب نموذج **Romer**، الاستثمار في تكنولوجيات ومعارف جديدة عبر مؤسسات**R&D**، مثل براءات الاختراع مع وجود أنظمة خاصة لحماية حقوق الملكية من أجل تمكين هذه المؤسسات من خلق سلع جديدة ترفع من كفاءة عملية الإنتاج والتخلص من عقدة تناقص عوائد عوامل الإنتاج.

II-3-4 نموذج "Robert Barro"(1990) :

جاء **Barro** بعامل مهم من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، تقوم به الدولة من خلال تمويل تهيئة وبناء المنشآت القاعدية، والمتمثل في عامل تدفق النفقات العموميةG، من أجل تدعيم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص .[372]

حيث افترض**Barro** أن النفقات العمومية هي عبارة عن استثمار في سلعة عامة، وبالتالي تدخل ضمن دالة الإنتاج الخاصة لكل مؤسسة، المعادلة هي على النحو التالي[373]:

$$Yi = A \ K_i^{\alpha} \ L_i^{1-\alpha} \ G^{1-\alpha}, \ \alpha \in]0,1[\quad (47-3)$$

[371] Philippe Darreau ; " Croissance et Politique économique " ; op.cit ; p. 170

[372] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 402

[373] Katheline Schubert ; Ibid ; p. 402

تتشكل هذه المعادلة منYi والذي يمثل الإنتاج، Ki مخزون رأس المال الخاص، Li العمل، G مجموع نفقات الدولة، A يمثل مستوى التقدم التكنولوجي و $1-\alpha$ هو يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى G.

ويمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بشرط تكون المؤسسات متجانسة، مع ثبات العوائد بالنسبة لـ L،K على النحو التالي[374]:

$$Y = AK\alpha L\ 1-\alpha G\ 1-\alpha \qquad (48-3)$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال هي متناقصة، فإن تدعيم البنية التحتية G تحافظ على المستوى من الإنتاجية الحدية خلال عملية التراكم، حيت تمول هذه النفقات كلية عن طريق الضرائب T = G، من خلال فرض معدل نسبي للضريبة T = Ty، وكذلك العائلات تخصص جزء من دخلها للادخار S، فنحصل على معادلة تراكم مخزون رأس المال على النحو التالي[375]:

$$K^* = s\ (1-\tau)\ Y - \delta\ K \quad (49-3)$$

أما دالة الإنتاج الاجتماعية فتحدد على الشكل التالي[376] من خلال تعويض Ty بـ G في المعادلة (2-47):

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{\ 1-\alpha} \qquad (50-3)$$

تسمح المعادلتين (3-49) و (3-50) بالتوصل إلى تحديد معادلة نمو معدل مخزون رأس المال. في ظل غياب النمو السكاني وثبات كل من A،Lوt، على النحو التالي[377]:

$$\gamma K = K^*/\ K = s\ (1-\tau)\ Y\ K - \delta$$

[374] Katheline Schubert ; " La Croissance " ; Ibid ; p. 402

[375] Katheline Schubert ; op.cit ; p. 403

[376] Katheline Schubert ; Ibid ; p. 403

[377] Katheline Schubert ; Ibid ; p. 403

$$= s\,(1-\tau)\,\tau^{1-\alpha/\alpha}\,A^{1/\alpha}\,L^{1-\alpha/\alpha} - \delta \qquad (51-3)$$

وبالتالي نمو الاقتصاد يرتبط بطريقة غير نظامية مع معدل الضريبة، ويمكن إيجاد توازن أمثل للضريبة ما بين الأثار السلبية لانخفاض الدخل والأثار الإيجابية لدعم الإنتاجية الخاصة. والشكل رقم 3-5 يوضح نسبة النفقات العمومية الى الناتج من خلال تطبيق معدل الضريبة.

الشكل رقم 3-5 العلاقة بين النفقات العمومية والنمو

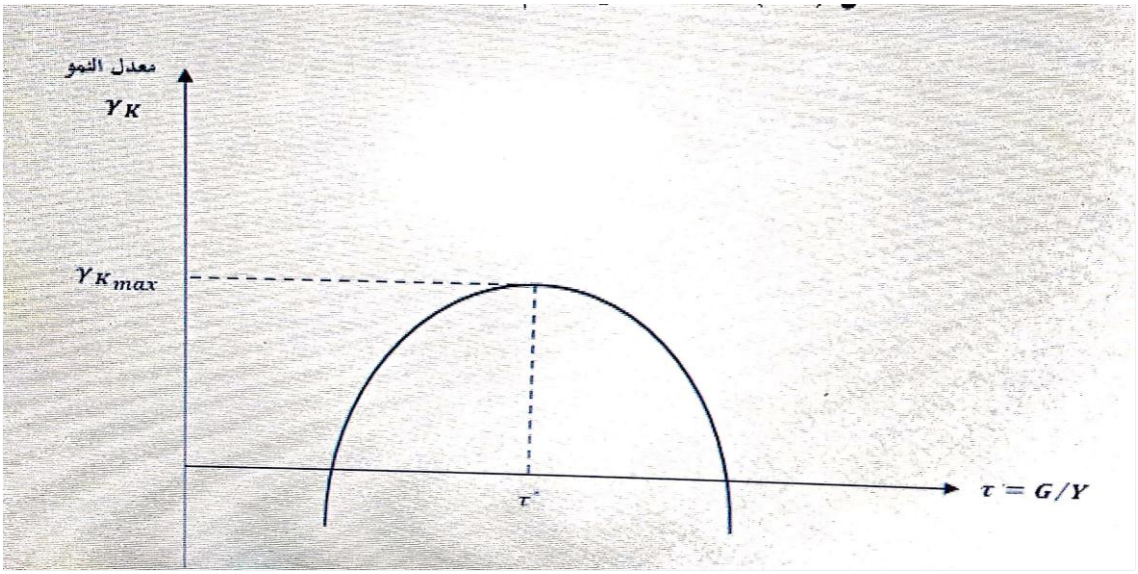

المصدر: Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 1st Ed.; op.cit ; p. 155

يوضح الشكل البياني رقم 3-5 معدل النمو من المعادلة رقم (51-3)، بدلالة نسبة النفقات العامة/الناتج (τ)، عند مستويات منخفضة لهذا المعدل(τ) يرتفع معدل النمو γK من خلال ارتفاع الناتج الحدي لرأس المال (الأثر الإيجابي (τ = G/Y))، وعند ارتفاع معدل الضريبة فيتأثر معدل النمو نحو الانخفاض تبعا لانخفاض الناتج الحدي لرأس المال (الأثر السلبي).

النفقات العمومية G أخذت حيزا واسعا في نموذج Barro، حيث أن تدخل الدولة لتمويل المشاريع الكبرى له أثر إيجابي على الإنتاج والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تحتاج الى تمويل كبير لبناء المنشآت القاعدية، إلا أن فكرة تمويل النفقات العمومية كلية عن طريق الضرائب، مما يستدعي التحفظ خاصة في ظل ارتفاع معدلات الضريبة مما يؤثر سلبا على الدخل الفردي، الاستهلاك والاستثمار فالنمو الاقتصادي.

II-3-5 نموذج "Philippe Aghion&Peter Howitt"(1992) :

يرى كل من Aghion&Howitt بأن الابتكار التكنولوجي هو من بين العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، من بين الأفكار التي جاءا بها أن الدولة التي تعاني من تراجع كبير في المجال التكنولوجي عن الحدود التكنولوجية لسائر دول العالم، فمن الأفضل لها أن تستثمر في التعليم الأساسي أولا، من أجل تمكين القوى العاملة من نقل التغيرات التكنولوجية التي تحدث في الدول المتقدمة، والاستثمار في المستويات التعليمية الأعلى[378]. وكذلك قام بتقديم نموذج للنمو بالاعتماد على فكرة Schumpeter التدمير الخلاق[379] "Créative destruction"، يعني أن الابتكارات الفردية هي مهمة بالنسبة للاقتصاد، حيت تساهم في الرفع من السلع الوسيطة الجديدة والتي بدورها يتم استخدامها من أجل انتاج السلع النهائية بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي فإن المنتجات الجديدة تؤدي الى انخفاض الطلب على المنتجات القديمة، مما يدفع بالمؤسسات إلى البحث وإبجار ابتكارات جديدة تسمح لها بمواجهة المنافسة القوية من جهة والبقاء وتحقيق معدلات أرباح عالية.

ومن بين فرضيات النموذج نذكر منها ما يلي[380]:

---

[378] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي" المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائغ عالمية ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص 226.

[379] Philippe Aghion , Peter Howitt ; " A Model of Growth Through Creative Destruction " ; Econometrica ; Vol.60; N° 2 ; 1992 ; p. 324

[380] Philippe Aghion , Peter Howitt ; op.cit ; p. 327

- الاعتماد على ثلاثة عناصر أساسية وهي: العمل، السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية وهي قابلة للتداول.
- فرضية ثبات العمالة.
- فرضية ثبات المنفعة الحدية للاستهلاك.
- الابتكارات هي عشوائية، ليس لها وقت محدد.
- وجود ثلاث أنواع من العمالة:العمالة الغير الماهرة (M) تستخدم لإنتاج السلع الاستهلاكية، العمالة الماهرة (N) تستخدم لإنتاج السلع الوسيطة أو العمل في قطاع البحث والعمالة المتخصصة (R) تستخدم في قطاع البحث.

من أجل إنتاج سلعة نهائية y، تستخدم كمية ثابتة من M، وسلعة وسيطة، فيتم كتابة معادلة الإنتاج على النحو التالي[381]:

$$y = AF(x) \quad (52-3)$$

y: الكمية المنتجة من السلعة الاستهلاكية.

x: الكمية المستخدمة من السلعة الوسيطة.

A: إنتاجية المدخلات الوسيطة.

حيث تحقق هذه المعادلة شروط Inada، $F'>0$، $F"<0$.

تعتبر النظريات الحديثة للنمو، من أهم النظريات التي تطرقت لمسببات النمو على المدى الطويل ومعاجة مشكل تناقص عوائد الإنتاج (العمل، رأس المال)، إن نماذج النمو الداخلي ركزت على عنصر التطور التكنولوجي باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية، وكذلك تطرقت هذه النماذج إلى دراسة الحوافز التي تعزز البحوث والتطوير، خلق

[381] Philippe Aghion , Peter Howitt ; op.cit ; p. 327

منتجات جديدة، وتطرقت أيضا الى تأثير السياسات المتخذة، مثل سياسة تقديم الدعم للبحث والتطويرR&D، السياسات الضريبية مثل فرض ضرائب أقل على الدخل يرفع من الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي أو يزيد من الرفاهية الاقتصادية[382]. في الأخير يمكن القول أن نماذج النمو الداخلي ركزت على التقدم التقني باعتباره متغير داخلي المنشآ في إحداث نمو اقتصادي طويل المدى من خلال الاكتشافات والابتكارات[383].

III – العلاقة **ما بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي:**

إن حماية حقوق الملكية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Catrinescu، Leon-Ledesma، & Piracha Quillin، 2009). حماية حقوق الملكية هي مهمة للدولة بحيث يتم تنفيذها من قبل مؤسساتها، حيث يذكر Knack & Keefer (1995)، أن حماية حقوق الملكية ضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية، نجد أن حقوق الملكية مهمة لجلب وتشجيع الاستثمارات مما ينعكس إيجابا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وتساعد على التخصيص الأمثل للمدخلات[384].

يقدم Demzets (1964) حججا قوية من خلال أعماله، حول سبب وجود نظام جيد للملكية الخاصة باعتباره من بين النماذج المثلى للاقتصاد. حيث يقول Demzets أن سعر السلع المتداولة يعتمد على الحقوق على هذه السلع وطريقة إنفاذ هذه الحقوق، لأنها مهمة لقياس الفوائد الخاصة للمنتجات. حيث أعطى مثال توضيحي لتأثير حقوق الملكية على المنفعة الخاصة من خلال قطاع صناعة السيارات، عندما لا توجد قوانين تحظر سرقة السيارات، فإن الطلب على السيارات سينخفض، فيلجأ الأفراد إلى استخدام سيارات الآخرين بطريقة قانونية، فليس من المفيد

[382] آ رثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، نفس المرجع سبق ذكره، 2014، ص 226.

[383] مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، 2016، ص 263.

[384] Istvan Bruggeman,Protection of Property Rights, Regime Types and Economic Growth, Spring 2017. P 6.

لهم شراء سيارات لأنفسهم، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض سعر المنتج، تأثير هذا التخفيض في السعر هو نتيجة انخفاض المنفعة الخاصة للمنتج[385].

وعلى هذا الأساس، إذا توافرت مؤسسات تحمي وتنفذ حقوق الملكية نحصل على قيمة أعلى للمنتجات (Demzets، 1964)[386]، وبالتالي يعتمد مستوى الناتج المحلي الإجمالي على قيمة جميع السلع المنتجة في الدولة. حيث يبحث Nee (1992) في البيئة المؤسساتية المتغيرة في الصين، من اقتصاد مركزي تقوده الدولة إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً. Nee[387] يناقش أيضا تأثير حقوق الملكية، حيث أصبح عدد الشركات الخاصة يرتفع بسبب الاهتمام بحقوق الملكية. وحققت هذه الشركات الخاصة نمواً سريعاً في قيمة إنتاجها، بالمقارنة مع مخرجات الشركات التي تقودها الدولة. هذا التغيير المؤسسي لحماية حقوق الملكية يؤدي إلى تحفيز ريادة الأعمال. وبالتالي ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد Besley [388](1995) على أن حماية حقوق الملكية تحفز الاستثمارات، ويمكن أن تؤثر حقوق الملكية والاستثمار في بعضها البعض، عندما يرتفع مستوى الاستثمار، ستتحسن حماية حقوق الملكية والعكس صحيح، وبالتالي يمكن أن تؤثر حماية حق الملكية بشكل إيجابي على مستوى الاستثمار. وهذا مهم لمستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي المزيد من الاستثمار إلى ارتفاع مستوى الإنتاج.

ومن بين أسباب العلاقة الإيجابية بين مستوى نظام حقوق الملكية في الدولة ومستوى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) نجد[389]:

---

[385] Istvan Bruggeman, Ibid, Spring 2017. P 6.

[386] Demsetz, H. The Exchange and Enforcement of Property Rights. The journal of law & economics, (1964), 7, 11-26.

[387] Nee, V. (1992). Organizational Dynamics of Market Transition: Hybrid Forms, Property Rights, and Mixed Economy in China. Administrative Science Quarterly, 37(1), 1-27.P 21-22.

[388] Besley, T. Property Rights and Investment Incentives: Theory and Evidence from Ghana. Journal of Political Economy, (1995). 103(5), 903-937. P 931.

[389] Istvan Bruggeman, Op cit, spring 2017. P 8.

- حماية حقوق الملكية مفيدة للمنفعة الخاصة للمنتجات، فبدون حماية حقوق الملكية سينخفض الطلب على المنتجات وهذا له تأثير سلبي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- يمكن أن يرتفع عدد الشركات الخاصة بسبب حقوق الملكية. وتؤدي هذه الزيادة من الشركات الخاصة إلى زيادة الإنتاج، مما يعني ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- السبب الثالث والأخير هو التأثير الإيجابي على مستوى الاستثمار.

III–1 إسهامات حماية حقوق الملكية في النمو الاقتصادي :

إن حماية حقوق الملكية مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث تمكن من التخصيص الأمثل للموارد وبشكل أكثر كفاءة، وتعمل على تخفيض تكاليف المعاملات أثناء عمليات التبادل، نجد[390] Dixit (1998) يميز بين اقتصاديات تكلفة المعاملات (TCE) وسياسات تكلفة المعاملات (TCP)، تكاليف الإبلاغ عن التبادل المحتمل (تكلفة المعلومات)، تكاليف النقل من البائع إلى المشتري (تكلفة النقل) وتكاليف الحماية القانونية. برنامج التعاون الفني، حيث تعتبر تكاليف تعريف وإنفاذ العقد السياسي أو تكاليف هيكل الحوكمة.

إن مفكري الاقتصاد الكلاسيكي من Smith حتى Marx ، أعطوا أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية، وحتى الاقتصاديات السائدة الآن نرى الاهتمام المتزايد بمجال أنظمة حقوق الملكية، وهذا بسبب التطورات التي طرأت على المقاربة المؤسسياتية الجديدة تجاه التنمية الاقتصادية، كما عرف North (1990) المؤسسات[391]: "المؤسسات

[390] Dixit (1998) has made a distinction between transaction cost economics (TCE) and transaction cost politics (TCP). TCE involves i.) The costs of being informed about a potential exchange (information cost), plus ii.) The costs of moving from a seller to a buyer (transport cost) and iii.) The costs of legal protection. TCP, on the other hand, are the costs of the definition and enforcement of the political contract or the costs of the structure of governance.

[391] North (1990) writes: “Institutions are the rules of the game in a society, or more formally, are the humanly devised constraints that shape human interaction. In consequence, they structure incentives in human exchange, whether political, social, or economic.”

هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو بشكل أكثر رسمية، هي القيود التي ابتكرها الإنسان لتشكيل التفاعل البشري. ونتيجة لذلك، فهي تبني الحوافز في التبادل البشري، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية "[392].

فعلى سبيل المثال في عالم يستطيع أي شخص فيه الإفلات الكامل من العقاب استخدام الأسلحة للاستيلاء على البضائع من الأشخاص الأضعف، وبالتالي سيكون هناك حافز ضئيل للادخار والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. سيؤدي ذلك إلى دفع المواهب الفردية للمشاركة في أنشطة غير مثمرة لأن إحتمال الافتراس سيكون ذا مصداقية وثابتًا، وبدون الحكومة، فإن المحتالين يفرضون قواعدهم على المنتجين. وعلى غرار ذلك نجد عدد معين من الأعمال التاريخية والنظرية تعزز فكرة بأن العالم بدون دولة سيكون عالما أكثر ازدهارًا، حيث لن تكون هناك قواعد وسيتم تقديمها جميعًا إلى السلطة التقديرية للمجموعات التي تمسك بالسلطة وتستخدم العنف لإثراء نفسها (North and Thomas، 1973، North، 1990، Cowen، 1992) [393].

وعلى هذا الأساس، يجب على الدولة وحكومتها الإلتزام بحماية الممتلكات ومعاقبة الذين ينتهكون حقوق الملكية وتوفير الدفاع وحماية الشرطة ومحاكم العدل وتوفير البنية التحتية. وتتمثل المهمة الرئيسية للدولة في الحيلولة دون المصادرة"expropriation"، واحترام المبدأ الذي يقضي بأن يكون لكل واحد حسب أعماله " each must have according to his works". ويضع الأفراد في إطار قانوني مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية وتراكم الثروة[394].

حيث أظهر العديد من الاقتصاديين بأن مؤسسات حقوق الملكية لها تأثير حاسم على النمو في المدى الطويل (Keefer&Knack، 1995، Levine&Easterly ، 2003، Johnson&Acemoglu ، 2005، Rodrik et al، 2004)، واعتبروا بأن حماية حقوق الملكية هي العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي، حيث تعامل Thomas &

[392] François Facchini, Elena Seghezza, Public spending structure, minimal state and economic growth in France (1870–2010), Economic Modelling, Volume 72, 2018, P3.

[393] François Facchini, Elena Seghezza, Ibid, 2018, P3.

[394] François Facchini, Elena Seghezza, bid, 2018, P3.

North(1973) وTornell (1997) مع قضية حماية حقوق الملكية من منظور تاريخي و وضح كيف أن نمو الإنتاجية يرجع إلى حد كبير إلى تطوير المؤسسات التي جعلت من الممكن تقليل تكاليف المعاملات.[395]

وقد جعل الباحثان Besley&Ghatak (2010)، أربع قنوات أساسية والتي من خلالها يمكن أن يكون لحماية حقوق الملكية تأثير إيجابي على إنتاجية النظام الاقتصادي وتحقيق النمو نذكرهم على النحو التالي[396]:

- القناة الأمنية "security channel"، والتي من خلالها يتم تدفق الدخل القادم من الاستثمار، إذا كان محمي بشكل كاف من أشكال المصادرة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمارات وكذلك الأرباح المتوقعة، مع الحصول على مستوى أعلى من حيث رأس المال البشري.
- قناة الكفاءة "efficiency channel"، والتي يمكن من خلالها بفضل حماية حقوق الملكية، تحويل الأصول إلى أولئك الذين يمكنهم استخدامها بشكل أكثر كفاءة.
- قناة تخفيض تكاليف الحماية "reduced protection costs "، حيث يشعر الأفراد بأن حقوق الملكية الخاصة بهم هي محمية بشكل جيد، وبالتالي لا يضطرون لتحمل تكاليف التدابير الأمنية الخاصة من أجل توفير الحماية لممتلكاتهم وأصولهم.
- قناة تسهيل المعاملات "transactions facilitation "، والتي بموجبها تمكن الأفراد من استعمال أصولهم التي يملكونها في بلدانهم كضمان للحصول على الموارد المالية من السوق المالي، وهذا في حالة ما إذا كانت هذه الممتلكات محمية بشكل كاف، كما صرح به الاقتصادي De Soto(2000)، بأن استعمال الملكية كضمان للحصول على قروض يساعد على تعزيز إنتاجية النظام الاقتصادي.

[395] François Facchini, Elena Seghezza, bid, 2018, P3.

[396] François Facchini, Elena Seghezza, bid, 2018, P3.

الشكل 3–6: رسم تخطيطي لنظرية التغيير – حقوق الملكية والنمو الاقتصادي

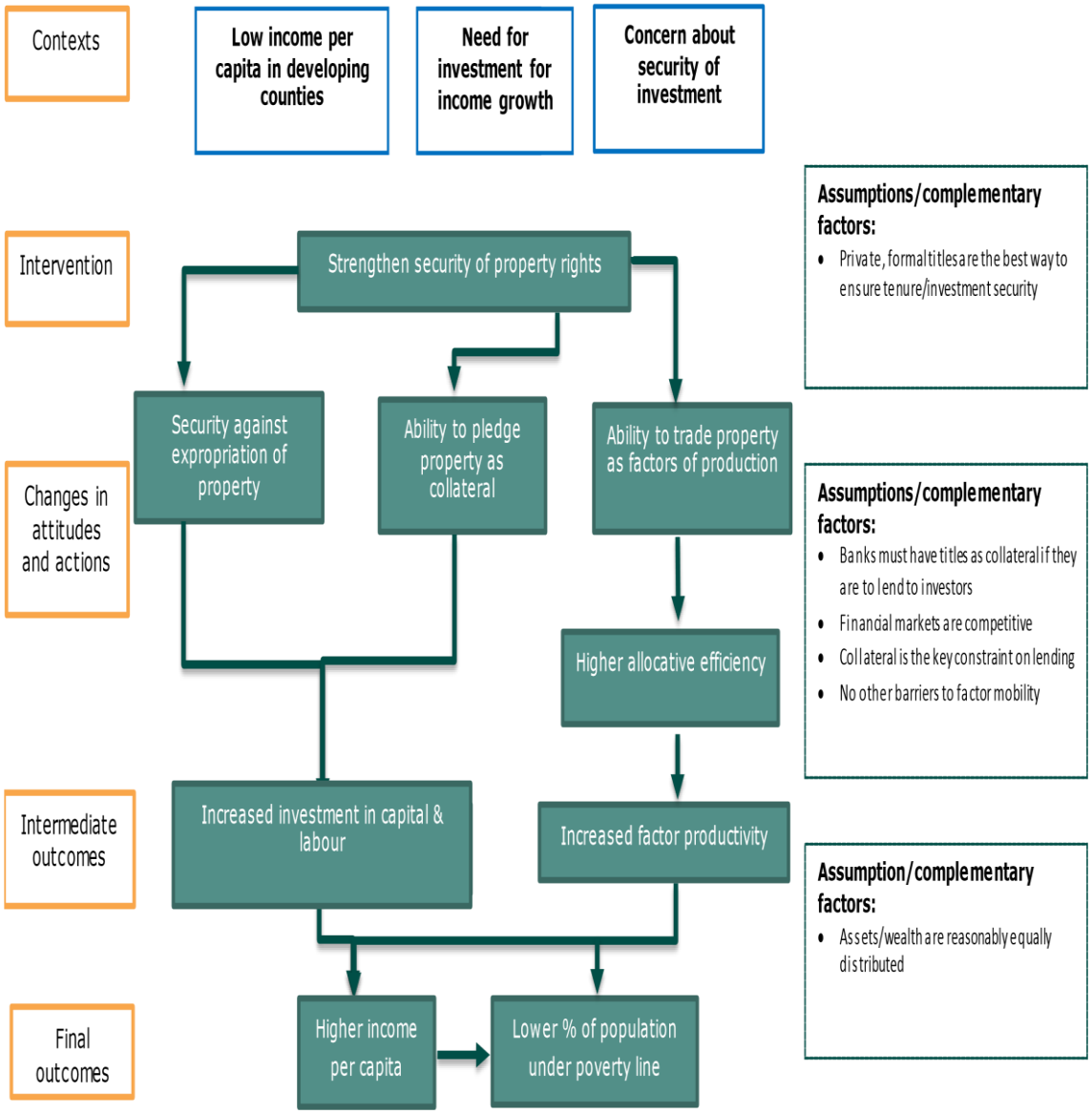

Source: Locke, Anna. Property rights and development briefing: Property rights and economic growth. (2013), London: ODI. P 11.

من خلال هذه القنوات، يمكن القول بأن توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية قد ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك ما لاحظه Barro (1990)، بأن حماية حقوق الملكية تؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة ولها آثار إيجابية على الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP. كما نجد العديد من الدراسات التجريبية القائلة بأن حماية حقوق الملكية تلعب دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي، حيث أظهرAbdiweli (2003)، على سبيل المثال بأن استخدام

مؤشرات الجودة المؤسسية المختلفة من خلال النظر في عدد كبير من البلدان، أن مخاطر خرق العقود ومصادرة الدولة للممتلكات تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، ونجد كذلك Jordahl& Berggren (2005)، بأن حماية حقوق الملكية وكفاءة النظام الضريبي تساعد على النمو، وتوصل Dawson (2003) وRodrik وآخرون (2004) إلى نتائج مماثلة[397].

إن الاقتصادات الناجحة تشترط الاعتراف المسبق بأنظمة حقوق الملكية الآمنة والبيئة القانونية الجيدة، حيث تساهم في التقليل من التشوهات في تخصيص الموارد، وتحفز الادخار، وتساعد على تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وكذلك تطوير الأنشطة التجارية، فضلاً عن تقديم حوافز للأفراد للقيام بأنشطة ريادة الأعمال والحصول على التقنيات الأجنبية (Acemoglu وآخرون، 2005، Sala-i-Martin & Subramanian، 2003، Schlager & Ostrom، 1992). ونجد (Lin & Nugent، 1995)، أكد على أن آثار البنية القانونية التي تعمل بشكل جيد وحقوق الملكية الآمنة هي مشروطة بالمؤسسات التكميلية الأخرى، على سبيل المثال حقوق الملكية الآمنة قد لا تحسن النمو في ظل غياب تسهيلات ائتمانية سليمة (secure property rights may not improve growth in the absence of sound credit facilities)، أما في حالة البلدان الغنية بالموارد فقد تم فحص الدور الإيجابي لحقوق الملكية الآمنة والنظم القانونية القوية والنزيهة كمحدد حاسم للأداء الاقتصادي ، من قبل باحثين أمثالMehlum وآخرون، (2006)، وLarsen (2006). إلا أننا نجد آراء أخرى من طرف Tiagi & Béland (2009)، على أن الهياكل القانونية الضعيفة غالبًا ما تكون سمة رئيسية من سمات البلدان الوفيرة الموارد. وأظهر Mehlum وآخرون، (2006)، بأن ضعف حماية حقوق الملكية في هذه الاقتصادات يجعل رجال الأعمال يتوجهون من الأنشطة الإنتاجية نحو تخصيص الموارد نحو الأنشطة غير المنتجة، والقيام بالأعمال غير المشروعة (الابتزاز،

[397] François Facchini, Elena Seghezza, Ibid, 2018, P3.

والأنشطة الساعية إلى الإيجار، الانتزاع، النزاعات...)، حيث يؤثر نقص حماية حقوق الملكية بشكل سلبي على قرارات الاستثمار الفردية والتجارية ويؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وبالتالي يعيق النمو الاقتصادي[398].

III-2 أهمية حماية حقوق الملكية وأثرها على النمو الاقتصادي :

قد لا تكون حقوق الملكية أكثر أهمية من أي نوع آخر من المؤسسات، ولكن ليس هناك شك في أن لها تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي. لذلك من المغري اعتبارها مفيدة بشكل غير مشروط. لكن مصطلح "حقوق الملكية" يغطي مجموعة واسعة من الترتيبات، وتشير الدلائل التاريخية إلى أن بعضها فقط مفيد للنمو الاقتصادي.

تتطلب النتائج التاريخية، في الواقع، أن نذكر أنفسنا لماذا من المفترض أن تكون حقوق الملكية جيدة للنمو الاقتصادي. يمكن إعطاء ثلاث إجابات لهذا السؤال (De Soto، 1989، Roberts&Milgrom ، 1992، Besley& Ghatak، 2010). أولاً، يمكن أن توفر حقوق الملكية حوافز جيدة للأصول التي سيتم تخصيصها لاستخداماتهم الأكثر إنتاجية لأن حقوق الملكية تحفز نقل الأصول إلى الأشخاص الذين يقدرونها أكثر. ثانيًا، يمكن لحقوق الملكية أن تمنح المالكين حوافز جيدة لاستخدامات إنتاجية دافعة للأصل، من أجل الحفاظ على قيمته أو زيادتها. وثالثًا ، يمكن لحقوق الملكية أن تجعل من الممكن للمالكين استخدام الأصول كضمان لاقتراض الأموال ، والتي يمكنهم استخدامها للاستثمارات (De Soto، 2000)[399].

[398] Minoo Farhadi, Md. Rabiul Islam, Solmaz Moslehi, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development, Volume 72, 2015, Pages 112.

[399] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Chapter 8 - Institutions and Economic Growth in Historical Perspective, Editor(s): Philippe Aghion, Steven N. Durlauf, Handbook of Economic Growth, Elsevier, Volume 2, 2014, Pages 403-513, P 444.

إذن ما هي **الخصائص** التي يجب أن تمتلكها حقوق الملكية من أجل الاستفادة من النمو من خلال هذه الآليات الثلاث؟[400]

إحدى السمات هي أن حقوق الملكية يجب أن تكون محددة بشكل جيد، بمعنى أنه من الواضح للجميع في الاقتصاد الذين يمتلكون أصلًا، بما في ذلك كيفية استخدامه أو استخدامها، وإلى من يمكن نقله، وأي نوع يمكن إبرام العقود بشأنه. هناك حاجة إلى حقوق ملكية محددة جيدًا لحث أولئك الذين يقدرون أصلًا إلى حد كبير على استعداد لدفعه مقابل تحويله إليهم، ولإنشاء حوافز جيدة لأصحاب الأصول الحاليين للاستثمار فيه، ولضمان أن المالك يمكنه استخدامه بسهولة.

والسمة الثانية التي تم التأكيد عليها على نطاق واسع هي أن حقوق الملكية يجب أن تكون خاصة، بمعنى أن الأصول تمتلكها كيان فردي يمكنه استبعاد الآخرين من استخدامها. يقال إن حقوق الملكية الخاصة تمنح المالك الفردي حوافز جيدة لاستخدام الأصل بشكل منتج، والاستثمار للحفاظ على قيمته أو زيادتها، والمتاجرة بها أو تأجيرها لمستخدمين آخرين (Ghatak&Besley ، 2010).

أما السمة الثالثة هي حماية حقوق الملكية التي تم التأكيد عليها على نطاق واسع في الأدبيات (Thomas&North ، 1973؛ North، 1989، 1991).

ويتم تقسيم **ضمان حقوق الملكية** إلى ثلاثة مكونات على الأقل: حماية حقوق الملكية. ضمان حقوق الاستخدام؛ وتأمين حقوق التحويل. تعتبر هذه العناصر الثلاثة مهمة لضمان نقل الأصول إلى المستخدمين الذين يقدرون قيمتها أكثر، والاستثمار فيها واستخدامها بشكل منتج، وتوفرها كضمانات.

[400] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 445.

تشهد الأدبيات الاقتصادية بأهمية حماية حقوق الملكية في النمو. ومن أجل فهم مصطلح الحماية يجب على الأقل التطرق إلى ثلاثة مكونات مختلفة تمامًا[401]: حماية الملكية، وحماية الاستخدام، وحماية التحويل.

III-2-1 حماية الملكية :

حماية الملكية يعني أنه لا يمكن لأحد أن يأخذ الأصول منك بشكل تعسفي، لديك حق ملكية محدد جيدًا يمكنك توقعه بشكل معقول لفرضه عبر النظام القانوني أو آلية مؤسسية أخرى.

III-2-2 حماية الاستخدام :

حماية الاستخدام يعني أنه لا يمكن لأحد أن يمنعك من ممارسة حق الملكية هذا من خلال الاستثمار في تحسين إنتاجية الأصل أو تغيير طريقة استخدامه لزيادة عائده.

III-2-3 حماية التحويل :

حماية حقوق النقل يعني أنه لا يمكن لأي شخص التدخل لمنعك من نقل هذا الأصل بشكل مؤقت أو دائم إلى شخص آخر عن طريق بيعه أو رهنه أو إقراضه أو تأجيره أو توريثه أو تدميره بطريقة أخرى.

تعتبر هذه المكونات الثلاثة لحماية حقوق الملكية الخاصة متميزة سواء من الناحية التحليلية والتجريبية. من الناحية التحليلية، فهي متميزة لأن الأنواع الثلاثة من الحماية تؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة. أما من الناحية التجريبية، فهي متميزة لأنها يمكن أن تحدث في مجموعات مختلفة: وبالتالي قد يكون للفرد حقوق ملكية مضمونة تمامًا في أرضه ولكن قد (أو لا) تكون هناك قيود على حماية حق الفرد في تقرير كيفية استخدام أو تحويل هذا الحق؛ وبالمثل، قد يكون للفرد حقوق ملكية غير محمية نسبيًا (بمعنى أنه قد تصادر من طرف الدولة)،

[401] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 451.

ولكن يتمتع بحماية استخدام وتحويل هذه الحقوق كأن يمتلكها أو يبيعها أو يؤجرها أو يورثها. من وجهة نظر الآثار الاقتصادية لحقوق الملكية، رفع القيود على الملكية والاستخدام وتحويل الملكية مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي.

III-3 آثار حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي :

تؤكد الدراسات المؤسساتية للثورة الزراعية في أجزاء كثيرة من أوروبا، حتى خارج إنجلترا وهولندا، صراحة على أن التحسينات في حقوق الملكية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو، إلا إذا كانت مصحوبة بتحسينات في مؤسسات التعاقد، على سبيل المثال (سوق العمل، سوق القروض وسوق الإنتاج). يظهر Theiller (2009) أن الظهور الأفضل لحقوق الملكية تمثل في الأرض (كما يتضح من سوق الإيجار) في أواخر العصور الوسطى في نورماندي(Normandy)، قد نشأ عن ظهور مراكز السوق المحلية التي تمكن وتسمح للفلاحين ببيع وتصريف منتوجاتهم الزراعية. كما وضح Serrão (2009) على أن ظهور طلب السوق الحضري في البرتغال بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر خلق حوافز للمزارعين لتبني تقنيات جديدة والاستثمار في مزارعهم، قبل الإصلاحات الليبرالية لحقوق الملكية في نهاية تلك الفترة. حيث يوضح تحليل Svensson&Olsson (2009) للسويد في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أن حجم الفائض القابل للتسويق قد تأثر بشكل كبير جراء خصخصة حقوق الملكية في أوائل القرن التاسع عشر والحوافز التي أنشأتها مؤسسات التعاقد الجيدة في أسواق الإنتاج الزراعي. أما بالنسبة لألمانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تم التركيز بشكل خاص على تطوير هياكل السوق وإزالة العوائق أمام التجارة، مما يتيح بيع الإنتاج الزراعي بأسعار جذابة وبتكاليف معاملات منخفضة (Brakensiek، 1991، 1994). غالبًا ما قاوم المزارعون الألمان الأكثر أهمية خصخصة المساحات المشتركة لفترة أولية بسبب المخاطر العالية التي ينطوي عليها وغياب الأسواق التي تعمل بشكل جيد المطلوبة لضمان عائد على الاستثمارات، حيث استمرت الإصلاحات على حقوق الملكية الزراعية الألمانية بشكل تدريجي للغاية، على مدى أكثر من قرن ، من عام 1770 حتى عام 1890، وتفاوتت سرعتها ودرجتها اختلافًا كبيرًا بين الأقاليم والقرى، وفقًا لتوافر المؤسسات

التعاقدية الجيدة وكذلك الآثار المترتبة على التغيير المؤسساتي وتوازن القوى بين مسؤولي الدولة والملاك والفلاحين وعمال الريف (Brakensiek، 1994)[402]. تشير هذه النتائج إلى درجة قوية من الترابط بين مؤسسات حقوق الملكية والمؤسسات المتعاقدة، ولها عدد من الآثار على النمو الاقتصادي نذكرها كالآتي[403]:

1-لا يمكن فصل مؤسسات حقوق الملكية عن المؤسسات المتعاقدة. أحد مقاييس حماية حقوق الملكية الخاصة هو مدى إمكانية تحويل حقوق الملكية هذه بشكل آمن من شخص إلى آخر، تعتبر هذه الميزة أساسية والتي من خلالها يمكن لحقوق الملكية الخاصة الآمنة أن تفيد النمو، وبالتحديد من خلال ضمان تخصيص الموارد لاستخداماتها ذات القيمة الأعلى، حيث إذا كانت المؤسسات المتعاقدة غير محمية، فإن جانبًا مهمًا من كيفية الاستفادة من النمو في حقوق الملكية الخاصة سيكون غير آمن أيضًا.

2-المؤسسات العقارية والمؤسسات التعاقدية ضرورية بشكل مشترك للنمو الاقتصادي، ولإطلاق العنان لفوائد النمو لحقوق الملكية الخاصة الآمنة، يجب على المؤسسات المتعاقدة أن تعمل بشكل جيد، وذلك لتمكين مالكي العقارات من الادخار واقتراض رأس المال للاستثمار من أجل تحسين إنتاجية ممتلكاتهم، توظيف العمالة وبيع المنتجات واستخدام تلك الممتلكات بشكل مربح.

3-إن مؤسسات حقوق الملكية على أنها تلك التي تحمي جميع الأفراد من المصادرة والاستيلاء من طرف الحكام والنخب، من خلال تمكّين الأفراد من ابرام العقود الخاصة فيما بينهم، لا يتدخل الحكام والنخب ليس فقط في حقوق الملكية ولكن أيضًا في العقود، رافضين فرضها لمصالحهم الخاصة أو مصالح الجماعات المفضلة التي باعوا امتيازات لهم. وبالتالي فإن كل من مؤسسات حقوق الملكية والمؤسسات المتعاقدة تنطوي على علاقة اقتصادية بين الأفراد العاديين من جهة والحكام من جهة أخرى. حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الصراعات التوزيعية

[402] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 443.

[403] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 444.

والسلطات القسرية للنخب والحكام لعبت دورًا مهمًا في المؤسسات المتعاقدة، تمامًا كما فعلت في حماية حقوق الملكية الخاصة. حيث لا يمكن للاقتصادات الفقيرة تحسين المؤسسات المتعاقدة دون التعامل مع السلطة والتضارب في التوزيع.

4-وأخيرا لا يمكن للبدائل غير الرسمية أن تحل محل ضعف إنفاذ العقود العامة، تاريخيا حدث النمو الاقتصادي عندما قامت السلطات السياسية بتحسين إنفاذ العقود المعممة وتوقفت عن دعم التدخلات الخاصة من قبل مجموعات المصالح الخاصة التي قللت من حماية العقود، حيث لا تستطيع الاقتصادات الفقيرة تحقيق النمو عن طريق مؤسسات التعاقد غير الرسمية، مما يجب معالجة نقاط الضعف في تطبيق عقود النظام العام.

III-4 حماية حقوق الملكية الخاصة والنمو الاقتصادي :

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على رأيين متعارضين تمامًا للدور التاريخي لحماية حقوق الملكية الخاصة في النمو[404]. الأول يفترض أن حماية حقوق الملكية الخاصة لم تكن موجودة في أوروبا خلال العصور الوسطى وبداية العصر الحديث (North and Weingast (1989)، Olson (1993)، Acemoglu et al. (2005)، Acemoglu& Robinson (2012)).

حسب هذا الرأي، ظهرت حقوق الملكية الخاصة الآمنة في الاقتصاد البريطاني بعد الثورة المجيدة عام 1688 (North &Weingast، 1989). من المفترض أن هذا التحول المفاجئ والمثير من انعدام الأمن إلى تأمين حقوق الملكية الخاصة قد مكّن إنجلترا من تجاوز الاقتصادات الأوروبية الأخرى، وبعد ثلاثة أرباع القرن، لتصبح أول دولة تقوم بالتصنيع (Weingast&North (1989)، Olson (1993)، Acemoglu وآخرون (2005)، Robinson & Acemoglu (2012)).

[404] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 451.

وتبنى اقتصاديون آخرون وجهة نظر معارضة تمامًا، بحجة أن حقوق الملكية الخاصة كانت آمنة تمامًا في اقتصادات مثل إنجلترا قبل عام 1688 بوقت طويل، في الواقع بقدر ما تعود السجلات. يجادل Clark (2007)، على سبيل المثال، بأن حماية الملكية الخاصة في إنجلترا في القرن الثاني عشر كان جيدة وأن أسواق الأراضي كانت حرة، لدرجة أن إنجلترا في العصور الوسطى استوفت بالفعل قائمة المراجعة للمؤسسات الجيدة التي طبقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الاقتصادات النامية الحديثة. يشير McCloskey (2010) أيضًا إلى أن إنجلترا كانت تتمتع بحقوق ملكية خاصة مؤمنة منذ القرن الحادي عشر على الأقل، لم يكن هناك شيء جديد في حقوق الملكية البريطانية حوالي عام 1700"1700 "that there was little new in British property rights around "، وأن العديد من المجتمعات الأخرى في العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، سواء في داخل أو خارج أوروبا، كان لديها أيضًا حقوق ملكية خاصة آمنة في العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث (McCloskey، 2010).

إن التأكيد على أهمية حماية حقوق الملكية الخاصة من خلال نموذج الاقتصاد البريطاني، لما لها من آثار أوسع بكثير على العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، ويتم استخدام الرأي القائل بأن إنجلترا انتقلت من انعدام الأمن إلى تأمين حقوق الملكية الخاصة في عام 1688 للقول بأن حقوق الملكية تلعب دورًا أساسيًا في خلق النمو الاقتصادي. وعلى النقيض، فإن الرأي القائل بأن إنجلترا لديها بالفعل حقوق ملكية خاصة مؤمنة في فترة القرون الوسطى أو قبل ذلك بكثير، يؤخذ على أنه يعني أن حقوق الملكية (المؤسسات بشكل عام) يجب أن تكون غير ذات صلة بالنمو الاقتصادي (Clark (2007)، McCloskey (2010)). إذن كيف يمكن استخدام التاريخ الاقتصادي لإنجلترا في العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث لدعم وجهتي نظر متناقضتين لدور حقوق الملكية في النمو الاقتصادي؟[405] من الضروري التمييز بين مختلف مكونات الحماية (الملكية والاستخدام والتحويل)، وفهم ما هو معروف عن التطور التاريخي لحقوق الملكية في إنجلترا. حيث جادل Weingast&North (1989)، أنه في عام 1688 أصبحت حقوق

[405] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 452.

الملكية الخاصة مؤمنة لثلاث مجموعات رئيسية: لأصحاب الأراضي ومنحهم حوافز جيدة للاستثمار، للمقرضين للدولة وتشجيع صعود أسواق رأس المال، ودافعي الضرائب وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن حقوق الملكية لديها إمكانية كبيرة للتأثير على النمو الاقتصادي.

من خلال استعراضنا لأهمية وعلاقة حماية حقوق الملكية بالنسبة للنمو، عن طريق نموذج الاقتصاد البريطاني، طرح الباحثان A.W. Carus&Sheilagh Ogilvie التساؤل التالي: ماذا تعني هذه النتائج بالنسبة للنمو الاقتصادي؟ حسبهم لا تدعم النتائج التاريخية أيًا من الرأيين السائدين في أدبيات النمو حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية حقوق الملكية الخاصة، سواء تم تحديدها من حيث الملكية أو الاستخدام أو التحويل. يُظهر التاريخ الاقتصادي أن حقوق الملكية والاستخدام والتحويل المضمونة لمالكي الأراضي والمقرضين ودافعي الضرائب لم تظهر فجأة أو مؤخرًا أو في اقتصاد واحد متقدم. وإنما ظهرت الحقوق المضمونة في امتلاك واستخدام وتحويل الأراضي ورأس المال والأصول الأخرى بشكل تدريجي في عدد كبير من المجتمعات الأوروبية على مدى نصف الألفية أو أكثر. لم يضمن أي من هذه المجتمعات للأفراد حقوقًا مضمونة تمامًا في الملكية أو الاستخدام أو التحويل على الممتلكات، ولكن لم يفتقر أي منها إلى الحماية تمامًا. لم تكن حقوق الملكية والاستخدام ونقل الملكية الخاصة في معظم المجتمعات في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة غير آمنة تمامًا أو آمنة تمامًا، لكنها تغيرت تدريجياً على مدى فترات طويلة جداً. وحسب الباحث Sheilagh Ogilvie وآخرون لا يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بصفة مباشرة جراء التحول المفاجئ من انعدام الحماية إلى ضمان حقوق الملكية والاستخدام والتحويل، أي بمعنى آخر، لم يكن النمو يتأثر تمامًا بالتغيرات التدريجية التي حدثت في نظام حقوق الملكية[406].

[406] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 459.

تطرح هذه النتائج التجريبية من التاريخ مشكلة تحليلية للاقتصاد. إذا كانت حقوق الملكية والاستخدام ونقل الملكية الخاصة محمية بشكل معقول في إنجلترا عام 1200، ولكنها تغيرت أيضًا بين ذلك الحين حتى 1800، طرح التساؤل من طرف الباحث A.W. Carus وآخرون، ماذا نعني بالفعل بحماية حقوق الملكية وهل هي كافية لتؤدي إلى النمو الاقتصادي؟ " what do we actually mean by property rights being “secure” enough to lead to economic growth? "، قد يتفق جميع الاقتصاديين والمؤرخين على الأرجح على أن الشرط الضروري للنمو الاقتصادي هو توفر درجة معينة من حماية الملكية، بمعنى الحماية من الاستيلاء أو المصادرة أو فرض الضرائب على كل ما يمتلكه الأفراد أو ما يمكن أن يكسبونه من خلال التبادل والاستثمار والابتكار. من المحتمل أن يوافق معظمهم أيضًا على أن النمو الاقتصادي يتطلب أيضًا درجة من الحماية في حقوق استخدام الممتلكات، سواء من خلال الاستثمار في تحسينها أو من خلال ابتكار استخدامات أكثر إنتاجية لها. ويتفق معظمهم على أن النمو الاقتصادي يتطلب درجة من الحماية في الحق في تحويل الأصول إلى أشخاص آخرين، سواء عن طريق بيعها أو تأجيرها أو استخدامها كضمان للقروض. ولكن ما هو المكون الأكثر أهمية لأمن الممتلكات للنمو؟ وما هي الدرجة المعينة من الحماية؟ وكيف نقيسها؟ تشير النتائج التجريبية من التاريخ إلى اتجاهين يجب على الاقتصاديين أن يطوروا فيه أدواتهم التحليلية للتفكير في حماية حقوق الملكية الخاصة[407].

1-أكد الباحث Sheilagh Ogilvie وآخرون، على أن القيود المفروضة على حماية حقوق الملكية الخاصة متعددة الأوجه. تشمل القيود المفروضة على ضمان حقوق الملكية عمليات التوغل المتنوعة مثل مصادرة الدولة، والمجال البارز، والطرد الرجولي، والضرائب الجشعة، والفشل في سداد القروض، وعدم القدرة على الدفاع عن حقوق الملكية باستخدام النظام القانوني، وغيرها. والقيود المفروضة على حماية حقوق الاستخدام أكثر تنوعًا، وتشمل الترابط مع أسواق العمل والمنتجات، وحقوق الانتفاع الجماعي، والتنظيم المجتمعي لدوران المحاصيل، والامتيازات الممنوعة

[407] Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Op cit, Elsevier, Volume 2, 2014, P 460.

"manorial prerogatives" وغيرها. وتشمل القيود المفروضة على أمن حقوق النقل غير المقيدة شرطية المبيعات، حظر على الرهن "bans on hypothecation "، متطلبات الجنسية القروية " village citizenship requirements"، التوريث النبيل "noble entailment"، حقوق الفداء العائلية "familial redemption rights"، القيود المفروضة على ميراث الإناث والممتلكات الزوجية "limits on female inheritance and marital property "، عادات الميراث وغيرها. وهذه القيود على حماية الملكية والاستخدام وحقوق التحويل للممتلكات الخاصة لا تتغير جميعها بالضرورة في نفس الوقت أو في نفس الاتجاه. إضافة إلى ذلك، فإن كثافة هذه القيود المختلفة على أمن الملكية الخاصة ليست بالضرورة مرتبطة بشكل كامل عبر المجتمعات. حيث تشير الدلائل التاريخية، على سبيل المثال، إلى أن إنجلترا الحديثة كانت وفقًا للمعايير الأوروبية تتمتع بحماية قوية لحقوق الاستخدام الخاص، تحمي الملاك ضد التدخل المجتمعي أو الرجولي، حيث تغير النوع السابق لحماية حقوق الملكية الخاصة بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر. يحتاج الاقتصاد إلى أدوات تحليلية لتقرير أي من القيود العديدة الملحوظة على كيفية امتلاك الأشخاص واستخدامهم ونقلهم للممتلكات التي يجب استخدامها كمعايير لتحديد حماية حقوق الملكية، وأدوات لتحديد أي من هذه الجوانب من الحماية من المرجح أن تكون أكثر أو أقل أهمية للنمو الاقتصادي.

2-وأضاف الباحث Sheilagh Ogilvie وآخرون، على أن حقوق الملكية ليست سوى عنصر واحد من النظام الأوسع للمؤسسات في المجتمع. يمكن تعزيز حماية حقوق الملكية والاستخدام والتحويل من خلال مكونات النظام الأخرى على سبيل المثال، من خلال المؤسسات المتعاقدة. ولكن يمكن أيضًا تقييد حماية حقوق الملكية والاستخدام والتحويل من خلال مكونات أخرى للنظام على سبيل المثال، من قبل المجتمعات القروية أو النظام الرجولي.

وخلص الباحث Sheilagh Ogilvie وآخرون، على أن الدلائل التاريخية تشير إلى أنه في جميع الاقتصادات الأوروبية ما قبل الصناعية، حتى حقوق الملكية الأكثر تقدمًا وتعميمًا كانت مقيدة بمكونات أخرى أكثر تخصيصًا للنظام

المؤسساتي. ولذلك يحتاج الاقتصاد إلى أدوات تحليلية لفهم التفاعل بين حماية حقوق الملكية الخاصة والمكونات الأخرى للنظام المؤسساتي الأوسع.

خاتمة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الاهتمامات الرئيسية للباحثين وصانعي القرار، ومن الواضح أن الأداء الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، وتحليل هذا الاختلاف في النمو يعد أمرا في غاية الأهمية، وقد عرف النمو نظريات عديدة، من النظرية الكلاسيكية التي بحثت في أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي، حيث اهتم A. Smith بمبدأ التخصص كأداة لرفع مستوى إنتاجية العمل، وأكد على دور الادخار باعتباره أساس تراكم رأس المال، ورأى Ricardo أن عملية النمو تتوقف على تطور القطاع الزراعي، ولم يعطي أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص العوائد للأرض. أما Malthus اهتم بنظرية السكان ونظرية الوفرة التي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. وبين K. Marx أن تراكم رأس المال ما هو إلا نتيجة استغلال العمل، والذي من خلاله يقوم الرأسماليون بتوليد فائض القيمة. ثم ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل، أكدت على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال، وأعطى Schumpeter أهمية لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو، أما نموذج Harrod-Domar حاول شرح متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة، مع اعتبار أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للنمو المستقر، وقدم Solow نموذجا آخر للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، من خلال إمكانية إحلال عوامل الإنتاج، حيث اعتبر معدل نمو الاقتصاد هو عبارة عن مجموع النمو السكاني ومعدل التقدم التقني الخارجي. وأمام فشل هذا النموذج في إعطاء تفسير مقنع للنمو المستقر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، ظهرت نظريات النمو الداخلي و التي تمتاز بخاصية غياب تناقص العوائد على رأس المال، و يعتبر نموذج AK الذي جاء به Rebelo أن الغياب الكلي لتناقص العوائد ممكن إذا تم التعبير عن رأس المال بمفهومه الواسع ليشمل رأس المال المادي والبشري، أما R. Lucas قام بتمثيل مخزون رأس المال الإجمالي ضمن نموذج ثنائي القطاعات، واعتبر P. Romer في نموذجه الأول أن التقدم التقني ينتج عن التعلم بالممارسة مما ينتج على المستوى الكلي عوائد ثابتة لرأس المال، وفي نموذج آخر، اعتبر فيه التقدم التكنولوجي متغير داخلي. وأدخل R. Barro

النفقات العامة المتعلقة بالبنى التحتية التي تقدمها الدولة كعامل للإنتاج، والتي تدعم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، أما P. Aghion و P. Howitt اعتمد على فكرة التدمير الخلاق، وأن النمو ينتج عن التقدم التكنولوجي من خلال المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات.

إن أهمية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة تكمن في تحديد الاليات والقواعد التي تحمي الأعوان الاقتصاديين من مخاطر المصادرة سواء من الدولة أو من جهات أخرى، وكذلك القواعد التي تضمن تنفيذ العقود بين الأعوان الاقتصاديين، والقواعد المنظمة لتسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ هذه العقود. إن حماية حقوق الملكية الخاصة، يحفز ويطمئن المستثمرون على قدرتهم على التمتع بعوائد استثماراتهم، ويشجعهم على زيادة الاستثمارات وتخصيص مواردهم بكفاءة. ومن هنا يمكن أن نقول، إن مؤسسات حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية (North &Thomas ، 1973، North، 1981؛ Jones، 1981). حيث تحدد المؤسسات التنظيمية قواعد التشغيل في السوق، والهدف من ذلك تقليل إساءة استخدام القوة السوقية إلى الحد الأدنى، واستيعاب العوامل الخارجية، وحل مشكلات عدم تناسق المعلومات، ووضع معايير جودة المنتج والسلامة (Rodrik، 2005). إن المؤسسات التنظيمية الجيدة تسمح بدخول رجال الأعمال المبتكرين والديناميكيين في السوق، من خلال تجنب منح الحماية للشركات الأقل إنتاجية أو الأقل كفاءة.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر

حقوق الملكية على

النمو الاقتصادي في

مقدمة الفصل:

احتلت الجزائر المرتبة 181 عالميا من بين 190 دولة فيما يخص الحصول على القروض "Getting credit"، والمرتبة 165 عالميا لمؤشر تسجيل الملكية " Registering property "، والمرتبة 179 لمؤشر حماية المستثمرتين " Protecting minority investors"، والمرتبة 152 لمناخ الأعمال " Starting a business "، تبعا للتقرير السنوي لريادة الأعمال الجزائر"Doing Business 2020 Algeria ". حيث ارتفعت درجة الجزائر لمؤشر IPRI بنسبة 0.295 إلى 4.435 من 10 لتحتل المرتبة 13 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين 15 دولة و108 في العالم من بين 129 دولة، وبالنسبة لمؤشر حقوق الملكية المادية الجزائر (PPR) ارتفع بنسبة 0.073 إلى 5.549 بدرجات 4.910 في تصور حماية حقوق الملكية (PPPR)، و8.149 في تسجيل الملكية (RP)، و3.586 في سهولة الوصول إلى القروض (EAL)، لتحتل المرتبة 14 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و108 في العالم. وصنف صندوق النقد الدولي الجزائر على أنها جزء من مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وتعتبر كبلد متوسط الدخل الأعلى، تبعا للتقرير السنوي لحقوق الملكية الدولي الجزائر (IPRI 2019).

وجه المدير العام لصندوق النقد الدولي بالنيابة رسالة قوية إلى صناع القرار من خلال التقرير السنوي 2019، حيث أكد على أن الاقتصاد العالمي اليوم يمر بلحظة حاسمة. فالتوسع الذي شهده مطلع عام 2018 فقد بريقه، وهو ما يعود بشكل كبير إلى التوترات التجارية المتزايدة. ويلوح في الأفق تزايد مواطن الضعف المالي وأجواء عدم اليقين الجغرافي–السياسي. وتدعو هذه التحديات صناع السياسات إلى تجنب الخطأ واتخاذ الخطوات السليمة على صعيد السياسات في الداخل وعبر الحدود وعلى مستوى العالم.

حيث اعتبر صندوق النقد الدولي، أن توفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص يعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث ينضم ملايين من السكان إلى القوى العاملة كل عام بينما

معدلات البطالة فيها مرتفعة بالفعل، وينبغي العمل على تطوير قطاع حيوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين فرص الحصول على التمويل.

تعرضت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لصدمتين كبيرتين تدعمان بعضهما، مما أدى إلى خفض توقعات النمو لعام 2020 بشكل كبير. وعلاوة على تداعياتها الصحية الكبيرة، تتسبب جائحة كوفيد-19 إضافة إلى هبوط أسعار النفط، في حدوث اضطرابات اقتصادية بالمنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

في تحليل موسع نشر يوم الأحد 28 أبريل 2020 قسم شتيفان شولتز، محرر الشؤون الاقتصادية في صحيفة "ديرشبيغل" الدول المنتجة للنفط إلى أربع فئات، حسب قدرتها على احتواء انهيار أسعار الذهب الأسود، وصنف الجزائر ضمن المجموعة الرابعة ووصفها بفئة الدول ذات "الوضع الكارثي"، وأكد على أن دعم البرامج الاجتماعية يعتمد على إيرادات البترول. وأضاف أن هذه الإيرادات لم تكن كافية، حتى قبل الأزمة الحالية، لتمويل عجز الميزانية. "غير أن انهيار الأسعار هذه المرة يشكل خطورة بالغة" حسب شولتز، فيما يتوقع الخبراء أن تنفذ احتياطات البلاد من العملة الصعبة بنسبة 90 بالمائة مع نهاية العام الجاري. وهي احتياطات تقلصت إلى 62 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر متغيرات حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، وبناءا على ذلك، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط، حيث يتم تخصيص المبحث الأول لعرض واقع النمو الاقتصادي للجزائر والثاني لدراسة حقوق الملكية المادية في الجزائر، أما المبحث الثالث يتم تخصيصه للدراسة القياسية ومناقشة وتحليل النتائج.

I- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر :

إن موضوع النمو الاقتصادي يعتبر من بين المواضيع المهمة بالنسبة للخبراء والباحثين الاقتصاديين وصانعي القرار، لما لها من عظيم الأثر على تطور ورفاه المجتمع، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من 1962 حتى 2018 أكثر من نصف قرن من السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية والنمو، فحسب الخبراء الاقتصادين مازالت الجزائر تراوح مكانها باعتمادها شبه المطلق على مداخيل النفط، رغم توفر شروط الإقلاع الاقتصادي من ثروات طبيعية، مالية وبشرية[408]، من بين التحديات التي تواجه الاقتصادي الجزائري هو الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام (Sustainable Economic Growth) قائم على استدامة الموارد و الدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة[409].

حيث قدم الباحث الاقتصادي "**عبد المجيد بوزيدي**"، قراءة دقيقة لواقع الاقتصاد الجزائري ما بين 1966-2010، جراء تطبيق مختلف السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، وقد حصرها في ثمانية نقاط نذكرها كالآتي[410]:

- الدرس الأول يأخذ من خلال القرار المتخذ نهاية سنوات التسعينيات، عن طريق التزام السلطات آنذاك بحتمية الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، لمواكبة والتأقلم مع سرعة التحولات الاقتصادية العالمية والتخلص من تبعات الاقتصاد الموجه من خلال تفعيل برامج تثبيت مؤشرات الاقتصاد الكلي، التعديل والإصلاح الهيكلي، وإعطاء المؤسسة مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية المتخذة.

---

[408] Taieb Hafsi, Le Développement économique de l'Algerie « Expériences et Perspectives », Casbah editions,Alger, 2011 , p 71

[409] أوسرير منور، «التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-الاستراتيجيات والأبعاد، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 03 /2007.

[410] Abdelmadjid Bouzidi, Economie Algérienne « Eclairages », Enag Editions, Alger, 2011, p 13

- الدرس الثاني الذي يمكن أخذه من التجربة الجزائرية للنمو الاقتصادي، هو التقدم الملموس لبرامج التثبيت لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفعيل استراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق، دون إهمال دور الدولة من خلال التنظيم والتوجيه لديناميكية التنمية والسعي لإيجاد الحلول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع مراعاة مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد والقضاء على الاقتصاد الموازي.
- الدرس الثالث يكمن في المحافظة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتباره أمر حتمي، فقد اعتبرها الاقتصادي "**عبد المجيد بوزيدي**" غير كافية لضمان وتخطي أزمة الاقتصاد الوطني، بل يجب البحث عن مصادر تراكم الثروة والتقليل من حساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه العقبات الخارجية من خلال الرفع من أداء نظام الإنتاج الوطني وتحسين تنافسيته.
- الدرس الرابع يهتم بقطاع المحروقات، دعم وتطوير القطاع الصناعي للمحروقات يعتبر من بين الأولويات، على الأقل لتغطية مشكل التمويل للبلد وتقوية وسائل الدفع المالي نحو الخارج، باعتبار هذا القطاع كركيزة أساسية لدعم التنمية.
- الدرس الخامس يتجلى في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق وضع استراتيجيات فعالة على المدى الطويل، والابتعاد تدريجيا من الاعتماد شبه الكلي على مورد غير متجدد.
- الدرس السادس يكمن في تفعيل دور القطاع الخاص، وتحديث السياسات الخاصة بالنمو، والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الشراكة الأجنبية، من أجل تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الدرس السابع يهتم بمجال القطاع الفلاحي، حيث أن السياسات المتعاقبة لهذا القطاع لم تقنع ولم تستطيع تحقيق الأمن الغذائي أو على الأقل الاكتفاء الغذائي.

- أما الدرس الثامن يختص بالنظام التعليمي والتكوين، وتفعيل وظيفة البحث–التطوير، من أجل إحراز تقدم في الاقتصاد الوطني.

I–1 لمحة وجيزة للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 :

لقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل، لعل أبرزها مرحلة التعديل الهيكلي (P A S) لسنوات التسعينيات من القرن الماضي نتيجة الانهيار الحاد لأسعار البترول سنة 1986 بمساندة الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، والتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. ومع بداية العقد الأول من القرن الحالي، دخلت الجزائر في خوض تجربة تنموية جديدة من خلال تطبيق سياسات مغايرة لتلك السياسات القديمة أطلق عليها سياسة **الإنعاش الاقتصادي** ذات التوجه الكينزي، من أجل رفع معدلات النمو من خلال زيادة حجم الانفاق الاستثماري، وتجلت هذه السياسة في ثلاث برامج نذكرها كالآتي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **PSRE**
- البرنامج التكميلي لدعم النمو **PCSC**
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي **PCCE**

I–1–1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001–2004) :

حيث اهتم هذا البرنامج بعدة مجالات منها: النقل، الري، الهياكل القاعدية، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، من أجل تحسين الخدمات العمومية، وكذلك اهتم بدعم المشاريع الخاصة والمشروعات الإنتاجية الفلاحية، والقيام

بإصلاحات مؤسساتية[411]، حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 1216 مليار دينار حوالي 16 مليار دولار[412].

حيث ركز البرنامج على أربعة قطاعات هامة نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-1 توزيع القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 4-1 أن حصة الأسد كانت من نصيب قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40% ، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية فقطاع الفلاحة والصيد البحري واخيرا الاصلاحات.

[411] نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9 ،2013، ص 46

[412] محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 51، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا البرنامج عمدت الجزائر إلى اتخاد جملة من التدابير، كفتح رأسمال والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحسين مناخ الأعمال والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[413].

I-1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009) :

بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول لسنة 2004، وتحسن الوضعية المالية للبلد ومواصلة تنفيذ مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي، عن طريق تحفيز الاستثمار من خلال إحداث نصوص قانونية (قانون الاستثمار، قانون المنافسة)، والتحضير للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعزم الدولة على الإصلاح المالي والمصرفي وتحسين الأداة الإنتاجية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص والرفع من القدرة الشرائية للمواطن، مع تعزيز آليات الرقابة لمحاربة الفساد والغش والمضاربة، وكل هذا يصب في تحقيق معدل نمو مرتفع[414]، حيث قدر المبلغ النهائي لهذا البرنامج بـ 8705 مليار دينار حوالي 114 مليار دولار[415]. حيث ركز البرنامج على خمسة قطاعات هامة نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-2 توزيع القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو (ميزانية أولية)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5

[413] كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص 204

[414] بوعشة مبارك، "االاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ،12/11 مارس 2013، ص 14

[415] World Bank ; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1; World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007; p. 1

تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفر يل 2005، ص 6-7.

اعترض هذا النموذج بعض الاختلالات أثناء تنفيذه وذلك راجع لنقص الموارد المالية جراء انخفاض أسعار البترول متأثرا بالأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو، نتيجة عدم فعالية الانفاق العمومي[416].

I-1-3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) :

مواصلة لتنفيذ البرامج التنموية وتدارك الاختلالات والنقائص المسجلة ضمن البرنامجين السابقين، فمن بين أهم الأهداف التي جاء بها هذا البرنامج نذكر منها:

- تنمية وتثمين الموارد البشرية المؤهلة.
- تخفيض معدلات البطالة.
- الاهتمام باقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- الاهتمام أكثر بالمجال الفلاحي والزراعي.
- تفعيل خطة إعادة الاعمار الوطني.

[416] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص15.

- ترقية المستوى المعيشي للمناطق الريفية.
- الاهتمام بمجال السياحة والصناعة التقليدية.

هذه أبرز التحديات هذا البرنامج، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دينار حوالي 286 مليار دولار[417]، حيث ركز البرنامج على ستة محاور رئيسية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-3 برنامج التنمية الخماسي

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب%
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، الملحق III قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة: 2010-2014، ص 39.

[417] بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2

حيث الاعتماد على المصادر الوطنية للبلد لتمويل هذا البرنامج الهام، دون اللجوء الى التمويل الخارجي، حيث تم الاعتماد على مدخرات الخزينة العمومية المقدرة بأكثر من 4000 مليار دينار، مع خلق صندوق لضبط الايرادات من أجل تمويل برنامج التنمية الخماسي[418].

حيث أن هذه البرامج أدت إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية للبلد، إلا أن تعترضها بعض النقائص والعراقيل، نتيجة لظروف خارجية (تقلبات أسعار المحروقات).

I-2 دراسة تحليلية لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2018 :

حيث قدر معدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال الخمسين سنة السابقة، 2.4% للفترة 1950-1973 و0.53% خلال الفترة 1973-1998، أي تقريبا بمعدل 1.46% للفترتين[419]. وكما أشارت معظم الاحصائيات على معدل النمو للفترة 1990-2000 خارج المحروقات وخارج قطاع الفلاحة لم يتجاوز 1% وذلك راجع للظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد الوطني من تعديل هيكلي واصلاحات اقتصادية وتبني منهج اقتصاد السوق، مما انجر عنه انخفاض في معدلات النمو[420].

عرفت هذه الفترة المهمة من تاريخ الاقتصاد الجزائري وفرة مالية معتبرة، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمي تبعا لتزايد الطلب على هذا المورد الحساس، مما جعل صناع القرار في البلد من تبني سياسة إنفاق توسعية، لاسيما التنبؤات الخاصة بمداخيل المحروقات كانت تميل نحو الارتفاع على الأقل في المدى المتوسط، حيث كان الهدف

[418] ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، الملحق III قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة: 2010-2014، ص 41.

[419] Mokhtari Fayçal, "Croissance endogène dans une économie en développement et en transition "Essai de modélisation" cas de l'Algérie, Thèse de doctorat soutenue, 2008-2009, p 32.

[420] مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 265.

من هذه السياسة الحصول على معدل نمو مستدام وإعطاء دفع جديد للاقتصاد[421]، وعليه سيتم تقسيم مراحل النمو الى ثلاثة فترات تبعا للبرامج التي سطرتها الدولة على الشكل التالي:

- **الفترة 2001-2004:**

عرفت هذه الفترة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، مما سمح لواضعي السياسات الاقتصادية من تبني سياسة الرفع من معدلات النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو لهذه الفترة 4.7%، حيث قفز معدل من 2.1% لسنة 2001 إلى 6.9% سنة 2003 ثم انخفض إلى 5.2% كما هو مبين في الشكل أدناه ، وذلك راجع الى تزايد الطلب العالمي على المحروقات مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الدولة فانعكس ذلك إيجابا على معدل النمو[422] والشكل رقم 4-1 يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 حتى 2004.

الشكل رقم 4-1 تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2001-2004

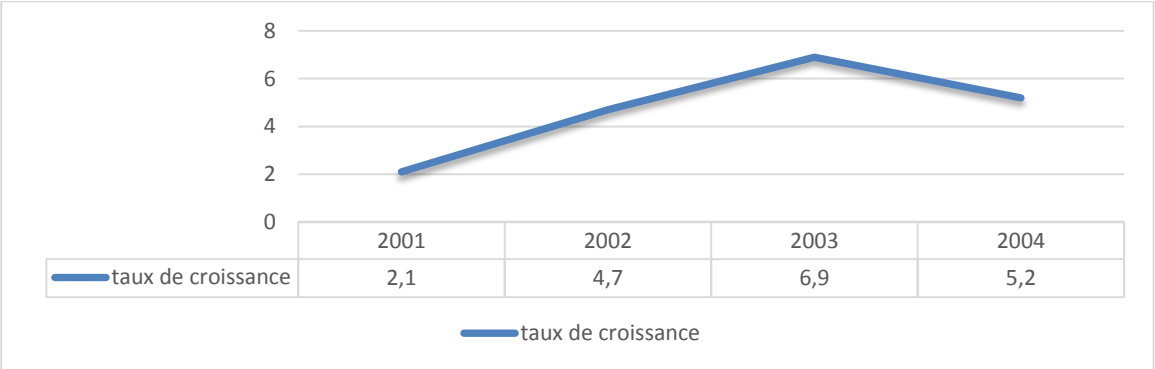

المصدر: مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[421] مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[422] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، 2005، ص 14.

- **الفترة 2004-2009:**

عرفت هذه الفترة أحداث اقتصادية هامة داخلية وخارجية، حيث واصلت الدولة برامجها التنموية من خلال ما سبق التطرق إليه وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شهد معدل النمو تراجعا طفيفا لسنة 2005 كما هو مبين في الشكل أدناه، إلا أنه شهد انخفاض حاد لسنة 2006 المقدر بـ 2 % وذلك راجع إلى أعمال الصيانة على مستوى محطات البترول وانخفاض الطلب على النفط والغاز، ليتحسن ولو بنسبة قليلة سنة 2007، ليعاود الانخفاض مجددا نتيجة تباطأ الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية مع أواخر سنة 2007، حيث تأثر الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة ولو بطريقة غير مباشرة، حيث شهدت أسعار البترول هبوط في النصف الثاني من سنة 2008، أي من 111.5 دولار أمريكي إلى 88.22 دولار أمريكي، ضف إلى انخفاض الإنتاج لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 10% و1.5% على التوالي، كل هذه الأسباب أدت إلى عدم تحسن معدل النمو بعد سنة 2008[423] والشكل رقم 4-2 يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2005 حتى 2009.

الشكل رقم 4-2 تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2005-2009

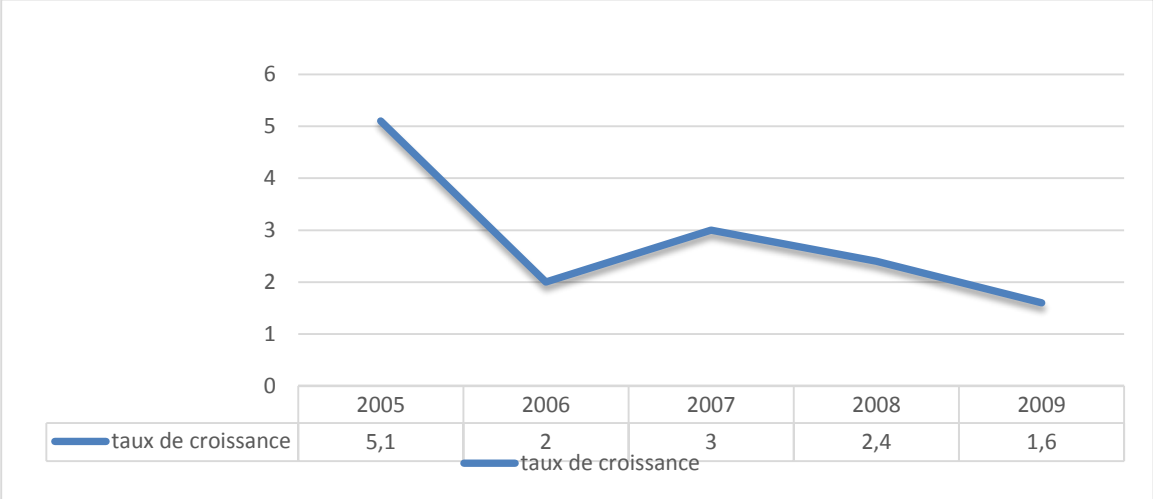

المصدر: مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[423] مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

- **الفترة 2010-2014:**

عرفت هذه المرحلة تجسيد برنامج التنمية الخماسي، وتدارك انخفاض معدلات النمو ومواصلة تنفيذ ما تبقى من البرامج التنموية السابقة، كما هو مبين في الشكل رقم ...ادناه، حيث تحسن معدل النمو لسنة 2010 المقدر بـ 3.6%، من خلال تحسن قطاع الأشغال العمومية[424]، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى وذلك راجع إلى الركود في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء، رغم توسع الانتاج الفلاحي[425]، ثم تحسن في سنة 2012 بشكل طفيف من خلال تحسن جميع الأنشطة، رغم تراجع نمو قطاع المحروقات بنسبة 3.5% [426]، لينخفض من جديد رغم الأداءات الجيدة لقطاع الفلاحة والبناء لم تعوض الاداء الضعيف لقطاع المحروقات مع انخفاض الاستثمارات العمومية[427]، ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ الى 3.8% سنة 2014 مقابل 2.8% سنة 2013، مع تحسن لجميع القطاعات تقريبا ماعدا قطاع المحروقات يعاني حالة من الركود للسنة الثامنة على التوالي والشكل رقم 4-3 يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2010-2014.

[424] بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 22.
425 بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، اكتوبر 2012، ص 29
426 بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 33
427 بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 26

الشكل رقم 4-3 تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2010-2014

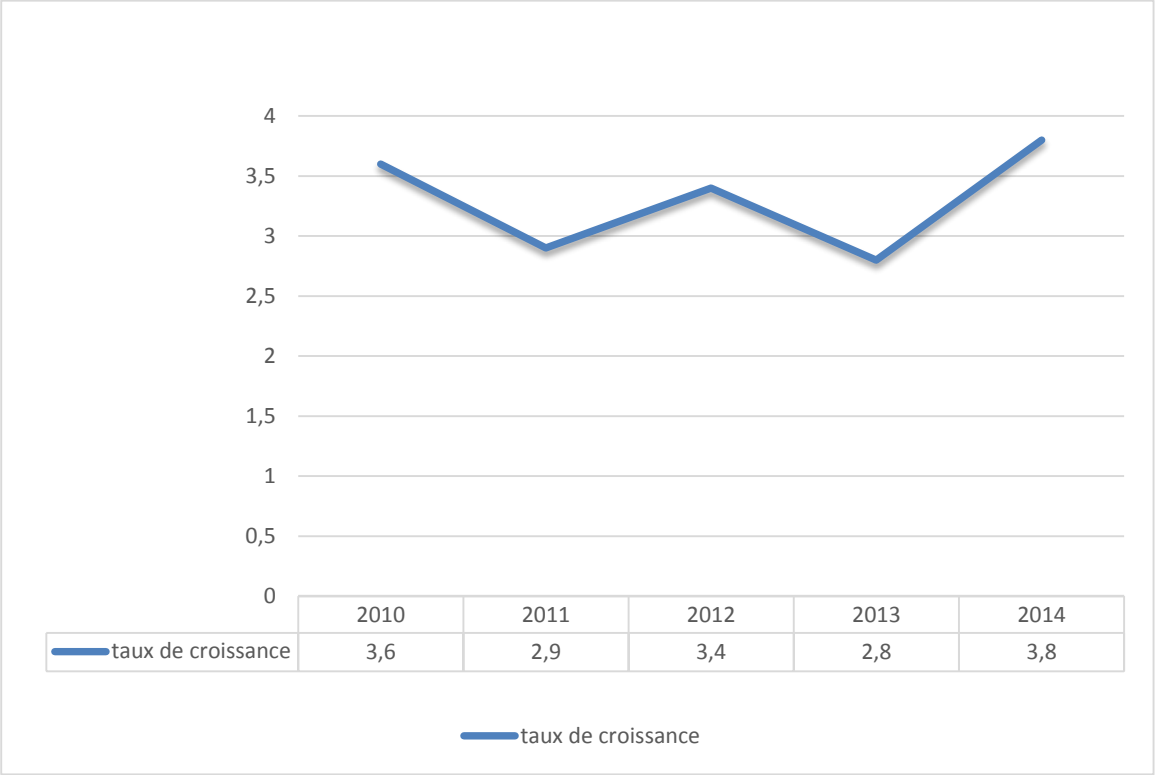

المصدر: مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

- **الفترة 2015-2018:**

تميزت هذه الفترة بمواصلة تنفيذ ما تبقى من البرامج الخاصة بالنمو والتنمية، إلا أن انخفاض أسعار المحروقات وعودة السعر الحقيقي للدولار من طرف البنك الفيديرالي الأمريكي، إلا إلى انخفاض احتياطي الصرف من العملة الصعبة، مما أدى بالسلطات العمومية للجزائر بالتخلي عن بعض البرامج الاستثمارية والتجهيزات العمومية والإبقاء فقط على البرامج ذات الأولوية القصوى من خلال تجميد بعض المشاريع التنموية الهامة على غرار (تجميد مشاريع بناء خمس مستشفيات كبرى، تجميد إنشاء ملاعب لكرة القدم، وبرامج أخرى ذات بعد محلي أو وطني)، والدليل على تذبذب معدلات النمو لسنوات 2015 و2016 بنسب 3.7%، 3.2% على التوالي، وهبوطه مباشرة إلى أدنى مستوياته منذ

سنة 2006، حيث قدر سنة 2017 بـ 1.3% و 1.4% لسنة 2018، والشكل رقم 4-4 يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2015-2018.

الشكل رقم 4-4 تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2015-2018

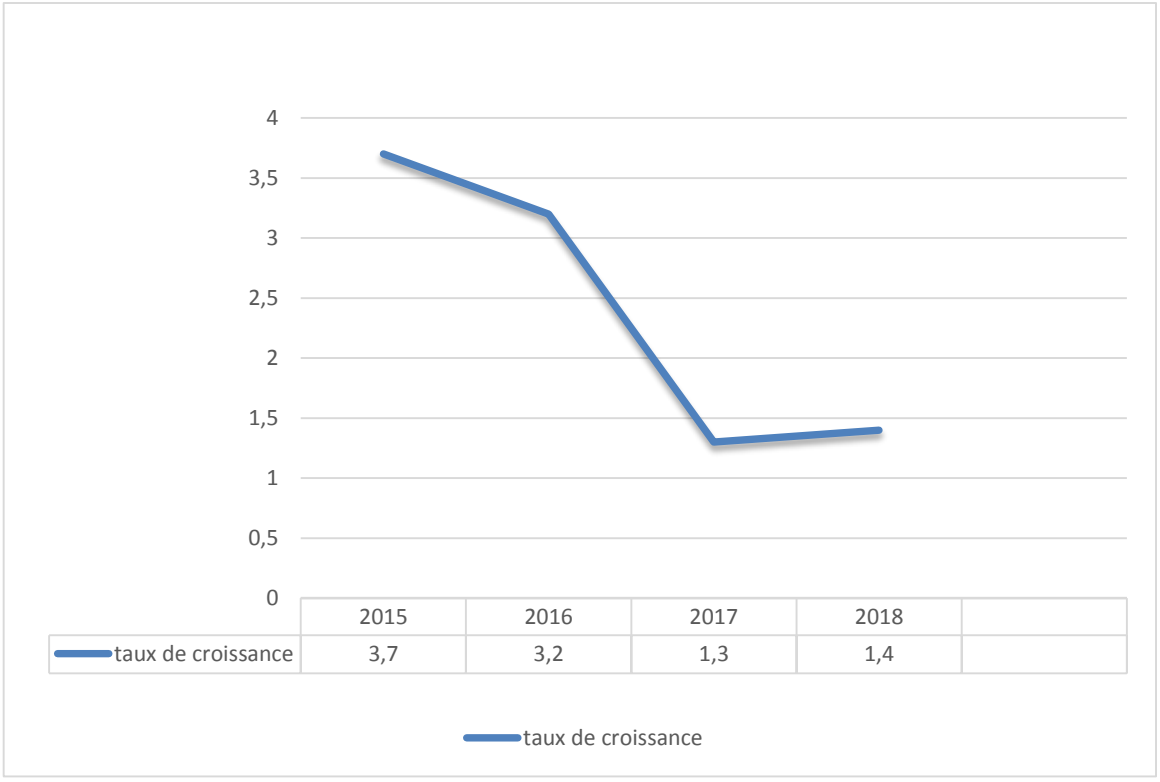

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي –الجزائر-Croissance de PIB.

II – واقع حقوق الملكية المادية في الجزائر

أكد دليل حقوق الملكية الدولية لسنة **2018**، على أن حقوق الملكية في القرن الحادي والعشرين تعتمد طرق جديدة لإنتاج الثروة، من أجل تقدم الدول وازدهار مجتمعاتها، والتقليل من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والمزيد من التحصيل العلمي وتحسين قدرة البيئة العلمية والتكنولوجية على الابتكار، في ظل وجود نظامً اقتصادي معقدًا يجب تعزيزه وتشجيعه، ومن بين العناصر الأساسية لهذا النظام الاقتصادي نجد البيئة المؤسساتية، واستقرار

الاقتصاد الكلي، والسياسات العامة التي تفضل التفاعل الحر (Levy-Carciente 2017). حيث تعتبر حقوق الملكية كمحور أساسي لحرية البشر، وتعمل كحافز للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكدفاع ضد الأنظمة الاستبدادية، فحتمية إنشاء نظام قانوني خاص للملكية يعتبر من بين الأولويات لأي دولة باعتباره مؤسسة مفيدة للغاية للمجتمع لأنه يعمل بشكل طبيعي لحماية الحريات[428].

إن الحرية الفردية هي من أبرز الأهداف التي يمكن أن ينتجها نظام حقوق الملكية. اعتبر **Hayek** في دستور الحرية **(1959)**، على أنه يجب أن نحدد مصطلحين على الأقل للحرية: الحرية كقدرة على فعل ما نعتبره صحيحًا (فطري) ؛ والحرية كإكراه حكومي مقيد يتيح الفرصة لممارسة الحقوق (الاجتماعية)، ويميز **Hayek** أيضًا بين "الحرية" و "الحريات"، حيث أن الأولى تسمح بكل ما هو ممنوع في حين أن الأخيرة تحظر كل شيء غير واضح[429].

Hayek يفضل المفهوم السلبي للحرية (تجنب الإكراه التقديري) لأن هذا المفهوم يحمي عددًا أكبر من الأفعال البشرية عند ممارستها. بدلاً من ذلك، لا تضمن الحرية أي فرصة خاصة، إنه يترك القرارات حسب تقديرنا وفقًا للظروف التي نجد فيها أنفسنا. وبهذه الطريقة، تنتج الحرية فوائد أكثر للانضباط الذي تفرضها مقارنة بالفرص التي توفرها، إن الملكية هي أساس حرية التعاقد، والتي هي مجرد حرية في العمل، وبدون حرية التبادل يتدخل طرف ثالث، عمومًا الدولة، الحرية هي أكثر من مجرد حق التملك أو الحق في إجراء المعاملات أو التبادل أو البيع أو الشراء، بمجرد أن يفقد المواطنون حق التملك، فإنهم يفقدون القدرة على التحكم في حياتهم (Bovard 2000)[430].

في الوقت نفسه، حيث تعزز حقوق الملكية الإنتاجية وتغذي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، إنها أكثر الوسائل فعالية لضمان الحقوق المدنية والحريات المدنية، مما يؤدي إلى ما يعرفه Pipes (1999) "بأنه المواطن المشترك

[428] International Property Rights Index, Full Report, Algeria,2018,p 3

[429] International Property Rights Index, Ibid.

[430] International Property Rights Index, Ibid.

في الجمهوريات الديمقراطية والليبرالية الحديثة، والسيادة هي سمة المواطنة وليس فقط الدولة القومية"[431]. إن حقوق الملكية واقتصادات السوق هي أسس حيوية للحرية السياسية، حيث تمنح الملكية الخاصة للناس مكانًا للوقوف إذا كان يجب عليهم مقاومة الحكومة، وتسمح كذلك اقتصادات السوق والملكية الخاصة للمواطنين ببناء مقاومة للضغط الحكومي[432].

في القرن الحادي والعشرين، أحدث التقدم التكنولوجي والعولمة مصطلحات وأدوات جديدة تميزها عن الماضي: العصر الرقمي، واقتصاد المشاركة، والاستهلاك التعاوني، وشخص إلى شخص (P TO P)، ومجتمع الشبكة وما إلى ذلك، حيث أن هناك فائدة لكلا المتعاملين أو المشاركين: أولئك الذين يقدمون الخدمة وأولئك الذين يتلقون هذه الخدمة، إن السبب الحقيقي للوجود في الخدمة هو استخدام الموارد غير المستغلة بالكامل أو الطاقة الزائدة، مما يعطينا تلميحات حول طبيعة المجتمع المتسع.

يؤكد دليل حقوق الملكية الدولية لسنة 2018، بأنه لا يوجد ابتكار خاص في تأجير أو استئجار أو جمع الأموال؛ ولكن الابتكار يكمن في التكنولوجيا والعمليات الأساسية على سبيل المثال: شبكة المعلومات المعنية، والتواصل الذكي والفعال عبر الإنترنت، والاستجابات الفورية، وتفاعل (P TO P)، حيث تقلل هذه الميزات الخاصة من الحاجة إلى استعمال الوسطاء وتخفيض تكاليف المعاملات، وتفتح نوافذًا من الفرص لأصحاب المشاريع والمبادرات الفردية الذين لديهم المعرفة اللازمة لفهم الحاجة والتصميم أو الطريقة لمعالجتها[433] (Kirzner 2013)[434].

[431] Pipes (1999) defines as the co-sovereign citizen (in modern democratic and liberal republics, sovereignty is an attribute of citizenship not only the nation state).

[432] International Property Rights Index, Ibid.

[433] International Property Rights Index, Op cit, Algeria,2018,p 4

[434] Kirzner: innovation lies in the underlying technology and processes: the network of information involved, the interconnection through the Internet, the immediate responses, and the P2P interaction. These features reduce

تعد الثقة هي حجر الأساس للتفاعلات على هذه المنصات، وهي مبنية بين المشاركين استنادًا إلى التصنيفات ومعلومات المستخدم أكثر فأكثر، أصبحت كنظام مرجعي للمحكمين في عمليات الجودة، ورغم كل ذلك فإن أهمية الثقة وإمكانية التفاعل الاجتماعي الأوثق تعتبر بيئة خصبة للعملاء الذين يفضلون تحمل التكاليف والراحة، فإن ما يروج له الاقتصاد الجديد هو جعل الأسواق أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى استغلال الموارد المعطلة ويخفض تكاليف المعاملات، ويقلل من وقت الاستجابة، ويزيد من الكمية والنوعية. ومن المرجح أن تصبح هذه الأنواع من الشركات أكثر أهمية كل يوم، حيث من المتوقع أن تنمو من 15 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 335 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025 (PricewaterhouseCoopers، 2015)[435].

إن النمو السريع للاقتصاد الجديد له آثار كبيرة على الممتلكات، إنه يهدف إلى طريقة استخدام الناس لممتلكاتهم وربطهم بممتلكات الآخرين، ويجب تحديد نطاق هذه الممتلكات وطولها بطريقة يمكن تقسيمها أو توزيعها مكانيًا ومؤقتًا، ويتطلب من الاقتصاد الجديد خلق نظام قوي لحقوق الملكية، سواء لحقوق الملكية المادية أو الفكرية .[436]

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات عديدة نتيجة للتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن الماضي والتي كشفت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الغير المستقر نتيجة التقلبات الذي يشهدها هذا القطاع، ومن هذا المنطلق البحث عن منافذ أخرى لإنعاش الاقتصاد كحتمية من أجل التنويع الاقتصادي كتشجيع القطاع الخاص وجلب استثمارات أجنبية مباشرة...، ولن يتأتى هذا إلا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية من

---

the need for middlemen and drop transaction costs, opening windows of opportunity for avid entrepreneurs who have the cognizance to grasp a need and imagine a way to address it.

[435] PricewaterhouseCoopers: What the new economy is promoting is making markets more efficient, reducing idle resources, reducing transaction costs, reducing time-response, increasing quantity and quality. And we are just at the dawn: these types of companies are likely each day to become more important. They were projected to grow from 15 billion USD in 2015 to 335 billion USD by 2025.

[436] International Property Rights Index, Op cit, Algeria, 2018, p 3-4.

خلال حمايتها وتسجيلها واستعمالها كضمان من أجل الحصول على القروض[437]. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى شرح مؤشر حق الملكية الدولي **IPRI** والتطرق إلى مؤشر حقوق الملكية المادية **PPR**.

II –1 مؤشر حق الملكية الدولي IPRI :

ارتفعت درجة **IPRI** في الجزائر بنسبة **0.295** إلى **4.435**، مما يجعلها في المرتبة **13** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين **15** دولة و**108** في العالم من بين **129** دولة. يصنف صندوق النقد الدولي الجزائر على أنها جزء من مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ويصنفها البنك الدولي كدولة ذات دخل متوسط مرتفع[438].

مؤشر حقوق الملكية الدولية (**IPRI**) هو المنشور الرئيسي لتحالف حقوق الملكية. يسجل المعهد الدولي لحقوق الملكية الفكرية المؤسسات الأساسية لنظام قوي لحقوق الملكية: البيئة القانونية والسياسية، وحقوق الملكية المادية، وحقوق الملكية الفكرية. إنه المؤشر الوحيد في العالم المخصص بالكامل لقياس حقوق الملكية الفكرية والمادية. تغطي **129** دولة تقرير **IPRI** لعام **2019** حول أنظمة حقوق الملكية التي تؤثر على **98** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و**94** في المائة من سكان العالم[439].

تحالف حقوق الملكية (**PRA**) مكرس لحماية حقوق الملكية في جميع أنحاء العالم. تأسست عام **2007**، من طرف Hernando de Soto، لإنتاج فهرس سنوي لحقوق الملكية الدولية (**IPRI**) لقياس حماية حقوق الملكية. تم تطوير هذا المؤشر ليكون بمثابة مقياس لحالة حقوق الملكية في جميع دول العالم. بعد مراجعة واسعة للأدبيات حول هذا الموضوع، تم تحقيق تصور قوي. أخيرًا، تمت استشارة العديد من الخبراء والمهنيين في مجال حقوق الملكية، مما أنشأ

[437] عبداللاوي سمير، تشيكو فوزي، إشكالية حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2009-2018)، دفاتر Mecas، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 170-171.

[438] IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria.

[439] INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX ,Full Report, 2018,p 5

مجموعة من الفئات الرئيسية (المشار إليها فيما يلي، "المكونات" أو "المؤشرات الفرعية" والبنود المدرجة في كل منها. فيما يلي المكونات الثلاثة للمبادرة **IPRI**: البيئة القانونية والسياسية، **LP**، حقوق الملكية المادية **PPR**، حقوق الملكية الفكرية **IPR**، والشكل التالي يوضح هيكل هذا المؤشر[440].

الشكل رقم 4-5 مؤشر IPRI الجزائر لسنة 2019

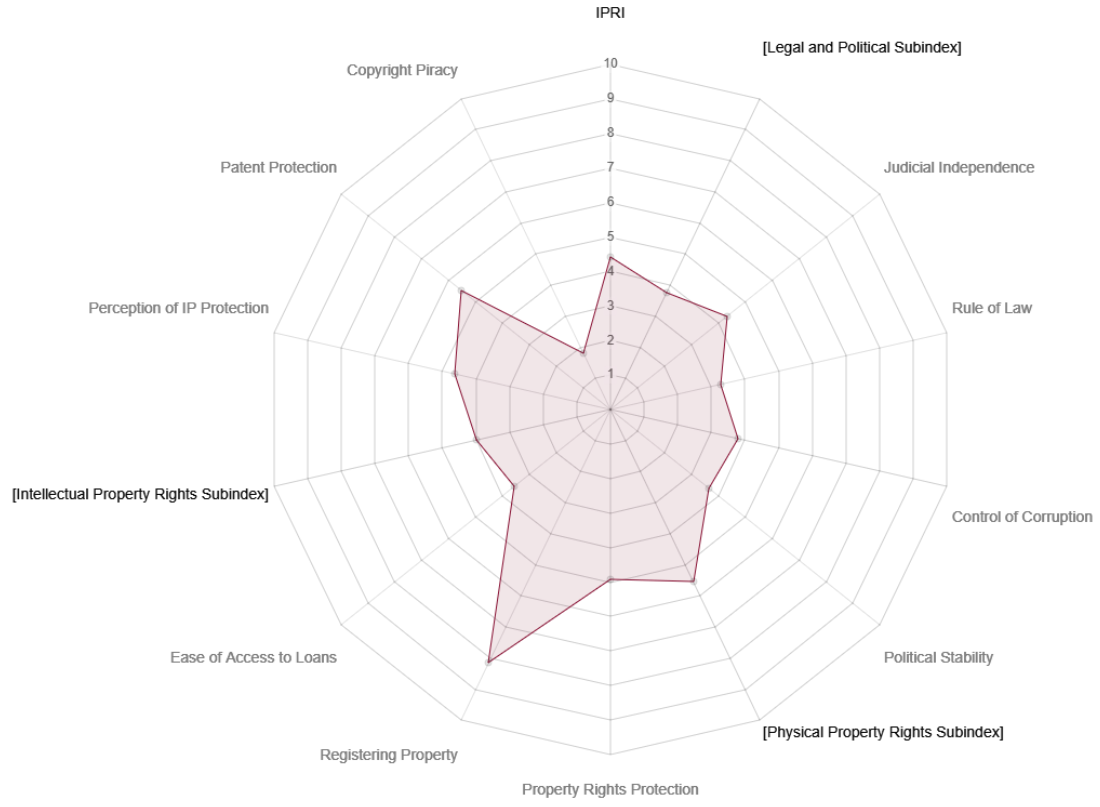

المصدر: IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

[440] IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/about/Algeria.

من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن مؤشر**IPRI** الجزائر لسنة **2019**، وهو يتفرع إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية، العدالة والسياسة **LP**، حقوق الملكية المادية **PPR**، حقوق الملكية الفكرية **IPR**، وتتحدد قيمته من 1(قيمة ضعيفة جدا) إلى **10**(قيمة جيدة جدا). والشكل التالي يبين لنا تطور مؤشر**IPRI** الجزائر للفترة الممتدة من **2009** إلى **2019**.

الشكل رقم 4-6 تطور مؤشر IPRI للجزائر للفترة 2009-2019

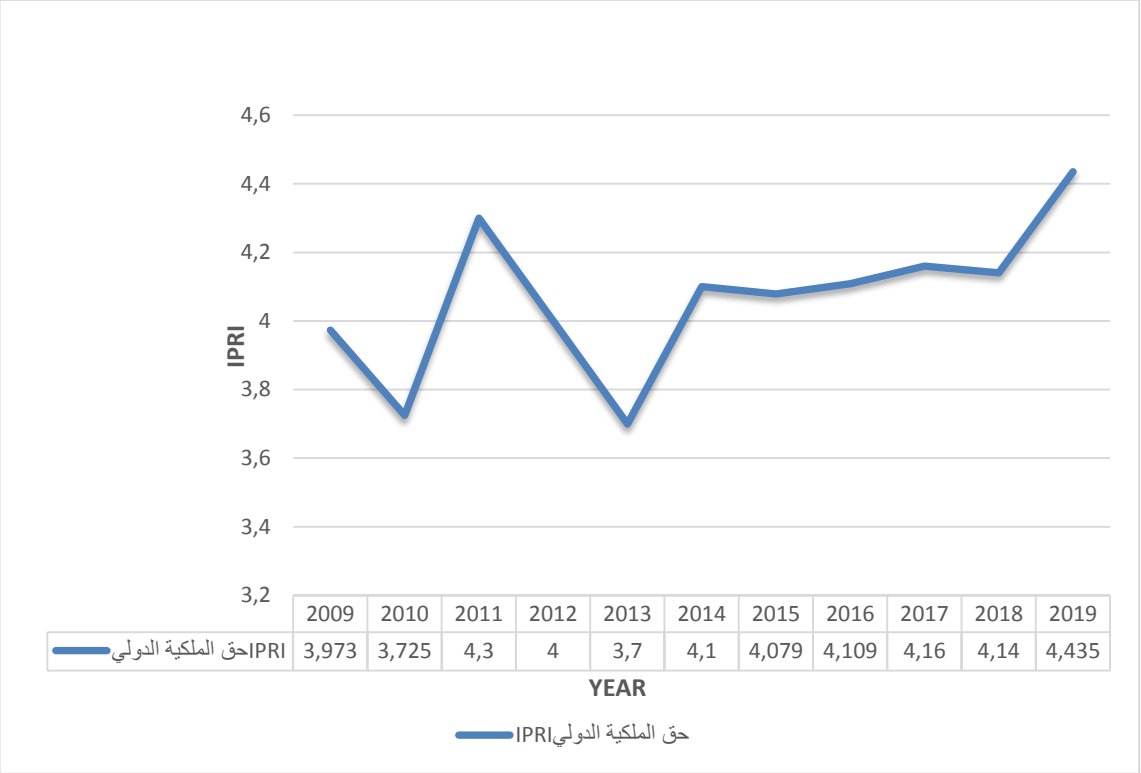

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur

https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

يتبين لنا من خلال هذا الشكل تطور مؤشر حق الملكية الدولي للجزائر، حيث قدر ب **3.973** سنة **2009** تاريخ انضمام الجزائر للتحالف الدولي لحقوق الملكية، وسجل ارتفاع طفيف لسنة **2011** قدر بـ **4.3** وتعتبر قيمة فوق المتوسط وهذا نتيجة للإصلاحات والسياسات المتخذة من طرف الدولة على الصعيد القانوني والسياسي والاقتصادي

من خلال سن قوانين خاصة بتشجيع الاستثمار والمنافسة الشريفة، تفعيل قوانين مكافحة الفساد والرشوة والمضاربة، إصلاح منظومة القضاء وسن قوانين تتعلق بحماية الملكية من المصادرة والنزع، وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية وحماية الاختراعات والبراءات والابتكارات عن طريق منظمات(المنظمة الوطنية للابتكار، الديوان الوطني لحقوق المؤلف)، ثم عاود الانخفاض لسنة **2013** ليحقق قيمة **3.7** نتيجة لغياب أو نقص الإجراءات والقوانين الخاصة بحماية الملكية المادية والفكرية ومناخ الأعمال، والاعتماد على مداخيل المحروقات لإدارة شؤون الاقتصاد مع غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية من خلال المطالبة بتحسين البيئة القانونية والتجارية مما ينعكس إيجابا على تفعيل منظومة حقوق الملكية باعتبارها محفز للنمو، أي بمعنى آخر عدم التطبيق الواضح لحقوق الملكية. ثم عرف تحسن طفيف لسنة **2014** عند **4.1** وعرف تذبذبات طفيفة إن لم نقل منعدمة من سنة **2015** حتى سنة **2018**، ليرتفع سنة **2019** عند **4.435**.

II –2 مؤشر حقوق الملكية المادية PPR:

إن وجود نظام قوي لحقوق الملكية يعزز ثقة الناس في فعاليته لحماية حقوق الملكية الخاصة، كما ينص على المعاملات المتكاملة المتعلقة بتسجيل الممتلكات، ويسمح بالوصول إلى الائتمان المطلوب لتحويل الممتلكات إلى رأس مال، ولهذه الأسباب يتم استخدام المؤشرات الفرعية لقياس حماية حقوق الملكية المادية الخاصة[441]، حيث ارتفع مؤشر الخاص بحقوق الملكية المادية في الجزائر بمقدار **0.073** إلى **5.549**، حيث قدرت قيم المؤشرات الفرعية بـ **4.910** لمؤشر حماية حقوق الملكية، و**8.149** في تسجيل الملكية، و**3.586** في سهولة الوصول إلى القروض لسنة **2019**، كما هو في الجدول رقم...الخاص بتصنيف الجزائر على الصعيد القاري والدولي.

[441] INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX(IPRI) ,Full Report, 2019,p 8

الشكل رقم 4-7 تطور مؤشر حقوق الملكية المادية PPR للجزائر للفترة 2009-2019

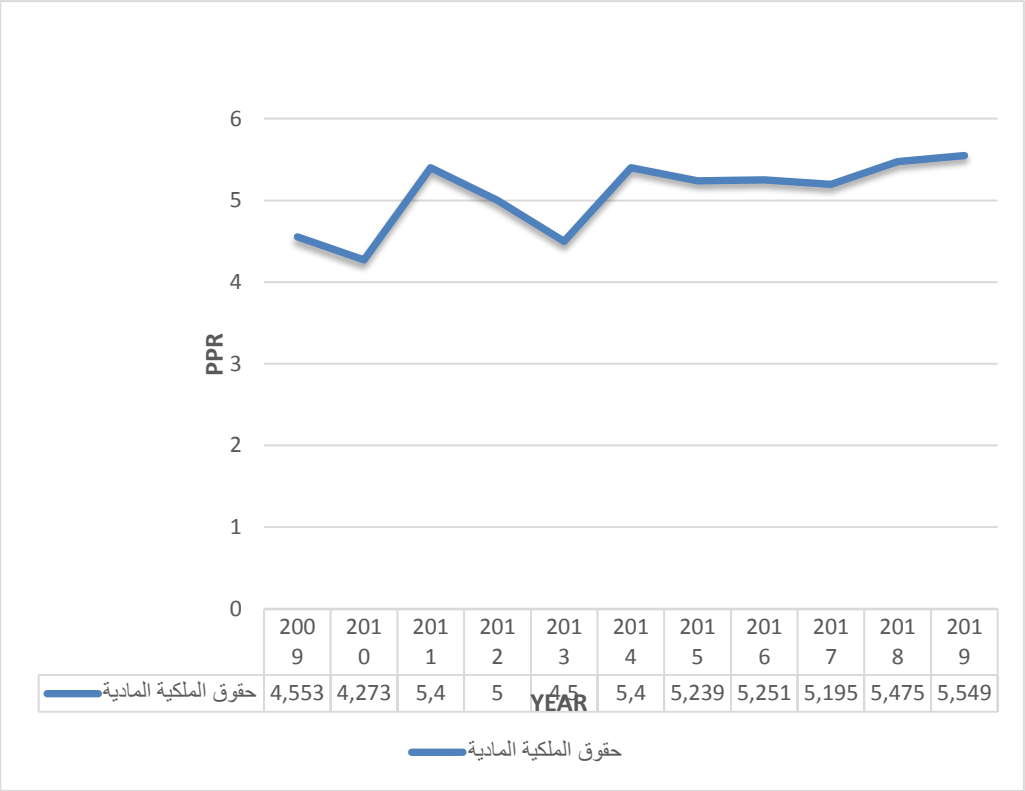

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

يوضح الشكل رقم 4-7 تطور مؤشر حقوق الملكية المادية للجزائر خلال الفترة الممتدة من **2009** حتى **2019**، حيث قدرت قيمة هذا المؤشر لسنة **2009** بـ **4.533** وهي قيمة دون المتوسط باعتبارها كسنة الأساس لتقييم وتحليل هذا المؤشر، تبعا لانضمام الجزائر لتحالف حقوق الملكية الدولية(**APR**)، فمن خلال برامج الإنعاش الاقتصادي للنمو وبرنامج توطيد النمو حيث نلمس اهتمام السلطات الجزائرية بمجال حقوق الملكية عامة وحقوق الملكية المادية خاصة، عن طريق سن قوانين ومراسيم تشريعية بهذا الخصوص، نذكر القانون رقم **15-08** الصادر في

الجريدة الرسمية [442]للجزائر الخاص بالتسوية العقارية للمباني التي ليست لها سند الملكية والعقارات الغير المستغلة بسبب النزاعات ما بين الأطراف المالكة أو عدم تقسيم الميراث، من أجل توسيع القاعدة العقارية سواء العقار الفلاحي أو الصناعي أو التجاري، من أجل تحفيز الاستثمار باعتباره جوهر النمو الاقتصادي، حيث شهد هذا المؤشر ارتفاع ملحوظ لسنتي **2011** و**2012** على التوالي بقيمة **5.4** و**5**، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة **2013** بقيمة **4.5** وذلك نتيجة لعدم توفر نظام لحقوق الملكية بصورة واضحة وتراجع الأداء الاقتصادي للجزائر في هاته السنة بمعدل نمو منخفض قدر بـ **2.8 %**، حتى أن غياب حقوق الملكية قد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي[443]، ليشهد ارتفاع طفيف من سنة **2014** حتى سنة **2019** بمعدل **5.351**.كما تطرق لها الباحث الاقتصادي **Richard Auty** في كتابه **The Resources :Sustained Development in Mineral Economies Curse Thesis** سنة **1993**، والذي اعتبر أن فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المرجوة[444].

[442] قانون رقم 08 -15 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008s يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 3 أوث 2008.

[443] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[444] بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 21.

الجدول رقم 4-4 تصنيف الجزائر من حيت مؤشر PPR لسنة 2019

المؤشرات	النتيجة	التصنيف الاقليمي	التصنيف العالمي
حقوق الملكية المادية PPR	5.549	14	108
حماية حقوق الملكية المادية	4.910	13	92
تسجيل الملكية	8.149	14	111
الوصول الى القروض	3.586	13	103

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

يبين الجدول رقم **4-4** تصنيف الجزائر على الصعيد القاري (دول شمال افريقيا والشرق الأوسط) والعالمي لسنة **2019** بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية المادية **PPR**، نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة **108** من بين **129** دولة في العالم والمرتبة **14** من بين **15** دولة إقليميا، حيث تأخرت الجزائر بثلاثة مراتب في الترتيب العالمي مقارنة بسنة **2018** مع حفاظها على نفس الترتيب على مستوى الصعيد القاري[445].

من خلال هذا التصنيف يتضح لنا أن الجزائر مازالت متأخرة في مجال حماية حقوق الملكية وكذلك تسجيلها واستعمالها كضمان للوصول الى القروض تبعا لترتيب الجزائر دوليا وإقليميا. سنتطرق إلى المؤشرات الفرعية لحقوق الملكية المادية **PPR**.

445 INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX(IPRI) ,Full Report, 2019,p 19

II – 2 – 1 مؤشر حماية حقوق الملكية المادية : PPPR

تتعلق حماية حقوق الملكية المادية مباشرة بقوة الملكية لأي بلد، إن نظام الحقوق القائم على آراء الخبراء في مجال نوعية الحماية القضائية للملكية الخاصة، بما في ذلك الأصول المالية، فهو يتجلى في دقة التعريف القانوني لحقوق الملكية[446].

الشكل رقم 4–8 تطور المؤشر الفرعي PPPR للجزائر للفترة 2009–2019

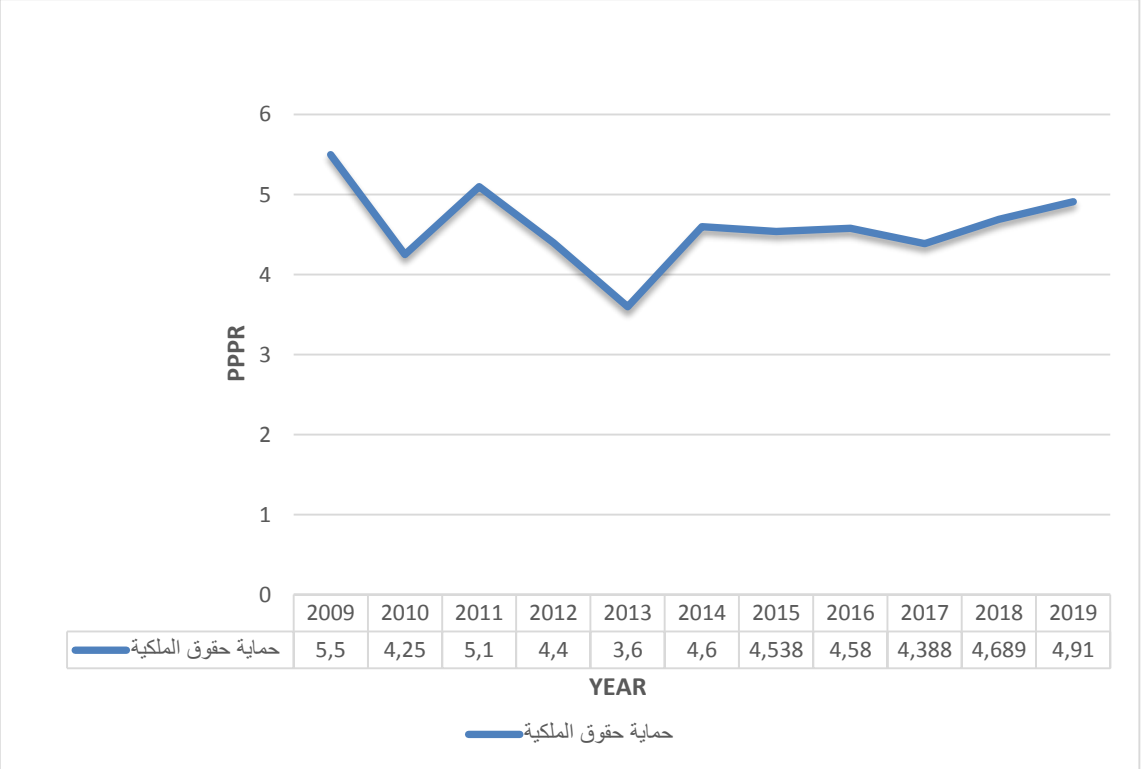

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

446 INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX ,Full Report, 2019,p 8

يوضح الشكل رقم 4-8 تطور مؤشر حماية حقوق الملكية المادية للجزائر للفترة الممتدة من **2009** حتى **2019**، حيث تم تسجيل قيمة متوسطة تقدر بـ **5.5** لسنة **2009**، ثم انخفض في السنة الموالية بمقدار **1.25** ليعاود الارتفاع ولكن بنسبة أقل من سنة الأساس، ليشهد أدنى مستوى له سنة **2013** بمقدار **3.6** نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي للبلد وانخفاض معدل النمو، ثم ارتفع إلى **4.6** سنة **2014**، ليستقر عند مستوى أقل من المتوسط بمعدل **4.621** من سنة **2014** حتى سنة **2019**، فإن عدم وضوح نظام لحقوق الملكية معرف بصفة دقيقة. وذلك رغم وجود ترسانة قانونية تحمي الأملاك والحقوق الفردية من المصادرة ونزع الملكية كما أن الدستور الجزائري على غرار دساتير أخرى نص على الاحترام الكلي للقانون[447]، لو افترضنا على سبيل المثال أن لديك أرض تحتاج إلى أموال باهظة من أجل تطويرها لتصبح ذات قيمة، ستتحمل عبئ التكاليف إذا كنت واثقا من أنك ستجني أرباح من ذلك الاستثمار، ولكن إذا كان هناك شخص آخر من المحتمل أن يقوم بسرقة الأرباح، فستقل رغبتك في الاستثمار[448]. هذا مثال يوضح أهمية وجود نظام فعال يحمي الحقوق الفردية والعقارية، وبالتالي خلق بيئة تشجع على الاستثمار والمنافسة والابتكار..الخ.

II – 2 –2 مؤشر تسجيل الملكية : RP

يعكس هذا المؤشر وجهة نظر المؤسسات والشركات حول مدى تعقيد تسجيل الممتلكات من حيث عدد الأيام والإجراءات المطلوبة، يسجل التسلسل الكامل للإجراءات اللازمة لنقل الملكية العقارية من البائع إلى المشتري عند قيام المؤسسة أو الشركة بشراء أرض أو مبنى، يعتبر مؤشر تسجيل الملكية أكثر صعوبة، والأرجح إن الممتلكات تبقى

[447] لعشاش محمد، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في إطار نزع الملكية للمنفعة العامة في القانون الجزائري، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، تيزي وزو، 2018، ص 15.

[448] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، مرجع سبق ذكره، ص 227.

في القطاع غير الرسمي، مما يحد من تطور وفهم ودعم نظام قوي لحقوق الملكية القانونية، إضافة على ذلك فإن حواجز التسجيل تثبط أيضًا حركة الأصول من الاستخدامات المنخفضة إلى القيمة الأعلى[449].

الشكل رقم 4-9 تطور المؤشر الفرعي RP للجزائر للفترة 2009-2019

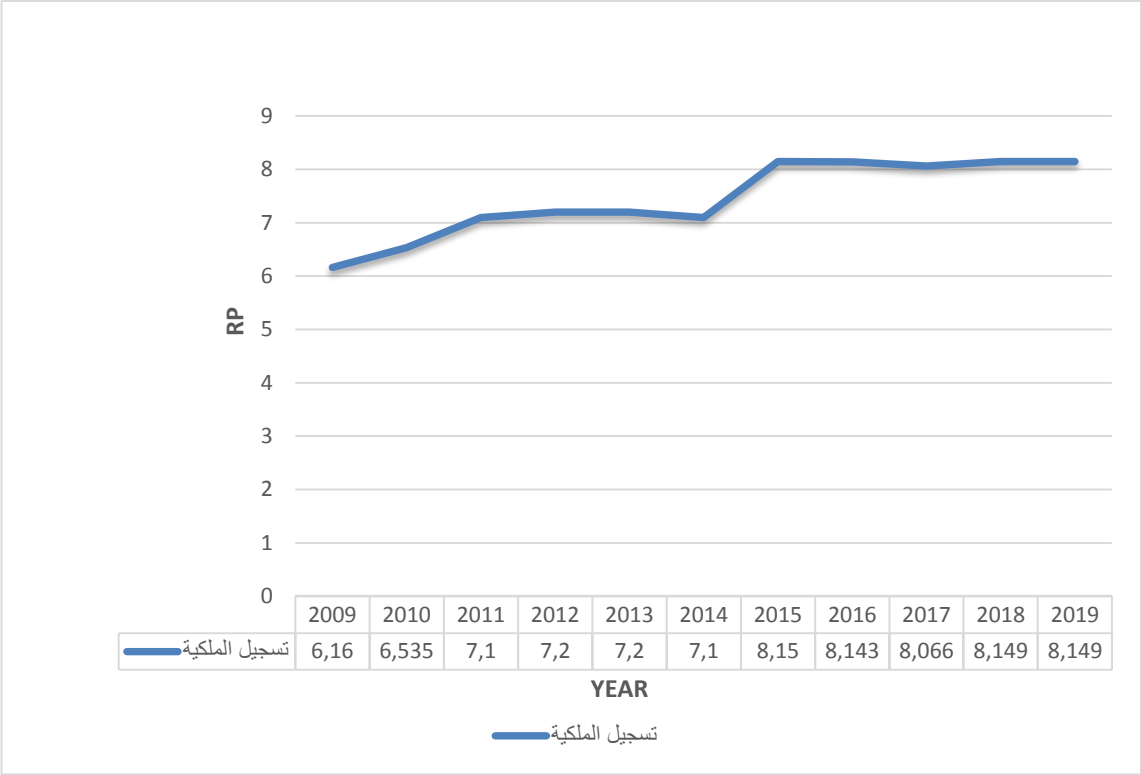

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

يبين الشكل رقم **4-9** تطور المؤشر الفرعي لتسجيل الملكية للفترة **2009-2019**، حيث نلاحظ في ارتفاع وتحسن ملحوظ ابتداء من سنة الأساس بمعدل **6.347** للسنتين الأوليتين، ثم تحسن لأربع سنوات على التوالي بمعدل **7.15**، ليشهد ارتفاع مرة أخرى للسنوات الخمسة الأخيرة بمعدل **8.131**، ويمكن تبرير هذا الاستقرار في الارتفاع تحسين

[449] INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX(IPRI) ,Full Report, 2019,p 9

إجراءات معالجة الملفات العقارية والسكنية ومسح الأراضي وتسجلها من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات أهمها إصدار قانون خاص بالتسوية العقارية من أجل تبويب واحصاء جميع الممتلكات خاصة العقارية منها، حيث لعبت الدولة دور كبير في هذا المجال من أجل ترقية الوعاء العقاري لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، (**De Soto 2005**): " في الغرب كل جزء من الأرض، كل بناية، كل آلة، كل مخزون إلا وهو ممثل بسند ملكية، الذي هو علامة واضحة لعمليات مختلفة تربط كل هذه السلع مع بقية الاقتصاد... بفضل هذا الإجراء الغرب ضمن حياة نظيفة للسلع، والتي تسمح بتوليد رأسمال"[450].

II – 2–3 مؤشر الوصول إلى القروض : EAL

الوصول إلى القروض المصرفية دون ضمانات بمثابة مخاطرة لأي بلد ما، حيث تلعب المؤسسات المالية دورا مكملا حاسما، إلى جانب نظام قوي لحقوق الملكية لجلب الأصول الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي، لطالما كانت التسهيلات الائتمانية قناة مهمة تحاول تخفيف حدة الفقر[451].

[450] Hernando de Soto, « Le mystère du capital », Finances & développement, Mars 2001/38 (N° 01), p.29-33.

[451] INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX ,Full Report, 2019,p 9

الشكل رقم 4-10 تطور المؤشر الفرعي EAL للجزائر للفترة 2009-2019

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات IPRI, A. (2019). Récupéré sur

https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria

يوضح لنا الشكل رقم **4-10** تطور المؤشر الفرعي للوصول إلى القروض، أي استعمال الملكية كضمان للحصول على قروض بنكية، فالجزائر هي مازالت متأخرة في هذا المجال، وذلك راجع للقيم المسجلة في الشكل أعلاه، حيث قدر بـ **2** في سنة **2009**، ليرتفع إلى أعلى مستوى له سنة **2011** حيث قدر بـ **4**، ليعاود الانخفاض في السنة الموالية عند **3.5** ليبقى على هذا الحال متذبذب تحت معدل **3.82**، يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة للمؤشر الرئيسي لحق الملكية الدولي، هنا تكمن أهمية تسجيل كل الممتلكات سواء العقارية أو السكنية أو العينية، حيث شرح الاقتصادي البيروفي **Hernando De Soto** في كتابه " لغز الرأسمال" **The Mestery Of Capital** ما يسمى بالملكية العرفية وآثارها السلبية على الاقتصاد، أي بمعنى غياب سندات الملكية يعيق الأفراد للقيام باستثمارات

طويلة الأجل من أجل تحسين ظروف حياتهم من خلال إضاعة الفرصة للحصول على قروض بنكية تسمح لهم ببناء مشروعاتهم الخاصة[452]، حيث أن في الاقتصادات الحديثة أثبتت أن الإنتاجية عن طريق الائتمان أصبحت من بين الأفكار السائدة في المعاملات من خلال ظهور مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال[453].

III – دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي :

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري والتجريبي للعلاقة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي من خلال استعراض نظري لكل من حقوق الملكية والنمو الاقتصادي على حدى ثم التطرق إلى العلاقة النظرية والتجريبية التي تربط بينهما وأهم النماذج القياسية المستخدمة في قياس هذه العلاقة والتي ستكون محط دراستنا القياسية، سنحاول في هذه الدراسة قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالاعتماد على نموذجين، النموذج الأول يتمثل في قياس أثر متغيرات حقوق الملكية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2019 وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أما النموذج الثاني يتمثل في قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على دالة الإنتاج غير الخطية Cobb-Douglass خلال الفترة 2009-2018.

III – 1 دراسة قياسية لأثر متغيرات حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي :

الصيغة الخطية:

$$GDP_t=\beta_0+ \beta_1 PPPR_t+ \beta_2 RP_t+ \beta_3 EAL_t+\varepsilon_t$$

حيث:

[452] آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيفن ج. بيرز، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[453] شراين حمزة، الملكية كوسيلة لدعم الائتمان، دار هومه، الجزائر، 2018، ص 13.

يُقاس نمو الناتج المحلي الإجمالي على أنه معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتعادل القوة الشرائية (**PPP**)[454] بالدولار الدولي الثابت خلال الفترة **2009-2019** باعتباره متغير تابع، الذي تم الحصول عليه من طرف قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد استخدم الجزء الأكبر من الأدبيات الموجودة حول حقوق الملكية والنمو الاقتصادي هذا المقياس للنمو الاقتصادي، وبالتالي تمكين مقارنة النتائج السابقة مع نتائج هذه الدراسة. تستخدم الدراسة الحالية ثلاثة مؤشرات فرعية لحقوق الملكية المادية، بالاعتماد على قاعدة بيانات دليل حق الملكية الدولي (**IPRI**).

GDP	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (الوحدة بالدولار)
PPPR	حماية حقوق الملكية المادية (الوحدة Score، الدرجة القصوى: 10 نقطة)
RP	تسجيل الملكية (الوحدة Score، الدرجة القصوى: 10 نقطة)
EAL	الوصول الى القروض (الوحدة Score، الدرجة القصوى: 10 نقطة)
T	فترة الدراسة
ε	الخطأ العشوائي

ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم4 –5 نتائج التقدير

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 02/13/20 Time: 13:56

Sample: 2009 2019

[454] Purchasing Power Parity (PPP).

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12688.09	1013.191	12.52290	0.0000
PPPR	-920.8925	137.0889	-6.717482	0.0003
EAL	1016.951	115.3664	8.814967	0.0000
RP	-947.2726	107.1382	-8.841595	0.0000

R-squared	0.944959	Mean dependent var	4587.652
Adjusted R-squared	0.921370	S.D. dependent var	727.0174
S.E. of regression	203.8627	Akaike info criterion	13.74806
Sum squared resid	290920.1	Schwarz criterion	13.89275
Log likelihood	-71.61432	Hannan-Quinn criter.	13.65685
F-statistic	40.05952	Durbin-Watson stat	1.694964
Prob(F-statistic)	0.000089		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من هذا الجدول ان هناك علاقة عكسية معنوية بين حماية حقوق الملكية المادية **PPPR** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC** أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **PPPR** تقابلها انخفاض ب **920.8925** دولار من **GDP/PC**, وكذلك ان هناك علاقة عكسية معنوية بين تسجيل الملكية **RP** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC** أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **RP** تقابلها انخفاض ب 947.2726 دولار من **GDP/PC**،

وملاحظة علاقة طردية معنوية بين الوصول الى القروض **EAL** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC** أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **EAL** تقابلها زيادة ب **1016.951** دولار.

III -1-1 اختبارات تشخيص النموذج:

III -1-1-1 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار **ARCH** واختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-6: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.785874	Prob. F(1,8)	0.2182
Obs*R-squared	1.824951	Prob. Chi-Square(1)	0.1767

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/13/20 Time: 13:58

Sample (adjusted): 2010 2019

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40325.00	11606.23	3.474428	0.0084
RESID^2(-1)	-0.412095	0.308370	-1.336366	0.2182

R-squared	0.182495	Mean dependent var	28871.63
Adjusted R-squared	0.080307	S.D. dependent var	25806.74
S.E. of regression	24748.83	Akaike info criterion	23.24780
Sum squared resid	4.90E+09	Schwarz criterion	23.30832
Log likelihood	-114.2390	Hannan-Quinn criter.	23.18141
F-statistic	1.785874	Durbin-Watson stat	2.385809
Prob(F-statistic)	0.218189		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة **F** المحسوبة بلغت **1.78** باحتمال (**0.21**) وهو أكبر من **5%** وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال **Obs*R-squared** هو (**0.17**) وهو أكبر من **5%** فانه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

III -1-1-2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار **Durbin Watson**، اختبار **Durbin h test** وأخيرا اختبار **Breusch-Godfrey Serial correlation LM** وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

الجدول رقم 4-7 نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.470611	Prob. F(2,5)	0.6497
Obs*R-squared	1.742646	Prob. Chi-Square(2)	0.4184

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 02/13/20 Time: 13:58

Sample: 2009 2019

Included observations: 11

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-95.58040	1284.943	-0.074385	0.9436
PPPR	6.318226	180.4109	0.035021	0.9734
EAL	19.80123	130.2310	0.152047	0.8851
RP	2.255322	116.8797	0.019296	0.9854
RESID(-1)	0.180051	0.535330	0.336336	0.7503
RESID(-2)	-0.439246	0.497211	-0.883419	0.4175

R-squared	0.158422	Mean dependent var	-7.75E-14
Adjusted R-squared	-0.683155	S.D. dependent var	170.5638

S.E. of regression	221.2835	Akaike info criterion	13.93922
Sum squared resid	244831.9	Schwarz criterion	14.15625
Log likelihood	-70.66570	Hannan-Quinn criter.	13.80241
F-statistic	0.188245	Durbin-Watson stat	2.023229
Prob(F-statistic)	0.954654		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية **F** المحسوبة **0.47** أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (**0.64**) وهو أكبر من (**5%**) أي عدم معنوية قيمة **F** المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال **Obs*R-squared** المحسوبة يساوي (**0.41**) وهو أكبر من (**5%**) فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

III -1-1-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا، مستعينين باختبار**Bera&Jarque** الذي جاء به كل من **Jarque&Bera** سنة **1987** والذي يعتمد على معامل التفلطح **Kurtosis** والتناظر **Skewness**، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (**Eviews. 9**) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية **Jarque&Bera** والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 4-11 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

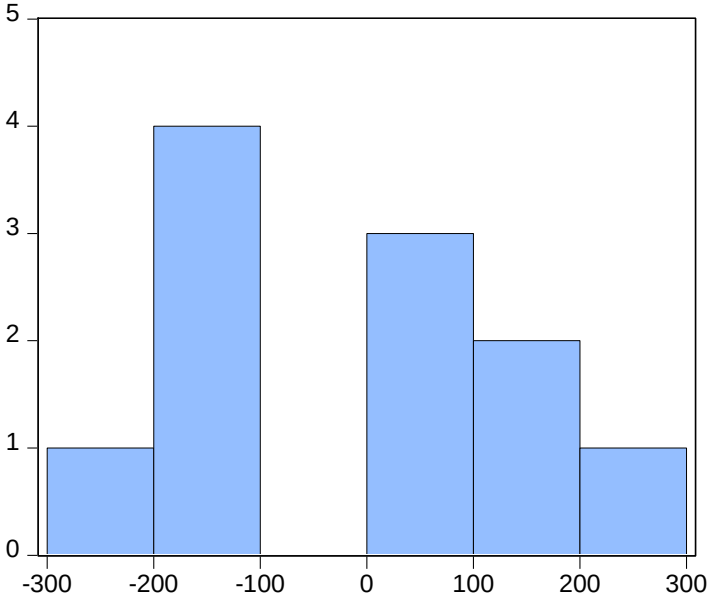

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار **Jarque-Bera** قد بلغت (**0.72**) وهي أكبر من (**5%**) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

III – 2 دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي :

سوف نقوم في هذه الدراسة بقياس أثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على الصيغة غير الخطية التالية (دالة الإنتاج لـ Cobb-Douglass):

$$GDP_t = \beta_0 . K^{\beta 1} . L^{\beta 2} . PPR^{\beta 3} . \varepsilon_t$$

حيث أن:

GDP نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (الوحدة بالدولار)

PPR حقوق الملكية المادية (الوحدة Score، الدرجة القصوى: 10 نقطة)

K رأس المال الكلي

L العمل

ε الخطأ العشوائي

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى الصيغة الخطية كما يلي:

$$\mathbf{LnGDP_t=Ln\beta_0+ \beta_1 Ln\ K+ \beta_2 Ln\ L+ \beta_3 Ln\ PPR+ Ln\ \varepsilon_t}$$

ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-8 نتائج التقدير

Dependent Variable: IPIB
Method: Least Squares
Date: 06/28/20 Time: 16:25
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.590651	0.469271	1.258656	0.2549
LL	0.242302	0.085912	2.820347	0.0303
LK	0.120409	0.019714	6.107903	0.0009
LPPR	0.074960	0.025469	2.943195	0.0258

R-squared	0.978217	Mean dependent var	3.667144
Adjusted R-squared	0.967326	S.D. dependent var	0.013815
S.E. of regression	0.002497	Akaike info criterion	-8.858126
Sum squared resid	3.74E-05	Schwarz criterion	-8.737092
Log likelihood	48.29063	Hannan-Quinn criter.	-8.990900
F-statistic	89.81663	Durbin-Watson stat	1.716583
Prob(F-statistic)	0.000022		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من هذا الجدول ان هناك علاقة طردية معنوية بين رأس المال الكلي **K** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC** أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **K** تقابلها ارتفاع ب **0.120409** دولار من **GDP/PC**, وكذلك ان هناك علاقة طردية معنوية بين العمل **L** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC** أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **L** تقابلها زيادة ب **0.242302** دولار من **GDP/PC**، وملاحظة علاقة طردية معنوية بين حقوق الملكية المادية **PPR** ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **GDP/PC**، أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من **PPR** تقابلها زيادة ب **0.074960** دولار من **GDP/PC**.

III – 2–1 اختبارات تشخيص النموذج:

III – 2–1–1 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار **ARCH** واختبار **Breusch–Pagan–Godfrey** والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–9: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F–statistic	0.630333	Prob. F(1,7)	0.4533
Obs*R–squared	0.743480	Prob. Chi–Square(1)	0.3885

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/28/20 Time: 16:26
Sample (adjusted): 2010 2018
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.

C	2.35E-06	1.38E-06	1.701435	0.1327
RESID^2(-1)	0.262982	0.331239	0.793935	0.4533
R-squared	0.082609	Mean dependent var		3.23E-06
Adjusted R-squared	-0.048447	S.D. dependent var		2.42E-06
S.E. of regression	2.48E-06	Akaike info criterion		-22.78126
Sum squared resid	4.31E-11	Schwarz criterion		-22.73743
Log likelihood	104.5157	Hannan-Quinn criter.		-22.87584
F-statistic	0.630333	Durbin-Watson stat		1.784749
Prob(F-statistic)	0.453302			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة **F** المحسوبة بلغت **0.630333** باحتمال (**0.45**) وهو أكبر من **5%** وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال **Obs*R-squared** هو (**0.38**) وهو أكبر من **5%** فانه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

III – 2-1-2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار **Durbin Watson**، اختبار **Durbin h test** وأخيرا اختبار **Breusch-Godfrey Serial correlation LM** وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

الجدول رقم 4-10 نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.708471	Prob. F(2,4)	0.5453
Obs*R-squared	2.615761	Prob. Chi-Square(2)	0.2704

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 06/28/20 Time: 16:27

Sample: 2009 2018

Included observations: 10

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.379750	0.660826	-0.574659	0.5963
L	0.069819	0.128489	0.543387	0.6157
LK	-0.010013	0.029295	-0.341800	0.7497
PPR	-0.006294	0.033324	-0.188887	0.8594
RESID(-1)	-0.234351	0.765863	-0.305996	0.7749
RESID(-2)	-0.660702	0.571020	-1.157055	0.3116

R-squared	0.261576	Mean dependent var	8.83E-16
Adjusted R-squared	-0.661454	S.D. dependent var	0.002039
S.E. of regression	0.002628	Akaike info criterion	-8.761363
Sum squared resid	2.76E-05	Schwarz criterion	-8.579812
Log likelihood	49.80682	Hannan-Quinn criter.	-8.960524
F-statistic	0.283388	Durbin-Watson stat	2.376808
Prob(F-statistic)	0.900405		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية **F** المحسوبة **0.70** أصغر من الجدولية باحتمال يساوي **(0.54)** وهو أكبر من **(5%)** أي عدم معنوية قيمة **F** المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال **Obs*R-squared** المحسوبة يساوي **(0.27)** وهو أكبر من **(5%)** فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

III – 2-1-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا، مستعينين باختبار**Bera&Jarque** الذي جاء به كل من **Jarque&Bera** سنة **1987** والذي يعتمد على معامل التفلطح **Kurtosis** والتناظر **Skewness**، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (**Eviews. 9**) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية **Jarque&Bera** والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 4-12 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

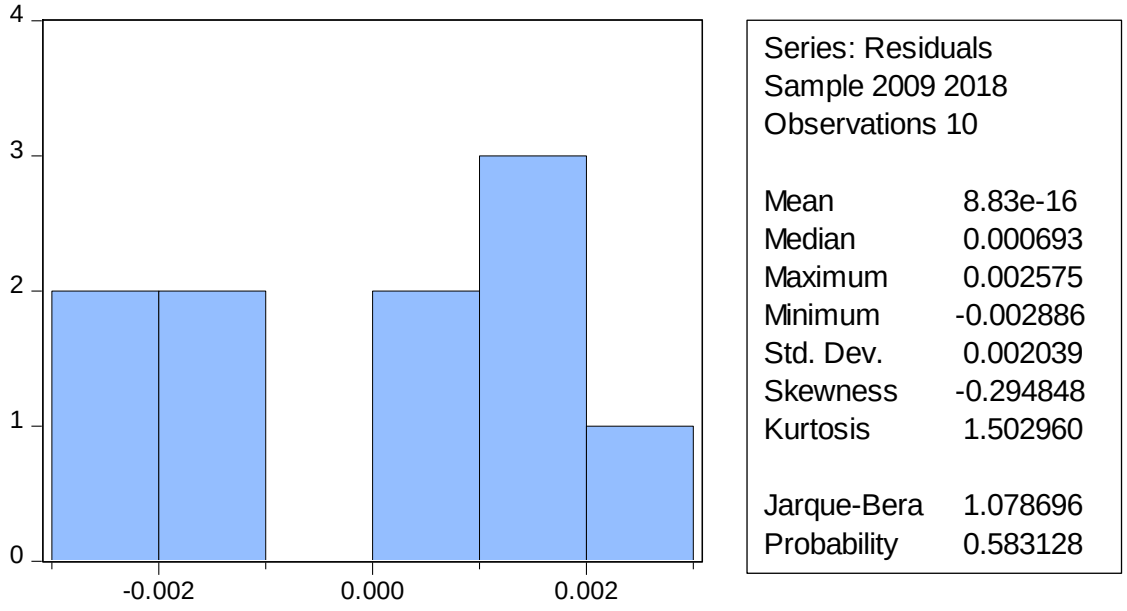

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار **Jarque-Bera** قد بلغت (**0.58**) وهي أكبر من (**5%**) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

خاتمة الفصل

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، من خلال اختبار العلاقة بين متغيرات حقوق الملكية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى اختبار أثر متغير حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في إطار نموذج دالة الانتاج Cobb-Douglass للفترة 2009-2018.

ولدراسة العلاقة بين حقوق الملكية و النمو الاقتصادي، فقد تم استخدام المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حقوق الملكية المادية، حماية حقوق الملكية المادية، تسجيل الملكية، الوصول إلى القروض ، و قد تم الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد، حيث أشارت النتائج إلى أن كل من حقوق الملكية المادية، الوصول إلى القروض لها أثر إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، و قد تم التوصل إلى أن حماية حقوق الملكية المادية، تسجيل الملكية لها أثر سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المتغيرات الأخرى، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسات السابقة، منها دراسة الباحث Leming Lin (2019) وآخرون، دراسة الباحثان س.عبداللاوي وف.تشيكو (2009-2019)، دراسة الباحثان Elena & François Facchini Seghezza (2018)، كما أظهر الباحث Istvan Bruggeman (2017) أهمية حماية حقوق الملكية وتأثيرها الايجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

لقد ألزم المشرع الجزائري أعوان الدولة من خلال قانون الملكية رقم 91-11 المعدل والمتمم، بضرورة احترام وحماية الملكية الخاصة، وذلك تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي التي عرفته الجزائر آنذاك، وقد عرف هذا القانون عدة تعديلات تزامنا مع المستجدات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة، وتحفيز وجلب الاستثمارات الأجنبية لبعث النشاط الاقتصادي والخروج من التبعية المفرطة للمحروقات. وننوه إلى أن صياغة هذا القانون جاء بمراعاة

أحكام المادتين 8 و10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، حماية الملكية هي في حد ذاتها حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

إن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي يستوجب تفعيل الية الاستثمار والادخار، وخلق مزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وكل هذا يحتاج إلى تمويل مالي كبير، وهنا يتجلى دور وأهمية حق الملكية باستعمالها كضمان للحصول على القروض.

من خلال مؤشر القيام بالأعمال (**Doing Business Algeria 2020**)، احتلت الجزائر المرتبة 165 من بين 190 دولة لمؤشر تسجيل الملكية، حيث أن هناك مصانع مبنية مازال أصحابها ينتظرون تسوية وضعيتهم، نتيجة البيروقراطية والابتزاز الإداري، علما أن الملكية هي روح الأعمال وبدونها (اعتراف المؤسسات الرسمية بالملكية الخاصة) يبقى الأفراد في حالة خوف وريبة.

وعند تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري نجد أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال الملكية المادية خاصة استعمال الملكية كضمان من أجل الحصول على القروض لتمويل المشاريع الخاصة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة لحماية الملكية من المصادرة مثلا وكذلك تسجيل الملكية مازالت الدولة تسعى جاهدة من اجل الاسراع في معالجة الملفات الخاصة بالتسوية المادية لمختلف العقارات مهما كان نوعها في الاجل القصير والمتوسط خاصة خلال فترة الدراسة التي عرفت اهتمام الدولة في هذا المجال من خلال استهداف ظاهرة الملكية المادية عبر مختلف البرامج التنموية.

الخاتمة العامـــة

الخاتمة العامة

إن أنظمة حقوق الملكية تعتبر من بين الأهداف الاستراتيجية لأي بلد، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة، ومن خلال ما تطرقنا إليه، ندرك أهمية حقوق الملكية بالنسبة للنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تعتبر هذه الحقوق شبه غائبة، عندما تكون حقوق الملكية غير آمنة أو أسوأ من ذلك غائبة، فإن دوافع الاستثمار تتضاءل. في الواقع، تزداد تكاليف المعاملات بشكل كبير بسبب عدم إضفاء الطابع الرسمي والتنظيم الإداري، وغالبًا لا توجد عناصر كافية لضمان موثوقية معاملة السلعة. وينطبق هذا على كل من السكان المحليين والمستثمرين الأجانب الذين يشعرون بالقلق من دخول هذه الأسواق. ونتيجة لذلك، فإن تكوين رأس المال ينخفض مع قلة الاستثمارات. يدمج نظام الملكية الرسمي المعلومات في السجلات. وبالتالي يتم تأمين المعاملات نظرا لتتبع الجودة. امتلاك عقار يؤدي إلى التعريف الدقيق لهذا العقار. وكذلك المالك هو المستفيد من عائدات بيع العقار، كما أنه مسؤول عن عدم الامتثال للعقد على سبيل المثال. وبالتالي، تولد الملكية الرسمية حوافز لتحمل المسؤولية، وتحسن مناخ الثقة، وهو مادة تشحيم أساسية للتبادلات الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

في كثير من البلدان النامية، يتمتع السكان غالبًا بحقوق طبيعية عرفية على ممتلكاتهم، فالجميع يعرفون من يملك مثل هذا المنزل في القرية، وهذا أمر محترم. ومع ذلك، هناك القليل، إن وجد، من الحقوق الرسمية والقانونية لإثبات ذلك أمام القانون. بشكل لا يصدق، تقدر قيمة هذا رأس المال غير الرسمي في العالم الثالث، الذي أطلق عليه أيضًا Hernando de Soto "رأس المال الميت"، حيث قدر بأكثر من 9000 مليار دولار (أكثر بكثير من المساعدة المالية المرسلة في العقود الأخيرة). في هذه الظروف، يتم منع حق الملكية من تمثيل الإمكانات الاقتصادية للسلع. وهكذا فإن قابلية الممتلكات للتداول مقيدة، الأمر الذي له انعكاسات على تقسيم رأس المال والعمل. وبالتالي فإن أي فرصة للتقدم الاقتصادي تتضاءل بشكل خطير.

في حين أن العديد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط في خضم ازدهار ديمقراطي جديد، لا يسعنا إلا أن نأمل في اتخاذ قرارات حكيمة بشأن حقوق الملكية. فالدولة التي يتم فيها حماية واحترام هذه الأخيرة لا تقدم ميزة اقتصادية فحسب، بل تستجيب أيضًا للتطلعات العميقة والطبيعية للبشر لتنميتهم وكرامتهم.

إن أهمية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة تكمن في تحديد الاليات والقواعد التي تحمي الأعوان الاقتصاديين من مخاطر المصادرة سواء من الدولة أو من جهات أخرى، وكذلك القواعد التي تضمن تنفيذ العقود بين الأعوان الاقتصاديين، والقواعد المنظمة لتسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ هذه العقود. إن حماية حقوق الملكية الخاصة، يحفز ويطمئن المستثمرون على قدرتهم على التمتع بعوائد استثماراتهم، ويشجعهم على زيادة الاستثمارات وتخصيص مواردهم بكفاءة. ومن هنا يمكن أن نقول، إن مؤسسات حقوق الملكية ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية (North &Thomas (1973)، North (1981)، Jones (1981)). حيث تحدد المؤسسات التنظيمية قواعد التشغيل في السوق، والهدف من ذلك تقليل إساءة استخدام القوة السوقية إلى الحد الأدنى، واستيعاب العوامل الخارجية، وحل مشكلات عدم تناسق المعلومات، ووضع معايير جودة المنتج والسلامة (Rodrik، 2005). إن المؤسسات التنظيمية الجيدة تسمح بدخول رجال الأعمال المبتكرين والديناميكيين في السوق، من خلال تجنب منح الحماية للشركات الأقل إنتاجية أو الأقل كفاءة.

هذا على **الصعيد النظري**، أما على **الصعيد التطبيقي** فقد تم إجراء دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، من خلال اختبار العلاقة بين متغيرات حقوق الملكية و النمو الاقتصادي، إضافة إلى اختبار أثر متغير حقوق الملكية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على دالة الانتاج Cobb-Douglass للفترة 2009-2018، و لدراسة العلاقة بين حقوق الملكية و النمو الاقتصادي، فقد تم استخدام المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حقوق الملكية المادية، حماية حقوق الملكية المادية،

تسجيل الملكية، الوصول إلى القروض، و قد تم الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد، حيث أشارت النتائج إلى أن كل من حقوق الملكية المادية، الوصول إلى القروض لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، و قد تم التوصل إلى أن حماية حقوق الملكية المادية، تسجيل الملكية لها أثر سلبي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقارنة مع المتغيرات الأخرى، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسات السابقة، منها دراسة الباحث Leming Lin (2019) وآخرون، Andre C. Vianna, Andre V. Mollick (2018)، دراسة الباحثان Elena Seghezza & François Facchini (2018)، B.Ouattara&S.Standaert (2017)، كما أظهر الباحث Istvan Bruggeman (2017) أهمية حماية حقوق الملكية وتأثيرها الايجابي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وآخرون، ودراسة Minoo Farhadi وآخرون (2015)، ودراسة الباحثان Lin & Nugent، (1995).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: حقوق الملكية المادية لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهذا يشير إلى أن أنظمة الملكية تمثل محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر، والذي سيساهم لاحقا في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقبل الفرضية الأولى المتمثلة في أن "**توجد علاقة طردية معنوية بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.**"

الفرضية الثانية: حرية الوصول إلى القروض البنكية لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهذا يشير إلى أن تحرير عقود الملكية والقضاء على الممتلكات المشاعة والعرفية، يساهم في استعمال الملكية كضمان للحصول على التمويل المالي لإنجاح المشاريع وتطوير الاستثمار وبالتالي الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية في

الجزائر، وعليه تقبل الفرضية الثانية المتمثلة في أن " **استعمال الملكية كضمان للحصول على قروض بنكية له تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.**"

الفرضية الثالثة: إن حماية حقوق الملكية المادية هي مهمة للنمو الاقتصادي، إلا أن في الجزائر وحسب النتائج المتوصل إليها لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يفسر بطيء الاصلاحات الاقتصادية والقانونية، وعدم إعطاء الأولوية لأنظمة حقوق الملكية، وهذا ما ذهب إليه الباحثان (Lin & Nugent، 1995)، أكد على أن آثار البنية القانونية التي تعمل بشكل جيد وحقوق الملكية الآمنة هي مشروطة بالمؤسسات التكميلية الأخرى، على سبيل المثال حقوق الملكية الآمنة قد لا تحسن النمو في ظل غياب تسهيلات ائتمانية سليمة (secure property rights may not improve growth in the absence of sound credit facilities)، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة القائلة " **إن حماية حقوق الملكية لها تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام** ".

أكدت هذه الدراسة القياسية بالفعل على أهمية متغيرات حقوق الملكية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، حيث أن النتائج التي تم التوصل إليها تعتمد بشكل كبير على نوعية المعطيات الإحصائية المستخدمة ومدى دقتها، وكذا فترة الدراسة إضافة إلى الطريقة المستخدمة في الدراسة القياسية.

وعند تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري نجد أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال الملكية المادية خاصة استعمال الملكية كضمان من أجل الحصول على القروض لتمويل المشاريع الخاصة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة لحماية الملكية من المصادرة مثلا وكذلك تسجيل الملكية مازالت الدولة تسعى جاهدة من اجل الاسراع في معالجة الملفات الخاصة بالتسوية المادية لمختلف العقارات مهما

كان نوعها في الاجل القصير والمتوسط خاصة خلال فترة الدراسة التي عرفت اهتمام الدولة في هذا المجال من خلال استهداف ظاهرة الملكية المادية عبر مختلف البرامج التنموية.

الاقتراحات:

بالرغم من المساعي الحثيثة للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال استحداث أنظمة الملكية المادية بصفة عامة وتدعيم الملكية الخاصة بصفة خاصة، عن طريق القوانين والمراسيم المنظمة لها إلا أن هناك شبع إجماع على عدم فعالية السياسات المتبعة في ذلك نتيجة لعجز العديد من هذه السياسات عن تحقيق أهدافها، ومن بين الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تدعيم نظام حقوق الملكية تبعا للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين نذكر ما يلي:

- مراجعة أهداف السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خاصة ما تعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة التي تعطي فرصا أكبر لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME.
- جذب رؤوس الأموال التي تعتبر العامل المحرك للنمو الاقتصادي والتي تبحث دائما عن المناخ الأكثر ملائمة من خلال التسهيلات الإدارية والعقارية والمعلوماتية والقانونية وأنظمة خاصة للملكية التي تحدّد الإمكانات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها، بحيث يمكن استخدامها لإنتاج، ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع.
- تحديث وتطوير التشريعات والنظم القانونية والإجرائية الخاصة بالملكية.

آفاق الدراسة:

نظرا إلى أهمية هذا الموضوع، وجهنا تركيزنا على بعض الجوانب المتعلقة بتحليل أثر متغيرات حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أنه تبقى بعض المواضيع التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالاهتمام والبحث مستقبلا، على سبيل المثال:

- دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية المادية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.
- دراسة قياسية لأثر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا،
- حماية حقوق الملكية الخاصة والاستثمار وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- استعمال الملكية كوسيلة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- حماية حقوق الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد محمد أبو طه، الثروات الطبيعية وأثرها في حل الأزمات والمشكلات الاقتصادية تملكا واستثمارا " دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2014.
- آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيقن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي" المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائغ عالمية ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.
- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014
- بول ساموبلسون، ويليام.د.نوردهاوس، بمساعدة مايكل.ج.ماندل، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، تاليف جون كينيت جالبرايت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، من اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت، عالم المعرفة سنة 2000.
- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2001.
- حمدي باشا عمر، حماية الملكية العقارية الخاصة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الحادية عشر، سنة 2017.

- سكاوزن، مارك، قوة الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى 2016.
- سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي، إعداد منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.
- شرابن حمزة، الملكية كوسيلة لدعم الائتمان، دار هومه، الجزائر، 2018.
- صالح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف، القاهرة، 1986
- طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص 183.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاستراتيجي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- لعشاش محمد، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في إطار نزع الملكية للمنفعة العامة في القانون الجزائري، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، تيزي وزو، 2018.
- مالكوم روترفورد Malcolm Rutherford، المؤسسات في علم الاقتصاد "المؤسسات القديمة والجديدة"، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 180.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمات والتنظيم،دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 22.
- محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

- مدحت صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2010.
- مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006

المقالات العلمية:

- أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية–الاستراتيجيات والأبعاد"، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 03 /2007.
- بوعشة مبارك، "االاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1 ،12/11 مارس 2013.
- عبداللاوي سمير، تشيكو فوزي، إشكالية حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (2009–2018)، دفاتر Mecas، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2019.
- علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 7، العدد 76، الكويت، 2008.
- كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

- محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 51، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع،
- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9 ،2013.

التقارير:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: عناصر مطروحة للنقاش من أجل النمو الاقتصادي، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون،2005.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، اكتوبر 2012.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي 2019.
- صندوق النقد الدولي: مستجدات الاقتصاد العالمي 2019.
- التقرير السنوي للتنافسية الجزائر 2020.

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.
- ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، الملحق III قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة: 2010-2014.

الأوامر والقوانين والمراسيم:

- الأمر رقم 76 -107 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون التسجيل المعدل والمتمم.
- القانون رقم 90 -25 المؤرّخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 04 -21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، المتضمن قانون المالية لسنة 2005، المتمم للقانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
- القانون رقم 07 -12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008، المتمم للقانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
- القانون رقم 13 -08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، المعدل والمتمم للقانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
- القانون رقم 08 -15 المؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 3 أوث 2008.

- المرسوم رقم 83 -352 المؤرخ في 21 ماي 1983، المتضمن إجراءات إثبات التقادم المكسب وإعداد عقد الشهرة المتضمن الاعتراف بالملكية.
- المرسوم رقم 83 -666 المؤرخ في 12 نوفمبر 1983، المتضمن نظام الملكية المشتركة.
- المرسوم التنفيذي رقم 93 -186 المؤرخ في 27 جويلية 1993، المتضمن كيفيات تطبيق القانون رقم 91 - 11 المؤرّخ في 27 أبريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 01 -105 المؤرخ في 23 أبريل 2001، الذي يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار وكيفيات ذلك.
- المرسوم التنفيذي رقم 05 -248 المؤرخ في 10 جويلية 2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 08 -202 المؤرخ في 07 جويلية 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 91 -11 المؤرّخ في 27 أفريل 1991، المحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Abdelmadjid Bouzidi, Economie Algérienne « Eclairages », Enag Editions, Alger, 2011.
- Brousseau, Eric, and Jean-Michel Glachant, eds. The economics of contracts: Theories and applications. Cambridge University Press, 2002.
- Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company; 4th ed.; New York; 1983.

- Coriat B. et Weinstein O. Les nouvelles théories de l'entreprise, Paris : Le livre de poche, Librairie générale française(1995).
- David Edward O'Connor;" The Basics of Economics " , Greenwood Publishing Group, Inc. ; USA ; 2004 .
- Dominick Salvatore ; " Development Economics " ; Schaum's Outline Series ; McGraw-Hill ; USA ; 1992.
- Dwight H.Perkins, Steven Radelet ET David L. Lindauer; Economie du développement; De Boeck Supérieur; 3e édition; 2012.
- Elinor Ostrom, Gouvernance des biens communs, Edition de Boeck Université, Distributions nouveaux horizons- ARS, Paris, 1° Edition, juin 2010, p 15.
- Gerald M. Meir ; James E. Rauch ; " Leading Issues in Economic Development " ; 6th ed. ; Oxford University Press ; New York ; 1995 .
- Gomez, Pierre-Yves. Le gouvernement de l'entreprise : modèles économiques de l'entreprise et pratiques de gestion. Paris: Inter Editions, 1996.
- Gregory, Paul R.; Stuart, Robert C. (2003). Comparing Economic Systems in the Twenty-First Century. Boston: Houghton Mifflin. p. 27.
- Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, De boeck superieur, 2013.
- Irma Adelman; "Theories of Economic Growth and Development "; Stanford University Press; Stanford; California; 1961.

- Joseph A. Schumpeter ; " The Theory of Economic Development " ; With a New Introduction by John E. Elliott ; 16th Printing ; Transaction Publishers ; New Brunswick ; New Jersey ; 2012.
- Jon Elster; «An Introduction to Karl Marx»; Cambridge University Press; Cambridge, UK and New York; USA; 1986.
- K.B.K Singh; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India: A Case Study "; in R.S. Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.); Social and Economic Development in India; Ashish Publishing House; New Delhi; 1996.
- M. Maria John Kennedy; "Marcoeconomic Theory "; PHI Learning Private Limited; New Delhi; 2011.
- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus; " Economics ", 19thed . (Special Indian Edition); Tata McGraw-Hill Education Private limited; New Delhi; 2010.
- Paul Massé , "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ,Tome 1 , Editions l'harmattan; Paris ; 2011.
- Stanley L. Brue , Randy R. Grant , " The Evolution of Economic Thought " ; 8 th ed. ; Cengage Learning ; South-Western , USA , 2013.
- T. R. Jain, V. K. Ohri, " Development Economics " , V. K. Publications , New Delhi , 2006-07.
- T. R. Jain, O. P. Khanna, Vir Sen, " Development and Environmental Economics and International Trade ",V. K. Publications , New Delhi , 2009-10 .
- Taieb Hafsi, Le Développement économique de l'Algerie « Expériences et Perspectives », Casbah editions,Alger, 2011.

- Taradas Bandyo Padhyay ; " On measuring economic development " ; in Subrata Ghatak and Paul Levine (eds.) ; Development Macroeconomics :Essays in memory of Anita Ghatak ; Routledge ; London and New York ; 2009.
- William Easterly, the Elusive Quest for Growth: Economist Adventures and Misadventures in the Tropics, Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

المقالات العلمية:

- A.P. Thirlwall ; " Keynes and Economic Development " ; in Geoffrey Colin Harcourt and Peter Kriesler ; The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics: Theory and Origins ; Vol. I; Oxford University Press; New York; 2013.
- Alchian A., Demsetz H., « The Property Right Paradigm », Journal of Economic History, 33(1), 1973, pp. 16-27.
- Alexandre, Hervé, and Mathieu Paquerot. "Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants." Finance Contrôle Stratégie 3.2 (2000) :pp 5-29.
- Ali, A.M. Institutional differences as sources of growth differences. Atlantic Economic Journal 31(2003), pp 348-362.
- Alok Goyal , Mridula Goyal ; " Business Environment " ; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009-10.
- Anderson T.L., Hill P.J., « Privatizing the Commons: An Improvement? », Southern Economics Journal, 50(2), Oct. 1983, pp. 438-450.
- Anderson, Terry L., and Peter J. Hill. "The Race for Property Rights." The Journal of Law & Economics33, no. 1 (1990) : 177-197.

- Andre C. Vianna, Andre V. Mollick, Institutions: Key variable for economic development in Latin America, Journal of Economics and Business, Volume 96, 2018, Pages 42-58.
- Ararat L. Osipian; " The Impact of Human Capital on Economic Growth: A Case Study in Post – Soviet Ukraine, 1989-2009 " ; Palgrave Macmillan ; New York ; USA ; 2009.
- Aynur Yıldırım, Mehmet Faysal Gökalp, Institutions and Economic Performance: A Review on the Developing Countries, Procedia Economics and Finance, Volume 38, 2016, Pages 347-359.
- B. Ouattara and S. Standaert; University Inequality and property rights revisited, of Manchester; Clemson University, May 3, 2017.
- Benjamin Coriat et Olivier Weinstein, « Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences » », Revue d'économie industrielle, 129-130, 1er et 2e trimestres, 2010.
- Besley, T. (1995). Property Rights and Investment Incentives: Theory and Evidence from Ghana. Journal of Political Economy, 103(5), 903-937.
- Brousseau. Éric, Théorie des contrats, coordination interentreprises et frontières de la Firme, ResearchGate, 1997, pp 29-60.
- C. Menard and M. M. Shirley (eds.), Handbook of New Institutional Economics, 1–18. 2005 Springer. Printed in the Netherlands.
- Caballero, Gonzalo, and David Soto-Oñate. "Why transaction costs are so relevant in political governance? a new institutional survey." Revista de Economia Política 36.2 (2016): 330-352. p332.

- Cai, M., Murtazashvili, I., & Murtazashvili, J. (n.d.). The politics of land property rights. Journal of Institutional Economics, **March 2019**, P 2.
- Caroline Guibet Lafaye, « La Disqualification economique du commun », Revue internationale de droit economique 2014/3(t,XXVIII) , pp.271-283.
- Chanson, G. Externalisation et théorie des coûts de transaction : analyser un phénomène dynamique avec une théorie statique ? Management international / International Management / Gestiòn Internacional, 18 (2), (2014).
- Charreaux, Gérard, and Philippe Desbrières. "Gouvernance des entreprises: valeur partenariale contre-valeur actionnariale." Finance contrôle stratégie 1.2 (1998): 57-88.
- Chong, A., ET César, C. (2000) "Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth." Economics and Politics 12 (1): 69-81.
- Christian Barrére « Pour une theorie critique des droits de propriété » ; Article publie dans Actuel Marx n29/2001 ; pp11-45.
- Clarke, Alison; Paul Kohler (2005). Property law: commentary and materials. Cambridge University Press.
- Claude ménard and Mary M. Shirley. The future of new institutional economics: from early intuitions to a new paradigm? Journal of Institutional Economics, (2014), 10.
- Claude Ménard, Mary M. Shirley, Handbook of New Institutional Economics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008, 574-575.
- Coase R., « The Problem of Social Cost », Journal of Law and Economics, University of Chicago Press, vol. 3, Oct. 1960, pp. 1-44.

- Cooter & Ulen, La theorie economique des droits de propriété, chapitre 4, p71.
- Couret, Alain, and Hubert de La Bruslerie. "Analyse économique de l'appropriation de la richesse dans l'entreprise et évolutions récentes du droit français." Revue internationale de droit économique 16.4 (2002) : 575-601.
- Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James Robinson, Institutions as the fundamental cause of long-run growth, NBER Working paper series 10481, national bureau of economic research, May 2004.
- De Alessi L., « The Economics of Property Rights: A Review of the Evidence », Res. Law Econ., 2(1), 1980, pp. 1-47.
- Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.
- Demsetz H., « Toward a Theory of Property Rights », American Economic Review, 57(2), May 1967, pp. 347-359.
- Demsetz, H (1964). The Exchange and Enforcement of Property Rights. The journal of law & economics, 7, 11-26.
- Douglass c. north, institutions, institutional change and economic performance, Cambridge University Press 1990.
- Duncan K. Foley, Thomas R. Michl; «The Classical Theory of Growth and Distribution" ; in Mark Setterfield (eds.) ; Handbook of Alternative Theories of Economic Growth ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK and Northampton, MA. ; USA ; 2010.

- Dutraive, Véronique. "Economic development and institutions. Anatomy of the New New Institutional Economics' research program." Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs 6 (2009).
- Ernst Helmstädter ; " The role of Knowledge in the Schumpeterian economy " ; in Horst Hanusch and Andreas Pyka ; Elgar Companion to Neo-Schumpeterian Economics ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK and Northampton , MA ; USA ; 2007.
- Fidelis Ezeala- Harrison; " Economic Development: Theory and Policy Applications «; Greenwood Publishing Group, Inc.; USA; 1996.
- Francesca Gagliardi, Institutions and economic change: A critical survey of the new institutional approaches and empirical evidence, The Journal of Socio-Economics, Volume 37, Issue 1, 2008, Pages 416-443,
- François Facchini, Elena Seghezza, Public spending structure, minimal state and economic growth in France (1870–2010), Economic Modelling, Volume 72, 2018, Pages 151-164,
- Frederick Brooman , Henry D. Jacoby ; " Foundations of Macroeconomics : Its Theory and Policy " ; Transaction Publishers ; New Jersey ; 2009.
- Furubotn, Eirik G., and Svetozar Pejovich. "Property rights and economic theory: a survey of recent literature." Journal of economic literature 10.4 (1972): 1137-1162.
- Hardin G., « The Tragedy of the Commons », Science, 13 December 1968, vol.162, n°3859, pp. 1243-1248.

- Heinz D. Kurz ; Nery Salvadori ; " Theories of economic growth : old and new " ; in Neri Salvadori (ed.) ; The Theory of Economic Growth: A Classical Perspective ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham UK and Northampton ; MA, USA; 2003.
- Hernando de soto, « Le mystère du capital », Finances&developpement, Mars 2001/38 (N° 01).
- Hodgson, Geoffrey M. "Institutional economics into the twenty-first century."Studi e Note di Economia 14.1 (2009): 3-26.
- Istvan Bruggeman, Protection of Property Rights, Regime Types and Economic Growth, spring 2017.
- Jean-Olivier Hairault, « Analyse macroéconomique », Editions La Découverte, paris, 2000, P385-386.
- Jean-Philippe Colin « Droits fonciers et dimension intra-familiale de la gestion fonciere » Document de travail N08 ; mai 2004 ; IRD-UR Regulation fonciére.
- Jean-Philippe Colin « Droits fonciers et dimension intra-familiale de la gestion fonciere » Document de travail N08 ; mai2004 ; IRD-UR Regulation fonciére.
- Johnson R.N., Libecap G.D., « Contracting Problems and Regulation: the Case of the Fishery », Am. Econ. Rev., 72(5), 1982, pp. 1005-1023.
- K. R. Gupta; " Economics of Development and Planning: History, Principles, Problems and Policies " ; 4 th Ed. ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2009.
- Katheline Schubert ; " La Croissance " ; Jean-Olivier Hairault (ed.) ; Analyse Macroéconomique 1 ; Editions la Découverte ; Paris ; 2000.

- Kaufmann, D., ET Kraay, A. “Growth without Governance.” Economia 3 (1): (2002), 169- 215.
- Keneck Massil, Joseph. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions : les enseignements de la littérature économique. Working Paper No. 2016-4 .University of Paris West-Nanterre la Défense, EconomiX, 2016.
- Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. "The new institutional economics: applications for agricultural policy research in developing countries: “New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality.” Oliver Williamson, 2000a."Agrekon 41.2 (2002): 110-133.
- Lars Weber; " Demographic Change and Economic Growth: Simulations on Growth Models "; SpringerVerlag Berlin Heidelberg; London and New York; 2010.
- Leacock E., « The Montagnais “Hunting Territory” and the Fur Trade », American Anthropologist, vol.56, n°5, Part2, Memoirn°78, October1954.
- Leming Lin, Atanas Mihov, Leandro Sanz, Detelina Stoyanova, Property rights institutions, foreign investment, and the valuation of multinational firms, Journal of Financial Economics, Volume 134, Issue 1, 2019, Pages 214-235.
- Libecap G.D., « Property Rights in Economic History: Implications for Research», explorations in Economic History, 23, 1986, pp. 227-252.
- Libecap G.D., Contracting for Property Rights, New York, Cambridge University Press, 1989.

- Libecap G.D.,« Contracting for Property Rights », Karl Eller Center and Department of Economics, University of Arizona, Tucson, Arizona 85721 et National Bureau of Economic Research, Cambridge (Mass.), 15 November1999.
- M. Shamsul Haque ; " Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study " ; State University of New York Press ; Albany ; New York ; 1999.
- M. Shamsul Haque; " Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study «; State University of New York Press; Albany; New York; 1999.
- M.C. VAISH; "Macroeconomic Theory "; 13th ed. ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi; 2007.
- M.Vijayaraghavan and W. A.Ward, Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis, Clemson University,Working paper 2001.
- Max Planck, Institute for Social Anthropology, Property in Anthropology, "Archived copy". Archived from the original on 2015-01-16. Retrieved 2015-01-15.
- Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics: From Early Intuitions to a New Paradigm? No. 8. Working Paper, 2012.
- Michael Wickens; " Macroeconomic Theory: A Dynamic General Equilibrium Approach"; Princeton University Press; Princeton and Oxford; 2008.
- Michel Ghertman, Applications pratiques de la théorie des couts de transaction, Département Stratégie et Politique d'Entreprise Groupe, mai 2011.
- Minoo Farhadi, Md. Rabiul Islam, Solmaz Moslehi, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development, Volume 72, 2015, Pages 109-126.

- Mohammad Amin & Jamal Haidar, 2012. "The cost of registering property: does legal origin matter? [Archive]," Empirical Economics, Springer, vol. 42(3), pages 1035-1050, June.
- Morck, Randall, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. "Do managerial objectives drive bad acquisitions?" The Journal of Finance 45.1 (1990) : 31-48.
- Ne. Thi. Somashekar; " Development and Environmental Economics " ; New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi, 2003.
- Nee, V. (1992). Organizational Dynamics of Market Transition: Hybrid Forms, Property Rights, and Mixed Economy in China. Administrative Science Quarterly, 37(1), 1-27.
- North, D. C. (2005), Understanding the Process of Economic Change, Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Oliver Hart ET John Moore, « Property Rights and the Nature of the Firm », the Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 6 (Dec., 1990), pp. 1119-1158.
- Panesar, S. (2000) Theories of private property in modern property law. Denning Law Journal, volume 15: 113-138.
- Paul and Robert gregory and stuart. The global Economy and its Economic systemes. South western college pub 28 fevrier 2013. P30.
- Paul M. Romer; " Endogenous Technological Change " ; The Journal of Political Economy ; Vol. 98 ; N°.5 ; Part 2: The Problem of Development: A Conference of the Institute for the study of Free Enterprise Systems; 1990.
- Pellissery, Sony and Dey Biswas, Sattwick Emerging Property Regimes In India: What It Holds For the Future of Socio-Economic Rights? IRMA Working Paper 234, (2012).

- Peter N. Hess; «Economic Growth and Sustainable Development»; Routledge; London and New York; 2013.
- Peter T. Leeson, Colin Harris, Wealth-Destroying Private Property Rights, World Développent, Volume 107, July 2018.
- Philippe Aghion , Peter Howitt ; " A Model of Growth Through Creative Destruction " ; Econometrica ; Vol.60; N° 2 ; 1992.
- Philippe Darreau ; " Croissance et Politique économique " ; Editions De Boeck Université ; Bruxelles, Belgique ; 2003.
- Platteau J.-Ph., « The Evolutionary Theory of Land Rights as Applied to Sub-Saharan Africa: a Critical Assessment », Development and Change, 27(1), January 1996, pp. 29-86.
- Richard N. Langlois, The institutional approach to economic history: Connecting the two strands, Journal of Comparative Economics, Volume 45, Issue 1, 2017, Pages 201-212.
- Richter, Rudolf. "The new institutional economics: its start, its meaning, its prospects." European Business Organization Law Review (EBOR) 6.2 (2005): 161-200.
- Robbin Te Velde ; " Schumpeter's theory of economic development revisited " ; in Terrence E. Brown and Jan Ulijn (eds.) ; Innovation , Entrepreneurship and Culture : The Interaction Between Technology, Progress and Economic Growth ; Edward Elgar Publishing , Cheltenham ,UK and Northampton, MA,USA ; 2004.

- Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin ; " Economic Growth " ; 2nd Ed. ; The MIT Press ; Cambridge , Massachusetts – London , England ; 2004.
- Robert J. Barro , Xavier Sala-i-Martin; "Economic Growth" ; 1 st Ed. ; The MIT Press ; Cambridge , Massachusetts - London , England ; 1999.
- Robert M. Solow; " A Contribution to the Theory of Economic Growth " ; The Quarterly Journal of Economics ; Vol.70 ; No.1 ; 1956.
- Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." The Journal of Economic Perspectives 15.3 (2001): 173-194,
- Sascha Sardadvar ; " Economic Growth in the Regions of Europe : Theory and Empirical Evidence from a Spacial Growth Model " ; Springer-Verlag Berlin Heidelberg ; London and New York ; 2011.
- Sheilagh Ogilvie, A.W. Carus, Chapter 8 - Institutions and Economic Growth in Historical Perspective, Editor(s): Philippe Aghion, Steven N. Durlauf, Handbook of Economic Growth, Elsevier, Volume 2, 2014, Pages 403-513, P 444.
- Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. "Management entrenchment: The case of manager-specific investments." Journal of financial economics 25.1 (1989) : 123-139.
- Simon Kuznets; " Modern Economic Growth: Findings and Reflections "; the American Economic Review; Vol. 63; N°. 3; 1973.
- T. R. Jain, Anil Malhotra ; " Development Economics " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009-10.

- T.R. Jain, O.P. Khanna; «Development Problems and Policies "; V.K. Publications; New Delhi; 2010-11.
- Tony Aspromourgos ; " Adam Smith on Labour and Capital " ; in Christopher J. Berry, Maria Pia Paganelli , Craig Smith (eds.) ; The Oxford Handbook of Adam Smith ; Oxford University Press ; United Kingdom ; 2013.
- Williamson, Oliver E. "The new institutional economics: taking stock, looking ahead." Journal of economic literature 38.3 (2000): 595-613 – P596.
- World Bank; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1; World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007.
- Y. Barzel, « The Entrepreneur's Reward for Self-Policing », Economic Inquiry, 1987.
- Yelling J.A., « Rationality in Common Fields », Economic History Review, 35(3), 1982, pp. 409-415.

الأطروحات:

- Abdoul' Ganiou Mijiyawa. Institutions et developpement : analyse des effets macroeconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en developpement. Sciences de l'Homme et Societe. Universite d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010.
- Mokhtari Fayçal, Croissance endogène dans une économie en développement et en transition "Essai de modélisation" cas de l'Algérie, Thèse de doctorat soutenue, 2008-2009.

التقارير:

- INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX, Full Report, 2016.
- INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX, Full Report, 2017.
- INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX, Full Report, 2018.
- INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX, Full Report, 2019.

مواقع الانترنت:

- IPRI, A. (2019). Récupéré sur https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/Algeria.
- https://www.wonderlustmag.com/ 5917 / 1 avril 2020 à 13 :49.
- https://www.facebook.com/مركز_ادم_لسياسات_الاقتصاد_المستدام / 3 avril 2020 à 10 :29.
- https://www.wonderlustmag.com/5949/state-capitalism-the-private-sector-china-s-economic-growth/consulté le 18 avril 2020 à 20 :38.
- http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_17 Aout 2011.
- Source URL: http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_17 Aout 2011.
- https://www.econlib.org/library/Enc/TragedyoftheCommons.html.visité le 05 juin 2020 à 15 :15.

ملخص

ملخص: أظهر العديد من الاقتصاديين بأن مؤسسات حقوق الملكية لها تأثير حاسم على النمو والتنمية في المدى الطويل، تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على دالة الانتاج Cobb-Douglass للفترة 2009-2018، باستعمال المتغيرات التالية: حقوق الملكية المادية (PPR) وحماية حقوق الملكية المادية (PPPR) وتسجيل الملكية(RP) وسهولة الوصول إلى القروض(EAL) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث توصلت النتائج الى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين EAL، PPR ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهناك علاقة سلبية ومعنوية بين PPPR ، RP و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية المادية، حماية حقوق الملكية الخاصة، النمو الاقتصادي، الانحدار الخطي المتعدد، الجزائر.

Résumé : De nombreux économistes ont montré que les institutions de droits de propriété ont un impact critique sur la croissance et le développement à long terme. Cette étude vise à mesurer la relation entre les droits de propriété physique et la croissance économique en Algérie au cours de la période 2009-2019. en utilisant le modèle de régression linéaire multiple et en s'appuyant sur la fonction de production Cobb-Douglass pour la période 2009-2018, en utilisant les variables suivantes: Droits de propriété physique (PPR), Protection des droits de propriété physique (PPPR), Enregistrement de la propriété (RP), Facilité d'accès au prêt (EAL) et PIB par habitant. Les résultats montrent qu'il existe une relation positive et interprétée entre l'EAL, le PPR et le PIB par habitant. IL existe une relation négative et interprétée entre PPPR, RP et PIB par habitant.

Mots-clés : droits de propriété physique, protection des droits de propriété privée, croissance économique, régression linéaire multiple, Algérie.

Abstract: Many economists have shown that property rights institutions have a critical impact on long-term growth and development, this study aims at measuring the relationship between physical property rights and economic growth in Algeria during the period 2009-2019 using the multiple linear regression model and by relying on the Cobb-Douglass production function for the period 2009-2018 using the following variables: Physical Property Rights (PPR), Protection Physical Property Rights (PPPR), Registering property (RP), Ease of access to loan (EAL) and GDP per Capita. The results show that there is a positive and interpreted relationship between EAL, PPR and GDP per Capita. There is a negative and interpreted relationship between PPPR, RP and GDP/PC.

Keywords: physical property rights, Protection of private property rights, economic growth, multiple linear regression, Algeria.